منشورات
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
(١٣)

صحافة الكويت

رؤية عامة بين الدوافع والنتائج

أ. د. محمد حسن عبد الله

الكويت
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م



صحافة الكويت

رؤية عامة بين الدوافع والنتائج



بسم الله الرحمن الرحيم

استفتاح

هذا الكتاب ، عن الصحافة الكويتية ، والحضارة ، والتطور الفكري والسياسي، لهذا الوطن، وللوطن العربي بعامة ، فقد كانت صحافة الكويت ، ولاتزال ، ذات استشراف قومي ، نجده في محتوى مادتها الإخبارية ، والفنية ، والسياسية ، كما نجده في القوي البشرية العاملة في جميع مراحل إعدادها حتى تصل إلى القارىء .

وليس هذا الكتاب بداية لعلاقتي بصحافة الكويت ، وإذا كنت مجرد قارىء لهذه الصحافة عبر واحد وعشرين عاما أقمتها حتى الآن في هذه الارض ، فإنها مدة كافية ـ فيما احسب ـ لكي توجد أكثر من رابطة التّعود عليها ، أو اعتبارها مصدرا للمعلومات . إن هذا العدد من السنين لا يستهان به من جانبي ، ومن جانب هذه الصحافة ، فقد أقبلت الى هنا وأنا في منتصف العقد الثالث م العمر ، قمة الشباب ، والرغبة في العمل ، وتحقيق الطموح ، واكتسبت الخبرة م تجربة العمل في الجامعة ، منذ تأسيسها ، ما جعل هذه السنوات لا تذهب سدى ، أو في سبيل الكسب المادى وحده ، وقد كان ممكنا دون بذل ما أرقت من جهد ، أو دون كل هذا الجهد ، وعبر هذه السنوات التى تربو على العشرين ، تطورت الصحافة في الكويت تطورا عظيما . رأينا صحفا كانت مزدهرة ، تتوقف تماما ، وصحفا أخري مزدهرة تتراجع أمام زحف صحف جديدة وصحفا تتلون ، أو تبحث لنفسها عن شخصية ، أو عن اتجاه ، وصحفا تعتنق الرأي ، وأخرى تعتنق الفن الصحفي ، وغيرها تعتنق المصلحة . رأينا الكويت وفيها صحيفتان يوميتان وبضع مجلات أسبوعية ، أوائل الستينات ، ثم هي الآن تضج بسيل يومي تمثله خمس صحف يومية بالعربية ، وصحيفتان

بالانجليزية ، وعدد هائل م المجلات الأسبوعية ، والشهرية ، والدورية ، يجد المرء صعوبة في الاحاطة بفنونه واتجاهاته .

ليس هذا الكتاب بداية لعلاقتي بصحافة الكويت ، فقد بدأت بكتابة فصل مطول عنها ، ضمن كتابي :« الحركة الأدبية والفكرية في الكويت » ، باعتبارها السجل المتاح لتطور الفكري والفني ، منذ منتصف الأربعينات ، حين صودت مجلة « البعثة » في القاهرة سنة ١٩٤٦ ، وحتى منتصف الستينات تقريبا ، لم يكن « التأليف » ونشر الكتب عملا ميسورا في الكويت ، كانت نفقات الطباعة باهظة ، وهي مع ضعف التوزيع ، الذي يعود أصلا إلى محدودية عددالسكان ، وصعوبة التوزيع الخارجي ، تجعل من عملية نشر الكتب والإنفاق عليها ، عملا غير مثمر ماديا ، ومحدود الجدوى عمليا وأدبيا ، من هنا تكتسب صحافة هذه الفترة أهمية خاصة ، كنت أريد أن أتعرف على أدب الكويت وفكرها ، وهذا وضوح ضروري لمن يدّرس الأدب والنقد ، ويعطي أكثر جهده لهذين الفنين في الوطن العربي . لقد نشر كتابي ـ سالف الذكر ـ عام ١٩٧٤ ، وفي العام نفسه صدر كتابي الثاني عن صحافة الكويت ، وهو ببليو جرافيا (أو كشاف تحليلي) نشرته الجامعة تحت عنوان : « الصحافة الكويتي في ربع قرن » وقد افدت كثيرا ـ وهذا طبيعي ـ من مادة الكتاب الثاني .

أما هذا الكتاب ، فهو يجمع الرصد التاريخي للتطور الفكري والفني ، الى التحليل لهذا التطور في أسبابه ونتائجه ، الى التوثيق ، الذى لا يتوقف عند الأمور التشريعية والتنظيمية ، وإنما يتجاوزها الى تسجيل « مقالات » و « تحقيقات صحفية » و « تقارير » فردية وجماعية ، شديدة الاتصال بقضايا الصحافة في واقعها ، ومستقبلها .

وأحسب أن بمقدور هذا الكتاب أن يقول شيئا ذا قيمة ، عن ماضي صحافة الكويت ، وحاضرها ، ومستقبلها أيضا . وليس من الضروري أن أقوله

أنا بشكل مباشر ، إذا كانت مقالة ما ، أو تحقيق ما ، أو تقرير ما ، قد قاله . في رأيي أنه لا قيملا لإعادة قول ما سبق قوله ، وأنه ليس من نزاهة البحث أن نضع عناوين لفصول نعيد فيها تركيب مادة صحفية نشرت بأقلام اخرى في أزمنة سابقة . إن نشر هذه الكتابات السابقة بنصها ، منسوبة لأصحابها ، والفترة الزمنية التى نشرت فيها ، لن يعتبر عملا من أعمال التوثيق المطلوبة وحسب ، وانما سيكون مؤشرا أكثر صدقا ودقة في دلالاته على التطور الفكري والفني ، لكتّاب هذه المواد من جانب ، وللصحافة نفسها من جانب آخر ؛ لأننا نستطيع أن نتأمل دوافع كتابة هذا المقال بالذات ، على هذا الشكل ، وفي حدود المحتوى والتطلعات التى يستشرفها ، فضلا عن طريقة صياغته ، ورصده للظاهرات الاجتماعية المؤثرة في أوضلع الصحافة .

وإذا كنا بصدد عمل علمي أساسا ، فإننا ننظر الى الصحف جميعا على قدر من المساواة ، بصرف النظر عن الرأي الشخصي ، أو الهوى ، تجاه هذه الصحيفة ، او تلك المجلة ، ولكن : لم يكن من المستطاع ان نقتبس منها جميعا مقالات او تقارير ، لنشعر القارىء عمليا بعدم التمييز ، ذلك لأنها لم تكن على قدم المساواة في نشر المادة التى تعنينا بشكل مباشر ، كما اننا قد ينذُّ شيء مما نشرت بعض الصحف لوجود ظرف طارىء لدينا ، واذاً فإن الأخذ عن صحيفة ، او عدم الأخذ ، لا يعبّر عن مرقف ، على أي مستوى ، من الإعجاب ، أو عدم الإعجاب .

وقد مضينا في دراستنا هذه عن الصحافة عبر أربعة أقسام متتابعة ، يسبقها تمهيد ، هو بمثابة تصّور عام لخطوات الصحافة الكويتية ، وتطورها ، منذ النشأة ، والى اليوم . ثم تأتي الاقسام الأربعة :

١ - تجارب رائدة .

٢ - الصورة الراهنة .

٣ - السلطة الرابعة ، وأخواتها الثلاث

٤ ـ ما كان . . وما يكون .

وأخيرا يأتي مكان الملاحق ، والفهارس .

وأخيرا . . وقبل أن ننهي هذه المقدمة ، بقيت لدينا كلمة : لقد تعود نوع من القراء ألا يرضى عن كتاب أو مؤلف ، إلا اذا وافق هواه ، وإذا كان القارىء ممن يتصدي للتأليف انتظر أن يجد امتدادا لما كتب . والصحافة ـ وهي محتوى الرأي والموقف ـ لا يمكن أن تسير مؤسساتها الكثيرة ، وحرريها الأكثر عددا ، في طريق واحد . لا فقر من الاختلاف ، وهو علاقة وجود وحياة وحيوية ، مادام لا يجاوز مفاهيم الحرية وأمن الإنسان على نفسه وخصوصياته وسمعته . ولا بد ان ينسحب هذا كله على كتابي هذا، والأول أن يبقى في حدود التصور العلمي المنهجي ، ولا يجاوزه إلى ما لا يجمل بمن يتصدي لحمل أمانة القلم ان يعتنقه .

يستطيع أي مؤلف ان يفعل بكتابي هذا مثل ما فعل البعض بشيء من كتاباتي التي سبقت عن الكويت ، فيتجاهل جهدى ، او ينقل عني دو ان يشير الى المصدر ، او يفيد م المنهج وهو جوهر المحاولة العلمية . ولكن : من يضلل ؟ واذا كانت المعاصرة حجاب على « عقل » هذا الصنف من المؤلفين .

وبعد . .

فقد أردت من محاولتي هذه ان تكون استمرارا لاسهامي في تنشيط حياتنا الثقافية ، وتدعيما لمسيرة الصحافة الكويتية ، وهي من مفاخر انجازات حاضرها المزدهر في مجالات شتى ، وايمانا بالعروبة ، ومن قبلها ، ومن بعدها ، إيمانا بالحرية ، أعلى قيم الإنسانية .

محمد حسن عبدالله

تمهيد :

تعتبـر الصحافـة في أيّ بلد ، ثمرة طبيعيـة لما حقق هـذا البلد من تقدم حضاري ، ذلك لأنها فنّ مركبّ ، يمكن أن يقارن بفن المسرح مثلا ، لا يكفي أن نعثر على مؤلف لكي نقول إن الظاهرة المسرحية قد وجدت ، بل لا يكفي أن يظهر ممثلٌ أيضا إلى جانب هذا المؤلف ، لابـد من أن تمتلىء المسـاحة الشـاغرة بينهـما بالوسائط الفنية ، التي تمنح العمل المسرحيّ قيمته الجمـالية ، إلى جـانب قيمتِهِ الفكرية . والأمر كذلك مع الصحافة ، ولهذا لانكون مغالين إذا قلنا : إنه بمقدور أيِّ إنسان أن يتعرف على طبيعة أيّ شعب ، من خلال تأملِ وتحليل صحافته ، لأن هذه الصحافة ستكون ، بـالضرورة ، انعكـاساً لتقـدمه المـادي ، ونظامِـه السياسي ، وتطوره الفكري ، بل إن باستطاعة هذه الصحافة أن تعطينا مؤشرات المستقبل ، إذا ما أجدنا فنَّ القراءةِ والاستنتاج .

لابدّ أن نقدّر صعوبة الحديث عن صحافة الكويت ، وتطورِّها ، تقديرنا لصعوبة التعرض لأية ظاهرةٍ معاصرة ، تنمو وتتجدد كل يوم ، ذلك لأن الظاهرة المستمرة ، نرى بدايتها ، أو يمكن أن نحددَ لها بداية ، ولكنْ من الصعب ، بل المرفوض علميا ، أن نعتبر يومًا نهايةً لها ، أو أنه نهايةُ مرحلة ، يمكننا أن نتصور في حدودها حركة هذه الظاهرة ، ونموَّها ، ومن ثم : استخلاص ملامِحِها وقـوانين تطورها . فإذا كانت هذه الظاهرة المعاصرةُ الحية ، هي الصحافة بالذات ، بكل

ما تحمله من حساسية الرأي ، واحتمالات التأويل ، أدركنا أهمية أن نتسلح بقدر كبير من رحابة الصدر ، وحسن الظن ، وبخاصة أننا في عالمنا العربي قد درجنا - لأسباب كثيرةٍ نفسية واجتماعية وسياسية ، على اعتبار المعارضة أكثرَ صدقا من التأييد ، وأدلَّ على الشجاعة ، واستقلالِ الرأي ، وأن الانتقاد أفضل من النقد ، وليس الأمر كذلك دائما ، بل قد يكون الأمر عكس ذلك أحيانا . ونحن جميعا ، نشاهد ونعرف أن مهمة الصحافة - في البلاد النامية بشكل خاص - موضعُ جدل ، ليس بين السلطة التنفيذية ، والسلطات الرقابية ، ومنها الصحافةُ ، وحسب ، بل بين منظري الصحافة أيضا ، فهل الوظيفة الرئيسية للصحافة هي الإعلامُ والتثقيف ؟ أو هي الإعلام والتثقيف والتوجيه ؟ وهذا التوجيه : هل تكون السلطة هي الموجِّه ، تحت شعار تشكيل الرأي العام ، وتوحيد الأمة فكريا ؟ أو تكون الأيديولوجية السياسية أو الفكرية هي المؤثرة ، وهذا يعني تداخل وتصادمَ المؤثرات ؟ أو يكون التوجيه من عامة الناس ، وذلك حين تعبِّر الصحافة عن الرأي العام ، وتتبنى هذا الرأي ، بما يشكل نوعا من الضغط على صنّاع القرار ؟ هذه كلها احتمالات ممكنة ، وليس أيٌّ احتمال منها بمعزل عن الآخر ، بصورة قطعية ، وليس هذا القول بمثابة محاولة لتفادي إصدار حكم عام على واقع الصحافة الكويتية ، فالأحكام العامة كثيرا ما تكون منطويةً على شيء من الخطأ ، ولكننا لانستطيع تجنبها ، ومن وجهة علمية خالصة نقول إنه لايمكن عزلُ أية ظاهرة ، أو اتجاه ، حتى عن النقيض ، بل إن النقيض يقوم بدورٍ أساسي في صنع نقيضه - وإذا كانت المشكلة - عادة - أن الصحافة المعارضة تقول إن الكوبَ نصفُهُ فارغ ، في حين تقول الأخرى : إن الكوبَ نصفُه ممتلىء ، فإننا لا نستطيع أن نجرد أحدهما من صفة الصدق ، والأهم من ذلك أنهما معاً يقدمان لنا الصورة الراهنة ، نابضة بالحياة ، والشمول .

لقد تطوّرت صحافة الكويت تطورا كميا ونوعيا عظيما ، منذ بدايتها المتواضعة التي عانت من إخفاقات متكررة ، بدرجة نشعر أمامها بالأسف ، وبالفخر معا !! لأننا نأسى لما واجه المصلحون والطامحون إلى تقدم وطنهم من

إحباطٍ وخيبة أمل ، يحتشد أحدهم ، وتذهب به الأماني ، ويقاسي ماليا وهو يمنّي نفسه بزهو الانتشار ، ثم تكون الثمرة ، أحيانا ، لاتزيد عن ثلاثة أعداد ، وتتوقف عند العدد التاسع في أكثر من حالة . ونشعر بالفخر لروعةِ الإصرار ، والعودة إلى المحاولة ، على الرغم من الفشل المتكرر . لقد اكتسب الرعيل الأول ، المؤسس ، صلابةً ونقاءً ، نجني من ثمارهما الطيبة حتى اليوم .

دون إسراف في تفتيت الظاهرة الصحفية ، يمكن أن نرصد التطور في ثلاثةِ قطاعات رئيسية : المادي ، والفكري ، والبشري . ولكننا لايمكن أن نُغفل حق السبق التاريخي لرجلٍ كان يملك الإرادةَ وحدها ، وهي بالطبع وليدةُ بناء فكري صلب ، ولكنه لم يملك المال ، ولا القوة البشرية المؤازرة . والشيخ عبد العزيز الرشيد هو صاحب هذا السبق ، وقد تخطّى حاجز المستحيل ، أو كاد ، حين تحدّى القاعدة التي توشك أن تكون مسلَّمةً لاتقبل مناقشة ، وهي الربط بين الصحافة والطباعة ، لاصحافة دون مطبعة !! ولكن الرشيد أصدر « مجلة الكويت » سنة ١٩٢٨م ، قبل وصول أول مطبعة تصلح لطباعة صحيفة متواضعة ، بعشرين عاما كاملة !! كان عبد العزيز الرشيد ابن ثقافته الدينية ، وابنَ ظروفه الموضوعية ، بمافيها الإمكاناتُ الشحيحة بالمال ، وبالأقلام معا ، فضلا عن الجوانب الفنية . من هنا راح يطبع مجلته الشهرية في القاهرة ، وتأمل مليا مقدار العناء في ذلك ، قبل عصر الطائرة ، كما أخذ يستكتب أقلاما ذاتَ وزن ، من مصر ، والحجاز ، والبحرين ، وغيرها . ولقد سنّ بذلك سنةً حسنة ، توشك أن تنفرد بها الصحافة في الكويت ، أو أن تكون من أهم ملامحها الإيجابية ، في مرحلتنا الراهنة . لقد أصدر الرشيد ثلاث مجلات : « الكويت » وقد استمرت نحو عامين ، ثم : « الكويت والعراقي » التي صدرت في جزيرة جاوا ، بالإشتراك مع يونس بحري ، ثم « التوحيد » التي تولى الكشف عنها المرحوم عبد الفتاح المليجي ، ومن الصحيح أن الرشيد قد أثار في مجلته الأولى ، كما في الثانية، بعض ما يمكن أن يطلق عليه « معارك فكرية » ، كمناقشة بعض الإتجاهات والمذاهب الدينية ، والإلحادية ، ومن الصحيح أنه ترك أثرا واضحا في مجتمعه ، ولكننا نتردد في وصفه برائد

الصحافة الكويتية ؛ لأن الريادة تختلف عن مجرد السبق الزمني ؛ الريادة تعني الاستمرار ، وتعميق الظاهرة ، والتأثير في الآخرين بدرجةٍ تخرجهم من سلبيتهم ، إلى محاكاة الرائد وتجاوز المدى الذي وصل إليه .

إننا نحتفظ بحق الريادة ، ليس لفرد آخر ، فإذا كان لابد من فرد ، فالرشيد أولى ، غير أننا نرى أن « مجلة البعثة » ، بكل ما توحي به : فكرةُ إصدارها ، وطابعُها العام ، وجميعُ كتابها ، هي الرائدة !!

لقد كانت « البعثة » تحديا جديدا لمبدأ التلازم بين الصحافة والمطبعة ، وهذا التحدي أخذ وجهة مختلفة ، أصبحت في مكنة الجيل الشاب الذي رحل إلى القاهرة ، في اواسط الأربعينات ، ليدرس في مدارسها وجامعاتها . ببساطة : صدرت المجلة في مدينة بها مطبعة ، ومع ذلك فقد كانت مجلة كويتية بمعنى الكلمة ، أكثر من تلك التي حملت إسم الكويت في عنوانها . لقد نشرت مقالاتٍ وأشعاراً لأدباء من غير الكويت ، ولكن طابعها العام ظل مرتبطا بأرضها الحقيقية ، فمشكلات النفط ، وأخبار الميناء ، وقضايا التعليم في الكويت ، ونشاط أبناء الكويت في القاهرة ، هي القسمات الثابتة ، في كل أعداد المجلة . وهي إلى ذلك أقرب إلى مفهوم الصحيفة ، وإن كانت لا تستطيع أن تكون صحافة خبر ؛ لأنها شهرية ، ولا صحافة تحليل سياسي ، لأن كتّابها من الطلاب ، ورئيس تحريرها موظف حكومي ، ومع هذا فإن المادة الإخبارية واضحة فيها تماما ، والرأي السياسي يتسلل بذكاء ، عبر الأخبار ، والتعليقات ، وفي طوايا المقالات . وهناك فضيلةٌ ثالثة أضافتها « البعثة » هي إفساح المجال للحداثة والتجديد ، إذ نشرت قصصا ، ونقدا أدبيا ، وفنيا ، وخصصت ركنا للمرأة ، ووصفت مباريات الكرة ، بل أصدرت أعدادا خاصة حين استجدّت مناسبات وطنية ، أو شخصية ، تستدعي ذلك . ليست هذه كل ملامح الريادة للتجربة الصحفية الأولى في الكويت ، التي بدأت في ديسمبر ١٩٤٦ ، واستمرت ثماني سنوات ، هناك ملمحٌ مهم تماما ، فإن عددا من الشباب الذي جرب قلمه على

صفحات البعثة ، لأول مرة ، منذ خمسة وثلاثين عاما ، قد استمر في الكتابة الصحفية ، وأصبح من أركان الصناعة الصحفية ، والرأي معا ، إلى يومنا هذا ، ونذكر ، كأمثلة فقط ، أسماء : محمد مساعد الصالح ، وجاسم القطامي ، وسامي المنيس ، وغنيمة المرزوق ، وأحمد زكريا الأنصاري ، الذي رسم أول كاريكاتور في الصحافة الكويتية ، وعبد العزيز حسين ، وعبد الله زكريا الأنصاري ، والأخيران قد رأسا تحرير المجلة ، على التعاقب ، وكانت افتتاحية العدد من نصيبهما ، بالطبع .

لقد كان موقع مجلة البعثة مناصفة بين الأربعينات ، والخمسينات . لم يشاركها في الأربعينات سوى مجلة كاظمة ، التي صدر عددها الأول في يوليو ١٩٤٨ ، ولم تكن حسنة الحظ ، فلم يصدر منها أكثر من تسعة أعداد ، حين نتصفحها لا نجدها تضيف جديدا إلى ما سبقت إليه البعثة ، بل إنها أقلُّ منها تنوعا ، على الرغم من أنها حققت ميزة غير مسبوقة ، فهي أول مجلة كويتية ، تطبع في الكويت . وإذ تتوقف كاظمة في مارس ١٩٤٩ ، تتقاطر الصحف عبر الخمسينات ، وتظهر المجلة الأسبوعية لأول مرة ، ولكن التوقف عن الصدور ، كان الشبح الذي التهم جميع المحاولات ، مهما طالت المدة أحيانا ، ومهما تنوعت الأسباب . ظهرت « الكويت » المجددة ، في يونيو ١٩٥٠ ، وتوقفت بعد ستة أشهر ، أنجبت ستة أعداد ، هي صورة أخرى من « كاظمة » ، ومجلة « البعث » التي أصدرها الشاعر أحمد العدواني ، لثلاثة أشهر ، وثلاثة أعداد ، في يونيو ١٩٥٠ أيضا ، ومجلة الرائد ـ التي أصدرها نادي المعلمين ، ولاتزال جمعية المعلمين تحتضن هذا الإسم حتى اليوم ، برغم أن المجلة كانت قد توقفت في سنة ١٩٥٤ ، أي بعد عامين من صدورها شهرية . وصدرت « الإيمان » في يناير ١٩٥٣ ، شهرية أيضا ، وإستمرت عامين أيضا ، مثل الرائد . ومجلة « الإرشاد » الدينية ، التي صدرت سنة ١٩٥٣ . ونضرب صحفا عن النشرات الرسمية وشبه الرسمية ، مثل « رسالة النفط » التي أصدرتها شركة النفط سنة ١٩٥٧ ، ومجلة « المجتمع » التي أصدرتها دائرة الشئون الإجتماعية سنة ١٩٥٨ ، وصحف أخرى لم نجد لها

أثرا ، مثل « الإتحاد » التي خلفت البعثة في مصر ، بعد انقطاع ، ويبدو أنها لم تستمر .

في هذا الطوفان من الصحف ، والطوفان من سدود الخذلان ، تظهر « الفكاهة » لتكون أول مجلة ضاحكة في الكويت ، والخليج ـ ١٩٥٠ ـ وأول مجلة أسبوعية أيضا ، كما تظهر مجلتا : الفجر ، والشعب ، في عامي ١٩٥٥ و١٩٥٧ على التوالي ، وقد كانت « الفجر » أسبوعية ، كما كانت « الشعب » لكنها حين جدت الحوادث في فبراير ١٩٥٨ ، إبان إعلان الوحدة بين مصر وسوريا ، حاولت أن تقارب بين فترات ظهورها ، وهو ما لجأت إليه « الرأي العام » بعد ذلك ، فقد بدأت أسبوعية ، ولكنها ، حين توترت العلاقات تبعا لموقف عبد الكريم قاسم ، قاربت بين أيام صدورها ، فأخذت تظهر في الأسبوع مرتين ، أو يوما بعد يوم ، حسب الممكن ، ودون انتظام ، إلى أن استقرت بعد فترة ، على الصدور يوميا .

على أن الإضافة الحقيقية ، التي تمثلها مجلتا : الفجر والشعب ، هو الاقتراب من صورة الصحيفة العصرية ، حجما ، وتبويبا ، وطباعة ، ومحتوى .

لقد نشأت الصحافة العربية ، ومثلها الصحافة الكويتية ، في رعاية دعاة الإصلاح والأدباء : كان الرشيد رجل دين ، وكان السقاف ، والأنصاري ، والعدواني ، ويعقوب الرشيد ، وعبد الله حسين ، وحمد الرجيب ، وفهد الدويري ، وعبد العزيز حسين، وعبد العزيز الصرعاوي ، وعبد الله الحاتم ، وغيرهم ، ممن امتلأت صحف الخمسينات بمقالاتهم ، وأشعارهم ، وخواطرهم ، كانوا أدباءَ وأصحابَ رغبة في الإصلاح ، أما خبرتهم بالعمل الصحفي ، في صورته العصرية ، فإنها محل شك كبير ، غير أن إخفاق هذه الصحف الكثيرة لايمكن أن يعود إلى هذا السبب وحده ، فهناك أسباب أخرى إضافية ، هي وحدها التي تستطيع أن تفسر لنا توقف الفجر ، والشعب ، على الرغم من تقدمهما الملحوظ على المستوى الفني ، وتبنيهما للإتجاه القومي ، الذي كان مصدر جاذبية غامرة ، في تلك المرحلة ، ويمكن أن نجمل هذه الأسباب في :

١ ــ غياب التشريعات المنظمة للإطار الذي تصدر فيه الصحف ، وتتحرك ، فقد صدر أول قانون بهذا الخصوص سنة ١٩٥٦ ، ولم يكن خاصا بالصحف ، كما كان ينطوي على كثير من الغموض ، الذي جعل التجاوز ممكنا ، من هذا الطرف أو ذاك ، ومن ثم : الاختلاف ، والصدام . وقد صدر أول قانون تفصيلي سنة ١٩٦١ ، تحت رقم ٣ ، وقد حدد العلاقة ، ونظمها ، بين دائرة المطبوعات والنشر ، وبين وسائل النشر .

٢ ــ وقد كانت مرحلة الخمسينات نهبا لمدّ وجزر بين المذاهب السياسية والفكرية ، يصل أحيانا إلى العنف ، بل الحرب ، كما حدث في السويس (١٩٥٦) وبيروت بعد ذلك بعامين، وتهديد تركيا لسوريا في العام الذي يليه . . إلخ ، وأدى هذا كله إلى انقسام واضح في العالم العربي ، بين أنظمة الحكم بخاصة ، ومن شأن هذا القلق العام أن ينعكس على أصحاب الرأي ، وبخاصة في غياب التشريعات التي تنظم طرائق التعبير ، وحدودَه .

٣ ــ ولقد كانت العلةُ المزمنةُ ، لعدم ازدهار الصحافة ، ضعفَ الكثافة السكانية ، الجريدة والقاريء قطبان لابد منهما للحركة ، وضعف الإقبال يؤدي إلى ضعف العائد المادي ، الذي ينعكس بدوره على تدني مستوى الصحيفة ، فيؤدي إلى مزيد من ضعف الإقبال . وفي هذه الفترة كان الاتصال الجوي قد تمّ بين الكويت ، وكلٍّ من القاهرة وبيروت ، وأصبحت صحافة هاتين العاصمتين تصل بانتظام . وهكذا توقفت الصحافة الكويتية ، واحدة بعد أخرى أمام المنافسة غير المتكافئة .

ومهما يكن من أمر هذه المرحلة العسيرة ، مرحلة الخمسينات ، فإنها قد أدت إلى ثمرتين طيبتين حقا . الأولى أنها وضعت الصحفي الكويتي على محك التجربة الفعلية ، فعايش الصناعة الصحفية بكل همومها ومشكلاتها ، واقعيا ، وأصبحت الصحافة جزءا من إيمانه ، لا يتزعزع ، ولذلك أُغلقت هذه الصحف ، ولم ينغلق الصحفيون ـ إن صح هذا التعبير ، فقد بحثوا عن منافذ أخرى ، وسرعان ما

ظهروا من جديد ، واستمروا ، أو أكثرُهم ، إلى يومنا هذا . والثمرة الثانية ، تتجسد في مجلة « العربي » التي صدر عددها الأول في ديسمبر ١٩٥٨ ، ورأس تحريرها المرحوم الدكتور أحمد زكي . لقد كانت العربي ، ولاتزال ، جزءاً من الحكمة الكويتية ، لأنها ، في عالم عربي يفور بالتناقضات ، ويتبادل الاتهامات كما يتبادل عبارات التحية ، أهملت المختلف عليه ، وتبنّت مالاخلاف عليه . لا أحد يعادي العلم ، أو التقدم ، أو التنوير ، أو التجديد ، وقد كانت هذه ، ولا تزال ، رسالة العربي ، وبهذا استطاع أن يدخل أكثر من ربع مليون بيت ، على مساحة الأرض العربية ، يقابل فيها بترحاب واقتناع . لم تسلم العربي من الهجوم بين آونة وأخرى ، بأنها ليست كويتية ، أنها تضع صور الفتيات على الأغلفة ، أنها لا تستكتب أقلاما محلية إلا نادرا . قد يكون هذا ، أو بعضه صحيحا ، بين آونة وأخرى أيضا ، ولكن : تبقى العربي مجلة عربية ، تصدر من الكويت ، وبجهد الكويت أصلا ، وفي هذا كفاية .

ثم كان الاستقلال ، ومعه السيل المنهمر ، الذي بدأ كالوسمى ، أي مطرِ الربيع المبكر ، ثم مالبث أن صار مدرارا .

قبل إعلان الاستقلال بأشهر ، صدرت مجلتان وصحيفة : الهدف ، وقد صدر عددها الأول في ١٩٦١/٣/٨ ، والرسالة ، وقد صدر عددها الأول في ١٩٦١/٤/٦ ، وجريدة « الرأي العام » التي صدرت في ١٩٦١/٤/١٦ ، أسبوعية ، تطبع في بيروت ، وقد أوشكت أن تتوقف ، وأعلنت ذلك ، ثم ما لبثت أن عادت أقوى ، وصدرت يومية ، وأعلنت عن ميلاد مجلة أسبوعية أيضا ، هي « دنيا العروبة » التي صارت « النهضة » بعد ذلك . ثم كانت « أخبار الكويت » الجريدة اليومية الثانية ، إذ صدرت في ١٩٦٢/٣/١ ، واستمرت إلى ١٩٧٦ ، فتوقفت بعد نضوب ، وظهرت بثوب جديد تحت إسم : الأنباء .

لا نستطيع ، أمام التكاثر النوعي والكمي ، أن نمنح صحف اليوم ، قدرا من الاهتمام التفصيلي ، لأن هذا يطول بنا جدا ، ويكفي أن نشير إلى أهم ملامح

التطور :

١ ــ صدور ، واستقرار التشريعات المنظمة للعلاقة بين السلطة ، والصحافة ، وقد ظل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ ، المكوّن من خمس وأربعين مادة ، هو الأساس في تنظيم هذه العلاقة ، ومن الصحيح أن فيه بعض المواد المقيدة لجماح الرأي ، وبخاصة في المادة ٢٤ التي تحظر نشر كل مامن شأنه المساس برؤساء الدول ، أو تعكير صفو العلاقات بين الكويت ، وبين البلاد العربية ، أو البلاد الصديقة . ولكن هذا القيد يعادل بحماية الحريات الشخصية ، والحرص على الوحدة الوطنية ، كما أنه قد أمكن للصحف أن « تتحايل » على هذا النص في حالات كثيرة ، ولكن من الانصاف أن نقرر ـ من واقع الإحصاء ـ أن أكثر قرارات التعطيل التي تعرضت لها بعض الصحف كانت استنادا لهذا النص . وهنا نشير إلى أن المادة ٣٥ التي كانت مثار حوار في مناسبات ماضية ، لم تستعمل استعمالا تعسفيا ، سواء كان التعطيل من حق الوزير ، أو من صلاحيات مجلس الوزراء ، بصرف النظر عن التعديلات التي خضعت لها هذه المادة .

٢ ــ أصبحت الصحف تصدر عن مؤسسات ضخمة ، حتى وإن كانت الصحيفة ملكا لشخص ، أو لعدة أشخاص ، فإنها ليست أثرا مباشـرا لهؤلاء الأشخاص في تفاصيلها ، حتى وإن التزمت بالسياسة العامة التي يفرضونها . إن الإدارة التجارية أصبحت تملي اعتبارات متعددة على نظام الصحيفة ، وعلى محتواها ، وسياستها بشكل عام . فالإعلان ، والتوزيع الخارجي ، يدخل في الاعتبار ، كالتوزيع الداخلي تماما في بعض الأحيان . وقد أصبحت المؤسسة تملك أكثر من صحيفة ، تخاطب أكثر من قطاع من المجتمع ، كما تملك كلُّ صحيفة مطابعَها ، غالبا ، وتديرُها إدارة تجارية أيضا ، ودون أن ندخل في إصطلاحات فن الطباعة ، أو طباعة الصحف بوجه خاص ، فإننا نستطيع أن نلمس القدرة الكمية ، والجودة الفنية ، في كل ما حولنا من

صحف ومجلات ، حتى وإن كان المحتوى - أحيانا - دون مستوى المظهر الجمالي ، الذي يتجلى في الورق ، والحروف ، والألوان ، والصور ، والرسوم .

٣ ــ ولم تعد صحافة الأدباء تنفرد بالميدان ، ولم ترثها الصحافة السياسية وحدها ، وإن كانت تمثل مركز الثقل . لقد تنوعت الصحف تنوعا عظيما في الكويت ، لانشير إلى حرية التعبير عن الاتجاهات الفكرية والسياسية وحدها ، وهذا بدوره يؤدي إلى التنوع ، بل نشير أصلا إلى التنوع الموضوعي ، فإلى جانب المجلة المهتمة بشئون المجتمع ، بشكل عام . سنجد مجلة للأسرة ، أو للمرأة بصفة خاصة ، ومجلة للفن ، وأخرى للأدب ، وللرياضة ، أو للكرة أكثر من مجلة ، فضلا عن صفحتين - كحد أدنى - في كل جريدة يومية ، حتى المُزارع ، بضم الميم ، وجد من يصدر له مجلة في الكويت ، فضلا عن عشرات المجلات الموسمية ، التي تسمى نشرات ، ومنها في الجامعة وحدها أكثر من عشرين نشرة ، لا يتردد بعضها في القفز فوق الحواجز ، ومغادرة مقاعد الطلاب ، للكلام في السياسة ، الذي يبدو أكثر إثارة ، ولفتا للأنظار .

٤ ــ وتعتمد قوة العمل في الصحافة الكويتية ، في جزء كبير منها ، على فنيين ومحررين من أبناء الدول العربية ، وقد أصدرت جمعية الصحافيين الكويتية - مؤخرا - بيانا بالأعداد في مجال التحرير بخاصة ، ولكن الإعتماد على الأقلام غير الكويتية يتجاوز العاملين في المؤسسات الصحفية ، إلى استكتاب صحافيين من خارج الكويت ، وهذا تقليد جدير بالتقدير ، حتى وإن كانت دوافعه الحاجةُ إلى وسائل ترغيب ، أو بدافع المنافسة ، وهذا التقليد بدأه الرشيد ، ونتذوق حلاوته إلى اليوم ، ذلك أن استكتاب صحفي أو أديب من أية مدينة عربية ، لايعني مجرد إمدادنا بنوع مختلف من الخبرة ، أو التجربة ، مع أهمية ذلك ، وإنما ، لأن هذا الكاتب ، وهو يعرف أنه يرسل مقالته إلى بلدٍ آخر ، فيه جمهور متنوع ، يختلف عن جمهوره المحلي ، سيضع في الاعتبار ،

عامدا أو غير عامد ـ أن تتلاءم كتابته مع هذا الجمهور المفترض ، ومن هنا سيكون التوجه العربي هو الأكثر وضوحا في مثل هذه الكتابات .

٥ ــ ومع وضوح العنصر غير الكويتي في الصحف ، فإن الوجود الكويتي حقيقةٌ بازغة ، وهو حقيقة مطلوبة ، وينبغي تنميتها ، فمهما كانت إيجابيات إيثار الخبرة مهما كان صاحبها ، ومع الحرص على إرضاء نوازع جميع المتعاملين مع الصحيفة ، فإن هناك قضايا ، وأبوابا في الصحيفة ، ليس باستطاعة أحد ، غير ابن البلد ، أن يتعرض لها ، من منطلق أنه يبقى الأكثر خبرةً بالتكوين الخاص ، والعلاقات ، والنسب ، من غيره . إن الصحافة فن ، وليس باستطاعتنا أن نصنع فنانا بمجرد تعليمه ، حتى وإن تخرج في كلية الصحافة ، وكل فن تلعب الغريزة والحدس دورا مؤثرا فيه ؛ لأن الفن نوع من الكشف ، وليس في هذا القول إلغاء أو تهوين لدور العقل والدراسة . وإذا قلنا بدور الغريزة والحدس فقد قلنا بأن النشأة في البيئة ، وتشربّ تقاليدها ، والانتماء الصميمي لها ، يؤثر بقوة في عمل الصحفي ، وفي طريقة حكمه على الأشياء . وننبه هنا إلى أن هذه الغريزة ، أو هذا الحدس ، لن يكون بديلا للدراسة والعلم ، فالموهبة تقوى بالمعرفة ، بل إنها ليست بذات قيمة إذا لم تعرف .

٦ ــ ومع مانلاحظ من تنافس حاد بين خمس صحف صباحية ، وأضعاف هذا العدد من المجلات الأسبوعية ، فإن من الملامح الثابتة ، أن التنافس لم يتحول إلى تنابز[1] ، لقد ظل محصورا في مجال التفوق الفني ، وتفوق المحتوي من الأخبار ، والتحليلات ، والتحقيقات ، ومن الجائز أن هذا التنافس قد أدى أحيانا إلى درجة أو درجات من الميل إلى الإثارة ، في اصطياد أخبار معينة ، أو

---

(١) إلا في حالات نادرة معدودة : اقرأ مثلا ما كتبه زاهد مطر في زاويته اليومية بتاريخ ١١/٥/١٩٨٣ في الصفحة الأولى بجريدة السياسة . ورد رئيس تحرير « الوطن » عليه ، في اليوم التالي ، في الصفحة الأخيرة ، دون أن يشير إلى أنه يرد على ماكتب سابقا .

نشر تحقيقات مثيرة ، أو صور مكشوفة ، أو قريبة من ذلك ، لكن هذا لم يكن سمة عامة للصحافة في الكويت ، ولم يكن مجال التنافس الوحيد بينها ، إنها كما تنافست في ذلك أحيانا ، فقد تنافست في الحصول على الكوادر الفنية ذات المستوى الرفيع ، وتنافست في استكتاب الأقلام الخارجية ذات الاتجاهات والمستويات المستقرة في وجدان القراء . أما حالات التنابز ، وتبادل الاتهامات ، فإنها نادرة ، بدرجة تجعل منها شيئا يلفت النظر ، وحتى في هذه الحالات النادرة ، كثيرا ما يكتفي بالإيماء أو الرمز .

٧ ـ وتهتم الصحافة الكويتية بتعريف قرائها بإتجاهات السياسة العالمية ، وإذا كانت العناوين الرئيسية عادة أقرب إلى القضايا المحلية ، أو العربية ، فإنها كثيرا ما تعبر عن حوادث ذات طبيعة عالمية ، لها انعكاس ـ بدرجة أو بأخرى ـ على بلادنا . ويتجاوز هذا الجانب نشر الأخبار ، أو التحليلات ، إلى ترجمة مقالات بأكملها نقلا عن صحف الشرق والغرب ، وإن كان النقل عن الصحف البريطانية . والامريكية ، والفرنسية ، يحظى بالأهمية . ويلاحظ أن بعض المقالات لا تنشر ترجمتها كاملة ، بل تعاني حذف بعض الفقرات ، والتعديل في بعض آخر . وأسباب الحذف والتعديل يمكن استنتاجها ، وليس تفسير هذا التحريف في صالح القراء دائما .

٨ ـ والصحيفة الكويتية ملتقى الأمة العربية بحق ، ليس من خلال نوعيات المحررين فقط ، بل من خلال الموضوعات ، والمقالات ، والتحقيقات . . . إلخ . ستجد بعض الصفحات خالصة للكويت ، بجميع القاطنين على أرضها : الرياضة ، الإذاعة والتلفزيون ، مجلس الأمة ، المجلس البلدي ، أنشطة الوزارات ، الطيران ، المادة الإعلانية ، والخدمات المجانية ، ولكننا سنجد اهتماما واضحا بأمور غير سياسية، في أكثر من بلد عربي ، في أية صحيفة يومية ، أو أسبوعية .

أما مصاعب ، أو متاعب الصحافة الكويتية ، فهي على تنوع مصادرها أو

أسبابها ، ستلتقي مع متاعب الصحافة العربية ، المحكومة بظروفها التـاريخية ، وواقع الأوضاع السيـاسية والاجتمـاعية التي تتعـامل معهـا . إن عبارة « كـلام جرايد » لاتزال يتوارثها العامة ، تعبيرا عن عدم ثقتهم بدقة النقل ، أو صـدق الحديث ، وليس من شك في أن هذه المقولة لم تنبت من عدم . إنها ملاحظة أطلقتها تجارب طويلة ، كانت الصحافة فيها مروجة لشائعات أو دعايات ، يثبت مع الزمن أنها بعيدة عن الواقع . وسنجد وصم الصحافة بأنها مصدر أكاذيب عند قـطاع ضخم من رجال الدين ، الذين لايرضيهم ما تنشر من أخبار وصور ، وما تبرز من حوادث غريبة أو شاذة ، فضلا عن مذكرات الفنانين ، وإعلانات الترفيه (إقرأ مثلا ما كتبه « ابن الوطن » في جريدة « الوطن » : (٧ مايو ١٩٨٣) . وفي مقابل هذا القطاع المتشكك في نزاهة الصحافة ، وأهمية رسالتها ، يوجد قطاع آخر شديد المحـاسبة لهـا ، يحتفظ بكل كلمـة تقولهـا ، ويناقشهـا في صدقهـا ، من موقـع المسئولية ، وهذا قاريء يكتب إلى جريدة « القبس » بتـاريخ ١٩٨٢/٤/٢٥ ، ليذكر رئيس تحريرها بما كان قد كتب بـه إليه في ١٩٧٨/١٠/١٣ ، وردّ رئيس التحرير عليه في اليوم التالي . إنه بعد ثلاثة أعوام ونصف العام ، وضع رسالته وردّ المحرر عليها على محك الاختبار الفعلي وقد تغيرت الـظروف ، فكتب إليه تحت عنوان : « هل تذكر . . الآن أبتسم وأبكي ! » .

أما الهاجس المشترك لجميع الصحف العربية ، فهو الحلم بالحرية المطلقة ، واختفاء الرقابة ، والخوف من انتقاص القدر المسموح به ، أمام عوامل التأويل ، وفرص التحريف للنصوص الدستورية . ومن وجهة نظرية خالصة ، فإنـه مهما أعطيت الصحافة من حرية الكتابـة ، والنشر ، فـإنها ستبقى في موقـع المطالبـة بالمزيد ، وهذا مشاهد حتى في البلاد التي لاتكاد تعرف حدودا لما ينشر ، فرقابة الرأي العام، أو العرف العام،تبقى أشد صرامة في غياب النصوص الرسمية ،ولكن ما يزعج صحافتنا العربية حقا ، ومنها الصحافة الكويتية ، أنها تجد فرص الكتابة عن أمورنا السياسية والاجتماعية في الصحافة الأجنبية ، أكثر إتساعا ، واقترابا من منطقة الممنوع ، عنها في صحافتنا ، وإن هذا يحدث أحيانا بمـوافقة مسئـولينا ،

الذين يواجهون الأسئلة الصريحة للمحرر الأجنبي بإجابات صريحة ، في حين أن مثل هذه الأسئلة تصير من محرر مواطن غير مقبولة ، والإجابة عليها غير مطلوبة !!

ومع هذا فإن القدر المتاح من حرية القول للصحافة الكويتية ليس هيّناً ، وقد استطاعت ـ كمثال ـ أن تستمر صحيفة كويتية في نشر كتاب « خريف الغضب » إلى نهايته ، في حين توقفت صحف بلاد أخرى ـ تحت ضغوط مختلفة ، بعد بضع حلقات ، أوفي منتصف الطريق . ومع هذا فإن صحافة الكويت لا تكف عن طلب المزيد من الحرية ، والمزيد من المسئولية ، وهذه كلمة ، عاصرت نشر « خريف الغضب » :

الله بالخير
حرية الصحافة

لأن الصحافة الكويتية مقروءة فقد صارت مطلوبة من القراء والرؤساء العرب . . ومع إعتزازنا بهذا إلا أننا نتمنى أن تكون الصحافة العربية في كل قطر عربي متقدمة ومقروءة وهذا الأمر لا يحتاج إلى معجزة بل كل ما هو مطلوب إتاحة الحرية لكل الآراء أن تقول كلمتها فالصحافة لاتزدهر إلا في أجواء الحريات ولا أظن أن الرؤساء العرب يجهلون هذه الحقيقة وهم يلتقون مع رؤساء تحرير الصحف الكويتية في المناسبات أو بناء على دعوات . . ولاشك أن هذه النظرة المتقدمة للصحافة الكويتية هي في صالح الكويت كدولة ،وعليه فالمطلوب توسيع هامش الحريات من خلال إلغاء التعطيل الاداري تحت مظلة إذن رئيس محكمة الاستئناف المنصوص عليه في قانون المطبوعات .

وفي نفس الوقت مطلوب دعم التوزيع الخارجي بالتعاون بين إدارات الصحف والدولة لتصل صحافتنا إلى كل الأقطار العربية والتي نأمل أن تكون

أجهزة الرقابة فيها تسمح لمواطنيها بحرية القراءة . . . والله من وراء القصد .

محمد مساعد الصالح
«الوطن» ٩/٥/١٩٨٣»

هل هي « دعوة إلى حرية الصحافة » أو : « دعوة إلى مساعدة الصحافة » ؟

* * *

ومع هذا كله فإن بعض كتاب الصحافة يرى أنها أقل شجاعة من المطلوب ، **وهذا كاتب صحفي يرى أن المسرح أكثر جرأة من الصحافة في الكويت (عبد المحسن الحسيني - جريدة «الجماهير» الرياضية الأسبوعية - ١٨/٤/١٩٨٣) تعقيبا على مسرحية «فرسان المناخ». وهذا يعني أن «حرية الكلمة» مطلب متجدد، له حدود مرنة، ومحاذير كثيرة في الوقت نفسه .**

وتعاني الصحافة الكويتية من ندرة ، أو قلة الأقلام الكويتية التي تحترف الكتابة السياسية ، وتتعرض للقضايا المحلية والقومية . وراء هذه القلة سبب قانوني ، لا يسمح للموظف الرسمي في الدولة أن يشتغل بقضايا الرأي من خلال النشر في الصحف . وقد تعرض هذا المنع للوم من بعض الصحفيين ، الذين يرون الوظيفة الرسمية لاتحول بين الموظف وملكية العمارات ، والشركات تشجيعا للتجارة ، ولا تحول بين الموظف واحتراف التمثيل تشجيعا للفن ، ولكنها لا تسمح له بالكتابة ، تدعيما للصحافة . وتنشيطا للفكر والرأي (جاسم حبيب : تشجيع العمل بالصحافة . الوطن ١٠/٥/١٩٨٣) .

وتعاني الصحافة الكويتية من ضعف التوزيع خارج حدودها . وقد كانت تعاني من ضعف التوزيع في داخل البلاد نفسها ، إذ لم تعرف البائع المتجول الذي يقدم لك الصحيفة في الطريق إلاّ منذ بضع سنوات . كان المكان المسموح به لبيع الصحف هو المكتبات فقط ، التي لابد أن تذهب بنفسك إليها ، في وقت عملها .

مع استثناء بعض الشوارع الرئيسية في داخل العاصمة ، يمكن أن تجد « بعض » الصحف على الرصيف . ثم بدأ ظهور الباعة عند إشارات المرور على مساحة البلاد كلها ، يقدمون الصحف للراغبين وهم جلوس في سياراتهم . وقد أخذت الشرطة تطارد هؤلاء الباعة ، وتخيفهم ، إلى أن تدخلت جمعية الصحافيين ، وأسبغت حمايتها على هؤلاء الباعة ، ووزعت عليهم ثيابا موحدة ، ومميزة . . وبذلك ارتفع توزيع بعض الصحف إلى ثمانين ألف نسخة في اليوم . .

أما التوزيع الخارجي فتتحكم فيه المواصلات ، التي لم تأخذ شكل الاتصال اليومي بجميع العواصم التي يهمها أن تقرأ الصحافة الكويتية . ومع هذا فإن بعض « المجلات الأسبوعية » توزع خارج الكويت أكثر مما توزع داخلها ، بدرجة جعلت بعض المراقبين يزعمون أن هذه المجلات أصبحت تضع في اعتبارها أذواق وحاجات البلد ، أو البلاد ، التي توزع فيها كمياتها الكثيرة .

هذا بعض ما تعاني منه صحافة الكويت . .

أما سلبيات هذه الصحافة ، فقد أشرنا إلى بعضها ، مثل النقل عن الصحافة الأجنبية ، وهو نقل غير أمين أحيانا ، والتحوير أو الحذف أو التزيد ، يمكن أن يجد له الصحفي بعض المبررات ، لكنها تبقى مجرد « مبررات » ضد الأمانة الصحفية ، وتنوير الرأي العام ، وإذا كان المقال المترجم يحمل آراء ضارة فيمكن إهماله بالكامل ، أو نشره كاملا ، والتقديم له ، أو التعقيب عليه ، بما يوضح الوجه الآخر ، أو الخفايا الضارة . وفي مجال النقل عن الصحافة العربية فإنه كثيرا ما يرتبط بصحيفة واحدة ، موافقة لرأي الصحيفة التي تأخذ عنها ، دون أن يهدف النقل إلى تصوير واقع آراء واتجاهات الصحافة العربية بشكل عام .

وحين يدخل التنافس بين صحف الكويت مجال المساحة ، أو عدد الصفحات ، فإنه يضيف سلبيات أخرى ، إذ تنشر الصحيفة مواد دون المستوى ، بأقلام المحررين المبتدئين ، أو القراء ، مملوءة بالأخطاء ، والمغالطات ، وأحيانا لا تحتوي على أي شيء ذي قيمة .

وحين دخل التنافس مجال الألوان والملاحق ، فإن بعض هذه الملاحق أثبت جدارته وأهميته، ولكن الغالبية العظمى من هذه الملاحق لا تتضمن شيئا يفتقده القاريء الجاد . إن أكثر ماتقوم عليه هو صور نساء جميلات من الشرق والغرب ، وما يسمى بالأخبار الفنية عن نشاط ممثلات السينما والمسرح ، وممثليها . وقد بلغت المنافسة في مجال « الملاحق » إلى درجة الإفساد والإضرار بالأخلاق ، وبمهنة العمل الصحفي ورسالته إبان أعوام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ ، لدرجة جعلت كاتبا معروفا ـ الأستاذ مفيد فوزي ـ يصف هذه الملاحق بأنها « كباريهات على الورق » ، وقد هاجمته الصحف الكويتية في مجموعها ، ولكن وزارة الإعلام مالبثت أن تصدت للموجة الزاحفة ، وأوقفت سيل الملاحق المتدفق ، وحددت الحجم المقبول لها . على أننا نشهد في هذه الفترة مايمكن أن يذكرنا بالموجة السابقة ، فقد عادت « القبس » إلى إصدار ملحق يومي ، وأضافت « الأنباء » أربع صفحات ملونة في عددها يوميا ، وهي قريبة الشكل والمحتوى من « الملحق » وإن لم تنفصل عن جسم الجريدة ، أما « الوطن » فقد ثبتت عند ملحق الثلاثاء ، وما تطلق عليه «جريدة آخر الاسبوع » كل خميس . وتقدم « الرأي العام » عددا من الصفحات ذات اللون المختلف يوميا . وقد صمدت « السياسة » إلى فترة متأخرة ، لكنها قررت النزول إلى الحلبة ، حين أحست بخطورة مؤشرات التوزيع ، فأعلنت عن ملحق يومي ، بدأته بصورة عينين لإحدى الجميلات ، ورصدت جائزة لمن يعرف صاحبة العينين !! وليس هذا وقفا على « السياسة » فجميع الملاحق مكتظة بصور الوجوه والسيقان إلخ .

وقد لا يرضينا زحف المادة الإعلانية على المادة الإخبارية والتحليلية ، حتى إنها تزاحم عنوان الجريدة نفسه ، وتحيط به من الجانبين ، وهو تقليد بدأت به صحافة بيروت ، وقد يزعجنا أيضا المبالغة في نشر إعلانات الوفاة والعزاء على نصف صفحة ، وأحيانا على صفحة كاملة . إن الجريدة تقيس ذلك بالعائد المادي ، وهذا حق ، ولكنه ليس الحق المطلق ، الذي يضحي في سبيله « باتزان » الصحيفة ، وحفاظها على « شكلها » و « صميم » رسالتها الاجتماعية .

هذه « نظرة طائر » على صحافة الكويت ، منذ منابعها الشحيحة التي مضى عليها أكثر من نصف قرن ، إلى شلالها المنهمر في مرحلتنا الراهنة ، التي نتمنى أن تكون أساسا للاستمرار . والتقدم .

القسم الأول

تجارب رائدة

الفصل الأول

الصحافة قبل الطباعة

ليس في اللازم بين الصحافة والطباعة أية غرابة ، إذ هو تلازم منطقي ، فنمو الصحافة وانتشارها ورسوخ قدمها كأداة إعلام رئيسية ، جعلها في حاجة متجددة إلى كل ما يمكنها من القيام بدورها على أكمل وجه ، وفي أحسن صورة ، ومن هنا ارتبط تطور الطباعة ـ إلى حد بعيد ـ باحتياجات الصحافة ومتطلباتها[1] .

وعلى هذا الأساس فإنه إذا كانت الطباعة تتطور فنيا استجابة لمتطلبات الصحافة ، فإن الصحافة بدورها ـ لا تنهض بغير طباعة ، وهذا أمر واضح ، فاختراع المطبعة سابق على ميلاد الصحافة في أوربا ، وظهور المطبعة في البلاد العربية سبق وجود الصحيفة في تلك البلاد التي سبقت إلى الصحافة . ومن الحق مالاحظه بعض الباحثين من أن هذه القاعدة قد انعكست بالنسبة للكويت ، فسبقت الصحافة وجود المطبعة ، إذ أصدر عبد العزيز الرشيد مجلته قبل تأسيس أول مطبعة في الكويت ،[2] ولكن من الصعب اعتبار مجلة « الكويت » بصورتها التي نجدها عليها « صحيفة » بالمعنى الكامل ، على أن موتها المبكر بعد عامين ـ وإن بعث من جديد في إندونيسيا ـ يؤكد معنى الصعوبة في صدور مجلة بغير مطبعة ـ هذا فضلا عن أن الأمر كله يشير إلى طموح المثقف الكويتي وأمله في ملاحقة التطور . ومهما يكن من أمر فإن تاريخ المطبعة في الكويت هو ركيزة الحديث عن تاريخ الصحافة وتطورها في الوقت نفسه .

---

(١) الدكتور أحمد حسين الصاوي : طباعة الصحف واخراجها : انظر المقدمة .

(٢) أحمد الشايجي ورمزي الدهمي : مجلة مكتبة الجامعة ، العدد ٣ : ابريل ١٩٧٢ .

يذكر عبد الله الحاتم أن أول مطبعة شهدتها الكويت استقدمتها إدارة المعارف سنة ١٩٤٧ ، إذ رأت خلو الكويت من المطابع ، في الوقت الذي يجب أن يكون فيها ولو مطبعة واحدة ، فاشترتها ووصلت في العام نفسه ، ولكن ظهر للمسئولين فيها بعد عدم قدرتها على تلبية كل حاجات المعارف[1] لصغر حجمها وكثرة تعثرها ، فلم يمض عليها عام حتى تقرر بيعها ، وترك أمر شراء مطبعة أخرى أكثر تجاوبا إلى الظروف ، فاشتراها أحمد هاشم الغربللي بخمسة عشر ألف روبية ، ولاتزال هذه المطبعة تحمل نفس الاسم القديم[2] . وخبر وصول هذه المطبعة قد أعلنته باستبشار مجلة « البعثة » في عدد أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، وتوقعت أن تسد حاجة البلاد إلى المطبوعات ، وهو مالم يحدث ، ولكن يبدو أن مطابع أخرى قد لحقت بها ، بعد أن انتقلت إلى الملكية الخاصة ، وأدرّت ربحا ، إذ نجد إعلانات صحفية بتوقيع « مدير مطبعة المعارف » تستحث « الزبائن الكرام » ، مثل هذا الإعلان الذي نجده في مجلة « كاظمة » - عدد تشرين الأول سنة ١٩٤٨ - : « وصول ورق لمطبعة المعارف : نعلن إلى كافة زبائننا الكرام عن وصول كميات كبيرة من الورق لطبع كافة المطبوعات » ، وفي مجلة « الكويت » - عدد يوليو ١٩٥٠ - إعلان آخر من صاحب وأسرة مطبعة المعارف ، وفي العام نفسه نجد إعلانا صادرا من مطبعة أخرى ، ففي مجلة « البعثة » - عدد يناير ١٩٥٠ - إعلان عن « مطبعة الكويت » واستعدادها لتجهيز جميع الطلبات . فهذه إذاً هي المطبعة الثانية في الكويت ، وقد استمرت هذه المطبعة إذْ نجد عنها إعلانا في صحيفة « الشعب » في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٩ . ولكن رواية شفوية من عبد الله الحاتم ذكرت لنا أن عام ١٩٥٠ شهد وجود أربع مطابع في الكويت هي : مطبعة المعارف السالفة الذكر ، والمطبعة الأهلية ، ومطبعة الغربللي ، ومطبعة مقهوي . وهذا مخالف لما ذكر الحاتم في كتابه أن الغربللي هو الذي اشترى مطبعة المعارف ، كما أنه لم يشر - في روايته - إلى مطبعة

---

(١) يذكر عبد الله الصانع في العدد الاول من مجلة الكويت (يونيو ١٩٥٠) أن الخليج كله لم يكن فيه مطبعة عندما كان عبد العزيز الرشيد يصدر مجلة « الكويت » الأولى .

(٢) من هنا بدأت الكويت ، ص ٣٤١ .

الكويت ، فلعلها الرابعة وحدث تداخل في الرواية [1] . وقد نشر خبر يدل على تعدد المطابع في الكويت في تلك السنة . يقول الخبر : « أوشكت مطابع الكويت على إنجاز مطبوعات إدارة المعارف من كراسات ودفاتر خاصة للطلاب ، وهذه بادرة حسنة من دائرة المعارف إذ تسد حاجتها من الإنتاج المحلي دون الاستعانة بالاستيراد الخارجي [2] .

وفي تلك السنة نفسها طبع أول كتاب في الكويت ، فقد جاء في مجلة « البعثة » - عدد فبراير ١٩٥٠ - تحت عنوان : « آلام صديق » قولها : « هذا أول كتاب تخرجه مطابع الكويت ، وهو أقصوصة صغيرة كتبها الأديب فرحان راشد الفرحان في ٥٠ صفحة من القطع الصغير . . » الخ .

هذه إذا بواكير فن الطباعة في الكويت، ولكن لنا ملاحظة على ما ذكره عبدالله الحاتم عن أول مطبعة، فقد جاء هذا الخبر في مجلة «الكويت» التي كان يصدرها عبد العزيز الرشيد (عدد صفر ١٣٤٧هـ - ١٩٢٨م) ، يقول الخبر : « أراد سمو الأمير الجليل أن لايقتصر على إصدار مجلة الكويت في وطنه وحسب ، بل أراد أيضا أن يكون بجانبها جريدة أسبوعية بإسم (الصباح) تطبع في نفس المطبعة التي استحدثها سموه ، وقد أصدر أمره بذلك ، وعهد بإدارة تحريرها إلى صاحب هذه المجلة ، وستصدر قريبا إن شاء الله » . فهذا الخبر يرجع بتاريخ أول مطبعة في الكويت إلى سنة ١٩٢٨ ، وليس إلى سنة ١٩٤٧ كما ذكر الحاتم في كتابه ، إلا أن يقال إن المطبعة التي استحدثها الشيخ أحمد الجابر ظلت مخصصة للأعمال الرسمية ، ولم توجه للخدمة العامة .

ومثل ذلك يمكن أن يقال بالنسبة إلى تلك المطبعة التي كان يملكها السيد عمر عاصم ، وهي مطبعة يدوية صغيرة ، وكان يطبع عليها مرة كل سنة إمساكية رمضان ، وكانت موجودة بالمدرسة المباركية .

---

(١) في مقال الشايجي والدهمي السابق الإشارة إليه يذكر أن أول مطبعة كانت شركة بين المعارف ومقهوي والبشر ، ثم بيعت إلى الغربللي لعجزها عن كفاية الدولة .

(٢) مجلة الكويت ، سبتمبر ١٩٥٠ .

وفي ١٣/١٢/١٩٥٤ صدر قرار اللجنة التنفيذية العليا يقضي بإنشاء دائرة حكومية تسمى « دائرة المطبوعات والنشر » تتولى طبع ونشر الجريدة الرسمية وجميع المطبوعات الحكومية ، على أن تزود بمطبعة حديثة[١] . وقد أفتتحت هذه المطبعة رسميا في ١٥/١٠/١٩٥٦ وحملت إسم : « مطبعة حكومة الكويت » ، وكان إنتاجها في سنتها الأولى مليونين ونصف المليون نسخة من المطبوعات المختلفة للدوائر (الوزارات) ومليونين ونصف المليون كراسة للتلاميذ ، وعشرات الألوف من الكتب المدرسية ، فضلا عن الجريدة الرسمية : « الكويت اليوم » وقد قفز الإنتاج بعد ثلاث سنوات فقط من إنشائها إلى إثنين وعشرين مليونا مطبوعا[٢] .

وللطباعة اليوم في الكويت سوق رائجة ، وإن كانت عالية النفقات لارتفاع أجور العمال بصفة عامة في الكويت ، فأكثر دور الصحف تملك مطابعها الخاصة مثل مطابع دار الرأي العام ، و« دار الكويت للصحافة »[٣] ، والسياسة ، ومطابع مؤسسة فهد المرزوق الصحفية ، ومطابع الرسالة ، ومطبعة مقهوي ، والمطبعة العصرية وغيرها . وهذا بدوره أدى إلى رواج الكتاب في الكويت وكثرة المكتبات ، بل قامت بعض دور النشر ، ونشرت الكتاب المؤلف محليا ، كما استكتبت مؤلفين من خارج الكويت .

إن ارتباط الكتاب بالمطبعة أمر واضح ، ولا ينتظر للصحافة ، أو الثقافة بصفة عامة ـ أي رواج مالم تكن الطباعة ميسورة ، ونفقاتها في مستوى إفادة الإنسان المتوسط .

وتذكر مجلة « كاظمة » ـ كما رأينا ـ أنها حسنة من حسنات وجود مطبعة المعارف ، كما ذكرت مجلة « البعثة » أن قصة فرحان راشد الفرحان أول كتاب يطبع

---

(١) مجلة الوطن ٥/٦/١٩٦٢ .

(٢) عبد الفتاح المليجي : الهدف ـ الملحق ١٥/٧/١٩٦٤ .

(٣) التي تصدر جريدة الأنباء ، وهي لاتزال تحمل اسم الصحيفة القديمة « أخبار الكويت » التي خلفتها « الأنباء » .

في الكويت ، ولكن ذلك لم يمنع أن تطبع الكتب والمجلات خارج الكويت لسنوات طويلة ، بل ربما مايزال الكتاب يطبع غالبا خارج الكويت حتى وإن كان تمويل النشر كويتيا . وهذا يعني أن الطباعة ليست اقتصادية في الكويت ، إلى اليوم ، على الرغم من القرار الذي اتخذته وزارة التربية في الكويت وهو أن تطبع كل مايلزمها ـ على ضخامته ـ في مطابع الكويت ، غير ملتفتة إلى الأسعار المنافسة خارجها ، وكان من المنتظر أن تهبط نفقات الطباعة فتجعل النشر ميسورا ورائجا ، إذ من الملاحظ أن الكتاب ـ بصرف النظر عن الصحف مؤقتا ـ مايزال نادرا في الكويت مع وجود المستوى المعقول بين المؤلفين الكويتيين والعرب المقيمين وغير المقيمين الراغبين في النشر من الكويت ، ومع مضي سبعة عشر عاما على إنشاء الجامعة ، وتصاعد أعداد طلابها (أكثر من إثني عشر ألفا) وأعداد هيئة التدريس بها (نحو ستمائة عضو) ومع أن الجامعة تملك مطبعة أيضا ، فإن جهدها في الطبع لايزال محدودا بالنشرات والكتيبات ، أما مجلات الجامعة ، ومؤلفات أساتذتها فإنها تبحث لنفسها عن مطبعة تجارية ، بصفة دورية .

علاقة قديمة :

على أن علاقة الكويت بالطباعة والصحافة أقدم بكثير من وجود المطبعة في الكويت أو صدور الصحيفة منها ، فالمثقف الكويتي بالنسبة لعصره يحاول أن ينتصر على معوقات البيئة أو هو يحاول أن يتخطى قدراتها المحددة إلى المشاركة العامة بقدرته الخاصة ، حين يستطيع منذ زمن بعيد ، فيذكر الحاتم أن أول من قام بطبع أحد الكتب على نفقته الخاصة هو الشيخ علي بن محمد آل إبراهيم ، الذي طبع كتاب « نيل المآرب بشرح دليل الطالب » وهو في الفقه الحنبلي ، وكان طبعه في مصر سنة ١٢٨٨هـ (١٨٧١م) ، أي قبل إحضار المطبعة إلى الكويت بنحو ثمانين عاما كاملة .

أما علاقة الكويت بالصحافة فترجع إلى عهد الشيخ مبارك (توفى سنة

١٩١٦م) وهذا هو المتوقع لطموحه داخليا وخارجيا ، لبسط سلطته واستخلاص الكويت من النفوذ التركي أو غيره ، فلابد أن يفطن إلى أهمية الدعاية ، ونشر الرأي ، وبخاصة أنه حورب بالأسلحة نفسها ، حتى وصل التأثير إلى الآستانة ، التي حاولت نفيه عن الكويت بمنحه منصبا شكليا في دار الخلافة ، ولكنه رفض ، كما رفض من قبل أن يحمل الجنسية العثمانية .

وتذكر بعض المصادر أن « الشيخ مبارك » كان مشتركا في جريدة « الخلافة » التي كانت في كلكته ولندن ، والتي حظرت الحكومة العثمانية دخولها بلادها لمخالفتها لسياستها[1] ، وكان الاشتراك فيها محظورا على مناطق النفوذ التركي . ولعل هذا الخبر يعني ـ من جانب آخر ـ أن الشيخ مبارك كانت له توقعاته ومعرفته باحتمالات مستقبل الخلافة نفسها ، وأنه كان يحاول ـ من خلال الجريدة المناوئة للخلافة ـ أن يمد جسرا من التفاهم مع الحكام القادمين ، فضلا عن اهتمامه بالتيارات الفكرية والسياسية الحديثة ، على أنه لم يهمل جانب الدعاية لنفسه ولإمارته ، معتبرا واقع الحال . يقول الشيخ عبد العزيز الرشيد في فقرة بعنوان : « مبارك وكتابة الجرائد » :

« علم مبارك بحاجته الضرورية للكتابة على صفحات الجرائد ، دفاعا عن نفسه ، وردا على منتقديه ، ودحضا لحججهم . . . بل علم مالها من التأثير في قلب الحقائق ، وفي التغلب على الأفكار ، وهو إذ ذاك في حاجة كبرى إلى ذلك ، في حاجة إلى أن يبرهن للحكومة العثمانية تفانيه في حبها ، وسعيه المتواصل في خدمتها ، لوجود من يعمل ضده في دائرتها ، ويرميه بالمروق عن الطاعة ، والخروج على الخليفة يرميه من ذلك بما هو حق وبما هو باطل . . علم مبارك لهذا بالاضطرار إلى الكتابة درءا لذلك السيل الجارف ، فاتخذ له كاتبا مصريا كان يتردد إلى الكويت وإلى المحمرة ، وقد أوقف الكاتب قسما كبيرا من جريدته لهذا

---

(١) عبد العزيز الرشيد ـ تاريخ الكويت ـ ص ١٨٠ ـ ١٨١ .

الغرض ، ولكن يؤسفنا أن كل ما خطته أنامل ذلك الكاتب كذب صراح ، وافتراء محض ، ولا عجب فعبد المسيح الانطاكي قد عاهد نفسه أن لا يفوه بكلمة يقال له فيها صدقت . في نظرنا أن دفاعا مثل هذا لا يفيد الفائدة المطلوبة ، فإن من انفضح أمره في الكذب كانفضاح عبد المسيح حتى كان مضرب الأمثال به ، فضرره أكبر من نفعه . إن كذب عبد المسيح فيما ينشر من أغرب الكذب الذي سمعناه وشاهدناه ، فإنه لم يقصر كذبه على الأقوال ، بل جاءنا بنوع من الكذب غريب ، رسم مناره في الكويت مرتفعة شاهقة يخيل لناظرها أنها من إحدى منائر مصر أو سوريا أو العراق ، ورسم أمام مسجدها بستانا نضيرا ملتف الأشجار ، وليس في مساجد الكويت كلها ما يشبه هذا المسجد ولا من بعض الوجوه[1] » .

إن الرشيد يستمد طبعه الكويتي كما يستمد تجربته الصحفية ، فهو يميل إلى الاقتصاد ، والبعد عن المبالغة ، حتى في مجال الدعاية لبلده أو لشخص حاكمها ، وهو يدرك أن قلب الحقائق والمبالغة البعيدة عن التصديق لن تجدي شيئا ، ويدرك أيضا أن سمعة الصحفي الشخصية ستخلع ظلها على ما يكتب في صحيفته ، ولهذا نجده غير راض بالمرة عن مثل عبد المسيح الإنطاكي (واسمه يقطع بأنه ليس مصريا ، ويبدو أنه من أبناء الشام الذين هاجروا إلى مصر وعمل بعضهم بالصحافة والفنون) ذلك الذي يتردد على الكويت والمحمرة ليجعل من نفسه قلم دعاية لهما ، ومن الواضح أنه من الصحفيين المغمورين ، وأن صحيفته أيضا كانت على مستواه ، وإن كان يرتزق بمثل ذلك التطواف ، والاتصال بالحكام ، الذين لا يملكون صحفا خاصة ، تنشر الدعاية لهم وتعبر عن مصالحهم .

هذه أول محاولة كويتية للاستعانة بصحيفة خارجية ، أشار إليها عبد العزيز الرشيد في كتابه ، ولكنها ليست المحاولة الوحيدة ، ربما سبقتها محاولة أو أكثر ، ومن المؤكد أنه أعقبتها محاولات كثيرة .

---

(١) السابق ص ٢٢٤ .

وقد دفعت الحوادث فريقا من أبناء الكويت للاستعانة بالصحافة الخارجية وذلك عندما كتبت صحافة البصرة عن الجمعية الخيرية التي أسست سنة ١٩١٣ وحاربها بعض العلماء التقليديين ، وحدث هذا مرة أخرى ، وذلك في أعقاب تكوين المجلس عام ١٩٣٨ ، وقبيل تكوينه أيضا ، فيذكر خالد العدساني أن الجمعية السرية التي أطلقت على نفسها : « الكتلة الوطنية » واصلت نشاطها بحملات الصحف وتوزيع المناشير ، التي كانت تطبع في البصرة وتوزعها في شوارع الكويت[١] . وفي مكان آخر يذكر أن معارضي المجلس استخدموا صحيفة بصرية مخدوعة للتشكيك في نوايا المجلس وأغراضه ، وتبرعت صحيفة غيورة أخرى للرد عليها وتفنيد أقوالها ، وفضح أعمال المعارضين ونواياهم ، وطالب أنصار المجلس بمنع الصحيفة المنتقدة من الدخول إلى الكويت ، فأبى المجلسيون إجابة هذا الطلب ، وكتبوا إلى الصحيفة الموالية أن تترفق في الرد على الصحيفة المخدوعة ، وتتجنب الطعن في أشخاص المعارضين[٢] .

وهكذا كان التطور السياسي في الكويت دافعا طبيعيا وملحا لتأسيس صحافة داخلية ، ولكن التطور الحضاري العام لم يكن كافيا بالدرجة التي تسمح بقيام واستمرار صحيفة داخلية ، ترعى الشئون المحلية وتعيش بالجهد الفني والمادي المحلي في ذلك الوقت .

ومهما يكن من شيء فإن الصحافة في الكويت ـ على سبقها بالنسبة لجيرانها ـ قد تأخرت بعد البادرة التي قام بها « الرشيد » ولم تستمر ، وإنما أعقبتها فجوة واسعة ، حتى تكامل الجو الذي يسمح باستمرار الإقبال على الصحيفة ، متمثلا في تقدم فن الطباعة ، ووجود وسائل الاتصال بالخارج ، وتوافر قاعدة قارئة على شيء من الإتساع ، وعلى شيء من الوعي أيضا ، مع تيسير سبل الحياة ، وازدهار التجارة ، وتشابك المصالح ، وتقارب المسافات المكانية والحضارية والفكرية ، بين

---

(١) نصف عام للحكم النيابي في الكويت ، ص ٧ .

(٢) السابق ص ٢٤ .

أبناء الأمة العربية .

وفي هذه اللمحة اليسيرة عن الصحافة الكويتية ، نستطيع أن نتعرف على أهم المعالم على طريق تطورها ، وإذا كانت علاقة الصحافة بفن الطباعة تمثل نوعا من الحتمية المتوقعة ، فقد عرف رواد النهضة في الكويت ، كيف يتجاوزون هذا العائق بطريقة أو بأخرى ، ولقد كان صدور « البعثة » في القاهرة ، بمثابة قفزة من نوع آخر فوق حاجز « الطباعة » ، فضلا عن حاجز « الرقابة » نسبيا ، وإن حرصت البعثة على أن تكون قادرة على دخول وطنها الحقيقي علانية ، كما سنرى .

الفصل الثاني

المحاولة والإخفاق
« مجلة الكويت »

هي نقطة البداية في تاريخ الصحافة الكويتية ، أصدرها الشيخ عبد العزيز الرشيد ، وظهر عددها الأول في شهر رمضان سنة ١٣٤٦هـ (٢٠ يونيو ١٩٢٨) وهي في حجم كتاب متوسط ، من سبعين صفحة أو ما يقاربها ، يضم كل عدد منها عشر مقالات عادة ، أو قريبا من ذلك .

على غلافها كتبت كلمة « الكويت » بخط كبير ، وتحتها مباشرة عبارة : « مجلة دينية تاريخية أدبية أخلاقية لغوية ـ شهرية . تصدر في الكويت » . ونلاحظ أن كلمة « لغوية » رفعت في مجلدات السنة الثانية ، ونلاحظ أيضا أن اسم المجلة كان يكتب في رأس كل صفحة « مجلة الكويت » وليس « الكويت » وحسب .

وفي منتصف صفحة الغلاف الداخلي عبارة : « رئيس تحريرها ومديرها المسئول عبد العزيز الرشيد » وتحتها مباشرة عبارة : « سنة المجلة عشرة أشهر ، وتقدم للمشتركين آخر السنة كتابا هدية » .

من هذه الصورة الوصفية لصفحة الغلاف نستطيع أن نعرف اهتماماتها ـ بصفة عامة ، وقد شرح الرشيد هذه الاهتمامات في العدد الأول ، أي أنه حدد الإطار العام ، أو على مايقال في أيامنا : شرح سياستها ، ونقتطف من عرضه أبوابها قوله إن اهتمامها الأول سيكون بالدين ورد الشبهات عنه ، وكذلك الأخلاق ، وقضية القديم والجديد ، وفي تعليقه على هذا الباب الأخير يكشف عن

موقف منصف غير متحيز . كما يكشف عن نظر شامل ؛ فباب القديم والجديد « يدور محوره على مساويء ومحاسن كل من القسمين ، من عادات وأخلاق وعلوم وآداب ومناهج وآراء » . ثم يأتي الاهتمام بالأدب « ويعني قبل كل شيء بالأدب في الكويت ، وينشر ما تجود به قرائح شعرائنا اليوم . . . ثم بالأدب في البلاد التي على ضفاف الخليج . . . كالبحرين وعمان ومسقط وبلاد نجد والإحساء » ، ولا ينسى الرشيد أهمية التاريخ ، والتراجم ، والفتوى ، فيفرد لها أبوابا ، ثم يأتي باب اللغة الذي « يبحث فيه بنوع خاص عن اللغة العامية في الكويت ، وعن كل ما يستفيد منه المبديء والمنتهي من الفوائد اللغوية بسائر أنواعها ، نحوية أو صرفية ، أو غيرهما » ، وقد استمر هذا الباب مع الأعداد التي توفرت لنا من المجلة ، وكان هدفه تأصيل بعض الكلمات والعبارات الشائعة في العامية الكويتية ، بردِّها إلى اللغة الفصحى . وبعد المتفرقات والفوائد ، أي الطرائف التي لا تدخل في باب ، يأتي أخيرا باب التقريظ والانتقاد « توزن فيه المؤلفات بميزان الإنصاف ، ويعطي كل منها ما يستحق من تقريظ وانتقاد » .

وهذا العرض الشامل المركز لأبواب المجلة يكشف عن طبيعتها ، فهي ليست مجلة سياسية ، أو إخبارية ، وإنما يمكن تصنيفها كمجلة ثقافية تعني بقضايا العصر بصفة عامة ، فهي من نوع مجلة الهلال في مصر مثلا ، وإن كانت صلتها بالدين والتراث أكثر أصالة ووضوحا ، استمدادا من ثقافة صاحبها ، واستجابة لطبائع البيئة الكويتية المحافظة . ومجلة « الكويت » بطابعها الذي عرفنا ملامحه تمثل البداية الطبيعية للصحافة[1] ، فالصحافة العربية بدأت كلها بداية أدبية ، بإشراف ومشاركة أدباء وشعراء مرموقين ، مثل النديم والشدياق والمويلحي والزهاوي والرصافي ، فهم من مؤسسي الصحافة في بلادهم ، كما أنهم من أركان النهضة الأدبية وأعلامها ، وقد كان إلى وقت قريب لاغنى للصحافي العربي عن الصفات اللازمة عادة للأديب ، ولكن الصحافة مالبثت أن تطورت ، وأصبحت

(١) وهذا غير القول بأنها رائدة الصحافة في الكويت .

لها مستلزمات أخرى غير ما يحتاجه الأديب . . وهنا بدأ انفصال الصحافة الأدبية عن الصحافة السياسية ، أو الصحافة بـالمعنى الكامـل للكلمة ، وإذاً ، فمجلة الكويت تمثل الـطور الأول والطبيعي للصحـافة الكـويتية ، قبـل أن تنشطر إلى اهتمامات مختلفة مع تشعب إحتياجات المجتمع ، وتشابك المصالح فيه ، والكاتب المعبر عن مبدأ وعقيدة ، والراغب في الإصلاح هو الذي تستدعيه المرحلة ، أكثرمما تستدعي صحافة الخبر ، والتحليل السياسي ، على أنه يمكن القول بأن الرغبة في توجيه الرأي العام تظل الدافع المشترك بين صحافة الأدباء والمفكرين ، والصحافة السياسية .

ولكن : لماذا أصدر الرشيد هذه المجلة ؟

لابد من طرح هذا التساؤل باعتبار أنها ـ وقد استمرت عامين فقط ـ عمل خارق غير مسبوق في الجزيرة والخليج ، بل إن الكويت ظلت بعدها دون صحافة إلى آخر سنة ١٩٤٦ حين صدرت مجلة « البعثة » من القاهرة . ولابد أيضـا أن نستبعد الرغبة في الكسب المادي ، فالصحافة في الكويت ـ ربما إلى اليوم فيما عدا صحفا قليلة ـ لايمكن اعتبارهـا مصدرا للكسب ، كـما يجب استبعاد الـرغبة في الشهرة ، فالرشيد كان مشهورا بعلمه وصلاحه ، محبوبا من مواطنيه أيضا . وإذاً لايبقى ألا أن نقرأ المجلة نفسها ، ونتمعن في حياة صاحبها ، ونضع ذلك في إطار من حركة المجتمع الكويتي ، لنرى في النهاية أن الرشيد كان لديه ما يقوله ، كان صاحب رسالة ، وكان ينصر وينشر رسالته من خلال مجلته ، وقد يصعب تحديد هذه الرسالة بدقة ، وإن لم يصعب إبراز بعض ملامحها ، أو معالمها .

يسجل « فاضل خلف » أهم الصعوبات التي واجهتها مجلة الكويت ، وهي تمثل أساسا في معارضة بعض الناس الذين كانوا يرون في المجـلات خطرا عـلى الدين ، وعلى المجتمع ، وكان الرشيد يتألم منهم كثيرا . ويشـير « عبد الـرزاق البصير » في مقدمته لكتاب « تاريخ الكويت » إلى الجمود الذي كانت تعانيه البيئة في ذلك الحين ، حتى « إن الناس كانوا يتساءلون فيما بينهم عن جواز تعلم اللغات

الأجنبية ، ومطالعة الصحف والمجلات » . ويبدو لي أن هذا التساؤل كان قويا بشكل حاد ، حتى إن المؤلف شغل ذهنه هذا الموضوع ، فألف رسالة يوضح فيها أن مطالعة الصحف والمجلات ، وتعلم اللغات الأجنبية ، من الأمور التي لا تخالف الدين ، وينقل البدوي الملثم في كتابه : « عبد العزيز الرشيد » أقوال الباحثين الفاضلين ، ويربط بينها وبين إصدار المجلة ، وقول الرشيد إن في أهل الكويت ذكاء فطريا لم يستغل ، فالمجلة تعبر عن ذلك كله ، وتمكين له من أداء رسالته الإصلاحية ، وبث أفكاره التقدمية . ونستطيع أن نضيف إلى هذا الإجمال جوانب تشير إلى طبيعة التكوين الفكري ، والمرامى البعيدة التي أرادها الرشيد من إصدار مجلته .

١ ــ فهو في مقدمة العدد الأول يشكر عالم الكويت ومصلحها الشيخ يوسف بن عيسى القناعي ، الذي أخذ بيده إلى ساحة الأمل ، وتستوقفنا في صدر كلمة الشكر هذه عبارة تقول : « وبعد . . . فإن إصدار مجلة للكويتيين في الكويت أمنية كان الوصول إلى قمتها من أسمى ما تتوق إليه النفس ، ومن أجلّ ما نتمناه في هذه الحياة » . فهنا نزعة وطنية واضحة ، وغَيْرةٌ على سمعة الكويت من أمثال عبد المسيح الأنطاكي ، الذي ندد بأسلوبه في التعريف بالكويت ، إذ كان لايلتزم الحقائق ، ويبالغ بطريقة لاتخدم الحقيقة .

٢ ــ وفي عرضه لأبواب المجلة يشير إلى أن اهتمامها الأدبي سيكون وقفا على شعراء الكويت ، والبلاد التي على ضفاف الخليج كالبحرين وعمان ومسقط وبلاد نجد والإحساء . وهذا يعني رغبته في استكمال نقص واضح ، كما يعني حدسه القوي بدور الكويت الريادي المنتظر في الجزيرة والخليج . وقد ظلت المجلة تعكس الاهتمام بالخليج في أبوابها المختلفة ، وكانت تأتيها أسئلة تطلب الفتيا ، وقصائد وطرائف من بلاد الخليج المختلفة ، مما يشعر بأنها نجحت ـ نسبيا ـ في إحياء الرابطة الثقافية والوحدة الروحية التي تربط بين أقاليمه ، وكان الرشيد يحاول تحقيقها برحيله المستمر بين أقطاره .

٣ ــ وقد استكتب الرشيد عديدا من دعاة الإصلاح في العالم العربي ، من مشرقه ومغربه ، وقد نشرت بالفعل مقالات لشكيب أرسلان ، والشيخ رشيد رضا صاحب المنار ، ومحمود شكري الألوسي ، وعبد القادر المغربي ، وعبد العزيز الثعالبي . . . وغيرهم ، فإيمانه بوحدة الفكر العربي ولدَّ إيمانا آخر بضرورة ملء الفجوة بين التطور الفكري في بعض مواطن العالم العربي ، وركود الحياة الثقافية والفكرية في الكويت آنذاك ، وتأكيدا لذلك نجد الرشيد ـ وإن ظهر موقفه واضحا من بعض القضايا ، كموقفه ضد السفور مثلا ـ يعبر عن موقف متحرر في أساسه الفكري ، بمعنى أنه يقبل الحوار ، بل يبدو أحيانا وكأن هدفه الأساسي هو فتح باب الحوار بصرف النظر مؤقتا عن : لمن تكون الغلبة . وتعليقه السابق على التجديد والتقليد يظهر حريته الفكرية وبعده عن التعصب ، إذ يسلم ابتداء بوجود محاسن ومساويء لكل منهما ، فهو يعطي إشارة البدء للحوار ، يريد لبيئته أن تتحدث ، وأن تتحاور ، وأن تتصل بقضايا عالمها العربي ، وترتبط بدعوات المصلحين فيه

٤ ــ على أننا لانجرد محاولة إصدار المجلة من مضمونها السياسي ؛ فالشيخ الرشيد يعرف ما للصحافة من خطر ، وما تبث في العقول من نور ، وما تبصر به من حقوق ، وما تنظم من علاقات ، ولما كانت مجلته غير سياسية ، ولما كان التكوين الاجتماعي في الكويت لايسمح ـ في ذلك الحين ـ بطرق هذه الأمور في مباشرة واضحة ، فإنه كان يصل إلى غرضه في ثنايا موضوعات قد لاتدل عناوينها . والاهتمام بالسياسة ـ على أية حال ـ ليس دخيلا على نفس الرشيد ، فكتابه الكبير « تاريخ الكويت » وإن لم يهمل الجوانب الاجتماعية والفكرية ، هو في صميمه تاريخ سياسي ، لم يغفل أي جانب من جوانبه حتى ماكان ذا حساسية خاصة . والرشيد أخيرا من مدرسة الإمام محمد عبده ، الذي لم يكن يرى السياسة في عزله عن مهمته في التجديد والإصلاح .

٥ ــ على أن الرشيد كان نصيرا للتجديد برغم تحفظه أحيانا ، ولكنه التجديد الذي

تمثله مدرسة محمد عبده ـ وهو يدعوه بالأستاذ الإمام ـ أي مدرسة التوفيق ، التي تحاول أن تتجاوب مع العصر في إطار المثل والمباديء الإسلامية ، دون تطرّف أو مبالغة ، أو لنقل : دون اصطناع لأساس عصري مدني ، وطرح الأساس الديني .

تلك إذاً بعض الدوافع الخاصة التي نرجح أنها كانت وراء إصدار الرشيد لمجلته في ذلك التاريخ المبكر ، ومغامرته بالتصدي لمشروع لا يجر عليه غير المتاعب ، ويمكننا الآن أن نعرض عناوين موضوعات عدد من أعداد هذه المجلة ؛ لنرى كيف حاولت أن تحقق التوازن بين الأهداف المتعددة التي صدرت من أجل تحقيقها .

لقد تعرضنا للعدد الأول أكثر من مرة ، وسنختار العدد السادس ـ أو الجزء السادس كما كان يسميه ـ وهو عدد شهر صفر سنة ١٣٤٧هـ . في العدد خمسة عشر مقالا وقصيدة ، موزعة كالآتي :

(١) الدين وحكمة التشريع . (٢) رد الشبهات عن الدين ، وجوب العمل بالحديث الصحيح (٣) العبث بالحقائق في الشعر (٤) الأخلاق : دحض شبهة شاربي الخمر (٥) القديم والجديد : الأدب المكشوف والأدب المستور (وهذا المقال انتصار لمقال كتبه الرافعي ، **وهاجمه سلامة موسى**) ، (٦) الأدب في الإحساء : الشيخ عبد الله بن عبد القادر . (٧) مجد البحرين القديم : من قصيدة بديعة للشاعر العبقري المطبوع الأديب الفاضل خالد بن محمد آل فرج ، الأديب الكويتي (٨) تحية الشيخ مانع بن راشد (ولي حكومة دبي) : قصيدة ترحيبية للأديب الفاضل عبد الله بن على آل صانع ، (٩) التاريخ : الآبار الارتوازية في الكويت (١٠) العوازم ـ عمان ـ حائل ـ (١١) التراجم : عبد الله آل فرج ـ الشيخ عبد الله بن سالم آل الصباح (١٢) الفتوى : حكم بيع الرقيق وشرائه (١٣) اللغة العامة في الكويت (١٤) مجال الأقلام : إقتراحات القراء (١٥) متفرقات : الفوائد والأخبار .

وقد رأينا من قبل صورة لتنسيق صفحة الغلاف ، وبعد هذا العرض لعناوين المقالات ، يمكن أن نكون فكرة ، ولو تقريبية ، عن مستوى الفن الصحفي في مجلة الكويت الأولى ، وهو مستوى طيب إذا قيس بنوعية القراء ، والظروف العامة للتجربة الأولى غير المسبوقة ، ولكن الأكثر أهمية أن موضوعاتها تحقق التوازن المعقول ، المطلوب ، بين أن تكون مجلة الكويت ، ومجلة الجزيرة والخليج ، وجسرا ممتدا للحوار مع مواطن العالم العربي الأخرى ، ومشاركة ـ مطلوبة ـ في الدعوة إلى التجديد على أساس إسلامي .

ولكننا نلاحظ أن قدرا كبيرا من مقالات مجلة الكويت ، كان ينشر غير منسوب إلى كاتب بعينه ، ولاندري : هل كان الرشيد يحرر تلك المقالات بنفسه منفردا ، أو كان يشاركه بعض زملائه ومريديه ، ومن ثم لايمكن اعتبار مثل تلك المقالات نماذج على أسلوبه الخاص ، وإن أمكن اعتبار المجلة ـ في مجموعها ـ علامة على اتجاهه الفكري .

ومهما يكن من شيء ، فإن أساليب هذه الطائفة من المقالات غير الموقعة ، يتقارب كثيرا ، بدرجة تسمح بالقول بأنها من قلم واحد ، وأنه يغلب أن يكون هذا القلم للرشيد نفسه ، فهوالمسؤول عن المجلة ، ولم يشر إلى وجود مساعدين له . فضلا عن تشابه هذا الأسلوب مع أسلوبه في كتاباته المقطوع بنسبتها إليه ، وهو أسلوب مترسل ، سهل ، بعيد عن أية صنعة لفظية ، يؤثر الجمل القصار ، ويعتمد على نمو الفكرة في تسلسل عقلي مرتب .

لقد توقفت مجلة الكويت في موطنها بعد عامين ، ورحل صاحبها نفسه إلى البحرين ثم إلى أندونسيا ، ومن هناك عاد فأصدرها بمشاركة رحالة عراقي هو يونس بحري ، وسماها : الكويت والعراقي ، ثم عاد فأصدرها منفردا[1] ولكن

---

(١) أشار المرحوم عبد الفتاح المليجي ، في كتابه : « الصحافة وروادها في الكويت » إلى أن الرشيد أصدر مجلة ثالثة سماها : « التوحيد » ، وقد أصدرها عام ١٩٣٣ ـ انظر ص ٨٩ من كتابه . وفيه صور غلافها ، وعرض لنماذج من كتاباتها .

هذا القلق والتنقل ، وخلع جذورها من أرضها الحقيقية : الكويت ، كان إيذانا باضمحلالها وانتهائها ، وإن بقيت نقطة ضوء ، وتجربة للصحافة في الجزيرة والخليج .

وقد حاول « يعقوب عبد العزيز الرشيد » إحياء مجلة الكويت ، وتحية ذكرى والده ، فأصدرها من جديد تحت الإسم نفسه ، واعتبرها امتدادا لسابقتها ، إذ كتب على الغلاف : « الكويت : مجلة أدبية علمية إجتماعية ـ تصدر في الكويت شهريا مؤقتا ـ أسسها عبد العزيز الرشيد سنة ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م صاحبها ومديرها المسئول : يعقوب عبد العزيز الرشيد ـ رئيس التحرير : عبد الله الصانع . »

وقد صدر عددها الأول في يونيو ١٩٥٠م ، وظلت تصدر شهريا حتى احتجبت في ديسمبر من العام نفسه .

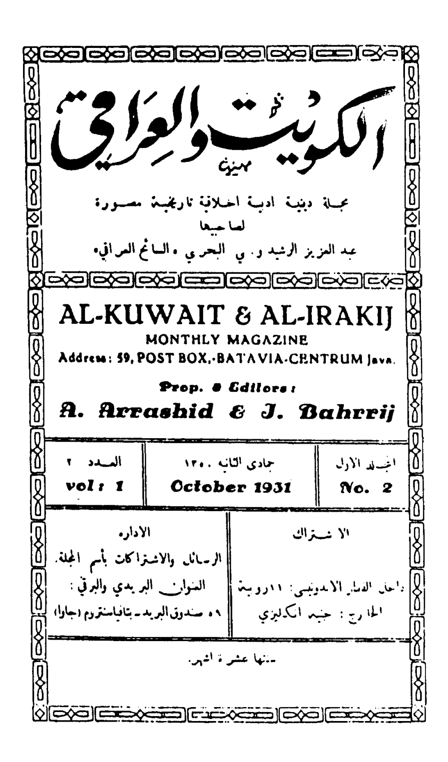
على أنه لايمكن اعتبار الكويت المجددة مجرد امتداد للكويت القديمة ، فهذا أمر يأباه اختلاف العصر ، واختلاف ثقافة الإبن عن والده ، و« الكويت » المجددة لم تأخذ هذا الطابع الديني الذي حرصت عليه سابقتها ، ولم تكن مناصرة التجديد من أهدافها ، بقدر ما كانت تتوق إلى التعبير عن الكويت الحديثة ، كما أخذت بأسلوب توزيع العمل ، فلها مدير ، ورئيس تحرير . . . الخ ، ولكنها بقيت ـ برغم ذلك ـ ذات صلة بأصلها القديم ، ويتضح ذلك في ثلاثة جوانب : أنها ظلت مجلة مقالات غالبا ، فلم تأخذ طابعا إخباريا ، وربما كان هذا بسبب أنها مجلة شهرية ، فملاحقة الأخبار غير ممكنة بالنسبة لها ، وأنها نقلت مقالات بأكملها عن « الكويت » القديمة ، كما فعلت بمقال « السفور والحجاب » إذ نشرته في العدد الخامس (نوفمبر ١٩٥٠) ومقال «اليابان: هل يعرفها العرب» للشيخ عبد القادر المغربي ،وقد نشرته في العدد السادس (ديسمبر ١٩٥٠) ، وأنها اعتمدت على « عبد الله الصانع » الذي كان من المشاركين في تحرير سابقتها ، فهذه وشائج ثلاث تربط بين المجلتين ، ولكن لايمكن اعتبارها في صميم المضمون الحضاري للمجلة الناشئة . وقد حرصت الكويت المجددة على نشر الشعر كسابقتها ، فكان

من أبوابها الدائمة باب « رياض الشعر » . وكان أكثر ما نشر في هذا الباب من أشعار فهد العسكر ، كما استحدثت نشر القصص الـذي لم تعرفـه « الكويت » القديمة[1] ، إذ نشرت قصة « صراع » في عدد سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، وهي عن تمزق المثقف بين مسلمات بيئته الريفية المحافظة ، ودراسته التي تغريه بإعادة التفكير في كل شيء، والتطلع إلى التجديد، والقصة بتوقيع: ي .ع . ولعله يعقوب عبدالعزيز صاحب المجلة نفسه، وإن كان تجنبه لكتابة اسمه الصريح يستدعي التساؤل : فهل حاول أن يتجنب وضع اسمه على قصة ـ وهي إلى ذلك الوقت لم تكن تعد في الكتابات ذات القيمة كالمقالة والشعر ـ أو أنه لم يرغب في الإعلان عن موقفه الرافض أو الشاك في قيمة القديم وقدرته على الاستمرار ؟، ومهما يكن من أمر فإنه لايمكن أن تعتبر « الكويت » المجددة مبتكرة في هذا الباب ، إذ سبقتها مجلتا : البعثة ، وكاظمة ، إلى نشر القصص ، بل ونقدها أيضا .

لقد أدى عبد العزيز الرشيد واجبا كريما ، وقام بعمل جليل ، مافي ذلك شك ، إذ قدر للفكر قدره ، وعرف للصحافة رسالتها السامية . ورفع اسم وطنه مبكرا ، قبل أن يحاول أي بلد خليجي آخر يعيش نفس الظروف أن يفعل ، وقد حقق مايمكن أن يسمى بلغة الصحافة الحديثة « خبـطات صحافيـة » إذ تصدى لقضايا مرحلته ، على الطبيعة ، وهي حية فوارة تشغل المثقفين وغير المثقفـين ، كقضايا التعليم ، وحرية المرأة ، والمذاهب الدخيلة المتسترة بالإسلام كالقاديانية وغيرها . ومع هذا فقد أخفقت محاولته السباقة في الوصول إلى نتيجة مستمرة لم تنجب صحفيا ، ولم تصنع كاتبا ، ولم تكشف عن موهبة مغمورة . ولانشك في أن تجربة الرشيد لو استمرت بضعة أعوام أخرى كانت ستصل إلى هذا ، أو إلى شيء منه ، لكنها : في سبقها ، وفرديتها ، وعزلتها ، وعمرها القصير ، كانت عملا فذا ، وإخفاقا كبيرا في نفس الوقت .

---

(١) كشف الدكتور سليمان الشطي عن قصة كتبها خالد الفرج .



الكويت والعراقي

مجلة دينية ادبية اخلاقية تاريخية مصورة

لصاحبيها

عبد العزيز الرشيد و. ي البحري «السائح العراقي»

AL-KUWAIT & AL-IRAKIJ

MONTHLY MAGAZINE

Address: 59, POST BOX,-BATAVIA-CENTRUM Java.

Prop. & Editors:

A. Arrashid & J. Bahrrij

المجلد الاول	جادى الثانى ١٣٥٠	العدد ٢
No. 2	October 1931	vol: 1

الاشتراك	الاداره
داخل القطر الاندونيسي: ١١ روبية	الرسائل والاشتراكات بأسم المجلة.
الخارج: جنيه انكليزي	العنوان البريدي والبرقي:
	٥٩ صندوق البريد - بتافياسنتروم (جاوا)

سنتها عشرة اشهر.

من «جاوا» صدرت محاولة الرشيد الثانية ، بالاشتراك ، تأمل الفرق بين الطابع الجماعي ، والنزعة الفردية في صياغة العنوان ، وتقسيمه بين لغتين مراعاة للقراء . ولكن : هل كان محتوى المجلة كذلك؟

نموذج من فن المقالة الصحفية

الترديد والتجديد

بقلم : عبد الله علي الصانع

(الكويت : جولاي ١٩٥٠)

هذا عنوان مقال نشرته مجلة البعثة الغراء في العدد الأول في سنتها الثالثة للأديب فهد الدويري وقد رددت عليه بمقال سلمته للأستاذ أحمد السقاف لنشره في مجلة كاظمة ولكنها سدت آنذاك . . ولشد ما انحى الكاتب باللآئمة على من يقول ويحض على دراسة التاريخ القديم وضرب لذلك مثلا مقالنا الذي نشرناه في مجلة كاظمة في عددها الثالث . وخيل إليه أننا نحض الشبان على التمسك بالقديم فقط ، وأننا ننصحهم بترك التجديد في الأدب . ولست ومن يعلم بالسرائر أنني كما ظن ، وأني لم أكتب كما فكر وقدر ، ولكني قلت - رداً ، على مقال سبق مقالي المشار إليه - أن ترك البحث عن الماضي جريمة وهذا القول ليس معناه ترك التجديد في الأدب . فإن كان ما قلته بوجوب الوقوف على تاريخ أولئك الأمجاد من قادة الشعوب وفرسان البيان أوحي إليه ماتوهمه من تمسكي بالقديم وتركي للجديد ، تلك منه إذًا فكرة خاطئة وتخيل مناقض للحقيقة .

سامحك الله أيها الصديق ، لقد تحاملت كثيرا وبدون هوادة أو رفق على كل من التفت وراءه باحثا عن الماضي سواء بذلك لديك الشاعر والناثر ، وجردته من مادة الحياة الأدبية بقولك « أحكم على كل من يطالب بالقديم على قدمه أو تقليده أو محاكاته بأنه مفلس لا بضاعة عنده فهو يريد أن يجتر ما قيل ليظفر منك بالإنتساب لدولة الشعر أو النثر » .

لاجرم أنّ الحكم لوصدر من أبي تمام والبحتري والمتنبي إلى شوقي وأضرابه ، أو من عبد الحميد الكاتب إلى الدكتور طه حسين وأمثاله يعد تحاملا من هؤلاء الأعلام ، ولما قبل منهم هذا الحكم القاسي الذي أصدرتموه على كل من قال

بعدم ترك البحث عن الماضي ، وإنك لست بواجد من يقول بترك التجديد في الأدب وألا ضير على من قال أن ترك البحث عن الماضي جريمة . وأما قولك إن من يحاكي في أدبه أحد فحول الكتاب أو الشعراء إنه يجتر ماقيل قبل وأنه مفلس من الأدب ، فلعمري إن هذا قول كله خطأ محض ، وقد روي التاريخ أن أبا حيان التوحيدي ، وهو سيد كتاب وقته قد كان يقلد الجاحظ في أسلوبه ، وكان يزهو إذا قيل له إن رسائلك جاحظية ، ولم يكن الصاحب بن عباد بأقل منه تقليداً ، وكان مسلم بن الوليد ـ صريع الغواني ـ يقلد بشارا ، وكان بن هاني الأندلسي يحاكي المتنبي ويسلك سبيله وإن قصر عن شأوه ، فليس هذا التقصير بمخرجه عن منزلة فحول الشعراء ، وقد لقبه الأندلسيون بمتنبي المغرب .

فهل على هذه الحال لنا أن نقول إن التوحيدي والصاحب ومسلماً وابن هانيء كانوا لا يملكون من النثر والشعر شيئاً ! وإنهم كانوا يجترون أقول من قلدوا أوحاكوا ؟ إن من قال بوجوب ترك الأدب القديم كاتب يبغض العرب ولغتهم وهو سلامة موسى وتلك فكرته منذ جيل تقريبا فهل نعد من يقول بهذه الفكرة أنه من المقلدين له أو من يجتر قوله ، وأنه مسبوق عليها ومفلس لا بضاعة لديه منها ؟!

وأما إبقاء القديم على قدمه فهذا شيء لا تستطيع محوه الأيام ، ولو أن أديباً صد عنه ولم يعره اهتماما لأصبح مجرداً من مادة الحياة الأدبية ، وإن فحول الشعراء والكتاب منذ فجر التاريخ الإسلامي لم يكونوا شعراء أو كتاب إلا بعد أن رووا ووعوا ما قيل قبلهم . ولو أنا أخذنا نسرد ما أخذه فلان عن فلان لأضعنا الوقت وأعزنا البيان ، بيد أنه قد جاء في مقال الأديب قوله « وليكن من ماضينا المجيد ما يدفعنا لخلق حاضر جديد » . . اللهم إن هذا لهو الحق وهو الذي قلناه في مقالنا المعترض عليه من لدن حضرة الكاتب . وأن لي أن أسأله كيف عرف أنه مجيد لو لم يكتب عنه الكاتبون ولو لم يدرس حق الدراسة ؟ وإني أعتقد أن كل كاتب إذا لم يسهر عليه الليالي ويتفهمه من شتى نواحيه لم يستطع أن يكون كاتبا بمعنى الكاتب . وإن تركنا لهذا الماضي النير عقوق . كلا بل حرمان وانقطاع سبب من سلف

اقتعدوا الجوازء وتسنموا غوارب الأفلاك وأنهم الجبال السوامي والبحور الطوامي . « فلا حصن يبلى ولا البحر ينزف » .

هذا وإن كانت أخبارهم مدونة في بطون الكتب فإن للشباب حقا علينا أن نلفت نظره إلى ماضيه المجيد ، ليبعث لنفسه حاضره الجديد ، ولن يستطيع هذا الحاضر القيام إلّا على أساس ذلك الماضي الذي لو أنّا تركناه لتركنا اللغة العربية برمتها ـ بله التاريخ السياسي . وإننا إذا جهلناه فقد جهلنا النحو والنحاة ومن أوجدوا بحور الشعر وقطعوا مقطعاته . وجهلنا أقوال العرب في اشتقاق كلماتها ، وإذا أعرضنا عنه فإننا لم نعرف في أي وقت ابتدع البديع وجنس الجناس، وأنه لولا دراسة هذا الماضي الذي أحكم أنا على من لم يعرفه من أبناء اللغة العربية بالإفلاس من ملكتي الشعر والنثر . والذي أوجبه على الشباب التمسك به والاغتراف من معينه ، وإلا فإنه يمسي في عشواء خابطة ، لاهداية لها ، على أني لست كما قلت آنفا داعيا لترك التجديد كما توهّم الكاتب . . ! نعم لست محاربا للتجديد ، بل إنني ممن يقول بالأخذ به وما أنا على رأي من يريد دك صروح القديم . .

ولقد قام جدال طويل مرير كما يقول الكاتب وكما هو مفهوم حول الأدب القديم والأدب الجديد . وكان حامل لواء الأدب الجديد مفخرة كتاب الشرق الدكتور طه حسين ومؤلفاته في التاريخ والأدب العربي القديم لا تحتاج إلى تعريف ، وهو مع رفعه للواء التجديد لم يكن غنيا عن الالتفات إلى ذلك الماضي البعيد ، وأنه لو لم ينكب على دراسته سنين لما استطاع أن يؤلف فيها كتابا واحدا . وكثير من الكتاب الكبار أمثال الدكتور زكي مبارك ونظراءه لم تكن لهم الشهرة العالمية في الأدب العربي ، إلا لكونهم بحثوا وألفوا عن الماضي ، وهذا كتاب الدكتور زكي مبارك « النثر الفني في القرن الرابع الهجري » ، مضرب المثل في الأدب العربي ، ويقول حضرة الكاتب « ليت الدكتور طه حسين لم يكتب كتابه الفتنة الكبرى وإن كان قيماً » . . ! وقوله وإن كان قيماً فيه نظر . . فكيف عرف أنه قيم أو غير قيم لو لم يدرسه ويعتني به . ! ولماذا يدرسه ويعتني به وهو يبحث عن

القديم البالي ، الذي يحض الناس على تركه وترك أمثاله ممن يبحث عن الماضي ؟ وعلى كل فإننا في انتظار من يبتكر لنا لغة أو نحواً غير نحو الأولين وأرجو أن لا يكون في نفس الصديق حرج مما قلت ، فإن رائد الجميع النفع ـ وإن اختلفت الأفكار . .

تعقيب :

كاتب هذا المقال : عبد الله علي الصانع (١٩٠٢ ـ ١٩٥٤) رئيس تحرير مجلة الكويت ، التي حاول يعقوب عبد العزيز الرشيد أن يعيد بها الحياة إلى المجلة التي أسسها والده قبل ذلك بربع قرن ، وكان الصانع من الشباب المؤازرين للشيخ الرشيد ، وكتب أول ما كتب في مجلته ، ثم بقي زمنا طويلا لا يجد متنفسا لقلمه ، حتى ظهرت « البعثة » فنشرت بعض مقالاته ، التي تعنى بتاريخ الخليج ، وعاداته وأعرافه ، حيث قضى الصانع حياته متنقلا بين جهاته .

(راجع عن حياته وأدبه : أدباء الكويت في قرنين جـ ١ ـ ودراسات كويتية) ومقال : « الترديد والتجديد » في ظروف نشره ، ومحتواه ، من أصدق الدلائل على مأساة الصحافة الكويتية إلى أواخر الأربعينات ، بصفة خاصة ، وطبيعة التطور الثقافي والفكري الذي أصبح يستدعي وجود صحافة مستمرة قادرة على استيعاب تجارب الفكر والفن في الكويت .

لقد أشار صاحب المقال إلى أنه كتب مقالته ردا على مقال نشر في « البعثة» لفهد الدويري[1] ، كان بدوره رداً على مقال للصانع نشرته « كاظمة » ، التي توقفت قبل أن تنشر الردّ على الرد !! هذه محنة توقف الصحف معلنة من خلال

(١) فهد الدويري : أديب قاص ، من رواد القصة في الكويت ، نشرت البعثة قصصه المبكرة ، وشارك في تحرير الرائد وغيرها . اقرأ عن فنه القصصي : « الحركة الأدبية والفكرية في الكويت» . و« القصة العربية في الكويت » للأستاذ اسماعيل فهد اسماعيل . «وفهد الدويري شيخ القصاصين» ، للاستاذ خالد سعود الزيد .

حيرة مقالة الصانع التي ذهبت إلى « كاظمة » فوجدتها قد أغلقت ، وليس إلى « البعثة » من سبيل ، ربما لبعدها ، أو لأنها تتبنى رؤية الدويري في الدعوة إلى التجديد ، فكانت « الكويت » البطيئة ، القريبة - في نفس الوقت - هي الملاذ الممكن .

في المقال الذي بين أيدينا دلائل قوة المعرفة ، ووضوح النهج ، وأدب الحوار ، فقد مضى في فقرات مرتبة فكريا ، واستدل بالواقع المشاهد ، وبالتاريخ الضارب في القدم ، عبر عصوره المختلفة ، مابين التوحيدي ، والصاحب بن عباد ، ومسلم ، وابن هانيء ، وطه حسين ، وسلامه موسى . .

لم يكن تلميذ الشيخ الرشيد ، المتعصب للبحث في القديم منغلقا على هذا القديم ، أو متعبدا به ، لقد رأى - وله كل الحق - أن الجديد تطوير للقديم ، قائم عليه ، وأن رفض القديم ضياع ، وأن إهمال التراث يعني بغض العرب !! وياله من وضوح رائع . إنه يصف طه حسين بأنه مفخرة الشرق ، ولكنه يضعه بين قادة الجديد ، ولم يسبق قلمه بكلمة لا تحمل التقدير لمخالفه الذي رد على مقالته ، أو لأي علم من أعلام الأدب في الماضي ، الذين استشهد بهم .

وقد اشتملت المقالة على بعض العبارات التقليدية : « اقتعدوا الجوزاء - تسنموا غوارب الأفلاك » ، ولكن لايمكن القول بأن هذه سمة أسلوبه ، فنحن نجده أسلوبا طليقا ، دقيقا ، وجميلا في نفس الوقت ، ويدل على موهبة جديرة بالتقدير . وإذا كان يملك موهبة إدارة الحوار - بالذات - على هذا القدر من الكفاية ، والإقناع ، فليس من شك في أن اتجاهه إلى الكتابة الصحفية كان يصدر عن ميل طبيعي ، وأنه لومد له في العمر ، كان يمكن أن يكون من أصحاب الأقلام اللامعة في كتابه هي أقرب إلى طبيعة الصحافة العصرية . ومقالته الأدبية التي بين أيدينا يمكن أن تكون في وسط المسافة بين أسلوب البحث العلمي ، وأسلوب الكتابة الصحفية .



الفصل الثالث

المدرسة التجريبية للصحافي الكويتي

إذا كانت مجلة « الكويت » هي التجربة السابقة ، فإن مجلة « البعثة » هي التجربة المثمرة ، هي مدرسة الصحافة الكويتية التي خرجت من نوابغ التلاميذ ، ممن يقودون الحركة الثقافية في الكويت إلى اليوم ، وهي وإن استنبتت خارج الكويت ، فإنها ظلت مجلة الكويت ، بحرصها على طابعها ، واهتمامها بمشكلاتها ، وارتباط أحلامها بازدهار الوطن وتقدمه .

« البعثة » هي سجل القَدْر الأكبر من قصائد أحمد العدواني ، وقصص فهد الدويري ، وجاسم القطامي ، وأشعار عبد المحسن الرشيد ، ومقالات عبدالعزيز حسين ، وعبد الله زكريا الأنصاري ، ومحاولات حمد الرجيب في المسرح ، وغير هؤلاء ممن يؤثرون ويكتبون إلى اليوم في الكويت . « والبعثة » هي - بعد - « كلمة » الأمل بعد الصمت الطويل الذي أوشك أن يصير يأسا ، ومن توفيق المقادير أن هذه الكلمة جاءت قوية ، ذات مباديء قويمة ، ومقدرة على النضال والتجديد والاستمرار ، فلم يعقبها خمود أو خمول ، وإنما تفرعت إلى عدد من المجلات أسسها تلاميذ البعثة ، يوافقونها الرأي أو يخالفونها ، لكنها جميعا تثري الحياة الفكرية والثقافية إلى اليوم . وقد استحدثت مجلة البعثة من الوسائل الفنية ، وإنتهجت من الأسلوب ، ما يجعلها تنتمي إلى صحافة عصرها بكرامة واقتدار . ومن حسن الحظ أن المكتبة المركزية في الكويت تحتفظ بمجموعة كاملة لكل ماصدر منها . وقد ظهر العدد الأول من البعثة وعلى غلافه عبارة : « البعثة : نشرة ثقافية تصدر عن بيت الكويت بمصر » ، ثم صورة للأمير تتوسط الصفحة ، وتحتها :

« إلى معقد الرجاء ، ومناط الأمل : أميرنا المحبوب سمو الشيخ أحمد الجابر الصباح نرفع هذه النشرة » ثم كلمة : « العدد الأول ـ السنة الأولى » دون إشارة إلى تاريخ محدد ، ومضى الأمر على هذه الشاكلة إلى العدد الخامس ، الذي وضع عليه أول تاريخ ، وهو إبريل سنة ١٩٤٧ ، وأضيف على غلافه بالقلم الرصاص كلمة « العدد الخامس » فهذا يعني أن العدد الأول صدر في ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وأنها بذلك أكملت ثماني سنوات إذ استمرت إلى خريف عام ١٩٥٤[١] ، وفي هذا العدد الخامس كتب تحت اسم الصحيفة لأول مرة أيضا : « رئيس التحرير المسئول : عبد العزيز حسين » ، والعدد الأول مكون من أربع وعشرين صفحة ، بما فيها الغلاف ، فهي بداية ـ كما ترى ـ متواضعة محدودة التجربة ، لكن الإصرار كان أوضح دلائلها ، فهي ليست مجلة طلابية وإن كان غالبية محرريها من الطلاب ، وليست نشرة دعائية أو ملهاة ، إنها مدرسة للقيم والسلوك والتربية العلمية في آن واحد ، من كلمة الافتتاح في صدر العدد الأول كتب عبد العزيز حسين تحت عنوان « خطوة إلى الأمام » يقول : وإن بعثة الكويت بمصر ـ وهي تمثل قسما هاما من إدارة التعليم الكويتية ، تدرك تمام الإدراك مدى المسئولية الملقاة على عاتقها تجاه هذا البلد العزيز ، وهي فخورة في أن تقدم مافي طوقها من خدمات ، وأن تضع كفاءاتها وقواتها تحت طلب دعاة الإصلاح ، وإن البعثة لتدرك أنها لن تستطيع الإسهام بعمل خارج عن نطاقها مالم تبدأ بنفسها ، فتشيع بين أفرادها النظام النابع من داخل أنفسهم ، وترسخ أسس الأخلاق الحميدة في سلوكهم الاجتماعي ، وتعمل على أن يتسع أفقهم الثقافي ومحيطهم العلمي . . . »

وهكذا ظلت الصفحات تنمو حتى قاربت المائة ، كما استمرت التجربة الفنية في طريق الاكتمال ، حتى صارت على مستوى المجلات الشهيرة العريقة ، من ناحية التبويب ، والتصوير ، وتوزيع المادة الثقافية ، وصياغة الأخبار والتعليقات .

---

(١) صدر العدد الأخير من مجلة البعثة في أغسطس ١٩٥٤ ، محددا بأنه العدد السادس ، من السنة الثامنة .

ويمكن القـول إن مجلة « البعثة » هي أول مجلة كـويتية تنتمي إلى العصـر الحديث في تبويبها واهتماماتها ، بل إنها كانت أسخى مادة وأوفى نظاما من مجلات وجدت بعدها ، مثل « مجلة الكويت » المجددة ، ومجلة « كاظمة » ومجلات أخرى جاءت بعدها .

« البعثة » أول مجلة كويتية اهتمت بالتصوير ، ومن العدد الأول وهي تشوق القاريء بالصورة والتعليق ، وهي لا تبتذل بجعل « التشويق » غاية في ذاته ، وإنما تجعله سبيلا إلى الحفاظ على التراث الوطني ، وتعرضه دون مبالغة في تزيينه ، فهي تنشر صورة سور الكويت . والشارع الجديد في أعوامه الأولى ، وأطلال البيوت المهجورة ، والبوابات . وقد يبدو ذلك كله شيئا متواضعا لقاريء ألف الفخامة والضخامة ، ولكن المجلة لم تدخل سوق المباهـاة بالكـويت ، فموقفهـا الوطني والقومي ليسا على تناقض أو تضاد ، إنها تريد أن يعرف المواطن العربي حقيقـة الكويت ، وأن يفطن المواطن الكويتي إلى حقيقة بلده ، وأن تعرف ، تلك هي البداية ، صحيحة ، وأننا على الطريق السليم .

« والبعثة » أول مجلة عنيت بالرسم والكاريكاتير ، ولعلها صاحبة أول رسم رمزي يمثل الكويت ، وضعه أحمد زكريا الأنصاري (مارس ١٩٤٩) وهو لفتاة بدوية عليها علامات العافية والجمال ، تمتليء يداها وصدرها بالذهب ، ومن تحت قدميها تطل النقود واللآليء ، ولكن من حولها فراغ كبير ، وتحت الصورة كلمات قليلة تقول : « الكويت ـ مال ولا ماء » . ولعلها أيضا صاحبة أول كاريكاتير ذي مضمون سياسي ، رسمه « الشطي » (مارس ١٩٥٤) وهو لرجل ذي سحنـة غريبة ، وتحته تعليق في كلمات تقول : « يضايقني : الأجنبي الذي تسألـه عن جنسيته في الكويت : فيقول : أنا يكون كويتي » .

و « البعثة » أول مجلة اهتمت بشئون البيت ، فلم تعد مهمتها في مستوى مخاطبة عقول الناس ، ومناقشة عقائدهم وآرائهم ، كما كانت « الكويت » تفعل من قبل ، وإنما أصبحت تستهدف تغيير حياتهم اليومية إلى الأفضل ، فـظهر في

العدد الثالث (فبراير ١٩٤٧) باب جديد بعنوان « صفحة الفتاة » كتبتها الآنسة عصمت عبد الجواد ، وشرحت بعض أشغال الإبرة ، وجانبا من العناية بملابس الطفل ، كما ظهر ركن المرأة أحيانا (أنظر مثلا عدد يناير ١٩٥٢) ولقـد أصبح مألوفا ـ من خلال ذلك ـ أن نقرأ الأسماء الصريحة لفتيات الكويت المثقفات ، لا تقف كتاباتهن عند شئون المرأة ، وإنما يتناولن كل ما يتعلق بالحياة العامـة ، في وطنهن وخارجه ، فأصبحنا نقرأ بعد غنيمة المرزوق ـ وهي أول من اقتحمت باب الكتابة باسمها الصريح ـ أسماء : بثينة محمد جعفر ، وبدرية يـوسف الغانم ، وغيرهما من بنات الأسر العريقة في الكويت .

و « البعثة » أول مجلة اهتمت بالرياضة ؛ وأفردت لها بابا مستمرا ، كـان يحرره ، « جاسم القطامي » الطالب بكلية البوليس الملكية بالقاهرة ، كان يلاحق أخبار النشاط الرياضي لبيت الكويت في القاهرة ، والفرق الرياضية المدرسية وغير المدرسية في الكويت ، كما يشرح قواعد الألعاب المختلفة ويوضح مزاياها .

« والبعثة » أول مجلة أخرجت « ملحقا » للصحيفة لغرض خاص ، وذلك حين ظهر ملحق خاص لها ، لتغطية زيارة الشيخ عبد الله الجابر ، مدير المعارف ، لمصر في يونيو ١٩٥٣ . والبعثة أول مجلة نشرت مقالا لا توافق عليه ، لكنها ـ إقرارا لحرية الرأي ، واعترافا بحق المناقشة ـ نشرته ، وذلك حين نشرت في عدد واحد (أكتوبر ١٩٥٣) مقالا يستنكر السفور (وهو مقال : « المرأة العربية » لسليمان محمد عبد الوهاب) ومقالا يدافع عن حقوق المرأة في التعبير عن نفسهـا (وهو مقال : « ارحموها ياسادة » لجاسم محمد الغانم) ، كما نشرت من قبل (ديسمبر ١٩٥٢) مقالا بعنوان « مضار السفور » على الرغم من رفضها لما جاء به ، وقالت ذلك صراحة في مقدمة المقال ، فهي ترى أن كاتب المقال اشتط ، ولكنها تنشره عملا بحرية الرأي .

وكانت أول مجلة تصدر عددا خاصا عن بلد غير الكويت ، وذلك حين أصدرت عددا عن البحرين (إبريل ١٩٥٣) ووعدت بأعداد أخرى عن بعض

إمارات الخليج ، فهي لا تنسى دورها الخليجي ، إذ هو بالضرورة جزء من إيمانها الوطني والقومي .

تلك هي الإضافات الواضحة في مجلة « البعثة » التي سبقت بها ، وظلت سابقة بها حتى بعد صدور صحف أخرى ، ولكن السبق الأكبر ، الذي يجب أن نشيد به هنا ، هو أنها ظلت مجلة كويتية ، تعرف ذلك ـ بصرف النظر عن ما كتب على غلافها ـ من أية صفحة تقع عليها عينك داخل المجلة .

على أنه يمكن اعتبار مجلة « البعثة » أول مجلة كويتية اهتمت بالخبر المحلي ، وأنها بذلك أخذت بطرف من وظيفة الصحيفة اليومية ، برغم كونها تصدر كل شهر ، فكانت تنشر أخبار الميزانية الخاصة بإدارة المعارف ، وأخبار المشروعات الجديدة في الكويت ، وتحركات الأمير ومقابلاته ، وأخبار الإدارات والتنظيمات المستحدثة في الكويت . وبصفة عامة حاولت البعثة أن تقترب من القارىء العادي ، وأن تصير مصدرا مهما من مصادر وعيه الوطني والاجتماعي ، ولم تفقد القارىء المثقف الذي ربى على تذوق المقالة والقصيدة . وقد كان عبد العزيز حسين يكتب المقال الافتتاحي ، بصفة دائمة منذ تأسيس المجلة ، حتى غادر مصر إلى إنجلترا لاستكمال دراسته العالية ، في أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، فخلفه على رياسة تحريرها عبد الله زكريا الأنصاري ، وهذا التغيير استدعى أن تتوقف المجلة عن الصدور في شهر نوفمبر ، لكي تعود في عدد ممتاز بشهري نوفمبر وديسمبر معا ، وظل الأنصاري يكتب المقال الافتتاحي حتى توقفت المجلة بعد أربع سنوات . ومقالات عبد العزيز حسين يغلب عليها النزعة التربوية والاهتمام بالشباب والتعليم والحضارة بصفة عامة . وهي تجنح غالبا إلى التركيز . وتتخلى عن طابع المناسبات إلى البناء الفكري الخاص لصاحبها . أما مقالات الأنصاري فهي أكثر تنوعا في موضوعاتها ، وأطول نفسا ، وأقرب إرتباطا بمناسبات العروبة والاسلام ، كالأعياد المختلفة والذكريات الوطنية ، مع الالتفات إلى الأدب أحيانا ، وهو ما سيتضح أكثر حين يرأس تحرير مجلة «البيان». وكان أحمد العدواني، وعبدالمحسن

الرشيد، وصقر الشبيب، وغيرهم، من شعراء الكويت، يعطي المجلة وزنها في هذا الجانب الهام، عند جمهور المثقفين، وهو جانب الشعر

ومجلة البعثة ـ أخيرا ـ أول مجلة فتحت باب الحوار الفكري على مصراعيه ، واتخذت لذلك وسائل عديدة ، فهي تصدر في مصر ، يحررها أعضاء البعثة الكويتية فيها ، ولكن تشاركهم أقلام أبناء الكويت الذين لم يغادروها ، كما تنشر للمصريين في مصر أو الكويت،بل نشرت لـ «أحمد زكي أبو شادي» الذي راسلها من أمريكا ، ونشرت لكتاب من الأردن ، وللمقيمين في ليبيا ، وهناك أسلوب آخر اهتمت به المجلة كثيرا ، وهو تلخيص الندوات التي كان يعقدها طلبة البعثة في بيت المشرف في مصر ، ثم في انجلترا حيث سافر إليها عبد العزيز حسين ، ومصر أيضا ، وقد حافظت المجلة على نشر القصص ، فلا يكاد يخلو عدد من قصة وربما أكثر ، يكتبها فهد الدويري ، أو علي زكريا الانصاري ، أو فاضل خلف ، أو جاسم القطامي . كما شهدت نشر أول نصوص تمثيلية كتبها كويتي ، وذلك حين نشرت فصلا من مسرحية « مهزلة في مهزلة » التي نظمها أحمد العدواني وحمد الرجيب (فبراير ١٩٤٨) ، ثم نشرت أول نص كامل لمسرحية كويتية ، هي مسرحية : « خروف نيام نيام » التي كتبها حمد الرجيب ، ونشرت على مدار ثمانية أشهر متتالية (يناير ـ أغسطس ١٩٤٩) ، كما كان من أبوابها الثابتة باب لعرض الكتب ونقدها . ويمكن القول أخيرا إنها أول مجلة كويتية حاولت أن تترجم عن الصحف والكتب الأجنبية ، وبخاصة ما كان يتعلق منها بالنفط،وهذا يعني ـ إلى جانب بداية الاهتمام بالترجمة ـ الاهتمام بالمورد الأساسي للدولة ، وما يقال حوله وحولها في الصحف الغربية .

وقد كانت المجلة تتوقف شهرين في السنة ، هما يوليو وأغسطس عادة ، ولكنها توقفت في يوليو وسبتمبر أحيانا . وهما الشهران اللذان ينصرف فيهما أعضاء البعثة إلى المصيف ؛ أو يعودون إلى الوطن .

ويبقى السؤال المهم :

لماذا صدرت « البعثة » في مصر ، ولم تصدر من أرضها الحقيقية ؟

أول الأسباب أنه إلى سنة ١٩٤٨ لم تكن في الكويت غير مطبعة واحدة ، عجزت عن مد المدارس بما تحتاجه ، كما عرفنا ، وثانيا : أن البعثة التعليمية في مصر بأعضائها من طلاب الجامعات والمعاهد العليا والمراحل الأدنى ، ثم المشرفين عليها فنيا وإداريا وماليا ، كانوا في مجموعهم الصفوة المختارة من شباب الكويت ، والثمار المبكرة للنهضة التعليمية فيها . فمن الطبيعي أن تكون الفكرة ، ويكون التنفيذ ، من صنعهم ، كما أن قوانين المطبوعات والنشر لم تكن صدرت في الكويت[1] ، فلم تكن حددت الأطر التي تستطيع الصحف أن تعمل في حدودها ، وربما حدثت تجاوزات من بعض الشباب في صياغة خبر ، أو التعليق على أمر يخص الكويت أو غيرها ، وبهذا كانت حرية الحركة ممكنة للمجلة ، أكثر مما لو كانت تصدر في الكويت ، يراقبها المجتمع بأهوائه المتباينة ، ولا يوجد قانون لحمايتها ، أو تحديد مسئولياتها .

على أن صدورها من القاهرة لم يكن سببا في ابتعادها عن الكويت ، بل ربما كان الأمر على العكس ، فهي كويتية في كل اهتماماتها ، وهي بهذا جديرة بأن تعد الأم الحقيقية لمختلف الاتجاهات في الصحافة الكويتية .

على أن صدور « البعثة » في القاهرة ، محررة بأقلام الشباب ، معطية لنفسها حق التعبير عن الطموح الوطني ، لعلامة على ملمح اجتماعي هام ، هو أن الجيل الجديد كان ـ بفعل الثقافة والبعد النسبي عن البيئة ـ يتحرر من وصاية الجيل السابق ، الذي نشأ وتكونت مثله في ظل أوضاع مختلفة ، بل إن هذا الجيل الجديد ، كان يصل في تحرره إلى درجة الرفض أحيانا ، ولكنه الرفض الواعي ، الذي يحنو على تخلف الوطن ، ويسعى به إلى التقدم ، وليس الرفض الغاضب ، بسلبيته وتدميره .

---

(١) صدر أول قانون للمطبوعات والنشر في الكويت سنة ١٩٥٦ ، وتجد نصه في القسم الخاص بتشريعات الصحافة من هذا الكتاب .

نموذج من فن المقالة الصحفية

الخصائص النفسية للشعب الكويتي

بقلم : عبد العزيز حسين

البعثة : سبتمبر ١٩٤٧

إن اتجاهات السلوك في أي شعب تخضع لعوامل شتى ، تمليها البيئة التي يعيش فيها ، وهي عوامل جغرافية واقتصادية واجتماعية . فإذا نظرنا إلى البيئة الجغرافية في الكويت ، ألفيناها بيئة تتحكم فيها من جهة صحراء مترامية الأطراف ذات شمس لافحة ، ورياح متقلبة ، وامتداد لا آخر له ، ويتحكم فيها من جهة أخرى البحر بهوائه اللطيف ، وغوره البعيد ، وأسراره الرهيبة ، والحياة في الصحراء ليس أشد منها شظفا إلا الحياة على سطح البحار ، وكلا الحياتين تربي في الإنسان نوازع خاصة نحو السمو والكمال ، وتعلمه الرجولة ، وتحمل المتاعب ، واجتياز الصعاب ، لأن هذه المتاعب وتلك الصعاب جزء من حياته لا يستطيع منه فراراً أو تخلصاً .

وفي هاتين الحياتين يضطر الإنسان أن يقنع بالقليل من كثير من دواعي الرفاه والمتعة ، لأن مجال الجهاد في سبيل العيش واسع الأفق أمامه ، فهو يكدح للوصول إلى غاياته العملية ، غير مهتم بالخيالات والنظريات ، وتراه مثابراً حريصاً على نيل مآربه ، لأنه ولد مكافحاً ، وترعرع في بيئة ديدنها الكفاح والمثابرة .

هذا الجفاف في البيئة كان من نتيجته عدم وجود الموارد المضمونة للعيش ، ومن الأمور المسلم بها أن المورد المضمون للعيش يورث في الإنسان حب الدعة والاستكانة والخمول ، وهذه الصفات لا تجدها في الكويتي ، لأنه نشأ وهو يصارع عوامل البيئة ، ويستخلص منها وسائل معيشته .

وهذا العامل ، وأعني به فقدان الموارد المضمونة للعيش ، هو السبب

الرئيسي الذي جعل للكويتي تلك المرونة العجيبة في القدرة على الاشتغال بمختلف الأعمال ، والانتقال من عمل إلى آخر يباينه ، فبينما ترى المهنة الرئيسية في الكويت هي تربية الخيول والأغنام وما إليها ، تراها بعد فترة الغوص على اللؤلؤ ، ونراها بعد مدة أخرى النقل بالسفن الشراعية ، ثم نراها التجارة على اختلاف أنواعها . وقد أثر هذا العامل أثراً آخر في نفسية الكويتي ، وهو القدرة على انتهاز الفرص للكسب المادي بسرعة ومهارة ، لاتتأتي إلا عند إنسان بعيد النظر ، قوي الإدراك .

ومن حياة البحار اكتسب الكويتي صفة تميزه عن أبناء الأمم التي حواليه ، وهي حب المغامرة ، سواء المغامرة بالمال أو الحياة ، وهو في مغامرته لا ينبذ الحذر والحيطة ، ولذلك تراه ينجح في أغلب الأحوال ، فيزيده ذلك رغبة فيها .

ولربما كان لركوبه البحار واجتياز المحيطات في سفينته الشراعية ، قد ربى فيه الرغبة في التنقل من بلد لآخر ، ولهذا التنقل الأثر الكبير في اتساع عقليته وتجاربه واطلاعه ، ولكنه لا ينسى في تنقله وطنه (الكويت) كيفما بعدت الشقة وطال الأمد ، فالكويتي محب لبلده يحن إليه ويشتاق ، ويعمل جاهداً على رفع شأنه ، وهو فخور به ، لأنه يشعر أنه حينما يفخر بالكويت فإنه يفخر بنفسه .

ولقد كانت الكويت في أول نشأتها ــ أي منذ حوالي قرنين من الزمان ــ تعيش على نظام القبيلة الواحدة ، من حيث ارتباط أجزائها برباط وثيق من التآلف والتآخي والتعاون ، على رفع شأن القبيلة ، والشعور بالوحدة التامة ، والعمل على لم شعث الأجزاء الضعيفة وتقويتها . وهذا النظام لا يزال أثره واضحاً في حياة الكويتي اليوم ، فالكويت وإن اتسعت رقعتها الآن وزاد عدد سكانها ، إلا أن الكويتيين لا يزالون يشعرون شعور الأسرة الواحدة ، ويعرف بعضهم بعضاً معرفة وثيقة ، أساسها شعور كل فرد بالمسئولية إزاء الآخر ، وكان من نتائج هذا الشعور ظاهرة قلما تجدها في بلد آخر اليوم ، تلك هي ظاهرة التعاون في أبعد حدوده ، حتى إنك لتجد الرجل يصاب بكارثة تذهب بماله ، فيقوم المقتدرون بجمع رأس مال

له ، يستطيع به العودة إلى العمل ، وهم لا يطالبونه برد ما جمعوه له ، حتى بعد أن يكون قادراً على ذلك . وسواء أكان الكويتي في وطنه أو خارج وطنه ، فإنه حريص أن يظهر بهذا المظهر المشرف .

وكان من نتيجة هذا التآلف أن وجدت الثقة المطلقة بين الكويتيين في معاملاتهم التجارية ، والصراحة من السمات التي يتميز بها الكويتي ، فإذا أضفنا إليها الثقة بالغير ، دل ذلك على أن الفطرة الطيبة هي الطابع الأساسي لنفسيته ، وهو لذلك لا يتكلف في حديثه ، ولا يعجب بالمظاهر ، كما أنه سريع الألفة مع الغريب ، وإذا وقع من نفسه موقعاً حسناً أنزله منها أحسن منزل .

والكويتي بحكم بيئته ، ونظام الحياة الذي يسير عليه ، حريص على حياة الأسرة ، ميال إلى المحافظة على التقاليد ، ولكن ذلك لم يمنعه من نقد عيوبها واستخلاص الصالح منها ، ولذلك فإنك ترى الكويتي أبعد ما يكون عن الخرافات والتهريج ، وتراه قلما ينخدع بالقشور ، وهذه المرونة في العقلية هي التي جعلت الكويت تخطو خطوات لا بأس بها في مجال التعليم ، وتنظيم شئون الحياة .

ويحدو الكويتي للعمل والمثابرة ذلك الاخلاص الذي تفيض به نفسه ، سواء أكان هذا الاخلاص في عمله الشخصي المحدود ، أو في عمله الاجتماعي العام ، وهذه الصفة من أهم أسباب النجاح ، في حياته الخاصة والعامة .

والكويتي بعد هذا وذاك شخص يعتد بنفسه ، ويثق بقدرته ، وهو لهذا حاد الشعور بالكرامة ، لا يصبر على أن تهان شخصيته أو تخدش كرامته ، ولكنه سميع إلى النصح الخالص ، وراغب في تنمية شخصيته وكمالها .

تعقيب :

هذه إحدى افتتاحيات مجلة البعثة ، التي كانت تتصدر كل عدد ، شهرياً ، وكان يكتبها الأستاذ عبد العزيز حسين ، المشرف على بيت الكويت ، والبعثة

التعليمية بمصر ، في ذلك الحين ، وهو « وزير الدولة » لأكثر من اثنى عشر عاماً ، حتى الآن ، والمسؤول ــ بحكم موقعه السياسي ــ عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

ومع أن اتجاهه كان أكثر ميلاً إلى قضايا التربية والتعليم ، وقد ظل يتولى الاشراف على « دائرة المعارف » قبل إعلان الاستقلال ، ردحاً من الزمن ، فإن اهتمامه برصد حركة المجتمع ، وما ينتابه من ألوان التطور والتغير ، ظل على وفاق مع ميله الأولى ، وله في هذا المجال الأخير كتاب ، هو بمثابة عدد من المحاضرات ، ألقاها على طلاب الدراسات العليا ، بأحد المعاهد التي تشرف عليها الجامعة العربية ، بالقاهرة .

في هذا المقال الذي معنا ، يلتقي الاهتمامان : التربية ، والدراسة الاجتماعية . ومع أن المقال ، في صورته الظاهرة ، أقرب إلى التحليل ، القائم على تحديد مجمل الملامح النفسية ، وأنماط السلوك ، في الكويت ، قبل النفط ، فإن فيه قدراً من التوجيه التربوي ، لايخفى ، هو مستمد بالطبيعة ، من المهمة الاشرافية التي يتولاها صاحب المقال ، في مصر .

لقد كتب المقال بلغة حديثة تماماً ، لا نجد فيها شيئاً من مقالات الرشيد في مجلة الكويت ، تؤثر العبارات الواضحة ، المحددة المعنى ، والجمل القصار ، وتتجنب المصطلحات ، ولكنها ليست بعيدة عن الأسلوب العلمي ، الذي تكتب به المقالات النفسية ، والاجتماعية .

لقد أظهر المقال أثر البيئة الطبيعية في النشاط العملي ، ثم أثر هذا النشاط في الأخلاق ، وترتيب القيم وفق ما يتطلبه هذا النشاط ، وما يؤدي إليه ، غير أنه لم يهمل الموروث العرقي ، الذي يتسلل عبر الأجيال ، بصرف النظر عن المتغيرات .

والمقال ــ بعد هذا ــ مؤشر على تطور أسلوب النثر الحديث ، في الكويت .

ومؤشر لما بلغه فن المقالة الصحفية من رقي ، وأنه كان يقترب من أسلوب الكتابة في الصحافة ، من حيث التبسيط ، والايجاز ، والنقلات السريعة بين فقرة وأخرى ، وإخضـاع المقال ــ في مجمـوعة ــ لتـركيب عضوي ، عـلى شيء من الـدقـة ، والتكامل .

الفصل الرابع

إخفاق جديد .. ولكن

إن تقديم دراسة وصفية ، هدفها التعريف بالمحتوى الفكري والفني ، لأهم الصحف الكويتية المتوقفة ، التي أصبحت جزءاً من تاريخ الظاهرة الصحفية ، في الكويت ، هذه الدراسة الوصفية ، دون أية إضافة أخرى ، تستحق ما يبذل فيها من جهد ، لأنها بمثابة وثائق ، لا تقف أهميتها عند معالم الفن الصحفي ، بل تتجاوزه إلى المعرفة بالمجتمع وتوجهاته ، وتطلعاته ، وبالمستوى الحضاري الذي بلغه ، ومفهوم الثقافة ، والسياسة ، والفن ، عنده . كما أننا من خلال التعريف الوصفي بمحتوى هذه الطائفة من الصحف التي توقفت ، ووضع هذا المحتوى في إطار من الظروف الاجتماعية والثقافية العامة ، نستطيع أن نعرف بحق : لماذا أخفقت كل هذه الصحف في أن توجد لنفسها مكاناً ، وأن تستمر ؟ من الصحيح أن التشريعات المنظمة للصحافة كانت غائبة ، ولكن : مع أهمية هذا العامل في استقرار الصحيفة ، والحفاظ على علاقتها بمختلف مؤسسات الدولة ، والجماعات المتعاملة معها ، فإنه لا يمكن ــ في حدود هذا العامل وحده ــ تفسير حالات الاخفاق المستمر ، رغم تعاقب التجارب ، واختلاف القائمين بها ، ووصولها إلى نفس النتيجة ، في كل مرة . كان من الممكن أن يفسر غياب التشريع لصالح الصحافة ، فيما لو كانت الظروف الأخرى مواتية ، وإذاً ، فإنه ــ من وجهة علمية ــ لا يمكن تفسير نتيجة مماثلة بإرجاعها إلى سبب واحد ، ومن جهة واقعية ، فإنه لابد من قراءة أطراف الصورة وتفاصيلها . لابد أن تبحث قضية الكشافة السكانية وصلتها بتكوين ما يمكن أن يعتبر رأياً عاماً ضاغطاً ، يتطلب وجود الصحافة ، ويتعلق بها ، ويلزمها بأن تكون في إطار معين ليشعر بأنها صحافته ،

وأنه مطالب بالحفاظ عليها . ولابد من التنبه إلى أهمية التعليم ، ودرجة انتشاره في بلد ما[1] ، فلا شك أن « الأمية » من أهم عوامل الاخفاق ، وليس من الممكن قيام علاقة تواصل حقيقية ، بين الفرد الأمي ، والصحافة . فإذا كان مردود استخراج النفط قد بدأ ظهوره مع أواخر الأربعينات من هذا القرن ، فإن وجود « الروبيات » في جيب المواطن الكويتي ، وخروجه من دائرة الفقر ، إلى دائرة أقل فقراً ، أو حتى إلى الثراء ، ليست وحدها التي تجعله بحاجة إلى جريدة يومية ، أو أسبوعية ، استجابة لعامل الأمية الفاشية الذي أشرنا إليه ، ولأن « الصحيفة » لم تكن من عاداته اليومية ، وتحتاج إلى وقت لتكتسب معنى العادة ، وتتوطد علاقة الفرد ، والجماعة بها .

ثم يأتي العامل الفني من داخل الصحيفة ، فليس من التجني القول بأن صحف هذه الفترة كانت فاقدة الجاذبية ، لم يكن هناك توازن بين رغبة الاصلاح التي أملتها ، وهبوط مستوى الاخراج الفني لهذه الصحف ، وابتعاد مادتها عن تشويق القارىء ، واجتذاب اهتمامه .

هكذا أخفقت « الكويت » المستجدة ، أو المستأنفة ، ومن قبلها أخفقت « كاظمة » ومن بعدها توقفت « الفكاهة » ، وغيرها من صحف الخمسينات .

ولكن :

---

(١) تأخر صدور أول قانون للصحافة والنشر حتى سنة ١٩٥٦ ، وفي إحصاء عام أجرى في السنة التالية (١٩٥٧) كان عدد الكويتيين (١١٣٦٢٢) نسمة ، وعدد غير الكويتيين المقيمين بالكويت (٩٢٨٥١) نسمة ، فجملة السكان تزيد على المائتي ألف نسمة بقليل ، وفي العام الدراسي ١٩٥٦ ـــ ١٩٥٧ كان مجموع المدارس في الكويت إحدى وستين مدرسة ، يعمل بها (١٤٢٥) مدرساً ومدرسة ، وتضم أكثر قليلاً من ثلاثين ألف تلميذ وتلميذة . وقد اخترنا عام ١٩٥٦ والذي يليه ، لأنه جرى فيه أول إحصاء رسمي ، وصدرت فيه قوانين المطبوعات وكانت الصحف جميعاً قد توقفت ، حتى تلك التي تصدر في الخارج (البعثة) مع وجود حالة تأهب للصدور ، سنراها مع الفجر والشعب ، ثم العربي . . وإلى ذلك الوقت كانت أرقام العناصر البشرية المحتمل أن تتعامل مع أية صحيفة لا تستطيع أن تضمن استمرار صدور الصحيفة بما توفر لها من دخل مادي ، ولا سبيل إلى تجاوز ذلك إلا بالمعونة الحكومية ، التي لم تكن نظمت أو وضعت موضع التنفيذ .

من الصحيح أيضاً أن الظاهرات الاجتماعية والفنية ، تمر بمراحل وتستمد قيمتها من تجاربها ، تماماً كالأفراد ، فإذا كان أي شخص يملك من الخبرة بمقدار ما حصل من تجارب النجاح والفشل ، فإن الظاهـرات كذلـك ، ولهذا يمكن أن نقول : إن إخفاق هذه الصحف لم يكن فشلاً ، وإنما كان صـراعاً عـلى طريق ظاهرة ، تريد أن تكتسب خبرتها الخاصة .

١ ـ مجلة كاظمة

لا نشك في أن صدور « البعثة » من القاهرة كان حافزاً لأدباء الكويت أن يصدروا صحيفة ، تظهر في مهدها الحقيقي ، وكانت « كاظمـة » هي المحاولـة الأولى في هذه السبيل ، فهي تسبق « الكويت » المستجدة في الترتيب ، إذ ظهر العدد الأول منها في يوليو ١٩٤٨ ، واستمرت تسعة أشهر متصلة ، فاحتجبت بعد عدد مارس ١٩٤٩ ، وقد أغرى بظهورها وصول مطبعة المعارف قبيل ميلادها ، فهي أول مجلة طبعت بالكويت ، وربما تدخل عامل نفسي آخر ساهمت « البعثة » بجانب منه ، وساهم عائد النفط بجانب آخر ، فالدولة المقبلة على الازدهار تغرى باستكمال أدواتها الناقصة ، وقد تاق مثقفو الكويت طويلاً للتعبير عن أنفسهم ، وأفكارهم ، وهذا كلام رددته الافتتاحية صراحة ــ وسترده صحف أخرى فيما بعد ، فما تزال القضية قائمة من زاوية الاهتمام بالأدب أولاً ــ . ولكن يبقى سؤال مؤداه : إذا كان الأمر كذلك فكيف أخفقت بهذه السرعة ؟ لكن السؤال سيطارد كافة الصحف التي ظهرت في أعقاب كاظمة أيضاً ، وإلى آخر الخمسينات مثل : الكويت ، والرائد ، والايمان ، والارشاد ، والفجر ، والشعب ، وغيرها . ولا يعني هذا أننا يمكن أن نحزم كل هذه الصحف في حزمة واحدة ، ونرجع إخفاقها لسبب واحد يشملها جميعاً . ــ كما ذكرنا ــ ليس الأمر بهذه البساطة ، وإن كان عدم إقبال الناس على شراء الصحف لشيوع الأمية ، وتشبث أكثر هذه الصحف ــ لضعف إمكانياتها الفنية ــ أن تظل شهرية ، جعلها بعيدة عن الطابع الذي اعتاده أو يتطلبه إنسان العصر ، وهو صحيفة الخبر ، والتعليق السريع .

ونعود إلى « كاظمة » وهي كما أثبت على غلافها : مجلة شهرية تبحث في الآداب والعلوم والفنون والاجتماع . صاحب الامتياز المسئول : عبد الحميد الصانع . مدير الادارة : عبد الصمد تركي الجعفري — رئيس التحرير : أحمد زين السقاف ، فالهيئة جميعها من زمرة الأدباء والشعراء ، وخبرتها بالعمل الصحفي — في صورته العصرية — محل شك كبير ، وقد تغيرت مفردات العنوان في العدد الأخير ، بما يشعر باضطراب مستوى المجلة ، فصار تحت كلمة كاظمة علوم وفنون ، اجتماعيات ، قصص ، شعر ، كتب . والذي يعنينا هنا أن هذه المجلة كونها أدباء ، تعرفهم البيئة بهذه الصفة ، وقد تكون هذه نقطة تميز ، كما قد تكون السبب وراء الاخفاق السريع ، فهي مجلة متخصصة ، وقارئها محدود وقليل ، وإن لم تمولها الدولة فمن الطبيعي أن تتوقف بالسرعة التي توقفت بها .

يقول أحمد السقاف في تصدير العدد الأول : « أما بعد ، فقد شاء الله تعالى لهذا البلد العربي الصغير خيراً ، فهيأ له كل أسباب التقدم والرقي ، وأيقظ أبناءه بعد سبات عميق ، ليدفعوه إلى الأمام بخطى جبارة سريعة » . وبعد أن يشير إلى ازدهار حركة التعليم ، بافتتاح المدارس وإرسال البعوث ، يقول : « ثم بقيت أمنية تختلج في كل صدر ، ورغبة تحلم بتحقيقها كل نفس ، ألا وهي إخراج مجلة تنير السبيل للبلد الناشىء الطموح ، وكان كل أديب ومتأدب ، من أبناء الكويت ، يتطلع إلى طلوع الفجر السعيد ، حاملاً نبأ ولادة الفكر الطليق . وقد اشتدت الرغبة ، وقويت الأمنية ، وازداد التلهف والشوق ، حينما وصلت ، لأول مرة إلى الكويت ، مطبعة المعارف ؛ لتقوم بحاجة المدارس والتجار » .

إن هذه الأسطر القلائل من مقال الافتتاح تجيب عن الكثير من التساؤلات ، حول أسباب توقف كاظمة ودوافع ظهورها ، فبيئة المدارس والتجار لا تستطيع — وبخاصة إذا كانت ضيقة — أن تعول مجلة يتلهف عليها كل أديب ومتأدب . وأسلوب السقاف ، وفيه صنعة واضحة ، وفضفاض نسبياً ، بدرجة لا تناسب الكتابة الصحفية العصرية ، التي تعتمد على الاختزال والتحديد ، مثل : اشتدت

الرغبة ، وقويت الأمنية ، وازداد التلهف والشوق ، هذا الأسلوب يصرف النفس عن الأحساس بوضوح الفكرة ، إلى الاحساس بالنغم وما يثير من عواطف ، فهو أسلوب أدبي لا يناسب الصحافة .

ويؤكد هذا الطابع الأدبي لمجلة كاظمة : المقال الافتتاحي الذي كتبه عبد الحميد الصانع ، في العدد الأول أيضاً ، بعنوان : وعد وعهد ، ولكن الأهم من تأكيد هذا الطابع ، ما نجد في كلمته من محاولة التعليل لتأخر ظهور الصحافة في الكويت ، مع توق أدبائها إلى ذلك ، وأيضاً ما تكشف المقالة عنه من تحرك الحس القومي ، وتداخله مع الاطار الاسلامي ، والنزعة الوطنية ، مما يعطينا فكرة ــ واضحة بقدر مناسب ــ عن التيارات الفكرية والسياسية في تلك الفترة . يقول :
مجلة كاظمة أدبية تعالج كل ما له صلة ــ بالأدب والدين والأخلاق والتاريخ والاجتماع ، وستفتح صدرها لكل كاتب وشاعر وأديب ومؤرخ وفقيه ؛ باعتبارها حلبة سباق ومضماراً معبداً لأقلام حرة نزيهة ، ونرجو أن تكون نزيهة جداً ، تخدم العلم رغبة في تعميم العلم ، وستخدم الجميع لارضاء الجميع ، وإرضاء الجميع لا يكون بغير التضحية والصبر الجميل .

وليس معنى هذا أن المجلة وريقة ، تصدر للشهرة أو للتسلية أو للتكسب فقط ، دون أن يكون لها هدف معين . كلا وألف كلا . إنها تهدف لمبدأ سام ، هو أثمن وأجل من أي بضاعة تروج في الأسواق . فهي مجلة عربية ، بكل ما تنطوي عليه كلمة عروبة ، ومصلحة العرب ، وهي مسلمة ؛ بحدود ما يفرضه الدين السمح من تعاليمه العالية ، وهي وطنية ؛ أنشئت أولاً وأخيراً لتسد فراغاً شعر به كل وطني ، ولقد شعرنا وشعر الكثير من الأصدقاء ، ومحبي الخير ، بالحاجة إلى إصدار صحيفة تصول فيها أقلام مكبوتة ، حبست ردحاً من الزمن ، وهي حرية بمعالجة كافة الشئون الاجتماعية والأدبية ، وإن كاظمة لخليقة بإبراز أولئك المغمورين . . . .

وعلى الرغم من أن المجلة كانت بإشراف ثلاثة من الأدباء ، فإنها لم تسلم من

الهنات في مستواها الأدبي واللغوي ، فنجد فيها مثلاً هذا الاعلان (عدد تموز ١٩٤٨) : ج . . . تاجر يتعاطى ببيع المأكولات في (العلب) والأدوية ، والحراير وأدوات التصوير ، والقرطاسية والكرامافونات وأسطواناتها .

ويبدو أن المجلة ، وهي تصدر في الكويت ، لم تكن قد اتخذت موقفاً واضحاً من قضية اللغة والتعريب ، فالسقاف واضح في نزعته القومية العربية ، وأسلوبه شاعري مستقيم ، وليس من السهل عليه أن يجيز الخطأ أو يدخل على لغته ما ليس فيها . وتظهر الحيرة اللغوية ظهوراً واضحاً في أسماء الشهور ، فقد أرادت المجلة أن تصطنع التقويم الغربي ــ ولكنها تكتب في ظهر غلاف شهر مارس : آذار ١٩٤٩ وفي الصفحة المقابلة لظهر الغلاف نجد مارت ١٩٤٩ ؛ ومهما يكن من شيء فهذا خير مما لجأت إليه مجلة الكويت التي ظهرت بعدها ، فكانت تكتب جون ــ جولاي بدلاً من : يونيو يوليو ، على ما جرى عليه العرف العام ، في أماكن أخرى خارج الكويت ، وقد أفادت كاظمة من تجربة البعثة فحاولت أن تقترب من حياة الناس ، ونشاطاتهم المختلفة ، على الرغم من نزعتها الأدبية الواضحة التي سيطرت عليها في أعدادها الأولى ، فنجد في العددين الخامس والسادس بابا بعنوان إلى الفتاة تحرره السيدة ز . س ؛ وتعلم فيه السيدات كيف يصنعن بأنفسهن ثياب الأطفال ، كما نجد أحياناً بابا : على هامش الرياضة الذي يحرره هاني التيلجي[1] ، وقد كتب في العدد السادس (كانون الأول ١٩٤٨) تعليقاً على مباراة بالطريقة الآتية : حضرت المباراة الودية التي جرت بين الفريق الأهلي ، وفريق الشركة الباكستاني ، على ملعب الأهلي في الناحية الشرقية من البلد ، وكان اللعب شيقاً قليل الأخطاء ، فأهنئ الفريق الأهلي . . . إلا أنه يلوم الجمهور ؛ لعدم تصفيقه للفريق الباكستاني ، حين أحرز هدفه الأول . كما

---

(١) هاني خلف التيلجي ، الشقيق الرابع لثلاثة من الإخوة كانت لهم بالصحافة والأدب علاقة وثيقة : خالد مؤسس جريدة الشعب ، وفاضل : كاتب وقاص وشاعر ، وعبد الله ، مدير البرامج الثقافية بإذاعة الكويت حالياً ، وله مقالات حول الأدب والإعلام ، ودراسات نقدية متعددة .

أخذت بأسلوب البعثة في الاهتمام بأخبار العالم العربي ، وبخاصة الجزيرة والخليج .

وأول نقد وجه إلى مجلة كاظمة من عبد الله الحاتم ، الذي يرى أن أعدادها كلها متشابهة ، وأنها رتيبة التبويب ، وأن المشاعر والأفكار التي تتحرك في إطارها جامدة راكدة . بل إن عبارة الحاتم تشعر بأن الصحيفة كانت موجهة مضطرة ، إذ يقول : وإنما الذي أقصده الشعور والتفكير اللذين رضي أصحابها طائعين مختارين ، أن يقيدا ويدخلا سجن الاتجاه المحدد لهذه الصحيفة [١] .

ومع ذلك فإن كاظمة لم تكن متشابهة راكدة كما أشار الحاتم ، وهي أول صحيفة هوجم أصحابها على صفحاتها ونشرت الهجوم ، ففي العدد السابع (كانون الثاني ١٩٤٩) تعجب قارىء وكتب إلى رئيس التحرير ، يسأله كيف هوجمت البلدية في مقال نشرته المجلة ، مع أن صاحب الامتياز (الصانع) هو نفسه مدير البلدية ، وكان رد المجلة : إن صاحب المجلة هو نفسه الذي قرأ المقال واستحسنه وأمر بنشره ، وإذا تحاشت المجلة نقد الدوائر ، والتنبيه إلى الأخطاء والحث على الاصلاح ، فما يبقى لها إلا أن تنشر بردة البوصيري ، وتواشيح البرزنجي ، وفصولاً من كتاب فتوح اليمن . وواضح أن هذا الرد من صياغة السقاف ، فهذا أسلوبه ، ولكن السقاف قاد من خلال المجلة حركة هي أشد خطراً وأهمية من الدعوة إلى إنصاف رجال التعليم[٢] ، وذلك حين كتب سلسلة من المقالات تدعو إلى تجديد القرية الكويتية ، والالتفات إليها ، وإدخالها إلى عالم القرن العشرين[٣] . وأحسب أن هذه المقالات هي الأولى من نوعها في تاريخ الصحافة الكويتية ، فإنها ظلت فريدة في بابها أكثر من خمسة عشر عاماً ، إذ ظلت الصحافة بعد ذلك في شغل عن القطاع الأكبر من الشعب ، ملتفتة إلى اهتمامات

---

(١) من هنا بدأت الكويت ، ص ٣٤٢

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر مثلاً مقال : التعليم القروي في الكويت ، بقلم رئيس التحرير — العدد الثاني — آب ١٩٤٨ .

ثقافية خاصة أو سياسية ، كما سنرى .

والإضافة الكبرى التي يجب أن تسجل لهذه المجلة ، إلى جانب مقالات السقاف عن ضرورة النهوض بالقرية الكويتية ، هي مقالات السيدة أم أسامة ؛ فهي تكشف عن وعي مبكر للمرأة الكويتية بالقضايا العربية ومعنى النهضة ، مع رحابة في الشعور الإنساني قل أن نجد لها نظيراً ، فقد فقدت ولدها أسامة ، فانقطعت عن الكتابة شهراً ، ولكن الحزن الأكبر الذي غمر نفسها بظهور تأزم الأوضاع في فلسطين ، أذاب حزنها الخاص ، وراحت تكتب وتدعو إلى شد أزر المجاهدين ، آملة أن يشد ذلك من عزمها .

وقد ظلت مجلة كاظمة تعتمد على الأقلام الكويتية بضعة أعداد ، ثم بدأت تستعين بأقلام أخرى ، وهذه ــ بالنسبة لها ولغيرها ــ يمكن أن تعتبر نقطة ضعف ، فهي علامة تجديد ودعوة إلى الوحدة الثقافية للأمة ، ولكنها حين تزيد عن حجمها المعقول ، تكتسح الطابع المحلي للصحيفة ، فيقل ارتباطها بأرضها ، وتعبيرها عن المناخ الخاص ، مما يعجل بانصراف الناس عنها ، فإن لم يكن لها سند مادي خارجي ، فإنها سرعان ما تواجه التوقف النهائي . وقد كان . هذا بالنسبة لكاظمة ــ مع اعتبار السبب الذي أشار إليه الخاتم ــ ففي العدد السابع بدأت الأقلام الوافدة تطغى على الأقلام المحلية ؛ فالشعر لإيليا أبو ماضي ، ومقال عن حرب فلسطين لجميل بركات ، ومقال عن المرأة والعلم للسيدة رضا داعوق ، والقصة لعبد اللطيف الصالح . ومن قبل ظهرت كتابات أعضاء بعثة الأزهر ، وغيرهم ، في الكويت .

وفي الأخير ، فإن كاظمة وإن توقفت بعد تسعة أعداد ، أدت إلى غاية عظيمة ، فقد حفزت الخواطر ، وأتاحت الفرصة لأقلام عديدة أن تظهر ، وصارت سجلاً لعديد من القصائد والقصص الكويتية . وهذا كله تراث نعتز به ونستضيء في تاريخنا الأدبي .

نموذج من فن المقالة الصحفية

جنود في الميدان

بقلم : أحمد السقاف

كاظمة : مارس ١٩٤٩

في هذه البلاد ـ على صغر مساحتها ـ جيش لا بأس به يزداد قوة وتحسنا يوما بعد يوم ، يناضل العدو بثبات مدهش وصبر عجيب ، ويرغمه على الانسحاب من مواقعه شيئا فشيئا بجرأة رائعة تثير الاعزاز والإكبار والافتخار .

هذا الجيش الفتي الباسل الذي يخوض معركة من أشد وأهم المعارك في تاريخ الكويت ، والذي يحوز النصر تلو النصر منذ دخوله المعركة حتى هذه الساعة ، هذا الجيش الذي تبني الكويت عليه آمالا عظيمة على كل فرد من أفراده تعويلا لا يقف عند حد ، هذا الجيش يشكو ويتألم بعد أن صبر كثيرا ، وانتظر طويلا ، ومنّى النفس بسوف ولعل زمنا ليس قصيرا ، ولم يكن تألم هذا الجيش لمجرد رغبة شعر بها فأراد أن يحققها إشباعا للغريزة الدافعة إلى تحقيق الرغبات ، وإنما شكواه وتألمه ناتجان عن شعوره بتقصير المسئولين نحوه ، تقصيرا يمسه في صميم جهاده وكفاحه ومركزه كجيش فتيٍّ نبيل .

لقد ثبت هذا الجيش الصبور في وقت كانت فيه بلاده غير قادرة على تأمين خطوطه الخلفية ، وقابل أياما سوداء إبان الحرب المنصرمة ، فتجلد أمامها ، واجتازها ، وهو في أسوأ ما يكون عليه جيش فتي ناشيء ، ولم ينبس ببنت شفة تقديرا منه للظروف في ذلك الوقت .

أما الآن ـ وبعد أن سمع ورأى ما يتدفق على خزائن بلاده من الأموال الوفيرة الكثيرة ـ فإنه لا يجوز أن يترك يعاني ما عاناه في تلك الأيام السود ، تهدده الكوارث ، وتزعجه الاضطرابات ، وهل هناك كارثة أعظم من اضطراب خطوط

الجيوش الخلفية .

حينما ترامى إلى سمعي ضجيج التبرم والتذمر ، تهيأت لدرس المطالب ، وكنت أظن أنها مطالب جمة ، قد يكون فيها ما لا يقبـل المسئولـون به . ولكني فوجئت ـ مع مزيد الفرح ـ بما لم يدر في خلدي ، إذ ألفيْتُ الأمر ينحصر في مطلب واحد ، هو تأمين خطوط القتال الخلفية ، فابتسمت ابتسامة الشكر لله ، ووعدت أولئك المتبرمين المتألمين ـ من أفراد جيش الكويت المحارب ـ بأن أحث المسئولين على تأمـين خطوطهم الخلفيـة ، ليواصلوا أعمـالهم الحربيـة ضد العـدوّ اللدود بتطمأنينة وثقه وأمان .

أيها المسئولون : يا من تشرفتم بقيادة هذا الجيش ، كما تشـرف بكم قادة مخلصين ، إنه لمن العار على البلاد بأسرها أن يتظلم فيها جيشها ، وهي على ما هي عليه من الثراء والإثراء ، تتكدس في خزائنها الملايين ، وتفتح لها ينابيع الخيرات في كل عام ـ لقد كان لكم عذر في الأيّام السالفة ، حينما كنتم تصّمون الأذان عن التذمر والشكوى ، أما اليوم فلا عذر إن كنتم راغبين في النصر المبين ، وثبـات جيشكم في قتاله ، كيف تطلبون من الجنود أن يثبتوا في ميادينهم ويواصلوا مطاردة العدو ، وهم يفكرون ليل نهار في وضعهم الداخلي ، ألستم قادرين على تأمـين خطوط مواصلاتهم .

إن جيشكم ـ أيها المسئولون ـ رجال التعليم على اختلاف درجاتهم ، فهم الذين يجاهدون بصبر الأنبياء ، وإيمان الأتقياء ، وعزائم الأبـطال في ميدان من أشرف الميادين وأكرمها ، وإن العدو الذي ينـاضلونه بشجـاعة فيحـرزون عليه الانتصارات الباهرة هو « الجهل » الذي لم ير الانسان أشد منه عداوة وأكثر ضررا ، إذا حل في أمة مسخ تفكيرها ، وشوه منطقها ، وأحالها إلى أجسام متحركة تنمي بالأكل ، وتغطي بالملبوس .

أما خطوط المواصلات أو الخطوط الخلفية فإنها لم تكن سوى حالة المدرس في

البيت : فلقد رمت به موجة الغلاء الفاحش في أتون شديد اللهب ، فضاق ذرعا بالعيش ، وانفجر بعد طول الصمت ـ وأنتم يا من تسيِّرون دفة الأمور مـا زلتم متأثرين برنة الروبية القديمة ، مع انخفاض قيمتها الشرائية إلى حد يعيد للأذهان سقوط المارك الألماني ، أو تدهور الروبل الروسي . وإذا كان أغلبكم ممن لا يهمهم الغـلاء ولا يشعرون بسـطوته وجبـروته ـ فـإنهم ـ كما اعتقـد ـ أناس لهم قلوب وضمائر ، وما أحسن ما يرضي به القلب ، وما أطيب ما يوحي به الضمير .

تعقيب :

هذه آخر مقالات الاستاذ أحمد زين السقاف ، في آخر أعداد مجلة « كاظمة » التي استمرت لتسعة أشهر . والسقاف من كتاب المقالة ، وشاعر ، تغلب الخطابية على شعره ، الذي يميل إلى الاثارة ، وتضخيم المعاني ، وجهارة الصوت . ولعل شيئا من هذه السمات قد ظهر في هذه المقالة ، التي لا تنـاسب الصحافـة ، أو الصحيفة ، كأداة توصيل إلى قاريء فرد ، يقرأ بعينه ، دون أن يسمع أصوات الحروف .

المقالة ، باختصار ، تعبّر عن تبّرم المعلمين برواتبهم المتدنية ، التي صبروا عليها مكرهين في عصور الأزمات ، أما وقد ظهرت خيرات النفط في موارد البلاد ، فإن كاتب المقالة يطالب بإنصافهم ، أو إكرامهم .

لكن : كيف وصل الكاتب إلى هذا المعنى المحدد ، الذي نجده في الأسطر العشرة الأخيرة ؟

لقد استعار للمعلمين صورة الجيش ، وجعل لهذا الجيش عدوا هو الجهل ، ثم سجل انتصار الجيش على العدو ، برغم خطوطه الخلفية المكشوفة ، وهي هنا في هذه الصورة التشبيهية « حالة المدرس في البيت » ، أي تردّى وضعه المادي !!

ليس هناك تناقض حتمي بين لغة الصحافة ، ولغة الفن الأدبي التي تجنح إلى

التصوير والتجسيد ، ومن حق السقاف أن يكتب في صحيفة بلغة الأديب ، فهذه سليقته ومقدرته ، فضلا عن أنه يتعرض لمشكلة اقتصادية ذات وجه ثقافي . ولكن من المؤكد أنه قد أعجب بالصورة التي ابتكرها (تشبيه المعلمين بالجيش . . . الخ) فانساق وراءها ، وأسرف في تنميق حواشيها ، بما خرج بها عن الأثر المطلوب في مقالة مكتوبة للنشر في صحيفة . إن أكثر من ثلثي حجم المقالة كان قد انقضى دون أن نعرف عن أي موضوع يتحدث الكاتب ، وماذا يريد . وقد يقبل هذا النوع من الإخفاء في قصة قصيرة تؤجل « لحظة التنوير » ، أو مقالة وصفية ، تحتفظ بمفتاح اللغز إلى النهاية ، أما المقالة ـ الشكوى ، أو المقالة التحليلية ، فإنه ينبغي أن تضع يد القاريء على الحقائق منذ السطر الأول .

الصورة التشبيهية يظهر فيها أثر الحرب ومصطلحاتها ، وليس هذا غريبا ، فقد كانت حرب فلسطين الأولى (١٩٤٨) لا يزال دخانها يتصاعد هناك ، وتتحدث عنها الصحف والإذاعات العربية . ولكن الأهم من ذلك هو ما تعبّر عنه من حالة القلق ، أو التذمر ، التي بدأت تنتاب قطاعات من السكان ، وتطلعهم إلى أن ينالوا جزءا من عائدات النفط ، التي يشاهدونها ـ كما يعلن المقال ـ تتدفق بالملايين في خزانة الدولة ، ولا تنال أيديهم منها شيئا .

من هنا تظهر أهمية هذا المقال ، وهنا تكمن شجاعته . ولكن : هل توجد صلة ما بينه وبين توقف صدور « كاظمة » عقب ذلك ؟

٢ ـ مجلة الفكاهة

يعد الشعب الكويتي من الشعوب ذات المزاج الانبساطي ، يحب المرح ، ويميل إلى الطرب ، والمشاركة في المواكب والمهرجانات . يظهر هذا في رقصاته الجماعية ، البحرية والبرية ، وأغانيه ذات الايقاعات الصارخة ، التي تعتمد على الترديد الجماعي ، والتصفيق الحاد . ونادرا ما تخلو صحيفة من الصحف التي تظهر الآن دون أن نجد فيها قدرا واضحا من الطرائف ، ورسوم الكاريكاتير ،

ومن تحتها التعليقات الضاحكة ، واذا أعوزت صحيفة ما رسوم التنكيت والتبكيت نقلت ذلك عن صحف القاهرة عادة ، تحت عناوين فرعية مخترعة ، وكأنها المسوّغ الحقيقي لهذا النقل ، مثل « هموم مصرية بالكاريكاتير » ، كما أن جريدة القبس دأبت على ترجمة مقالات الكاتب الامريكي آرت بوكوالـد التي ينشرهـا في مجلة هيرالد تربيون ، وهي مقالات ساخرة ، تتناول الحياة الامريكية ، بمثل ما يتناول الكاريكاتير الجوانب السلبية في الحياة المصرية .

هذا الواقع الحالي وراءه تجربة سابقة ، فـريدة في بـابها ، مثيـرة للدهشة والفضول إذا ما قرنت بتاريخ ظهورها . لم تدم التجربة طويلا ، لكنها صمدت وجـاهدت في سبيـل البقـاء ، وهـذا يتـأكـد إذا مـا عـرفنـا أنها أطـول صحف الأربعينات ، والخمسينات عمرا ، من بين ما صدر في الكويت .

والى شيء من التفصيل عن « الفكاهة » :

أول صحف الخمسينات مجلة « الفكاهة » ، قد صدر عددها الأول في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وكما ذكرت في صدر عددها الأول أنها : « مجلة فكـاهية اجتماعية ـ رئيس التحرير : فرحان راشد الفرحان = صاحبها المسئول : عبد الله الخالد الحاتم » ولعلها أول مجلة أسبوعية شهدتها الكويت . ومجلة « الفكاهـة » محاولة جريئة لاشك في ذلك ، فقد شهدت مصرع المجلات « الجادة » واحدة بعد الأخرى ، ومع ذلك اتخذت لنفسها نكهة خاصة وراحت تشق طريقها في جرأة ، ولكن إلى متى ؟

ولقد توقفت « الفكاهة » بعـد تسعة أعـداد فقط في ١٩٥١/٢/٧ ، وقد سألت صاحبها عن دوافعه لإصدار مجلة فكاهية في بيئة تـوصف بأنها متـزمتة أو محافظة كما توصف بالعزوف عن الصحف عموما في تلك الفتـرة ، فأجـاب بأن « الفكاهة » ربما كانت علاجا للجانبين معا . أما لماذا توقفت ، فيذكر أن الشيخ عبد الله الجابر هو الذي منحها تصريح الصدور ـ وكان رئيسا لمجلس المعارف ـ

ولكن المعارف اشتركت في المجلة بستين نسخة فقط ، قيمتها ٦٣٠ روبية ، وكانت المجلة تطبع ألف نسخة من كل عدد ، وكانت تكلفة النسخة خمس آنات ، فإذا لم يبع المطبوع كله فإن المجلة تخسر لا محالة ، وهذا ما حدث ، فأدى إلى توقفها ، وقد كانت بحاجة إلى ألفي روبية لتعود ، وظلت تبحث عن هذا المبلغ الضخم حتى صدر العدد العاشر ، بعد أكثر من ثلاث سنوات ، أي في ١٩٥٤/٧/٢٠ ، وظلت تصدر بصورة شبه منتظمة حتى توقفت نهائيا في ١٩٥٨/١١/٢٤ وقد اكملت ٩٧ عددا .

ونلاحظ على ظروف توقفها أن صحفا أخرى قوية كانت تصدر في دلك التاريخ ، وأنها لابد قد جذبت اهتمام القراء ، مثل صحيفة الشعب وصحيفة الفجر . وان الفترة التي توقفت فيها الفكاهة كانت فترة قلاقل سياسية ومنازعات اقليمية ونشاط عقائدي ، وهذا بدوره يجعل مهمة « الفكاهة » ـ وبخاصة إذا كانت غير متمرسة ـ مهمة صعبة . وأخيرا فإن المجلة في مرحلتها الثانية ـ على الرغم من طولها النسبي ـ كانت في طريقها إلى التوقف بتخلّيها عن طابعها الكويتي الأساسي ، لقد كانت تطبع في مرحلتها الأولى بالكويت في المطبعة الأهلية ، ولكن هذه المطبعة كانت قد توقفت عندما عادت المجلة للظهور ، وكانت مطبعة مقهوى متشددة مغالية في أسعارها ، فرحل صاحب الفكاهة بمجلته إلى دمشق ، وصار يطبعها هناك في المطبعة العمومية ، وقد استدعى هذا ـ ومن الممكن عكس القضية ـ أن يشارك بعض أبناء الشام في تحريرها ، ويذكر الحاتم أن إلياس منصور ـ وهو من شعراء المهجر ـ قد عاونه في تحريرها ، وهو واضع مجلة « الحديقة » في بطن مجلة « الفكاهة » . ومهما يكن من أمر فقد اختفى الطابع الكويتي بالتدريج ، ولكن تظل المحاولة في ذاتها جريئة ، وجديرة بالالتفات والتسجيل ، وقد نشرت هذه المجلة أكبر قدر من الشعر العامي « النبطي » لشعراء البادية الكويتين وغيرهم فحفظته بذلك من الضياع .

وقد اطلعت على أعدادها جميعا التي لا تتوفر إلاّ عند صاحبها ، والفكاهة

فيها مناسبة ، لا تخرج كثيرا عن الأسلوب الذي كان معروفا في مصر لمجلة « البعكوكة » من اعتماد على النكتة اللفظية ، والمشاركة بالرسم الكاريكاتوري ، والمحاكاة الشعرية الهزلية ، وما إلى ذلك ، وأكثر ما فيها من شعر هزلي كتب بتوقيع « ع » - وهو عبد الله سنان[1] ، وبخاصة أن فيه محاكاة للشعر القديم ، مثل قوله محاكيا السموءل :

إذا المرء لم يملأ من الرزبطنه
تراه سمين الجسم وهو هزيل
وإن هو لم يدعوك يوما على الغدا
فليس إلى حسن الثناء سبيل
تعيرنا أنا قليل طعامنا
فقلت لها إن الصحون قليل

وقوله تحت عنوان « كوكا كولا »

هات كأس الكوكا كولا
واقترب مني قليلا
هاتها حمراء يا قو
تية ، واعصى العذولا

وقوله في رثاء ساعته :

قفي ايتها الساعة
يبثّ الصبّ أوجاعه
يودعك الذي أمسى
يذيب الشوق أضلاعه

---

(١) الشاعر عبد الله سنان محمد ، صاحب ديوان « نفحات الخليج » ١٩٦٤ ، ولم يتضمن الديوان هذه المقطوعة ، ثم نشرت في جزء من طبعة حديثة (١٩٨٣) خاصة بالشعر الضاحك .

ويـــســـتـــــودعــــك الله
الـــذي اتـــقـــــن إبــــداعــــه

وهكذا يمكن ان تجد عديدا من المقطوعات على هذا النمط الهاديء المرح في الوقت نفسه .

ولكن يذكر لها بالفضل ـ إلى جانب حفظها للشعر الشعبي ، أنها كانت تشارك بالرأي الجاد ، وتلتزم بالموقف القومي النزيه ، من خلال كتاباتها المرحة الضاحكة ، وان دراسة صحافة الفكاهة على مستوى الوطن العربي كله لجديرة بالكشف عن العوامل التاريخية والاجتماعية التي تفرز هذا النوع من الصحف ، والتعريف بأصحابها ، وجديرة أيضا بإبراز جانب هام من خصائص النفس العربية وأسلوب استجابتها لأحداث الزمان ، جديرة أخيرا بإنصاف مجلة الفكاهة التي ترتقي أسلوبا وفنا عن الكثير مما اطلعنا عليه من صحف هذا اللون .

إن صحافة الفكاهة في مصر منذ صدور « التنكيت والتبكيت » عام ١٨٨١م ثم تتابعها تحت اسماء مختلفة : المجنون ـ المسامير ـ النفير ـ حمارة منيتي . . . الخ تعطي انطباعا بأن هذا اللون من الصحف ينشط في فترات الأزمة وفي أعقابها . فقد أصدر عبد الله النديم ـ أديب الثورة العرابية ـ مجلته « التنكيت والتبكيت » والمقاومة ضد نوايا الاحتلال تتجمع وتشق طريقها . وإن التدقيق في ملامح تلك الفترة بالنسبة للكويت يجدها فترة قلق وتأهب للتغيير ، ورغبة في مقاومة أو رفض التغيير . كانت الكويت بلدا معزولا ، شبه مغلق ، وفتحت نوافذه فجأة على العالم الواسع ، وتدفقت عليه الأموال والبشر معا ، ومن الطبيعي أن يختلف الناس فيه حول تصور المستقبل ، وما يجدر بهم أن يتمسكوا به أو يلفظوه من قيم الحياة الماضية ، وصار للأفكار السياسية المتضاربة سوق رائجة ، ولم يقف الانقسام عند حدود الأجيال (الشباب في جانب ، وجيل البحر القديم في جانب) وإنما اتخذ المثقفون موقفا واتخذ التجار غيره ، وهكذا على المستوى الأسري ، والبيئي ، وكان واضحا في النهاية أن البلد تحاول أن تشكل من جديد ، بعد أن رسخت صورتها

القديمة أكثر مما يجب .

والطريف في أمر هذه المجلة أن تناقش مشكلات جادة ـ بغير فكاهة ، وإن جعلت من الفكاهة لها عنوانا ـ فنجد مقالا لفرحان بعنوان « تضحكني الصحافة » . وهذا المقال يعنينا هنا باعتباره يبرز بعض خصائص المرحلة وأسباب توقف الصحف وموقف الرأي العام منها . يقول : « أجل تضحكني الصحافة في بلادي فقط ، لأنني أراها تحتضر دائما من الجوع ، ولجوعها معنى آخر سأورده فيما بعد ، ولكنها ما تزال توهم الناس بابتساماتها بأنها ستعيش ، أضحكتني هزءا وسخرية ، إذ من الحماقة أن تطبع نسخة واحدة لكل عشرة أشخاص ، ويأبى العشرة إلّا أن يشركوا في قراءتها عشرين آخرين ، وأضحكتني في المرة الثانية مرارة وألماً لا سخرية وهزءا ، عندما شاهدت ملفاتها تنقل طريدة من مطبعة إلى أخرى ، وفوق ذلك لم تستطع الصمود في ميدان مطابعنا المتقنة التي تعودت الغنج والدلال ، بل أدبرت تجر أذيال الخيبة إلى ميدان آخر خارج البلاد . وأضحكتني في المرة الأخيرة لا على نفسها ولكن على القراء ، الذين يدعون ويفترون بأن صحافتنا متأخرة ومجلاتنا باردة ، وعندما أفكر مليا أجد أن القراء هم المتأخرون ، وهم المسؤولون عن هذا الجمود ، فلو حاول كل شخص اقتناء مجلة واحدة وقرأها وحده لاستطاعت صحافتنا ان تتقدم بخطوات واسعة » .

ان عبد الله الحاتم ـ من خلال مجلة الفكاهة ـ يمكن أن يأخذ مكانه إلى جانب عبد الله النديم والشيخ الشربتلي والبابلي وامام العبد وعبد العزيز البشرى ، وحسين شفيق المصري من ظرفاء مصر وكتابها المبدعين في مجال الفكاهة ، وأن تصنيف مجلة الفكاهة ـ وما فيها من جوانب المزاح ، وألوان التهكم اللاذع ، وميل إلى الهزل ، وما نشرت من شعر فكاهي يمكن أن يكشف عن المزاج النفسي للشعب الكويتي ، وميوله ، ومدى نوعية تذوقه للمرح ، وبخاصة اذا ربطت مجلة الفكاهة إلى مجلس الديوانية وتجمع « الفريج » وما كانوا يتبادلون من عبارات المزاح .

تعقيب :

هكذا توقفت مجلتان على أبواب الخمسينات ، إحداهما جادة ، والأخرى ضاحكة ، ولم يشفع لواحدة منهما أن تكون على صورتها ، وبينهما توقفت « الكويت » ، ويمكن أن نتأمل أشخاص مؤسسي هذه المجلات ، وكتابها ، وكلهم من الأدباء والشعراء : يعقوب الرشيد يؤثر أن يدعى إلى الآن : الشاعر السفير ، وأحمد السقاف ، وهو يرأس جهازا خطيرا ذا طبيعة أو وظيفة اقتصادية قومية ـ هو : الهيئة العامة للخليج والجنوب العربي ـ يعني بإرسال قصائدة إلى الصحف ، وإنشادها في الندوات أكثر مما يعني بنشر تصوراته لمشروعات الهيئة التي يرأسها ، وفرحان راشد الفرحان من الرعيل الأول من كتاب القصة (راجع عن فنه القصصي : الحركة الأدبية والفكرية في الكويت ، وعن حياته ، راجع : ادباء الكويت في قرنين) ولا يختلف عبد الله الحاتم عن الآخرين ، فهو أديب أيضا .
لقد كانت محصلة الجهود الصحفية حتى أوائل الخمسينات سلسلة من الإخفاقات ، بدأ بها الرشيد ، واستمرت عند خلفائه من رواد الصحافة الأدبية ، ولعل « البعثة » لم تكن ليختلف مصيرها ، أو يتأجل حينها ، فيبلغ عمرها ثماني سنوات ، إلا لأن الدعم المادي يساندها ، ونفقات الطباعة في مصر مقدور عليها أكثر من أي مكان آخر ، إلى اليوم ، وتوزيعها كان يعتمد على طلاب البعثة التعليمية بالقاهرة في المحل الأول ، ولم يكن عددهم قليلا . قد لا نملك إحصاءً دقيقا لأعدادهم في هذه المرحلة المبكرة التي واكبت ظهور مجلة البعثة ، وبخاصة أننا نجد أعدادا من الطلاب والطالبات يدرسون في مدارس مصر على نفقتهم الخاصة ، ولا يخضعون لإشراف الدولة إنهم ـ على أبواب الخمسينات ـ منتشرون بين الاسكندرية والقاهرة ، في المراحل الثانوية وما يعادلها من المعاهد الصناعية والرياضية ، والجامعة ، والأزهر . ومن الطبيعي أن يتآزروا جميعا لاستمرار « البعثة » وإمدادها بالمال والأخبار والمقالات .

إننا إذاً لا نستغرب اختفاء المجلة ـ الكتاب ، التي يحررها جماعة الأدباء ومن

يشاكلهم ، بقدر ما نستغرب الاستمرار . ومع هذا فقد كان للإخفاقات المتأخرة ـ في مرحلة الخمسينات ـ « حسنة » لايسهل نكرانها ، وهي تخلي أهل الفكر والأدب عن إصدار الصحف ، وإخلاء المكان لصنف آخر من أصحاب الإهتمام المختلف . لقد بدأت « السياسة » أو « الفكر السياسي » يتسلم زمام الموقف ، وكانت هذه خطوة ضرورية للاقتراب من مفهوم الصحافة العصرية . ومن الصحيح أن « أهل السياسة» واجهوا إخفاقا لايقل فداحة عن إخفاق « أهل الأدب » ولكن الأسباب كانت مختلفة ، ولهذا كانت النتائج مختلفة أيضا ، فكما سنعرف ، لم تعد المجلة أو الجريدة تختفي في صمت ، بمقالة وداعية أو بدون وداع ، وإنما أصبحت « تتبجح » بدعاواها السياسية ، وشعاراتها القومية ، وكأنما تعلن أسباب الخلاف ـ إن لم نقل : الصدام ، بينها وبين السلطة ، وهو ما يؤدي إلى إغلاقها في النهاية . لكن هذا الإغلاق لم يكن يخلو من فائدة . لقد كان دافعا لوضع قانون متطور للمطبوعات والنشر ، لايزال معمولا به حتى الآن ، في جملته وتفاصيله ، عدا تعديلات طفيفة استدعتها ظروف متغيرة .



القسم الثاني

الصورة الراهنة



الفصل الخامس

بداية التفاعل

مع انتهاء الأربعينات ، وبداية الخمسينات . .
مع سلسلة الإخفاقات المتتالية ، من « الكويت » ، إلى « البعثة » .
مع صمت الأدباء وأهل الفكر ، ويأسهم من إنجاح صحيفة ، واستمرارها . .

يمكن القول : إن مرحلة التجارب الرائدة قد توقفت ، وبدأت مرحلة جديدة ، هي التي صنعت الصحافة الحالية ، وجسدت ملامح الصورة الراهنة .

هذا الفصل الخامس سيتوقف بشيء من التفصيل عند أربع صحف على وجه التحديد ، ظهرت جميعا في الخمسينات ، وتوقفت فيها أيضا ، ولكن ليس للأسباب التي توقفت من أجلها مجلة الكويت ، أو كاظمة أو الفكاهة . . !!

إذا صحّ القول فإن صحف الأربعينات وبداية الخمسينات كانت تتوقف لأسباب من داخلها ، تؤدي إلى عجزها عن الاستمرار ، لأنها فقدت جمهورها ، إذا صح أنها استطاعت أن تصل إلى جمهور ، أو أن تشكّل لها قراء . أما المجلات التي نعرض لها الآن ، وهي بتاريخ ظهورها : الرائد ، والإيمان ، والفجر ، والشعب ، فإنها توقفت - غالبا - لأسباب من خارجها ، وحدث هذا التوقف لأن علاقة السلطة بالصحافة لم تكن محددة ، وحدث هذا التوقف لأن ظروف المرحلة كانت تغري الصحافة بالتجاوز ، وكانت هذه الظروف يرجع بعضها إلى سلسلة التغيّرات التي فرضها اضطراب البنية الاجتماعية ، وتخلخل العلاقات النمطية

السائدة ، بانتقال المجتمع من النظام القبلي إلى النظام الاسري الحديث ، أو الأقرب إلى الحداثة ، واختفاء وسائل العيش القديمة (الصيد والغوص والرعي والنقل البحري - أو السفر) وظهور الوكالات التجارية ، وتجارة العقارات ، وبشائر الصناعات التحويلية ، والتوسع في الاستهلاك . وظروف اخرى ترجع إلى الوضع العربي العام ، فمن هزيمة في فلسطين ، وانتشار لأهلها بين الدول العربية ، ووصولهم إلى الخليج ، بكل ما يحمله هذا الوصول من إيجابيات وسلبيات ، إلى انقلاب عسكري في مصر يطيح بالملكية ، وخلافات بين « الثوار » بعد أشهر قلائل ، مما حمل بعض طلاب بعثة القاهرة على التوجّه إلى لندن ، تجنبا لاحتمالات غير محسوبة استمرت في مصر منذ حرب فلسطين ، واستمرارا حرب القناة الاولى (أكتوبر ١٩٥١) عقب إلغاء معادهة ١٩٣٦ ، ثم ظهور جمال عبدالناصر، وتأكيد توجيه العربي، وزعامته، عقب حرب السويس الأولى (١٩٥٦) . لقد اختفت هذه المجلات الأربع ، ولكنها كانت قد وصلت إلى الشارع ، وأصبح لها قراء يفتقدونها ، ويتأكد هذا المعنى حين نكتشف أن ما تمثله من اتجاه سياسي أو فكري ، لم يندثر ، وإنما عاد الى الظهور تحت أسماء اخرى ، بل ربما تحت نفس الاسم ، كما حدث مع مجلة الرائد مثلا ، بل إن كتاب هذه المجلات المتوقفة لم يتوقفوا ، لقد كان بعضهم من كتاب « البعثة » الذين أنهوا دراستهم وعادوا إلى الوطن ، كما أن بعضا آخر لم يغادر الكويت ، أو كان في بلد آخر غير مصر ، لقد تجمعوا على صفحات الفجر ، والايمان ، والشعب . وباستطاعتنا أن نتأمل عناوين هذه الصحف لنتلمس معنى الصحوة ، وقوة المبدأ ، والحسّ الاجتماعي ، واليقين بأن شيئا جديدا يولد في كويت جديدة .

ليس غريبا - إذا - أن يكون الفصل الأول في ملامح « الصورة الراهنة » للصحافة الكويتية ، خاصا بصحف لم يبق منها غير تاريخها ، باستثناء « الرائد » التي توقفت ثم عادت إليها الحياة مرة اخرى ، فليست الصحافة أدوات جامدة ، أو بيوتا وجدرانا يمكن أن تتحول وظيفتها بمجرد تغيير اللافته على الباب ، إنها اتجاهات فكرية ، وعقائد سياسية ، ورؤية حضارية . ومن ثم لا مبالغة مطلقا في

أن تكون تلك المجلات بداية جديدة استطاعت أن تتفاعل على المستويين : مستوى الفن الصحفي ، وسنرى أنها أقرب إلى روح الصحافة الحديثة ، صحافة الخبر والتحليل والمقال القصير والصورة ، والكاريكاتير ، ومستوى تشكيل رأي عام من خلال التعبير عن الشارع الكويتي والتفاعل معه وقيادته أحيانا .

وبصفة عامة يمكن القول إن الصحف التي صدرت مع أوائل الخمسينات ، وحتى تحولت الامارة إلى دولة سنة ١٩٦١ تعتبر الأساس المتين الذي نهضت عليه الصحافة الكويتية إلى اليوم ، وسنجد أن « أهل الأدب » لا يزالون موجودين في بعض صحف هذه الفترة ، ولكنهم لم ينفردوا بها ، ولم يكونوا راسمي سياستها .

١ - مجلة الرائد

ان صحيفة « الرائد » أول صحيفة تؤكد هذا المعنى .

واسم « الرائد » ما زال حيا الى اليوم ، تحرص عليه جمعية المعلمين الكويتية ، وتصدر مجلة أسبوعية تربوية تتخذه عنوانا ، وبذلك يمكن اعتباره من أعرق الأسماء الصحفية في الكويت (لأن اسم مجلة الكويت أبعد عهدا) إذ صدرت « الرائد » الأولى في شهر مارس ١٩٥٢ فعمرها الآن قد تجاوز الثلاثين عاما ، إذا تغاضينا عن فترات الانقطاع .

ومجلة الرائد أصدرتها لجنة الصحافة والنشر بنادي المعلمين ، وهو النواة لما يعرف الآن بجمعية المعلمين ، ومؤسسوها من أقطاب مدرسة « البعثة » الصحفية وهم أحمد العدواني وحمد الرجيب وفهد الدويري ، الذي لم يكن مبعوثا مثل صاحبيه ، ولكنه شارك في مجلة البعثة بنشاط واضح . والصفة الأكثر أهمية التي تجمع الدويري إلى صاحبيه هي تقدميه النظرة ، والوعي بمتطلبات المستقبل المنشود ، وسنرى ان هذا القاسم المشترك الفكري بين الثلاثة : العدواني والرجيب والدويري - هو الذي وجه سياسة « الرائد » ومنحها كل قيمتها في تاريخ التطور الفكري والاجتماعي في الكويت .

وصدور « الرائد » في أول عام ١٩٥٢ من ثمار عودة العدواني والرجيب من القاهرة إلى الكويت ، وقد تعاون الصديقان فأصدرا صحيفة خاصة بهما سمياها « البعث » ولكنها توقفت بعد بضعة أعداد ، فلعلهما رأيا أن إصدار صحيفة تستند إلى تنظيم قادر على الامتصاص والتمويل هـو الأولى ، إذ فيه ـ نسبيـا ـ ضمانـة الاستمرار . وقد بدأت الرائد شهرية في شكل وحجم كتاب ، وان اهتمت اهتماما كبيرا ـ بالاستطلاعات المصورة ، وسجلت أحداثا ومشاهد مهمة ، وبعض ملامح مدينة الكويت القديمة قبل أن تكتسحها المباني الحديثة . ولكن المنزع الاساسي للمجلة هـو « التربيـة » وقد ظـل هذا المنـزع واضِحا دائـما ، ومقالاتهـا رصينة مستفيضة بأقلام متخصصة ، تشارك منذ البداية اقلام وافدة إلى جانب الأقلام الكويتية في التحرير . وهذا الإسراف في التخصص له جانبان : إيجابي وسلبي ، فالإيجابي هو خدمة حقل التعليم ، وهو أخطر ما يرتبط به حاضر ومستقبل الكويت إلى اليوم ، وهو أكبر قطاعات العمل إلى اليوم أيضا . أما الجانب الآخر فقد أدى إليـه التخصص أيضا ، ونعني بـه ضعف الطابـع المحلي تبعـا لضعف الجـانب الإخباري ، الذي يتلمس عـادة في الأخبار الاجتمـاعية ، ومـلاحقة الحـوادث اليومية .

إن اهم ما يميز مجلة « الرائد » أنها ذات رسالة ومـوقف ، وقد وضحـا في « كلمة التحرير » التي حملها العدد الأول ، وجاء فيها : الكويت على مطلع نهضة شاملة ومستقبل باسم . . فمبدأ هذه المجلة كويتي صـرف . . وعقيدتهـا وطنية خالصة ، فهي ليست ملكا لجماعة دون أخرى ، وإنما هي للكويتيين كافـة . . ولهذا فشعارنا أن نحافظ على كيان الكويت الاجتماعي . ولم تعن العبارة « كيان الكويت الاجتماعي » أي جنوح نحو الجمـود أو الدفـاع عن التقليد لمجـرد انه تقليد ، فالمحررون الثلاثة على عكس ذلك تماما ، وكاتب كلمة التحرير هو الشاعر العدواني نفسه ، وقد ظل يكتب المقال الافتتاحي طوال فترة ظهور المجلة ، دون أن يضع توقيعه عليه ، فيما عدا مرة واحدة رفض كتابة ذلك المقال لظروف خاصة ، ربما كانت تتنافى وموقفه الفكري .

وقد توقفت هذه المجلة في يناير ١٩٥٤ ولكنها ما لبثت أن صدرت من جديد عن لجنة الصحافة والنشر لنادي المعلمين أيضا ، وصارت أسبوعية بعد أن كانت شهرية ، ولهذا صار اسمها « الرائد الأسبوعي » وقد أخذ الشاعر عبد المحسن الرشيد مكان حمد الرجيب في التحرير ، وشارك في تحريرها أيضا يوسف الرفاعي ، وعبد الرزاق البصير ، وغيرهما من الأقلام الشابة ، ومن الطبيعي أن تكون اهتمامات المجلة الأسبوعية مختلفة عن المجلة الشهرية ، فلم تعد وقفا على الشئون التربوية ، وإنما امتدت لتعالج مشكلات الحياة الاجتماعيّة بعامة ، وما يتعلق بمشكلات المرأة بخاصة .

وليس هناك فجوة زمنية بين توقف الرائد الشهري والرائد الأسبوعي ، فقد صدر العدد الأسبوعي الأول في يوم الخميس ١٩٥٤/١/١٤ ، ولكن من المؤسف أن هذه المجلة الأخيرة توقفت بعد مدة ليست طويلة ، وظلت كذلك إلى شهر فبراير ١٩٧٠ ، حيث عاد الاسم إلى الحياة مرة أخرى ، بجهود جمعية المعلمين الكويتية ، ورأس تحريرها خالد المسعود الفهيد ، الذي كان معلما فناظرا ثم وزيرا للتربية ، وقد بدأت مجلة شهرية واستمرت كذلك من فبراير إلى نوفمبر من العام نفسه ، وفي أعقاب ذلك تحولت إلى اسبوعية ، وما تزال كذلك إلى اليوم . وقد أخذت « الرائد » الحالية طابعا تختلف به عن سابقتيها فهي ـ في عنوانها الفرعي ـ مجلة تربوية ثقافية اجتماعية . فإلى جانب اهتمامها بالشئون التربوية تهتم بالأدب وبالتجديد ، وتدعو إليه أيضا ، وتأخذ بأسلوب النقد الحاد أحيانا ، كما تتطرق إلى السياسة في أحيان أخرى ، وقد تغيرت الهيئة المشرفة على تحريرها مؤخرا .

ونعود إلى « الرائد الأولى » تلك التي أسسها العدواني والرجيب والدويري ، لنرصد من بين صفحاتها اتجاهها الفكري ودورها الاجتماعي . وقد أجملنا هذا الملمح في « تقدمية النظرة » والتمرد على الجوانب السلبية والخاملة في الماضي ، والوعي بمتطلبات المستقبل المنشود ، وسنذكر من بين كتاباتها ما يؤكد هذا الجانب .

الدعوة إلى المسرح :

ولقد كان حمد الرجيب يكتب في تلك المجلة بـابا تحت عنـوان « شهريـة المسرح » وفي هذا الباب كان الرجيب يحاول إقناع البيئة بأن المسرح ليس منزلقا إلى اللهو ، وأن له رسالة تربوية وخلقية مهمة ، فهو قسيم للمسجـد والمدرسـة في التوجيه والتثقيف . كما كان الرجيب يشرح فكـرة المسرح ويضـرب الأمثلة من اهتمام الشعوب الأخرى به . وقـد نشر الـرجيب نص رسالـة جاءتـه من زكى طليمـات (مايـو ١٩٥٢) ذات دلاله . يقـول طليمات بعـد تـوجيهـه التحيـة للرجيب : « فقـد حمل البـريد إلى العـدد الأول من الرائـد ، وهي المجلة التي تساهمون في تحريرها ، وقد تفحصته في سرور ، يخالطه الزهو ، إذ أرى أحد أبناء المعهد العالي لفن التمثيل العربي يبدأ حياته العلمية في بلاده ، بمجهود له أهداف بعيدة ، تتراءى للتأمل والمؤمل في أن تكون للكويت مساهمة إيجابية في عالم الأدب العربي والمسرح العربي الناشيء ، مساهمة تتجاوز الأهداف التربوية والتعليمية ، إلى ما هو أوسع مدى وأعمق أثرا في يقظة الوعي الأدبي العام » .

وقد نشر الرجيب نص الرسالة بكثير من السرور لتلقيها ، سرور المريد بثقة رائده وأستاذه ، ويمكن اعتبارها وثيقة تاريخيـة لبدايـة ارتباط طليمـات بالحـركة المسرحية في الكويت ، وجهود الرجيب نفسه في وضع النشاط المسرحي في الكويت في طريقه الصحيح ، ومده بروافد علمية تساعده على مغادرة مرحلة الارتجال والميل إلى الترفيه التهكمي ، التي كانت سائدة قبل عودة الرجيب إلى الكويت .

الموقف الاجتماعي :

وموقف « الرائد » من قضايا المجتمع يتضح أيضا في تلك الأبيات الطريفة التي نشرها الرائد الأسبوعي (١٩٥٥/٤/١٤) تحت عنوان : « يا حكومة . . يا حكومة » وفيهـا ينتقد الشـاعر إسـراف المواطنـين في الاعتماد عـلى الحكومـة ، وتـواكلهم عن النهـوض ببعض الأعبــاء ، وتخليهم عن أهم تقـاليــد آبـائهم

واجدادهم ، الذين كانوا يأخذون المبادرة في كل ما يريدون ، ومما جاء في تلك القصيدة :

كـلمـا انـصـب المـطـر
لـيـس يـبـقـى أو يـذر
كـلكـم قـال الخـطـر
دفعـه عـنـد الحـكـومـه
كـلمـا دش الـغـريـب
مخـفـيـا أنـيـاب ذيـب
انـبـرى كـل خـطـيـب
اطـرديـه يـا حـكـومـة
كـلمـا نـادى المـنـادي
ايـن دسـتـور بـلادي
قـيـل فـي كـل الـنـوادي
سَـنّـه عـنـد الحـكـومـة

ثم يختم الشاعر قصيدته بعد عديد من مظاهر السلبية التي يـأخذهـا على المـواطنين ، يـوردها واحـدا وراء الآخر ، لينتهي إلى القـول بـأن الشعب هـو الحكومة ، ويجب أن يأخذ مكانا عمليا إيجابيا في معالجة ما يواجهه من مشكلات . يقول :

ايهـا الـشعـب المنـاضـل
احتمـل عـبء المشـاكـل
واتـركـوا هـذا الـتـواكـل
إنمـا الشعـب الحكـومـة

وقد أخذت مجلة الرائد موقفا واضحا من قضية المرأة أو قضية السفـور

والحجاب بصفة خاصة ، وقد ظهرت على صفحاتها بعض الأقلام النسائية مثل « هيفاء هاشم » وقصتها « الانتقام الرهيب » التي نشرت في عدد مايو ١٩٥٣ تعبّر عن قلق الفتاة الكويتية ، ورفضها للسلبية المفروضة عليها ، وتصور في صدق واقعي أليم أثر الحرمان من التعليم على نفسية الفتاة التواقة إلى التحرر .

ومن أخطر ما نشرته « الرائد » ما نشر تحت عنوان « ندوة المحجبات » (عدد نوفمبر ١٩٥٣) وهي أول ندوة تقيمها المرأة في الكويت ، تدعو فيها إلى حقوقها صراحة . وقد اشترك في الندوة : شيخة الحميضي ، وغنيمة المرزوق ، وهند سالم المسلم ، وشيخة أحمد العنجري ، ومن الجدير بالذكر أنهن حضرن الندوة محجبات ، وهذا يعني عدم قدرتهن على مصادمة البيئة ، كما يجب أن نفطن إلى أن الندوة لم تك بحضور جمهور المستمعين ، وغاية ما حدث أن الانسات الأربع اجتمعن ، وتحدثن ، وأصدرن ما يشبه البيان . وبادرت « الرائد » بتبني هذا البيان ونشره ، وهي جرأة لا شك من الصحيفة ، فما كان الرأي العام يقبل في ذلك الحين أن يفتح باب النقاش في موضوع المرأة ، فضلا عن السماح لها بنشر اسمها وكلام جريء ينسب اليها . وقد كانت المجلة تعرف ذلك كله ، ولكنها ـ انطلاقا من موقفها الفكري والاجتماعي ـ بادرت بالتشجيع والتأييد .

يقول المحرر في تقديم « ندوة المحجبات » « لأول مرة في تاريخ الكويت ، بل في تاريخ جزيرة العرب كله ، على ما نعلم ، تجتمع في ندوة خاصة آنسات كريمات من بيوتات كريمة ، فيتحدثن بصراحة وحكمة عما يختلج في نفوسهن الأبية من خواطر ، ويعرضن لمسألة السفور والحجاب عرضا يغبطهن عليه كل مثقف في هذا البلد و « الرائد » حين تسجل هذا الحدث الخطير على صفحاتها فإنها تحيي هذه الجرأة المحمودة من فتياتنا الكريمات ، وتؤكد مرة اخرى ـ كما أكدت مرات عديدة ـ أنها ستظل حربا لا هوادة فيها على كل رجعية تحول دون انتشار نور العلم والمعرفة ، فإلى الأمام يا فتيات الكويت » .

هذه بعض جوانب وقضايا التجديد التي تبنّتها الرائد برعاية العدواني ورفاقه

من مثقفي الكويت ، في فترة مبكرة ، كانت البداية الحقيقية لما نشاهد اليوم من انفتاح فكري وتطلع ثقافي وحضاري طموح .

لقد عادت « الرائد » إلى الظهور بدءاً من فبراير ١٩٧٠ ، شهرية مؤقتاً ، ولبضعة أشهر ، ثم صارت أسبوعية تظهر صباح كل خميس ، وينصّ عنوانها على أنها « مجلة تربوية ثقافية اجتماعية تصدرها جمعية المعلمين الكويتية » ، ولكننا بعرض محتواها العام منذ أسست والى اليوم نرى أنها لم تقف عند حدود ما نصت عليه في صفحتها الأولى ، مع التغيرات المستمرة في أشخاص المشرفين عليها .

حين عادت « الرائد » إلى الظهور ، كان يرأس تحريرها : خالد المسعود الفهيد ، رئيس جمعية المعلمين، أما مدير التحرير فهو طارق عبد الله (الدكتور طارق عبد الله ـ رئيس قسم اللغة الانجليزية ـ بكلية الاداب ـ سابقا) وسكرتارية : خالد الصليهم . وفي فترة غير طويلة اضطلع بالادارة : عبد العزيز سعود ، الذي سيترك الادارة ثم يعود إليها في فترة تالية ، ويقوم بالسكرتارية هاشم السبتي ، الذي يخلفه جاسم الغريب ، وقد عاد طارق عبد الله مديرا للتحرير . وبدءاً من العدد (٩٥) رفع اسم رئيس التحرير (٣١ اغسطس ١٩٧٢) حين ترك رياسة الجمعية، وصار بدر ضاحي العجيل رئيسا للتحرير في ١٥ فبراير ١٩٧٣ ، ثم خلفه عبد المحسن ناصر السعيد في ١٧ يوليو ١٩٧٥ ، وظهر اسم يعقوب الشراح نائبا لرئيس التحرير ، وبدءاً من العدد (٢٩٧) الصادر بتاريخ ٦ يناير ١٩٧٧ تولى عبد الله الجاسم العبيد رياسة تحرير الرائد ، مع رياسته لمجلس ادارة جمعية المعلمين ، ولا يزال رئيسا إلى الآن .

في كل هذه المراحل نجد تنوع الموضوعات يتجاوز التربية والثقافة إلى السياسة الداخلية ، والسياسة العربية ، والدولية احيانا ، ولعل هذا يدل على غياب تنظيم يربط المعلمين في الكويت بمجلتهم ، ويستأثر بنتاجهم ولا شك أنه كثير ومتنوع ، أو لعل المجلة تتطلع أن تكون مقروءة بالنسبة للقاريء العام ، ومن ثم تستمريء هذا التنوع والتطلع إلى الموضوعات السياسية القادرة على الاثارة ،

مع أن القاعدة العاملة في مجال التعليم في الكويت يمكن ان تكون فيها الكفاية : تحريرا وتسويقا .

من محتوى عدد (مارس ١٩٧٠) نجد الموضوعات الآتية :

العمل الفدائي ، هل يسير في طريق مسدود ؟

وفي عدد (مايو ١٩٧٠) نجد: مع الاتحاد العام لعمال الكويت وأوول أيار والثورة في ظفار بين النضال المسلح والحصار الاعلامي .

وفي عدد (٢٩ ابريل ١٩٧١) : يكتب عبد اللطيف الدعيج عن النواب الوسطاء ، وفي عدد (١٩ أكتوبر ١٩٧٢) نجد : المراهنة على قضية الشرق الأوسط تقود إلى أين ؟ و : الوصول للرأي العام الدولي في قضية فلسطين .

وفي عدد (٢٢ مارس ١٩٧٢) موضوع عن اضطهاد المسلمين في تايلند ، وفي عدد (١٧ يوليو ١٩٧٥) موضوع عن مستقبل الصحراء المغربية .

إن هذه مجرد نماذج ، أو عينات ، تؤكد لنا أن محتوى « الرائد » الحالية يتجاوز الأهداف التربوية التي يفترض أنها جوهر رسالتها ، أنها المسوّغ الأساسي لصدورها معبرة عن « جمعية المعلمين الكويتية » مستظلة بقانون جمعيات النفع العام . إن الرائد ـ الآن ـ مجلة عادية ، ذات اتجاه سياسي لا يمكن التنصل منه . عادية بمعنى أنها ليست وقفا على أقلام المعلمين وبحوثهم وقضاياهم ، بل إن نسبة غالبة من مادتها المتنوعة تأتي من مصادر لا علاقة لها بالتربية والتعليم ، ويمكن أن نراقب عدد مرات التعطيل التي تعرضت لها هذه المجلة ، ليتأكد لنا أنها تخرج أحيانا عن أهدافها المعلنة ، كمجلة تربوية . وإذا كان الطابع الاسلامي هو الذي يطل من بين صفحاتها الآن ، أو أخيرا ، فإن توجيه النقد ـ اللاذع أحيانا ـ كان اللون شبه الدائم الذي يغلف هذه المجلة .

وهذا نموذج من النقد الحاد ، لا نستطيع أن نصفه بأن بعيد عن قضايا

التربويين واهتماماتهم ، ولكنه ، وبنفس الدرجة ـ ليس مقالا في التربية ، إنه في صميم السياسة الداخلية :

وجهة نظر

بالامس القريب مرت الذكرى السابعة لاستبدال العلم الكويتي القديم بالعلم الجديد بالوانه الزاهية التي تحمل الكثير من المعاني السامية ، وانصافا للحقيقة يجب القول بأن هذا العلم ظل خفاقا في سماء القضايا العربية والدولية في جميع المجالات يعبر عن مواقف الكويت الايجابية نحو التقدم والرخاء ومؤيدا للسلام والعدل .

وللاسف الشديد بقي هذا العلم منتكسا في سماء قضايا الكويت الداخلية ابتداء بقضية الانتخابات السابقة التي انتكس فيها انتكاسة عظيمة ، ومرورا بمشاكل الجهاز الاداري المستعصية وفوضى الوزارات الدائمة إلى غيرها من المآسي التي يحفل بها مجتمعنا في كافة المجالات الحياتية .

ان ارتفاع علمنا في الخارج مدعما لقضايا الحق والسلام والرخاء يجب ان تقابله ارتفاعه بالداخل على جميع قضايا مؤسساتنا الديمقراطية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية فيرفع من سمو اخلاقياتنا وسلوكها اليومي ، ويرفرف بسلام على حياتنا الديموقراطية التي اوجدها ودعمها بمواقفه المشرفة المرحوم عبد الله السالم ، فاستطاع ان يخرج بالكويت من المجتمع القبلي وادخالها المجتمع الديمقراطي بايجاده المجلسين التأسيسي والنيابي ، وعمل على رفع علم الكويت بسمائيها . لذلك مطلوب من الحكومة ان تسعى جاهدة على رفع علم الكويت على جميع اوجه الحياة في بلدنا حتى يزداد ارتفاع هذا العلم في نفوسنا وتصرفاتنا ونظل متكاتفين متعاونين تحت لوائه ، عاملين على تقدم مجتمعنا واسعاده حتى يظل صوت الكويت مرتفعا بالداخل كما هو مرتفعا بالخارج ، وخصوصا وانتخابات المجلس النيابي ـ الذي يمثل اعظم مفاخر الكويت على الأبواب ـ وليس بخاف على الحكومة ما تعنيه

الديموقراطية بالنسبة لشعوب العالم التي انتهجتها سلوكا وطريقا لحياتها .

واخيرا بقيت كلمة يجب ان يعيها المثقفون من ابناء هذا البلد والغيورون عليه وهي انه في الأونة الاخيرة بدأت مجموعة من الاصوات النشاز تعمل على تعميق مفهوم الطائفية والعشائرية في مجتمعنا جريا وراء مصالحهم الشخصية والانتخابية الرخيصة . ويأتي دوركم ايها المثقفون بوقوفكم جبهة واحدة لكي تعمل على اخماد هذه الاصوات في مهدها حتى لا تنتشر في ارجاء الكويت ، ويحصل مالا نحمد عقباه ، ونظرة واحدة إلى لبنان تكفي .

هاشم السبتي

«الرائد» العدد ١١

٢ ــ الإيمان

كما ذكرنا من قبل شهدت الخمسينات أهم مراحل التحول الاجتماعي ، بانهمار الوافدين من عرب وغير عرب ، لأهداف شتى مقبولة ومرذولة ، كما عادت نسبة لا بأس بها من المبعوثين ، وظهرت آثار النفط في إعادة تكوين أنماط العمل وعلاقات الطبقات ، ثم كانت الانقلابات والقلاقل ، التي أسفرت عن أهداف وشعارات مثيرة . . .

في صدر تلك الفترة . . صدرت مجلة الإيمان .

وإذا كان تاريخ مجلة الرائد وتطورها وأطوارها ، يكشف عن الوعي التربوي وكيف سعى إلى الكويت ، وسعت إليه ، ويعبر عن التوسع التعليمي وضرورة ارتباطه كيفا بالبيئة ، فإن تاريخ مجلة الإيمان يكشف عن صلة الكويت بالفكر القومي وتغلغله بين مثقفيها ، وكيفية تشكل مفاهيمه في نفوس هذه الفئة من الشباب المثقف ، وتوقيت ازدهاره ، ودوافع هذا الازدهار ، محلياً ، وعربياً ، وعالمياً .

وبجلة الإيمان كما جاء على غلاف عددها الأول ــ مجلة شهرية ــ لسان حال النادي الثقافي القومي . أما أسرة التحرير فتتكون من : أحمد السقاف ، وأحمد الخطيب ، وعبد الله حسين ، وعبد الله يوسف الغانم ، وعبد الرزاق البصير ، ويوسف إبراهيم الغانم ، ويوسف المشاري . وهيئة التحرير ــ كما نرى ــ لها ثقلها ، ولا يزال أفرادها مرموقين ، يتصدرون ــ أو يتصدر بعضهم ــ في بعض مجالات العمل السياسي والثقافي إلى اليوم ، وأخذ الموقف القومي عندهم أشكالاً تناسب تطورهم الاجتماعي والفكري ، نجده ضمن التنظيم البرلماني عند الدكتور الخطيب ، كما نتلمسه في قصائد ومقالات عبد الله حسين سفير الكويت في دمشق ثم المغرب حالياً ــ التي لا يزال الحس القومي والحمية العربية ــ يمثلان أهم خصائصها الفنية ، منذ نشر أول قصيدة له في مجلة البعثة (يناير ١٩٤٧) وكان عنوانها : هم العرب إلى آخر مقالة له ، وهي بعنوان الشيخ روجيه جارودي ، وفيها يتحفظ في إبداء حماسته لدخول المفكر الفرنسي في الإسلام ، ويعلن أن العروبة أقوى رابطة ، (الأنباء ٤ / ٦ / ١٩٨٣) ــ أما السقاف فدوره الخليجي اليمني الذي يزاوله الآن من خلال الهيئة العامة للخليج العربي والجنوب ، هو الامتداد الطبيعي والمحدد لاهتماماته القومية . . ولقاؤه الحار مع بعض الاتجاهات في مؤتمر الأدباء والندوات يكشف عن أصالة اتجاهه ورسوخه .

ونعود إلى الايمان . . ويجدر أن نلاحظ أن العددين : الأول والثاني من المجلة صدرا دون تاريخ ، وهذه ملحوظة على غيرها من مجلات تلك الفترة ، ونحسب أن السبب يرجع إلى أن صحف المرحلة كانت تطبع خارج الكويت ، في بيروت غالباً ، فمراقبة الطباعة واستدراك الخطأ دونه مصاعب ومسافات ، فضلاً عن أن نقل المجلة من بيروت إلى الكويت ربما استغرق وقتاً يتجاوز التاريخ المثبت على غلافها ، والعدد الأول ــ عادة ــ يواجه صعوبات لا يواجهها العدد التالي وما يليه أيضاً ، ومن الطريف أن يعجز الشيخ أحمد الشرباصي مؤلف كتاب أيام الكويت الذي صدر سنة ١٩٥٣ ــ أي كان معاصراً لصدور المجلة ــ يعجز عن تحديد بدايتها ، فيقول في كتابه آنف الذكر (ص ٣٥٧) : صدرت هذه المجلة في

أوائل هذا العام (يعني عام ١٩٥٣) ـــ وقد أعلنت مجلة البعثة عن ميلاد الإيمان في عدد مارس ١٩٥٣ ، ووجهت إليها تحية حارة بالازدهار والاستمرار ، وقالت إنها تطبع على مطابع الكشاف في بيروت . وبعد صدور عددين من الإيمان كتب على غلاف العدد الثالث : آذار ١٩٥٣ وذلك يعني أنها صدرت في يناير من ذلك العام .

والأكثر طرافة ـــ في مجال تحديد تواريخ ظهور هذه المجلات المحتجبة ، أن نجد العدد الأول من مجلة الإيمان ـــ المحفوظة في مكتبة وزارة الإعلام دون تاريخ ، على حين نجده في مكان آخر وقد ثبت عليه تاريخ كانون الثاني ١٩٥٣ ـــ وهذا العدد محفوظ بمركز الوثائق القومية بجامعة الكويت ، وهذا يعني ـــ ربما ـــ أن الغلاف طبع على مرحلتين ، وأن المشرف على الطباعة تمكن من استدراك ما فاته .

ومجلة الإيمان ـــ كما يعبر عنها **الشرباصي** : « تصدر عن النادي الثقافي القومي ، وتعبر عن اتجاهه ، وهما معاً يعبران عن مبدأ ويعملان على نشره ، وهذا المبدأ هو فكرة القومية العربية ولذلك نجد أغلب الذين يكتبون في الإيمان من دعاة هذه الفكرة الذين يتحمسون لها ، ويشغلون أنفسهم بها ، ولعل من مظاهر هذا التحمس تسمية المجلة باسم الإيمان ،ومن مظاهره أن أغلب المقالات ـــ إن لم تكن جميعها ـــ تدور حول هذه الفكرة أو تقرب منها ، ولذلك تستطيع ـــ بسهولة ـــ أن تقول : إن مجلة الإيمان مجلة فكرة ومبدأ ، لا مجلة كتابة وإنشاء فقط » .

عرفنا أن مجلة الإيمان كانت شهرية ، وقد ظلت كذلك إلى أن احتجبت ، ولكن في فترة ازدهارها ، حاولت تطوير أسلوب عملها ، وملاقاة قارئها على فترات متقاربة .

وهكذا صدرت نشرة مستقلة ـــ عن النادي الثقافي القومي أيضاً ـــ تحمل اسم ملحق الإيمان ، وصدر عدد هذا الملحق لأول مرة يوم الجمعة ١٦ / ١٠ / ١٩٥٣ ـــ وهو قائم على مجموعة من الأخبار الخفيفة والمختارات الشعرية العربية ،

مع تركيز نسبي على نشر المبادىء القومية والتوعية بها ، كما ظهرت بالملحق اهتمامات بالمجتمع الكويتي ، وبخاصة قضايا المرأة والدعوة إلى المساواة . ويجب أن نذكر هنا أن الملحق كان يطبع في مطبعة المعارف بالكويت ، وهذا ما أتاح له متابعة التطورات الاجتماعية في الوطن .

كما ظهرت نشرة أخرى مستقلة ـــ يصدرها النادي أيضاً ـــ باسم « صدى الإيمان » رأس تحريرها الدكتور أحمد الخطيب أولاً ، ثم خلفه عليها عبد الرزاق خالد الزيد .

وقد اختلف شكل مجلة الإيمان أكثر من مرة ، فهي في حجم كتاب متوسط عند ظهورها ، وعند اختفائها ، ولكنها أخذت شكل المجلات التي نألفها في أيامنا هذه ـــ بعض الوقت . كما ظهرت بعض أعدادها دون ذكر لرئيس التحرير .

وفي مجال الأدب سيذكر لها بالفضل أن اهتمامها بالدعوة القومية لم يلفتها عن الاهتمام بالأدب ، حقاً لقد منح ركناً صغيراً ، ولكنه خير من لا شيء ، فكان نافذة للتعريف باتجاهات الأدب العالمي ، كما اتخذ الأدب العربي نفسه سبيلاً لتزكية الدعوة القومية من خلال التعرف على آداب الأقاليم العربية المختلفة ، وتقديم نماذج من شعر شعرائها ، وليس هذا بغريب على صحافة يصنعها الأدباء والشعراء ، أو على الأقل يساهمون فيها بنصيب واضح ، حتى وإن كان المعتقد السياسي هو الدافع الأعمق لهذه المشاركة .

وقد شاركت الأقلام النسوية في تحرير الإيمان ، وكان الوعي القومي والوطني واضحاً جداً في كتابات من يقبلن على المشاركة بأقلامهن في التحرير . ونوقشت مشكلات التطور الاجتماعي في الكويت من هذا الموقف ، ونذكر على ذلك مثلاً ، فتكتب حصة الغانم مقالاً تحت عنوان : « الفتاة وأثر التعليم » تذكر فيه بأسى أن تعليم الفتاة قد تأخر أكثر مما يمكن قبوله (نشر المقال في عدد إبريل ١٩٥٣) ـــ وراحت الكاتبة تعاتب الآباء على ترددهم في تعليم بناتهم ، ثم تستنهض هممهم لإكمال تعليمهن والاهتمام بهن ، لما في ذلك من خير للوطن

العربي ؛ لأن الكويت جزء من هذا الوطن . . فالكاتبة الشابة تجعل من الارتباط القومي حجة لضرورة التطور الاجتماعي والاهتمام بتعليم الفتاة للمشاركة في النهضة العربية أساساً .

ونذكر من مقالات المرأة أيضاً ما نشر في صدى الإيمان من مقالات تهتم بقضية القضايا في تلك المرحلة من تطور الكويت الاجتماعي ، ونعني بها قضية السفور والحجاب ، ومن هذه المقالات ما كتبته نجيبة محمد بعنوان « تأييد السفور » ــ وما كتبته سعيدة الفرحان بعنوان ساعدونا يا رجال ــ والمقالان في عدد مارس ١٩٥٥ ــ وبالفعل . . أثرت هذه المقالات في الواعين من الرجال الذين شاركوا المرأة اهتمامها بقضاياها الخاصة ، لأهمية مردودها الوطني والقومي ، وكان فهد الدويري ــ أديب الكويت وقصاصها الأول ــ أول الملبين للنداء ، وجاء رده في مجلة « الرائد الأسبوعي » تحت عنوان « يا فتيات الكويت » . وفي هذا المقال يحرض الفتيات صراحة على مقاومة الجمود والجامدين ، واتخاذ موقف عملي منتج ، فيقول : إن حرية المرأة كالاستقلال ؛ شيء يؤخذ ولا يعطى ، وأريد أن أقول لفتيات الكويت إن الاعتماد على الرجال المؤمنين بحق المرأة وحده لا يجدي ؛ لأن الرجال في مناصرتهم للمرأة سيعتمدون على ما تقدم المرأة بالفعل من عمل في الحقلين : النسائي والاجتماعي . ــ وهذا ــ في رأيه ــ هو السبيل الوحيد لنصرة قضية المرأة .

ولابد أن نذكر هنا أن مجلة الإيمان سمحت لوجهة النظر المخالفة أن تظهر على صفحاتها ، ومن الطريف أن تأتي المعارضة من صفوف النساء أيضاً . وهذا يطلعنا على المناخ الفكري وقوة التأثير الاجتماعي في تلك الفترة . نعم . . قد وجد بين الفتيات من تعارض السفور ، وتدعو إلى مزيد من التريث والتدرج ، وترتكز في دعوتها على فهم اجتماعي ناضج أيضاً .

نجد ذلك في مقال كتبته حياة عدنان النقيب ونشرته الإيمان (نيسان ١٩٥٥) وفيه تقرر أن الفتاة الكويتية حققت تقدماً ، إذ بلغت في تعلمها نهاية

المرحلة الثانوية ، وطمح بعضهن للجامعة ، وتشير أيضاً إلى أن هذا القـدر من ثقافتها مع ثقافة الرجل كان حافزاً لأن يحترمها الرجل ، وهـذا هو مـا أدى إلى خروج المرأة من عقر دارها ، لتشارك في تنظيم الحياة الاجتماعية ، واستطاعت أن تنزع الحجاب في الحفلات والولائم ، وأن تخفف من طبقاته السميكـة ، وهذه البداية المتروية البطيئة نوعاً ما تؤكد لنا أن لا داعي الآن للتفكير في خلع الحجاب مرة واحدة ؛ وذلك لأن هذا الفعل لا شك يجني على الكثيرات من الفتيات اللاتي **لازلن في أولى مراحل الدراسة، واللاتي للأكثرية منهن آباء لا نظلمهم إذا تجرأنا وقلنا إنهم يعدون كثرة العلم مضرة موفسدة للأخلاق، وهذا طبعا من آثار الرجعية التي يتحتم علينا القضاء عليها، ولكن بطريقة الترويض لا بطريق الإثارة .**

هذه المقالة مع المقالات المخالفة ترينا كيف كان الحوار الهادىء وراء كافة التطورات الاجتماعية في الكويت ، وكيف كانت الآراء المتعارضة تلتقي في مكان واحد ، بروح الأسرة والرغبة في تقدم الوطن وحمايته .

إن مجلة الإيمان لم تستمر طويلاً ، لكنها لاتزال ــ تمثل اتجاهاً فكرياً أصيلاً في الكويت ، وعلى مستوى الوطن العربي كله .

نموذجان من «الإيمان»

(١) نفس جديد : قلم نسوي يكتب عن قضية مستحدثة

النشاط الرياضي في مدارس البنات

كلنا نعلم ما للرياضة البدنية من أثر في تكوين الجسم والعقل والخلق فقد مارسها الانسان بالفطرة منذ بدء الخليقة ، ثم أنشأ لها أسساً وقواعد منظمة تتجلى واضحة في الالعاب الاولمبية التي عني بها الاغريق القدماء . وبظهور الدين المسيحي وتغلغل نفوذ رجال الكنيسة في الحياة الاجتماعية ضعف الاهتمام بالتربية البدنية إلى أن جاء عهد الفروسية فانتعشت الحركة من جديد . وإذا ما وصلنا إلى القرون الحديثة ، نجد أن المربين قد نادوا باعتبار الرياضة جزءاً أساسياً في التربية الشعبية ، وعاملاً هاماً في بناء جيل من الشباب القوي النشيط المتزن .

وقد كان الاعتقاد سائداً إلى عهد قريب بأن الرياضة البدنية وقف على الذكور . وحرمت الاناث من ممارستها في مجتمعنا العربي ظناً بأنها مخلة للتقاليد الاسلامية . ولكن هذه النظرة قد أخذت في الزوال في الوقت الحاضر ، وبدأ البعض ينظر إليها كحق من حقوق الفتيات المسلمات ، وينادي بتعميمها في مختلف مدارس البنات .

ومنذ بداءة السنة الدراسية الحالية ، ضوعف الاهتمام بادخال التربية البدنية في كافة مدارس البنات في الكويت . ووجه المسؤولون عناية فائقة إلى اختيار التمارين والالعاب المختلفة التي تلائم طبيعة الفتيات ، من حيث تركيب الجسم واختلاف الأعمار بين فصل وآخر . وقد خصصت القصة الحركية للأطفال ، والتمارين التمثيلية للروضات ، والتمارين العددية للصفوف الابتدائية . هذا علاوة على الالعاب المختلفة التي تشجع على المنافسة وتناسب روح الفتيات وتطور

نفسياتهن . وقد تمت حالياً في معظم مدارس البنات العاب كرة الشبكة ، والكرة الطائرة ، وكرة الريشة « البادمنتن » وتنس الطاولة .

وقد اهتمت كل مدرسة باختيار فرقة خاصة من التلميذات ، تجتمع عصر يوم معين من كل اسبوع ، فتتدرب على مختلف الالعاب المذكورة . والمتنقل بين المدارس في تلك الاوقات المخصصة للنشاط الرياضي لابد وأن تدهشه مظاهر الحركة السائدة في أنحاء الملاعب ، وعلائم السرور والغبطة البادية على ملامح جميع التلميذات بدون استثناء .

وقد ادخل الزي الرياضي الخاص في معظم مدارس البنات نظراً لضرورته القصوى ، إذ أنه يساعد على تأدية التمارين المتنوعة بكل حرية واتقان . ويمنح الفتاة جانباً كبيراً من الخفة والحركة والنشاط فيزيد في مقدرتها على ممارسة التمارين على أصح وجه .

ونحن نشكر إدارة المعارف شكراً جزيلاً على اعتنائها الزائد في تشجيع الالعاب الرياضية في مدارس البنات . ونود لو تكرمت فخصصت ساحة ألعاب لكل مدرسة . إذ أن جميع التمارين والالعاب تدرب عليها الطالبات في نفس (الحوش) الصغير المربع الذي يحيط به حجرات الدراسة . ومهما بذلت مدرسة الالعاب من جهد في التخفيف من حماسة اللاعبات ، فإنها ستعجز ولا شك عن منع صدور بعض الضجيج الذي يزعج طالبات الفصول الأخرى ، ويعكر عليهن صفاء تفكيرهن ، ويمنعهن من حصر انتباههن في الدروس التي تلقى عليهن . فتتشتت أذهانهن وتطير أنظارهن خارج الفصل حيث الالعاب والتمارين والصخب والمرح .

لذلك من المستحسن تخصيص ملاعب واسعة بعيدة عن أنظار الطالبات حتى تعم الفائدة المرجوة من التربية البدنية . وأعتقد تمام الاعتقاد بأنه في الامكان تحقيق هذه الأمنية ، نظراً لاهتمام المعارف بتشييد أبنية حديثة للمدارس ، على طراز يلائم تطور الحركة العلمية والرياضية في الكويت .

ولابد من التنويه بأن للفتاة الكويتية ولع عظيم بالالعاب الرياضية ، واستعداد فطري تام لاحراز شوط لا بأس به من التقدم في هذا المضمار .

وإني لأتوقع أن تصبح الطالبة الكويتية في القريب العاجل قادرة على الاشتراك في مباريات متنوعة بين مختلف المدارس . هذا وليس ببعيد ذلك اليوم الذي تطالعنا به فتاتنا الكويتية في حفلات مدرسية خاصة تقوم بها بمختلف الاستعراضات والالعاب الرياضية التي تعرض بموجب التوقيع الموسيقي .

وثقتي وطيدة بأن الفتاة الكويتية سوف تحرز الثقافتين العلمية والرياضية معاً ، فتجزل إلى وطنها الخير مضاعفاً ، وتنشىء لنا جيلاً جديداً تتوفر فيه قوة العقل والبدن . والعقل السليم في الجسم السليم . وإن غداً لناظره قريب .

هيفاء هاشم

(٢) محاولة اقتراب من الصحافة الحديثة

أحاديث السوق
صحافة أم شحاذة !

يتهافت على الكويت في الأيام الأخيرة نفر من المتطفلين على الصحافة بحجة رؤية الكويت والاطلاع على معالم نهضتها الحديثة ، وقد امتلأت الاسواق بصحفهم الرثة ، ونشراتهم الهزيلة ، محشوة بأكاذيب ومبالغات لا يصدقها عقل ؛ فمنهم من يقول إن الكويت اضحت قطعة من باريس في كبد الصحراء ، وإن ناطحات السحاب فيها تزرى بناطحات السحاب في أمريكا ، وآخر يزعم أن الكويت بلغت من التقدم والرقي والازدهار ما لم تبلغه أعظم دول الغرب إلى غير ذلك من الهراء والسخف . يكتبون كل هذا بدافع النفاق والملق الرخيص أملاً في

الحصول على ما يلقى إليهم من منح وهبات ! ولا شك إن الذي جنى على هذا البلد وابتلاه بتوافد هذه الزعانف ما اشيع في الخارج عن الثروة الخيالية التي يستمتع بها أهل الكويت فجاء هؤلاء لينالوا نصيبهم منها .

ونحن نطالب المسئولين هنا بأن يوصدوا الأبواب في وجه هذا الصنف الرديء من أدعياء الصحافة ، وألا يسمحوا بالدخول إلى الكويت إلا لمن عرف بالنزاهة والوطنية ، وعلو القدر في دنيا الصحافة ؛ صوناً لسمعة البلاد من العبث والاستهتار ، وخشية من أن نكون موضع السخرية والتندر بين شعوب العالم ! . . .

الأمطار

الامطار في بلاد العالم نعمة ، الكل يرقبها ، ويدعو الله أن يكثر منها ، لأن فيها حياته وسعادته ؛ إذ هي وحدها التي تجلب له الخير والبركة إلا في الكويت فإنها نقمة ، وليست بنعمة إذا استثنينا رشاش المطر . فلا تنهمر الامطار بشكل معقول حتى ترى البيوت تتساقط والارواح تزهق ، والعائلات تشرد ، لتقع فريسة البرد والجوع ؛ فتظهر الكويت بمظهر حزين وقذر في نفس الوقت ؛ فالأوحال تغطي الطرقات ، وترش المارة فتستقر على ثيابهم وأوجههم فتشوه خلقتهم ، وتساعد السيارات في هذا الرش كثيراً ؛ لأن الطرقات تتحول إلى حفر عميقة مغطاة بالوحل حتى إذا ما استقرت بها السيارة أرسلت إلى المارة كميات محترمة من هذه الأوحال .

ويكفي أن تبلط الشوارع ، وتنظف ، وتبني البيوت على طراز حديث حتى نتخلص من كل هذا .

الغبار

الغبار صديق الكويتيين ، وهذه الصداقة من جهة واحدة بالطبع ، فهو

الذي يحبهم مع أنهم لا يرتاحون لوجوده مطلقاً . هذا الغبار يزور الكويت في كل فصل بفضل شمسنا القوية ؛ فيتنقل في طرقاتنا كيف يشاء ، ويلج بيوتنا دونما استئذان ويدخل عيوننا وحناجرنا بلا شفقة ولا رحمة . وليته يفعل ذلك منفرداً وإنما يحب دائماً أن يدعو كل عزيز لديه ممن يصادف في طريقه من الأوساخ والميكروبات الفتاكة . والعجيب ألا نعمل شيئاً لرد هذا الزائر المتطفل المضر . والرد الوحيد على هذا هو الماء . . . الماء من شط العرب (بالأذن من مكائن التصفية في الشويخ) . فمن هذا الطريق ، وهذا الطريق فقط يمكننا من الحصول على الماء الكافي لتشجير الكويت ، ورش طرقاتها ؛ فنقضي على الغبار لنحافظ على صحتنا ، ونجمل بلدنا .

وهذا ممكن ورخيص أيضاً (مع تكرار الاستئذان من مصفاة الشويخ) .

القرى

هذه القرى المحيطة بالكويت ليست بعيدة عن الكويت ، ومن الممكن جداً أن تسكن بمن تضيق بهم مدينة الكويت ذرعاً ، فتخف حدة أزمة المساكن ، علاوة على ما في سكنها من فوائد كثيرة صحية واجتماعية واقتصادية ؛ فلماذا لا تعبد الطرق إليها جميعاً ، ولماذا لا تزود بالماء والكهرباء ؟؟ .

ممكن جداً تبليط الطرق إلى هذه القرى إذ أن طريقاً واحداً ممتداً على الساحل وله بعض الفروع الصغيرة فيه كل الكفاية ، وكذلك القول عن الكهرباء والماء .

ومتى تم هذا يصبح من السهل جداً أن تنتقل كثير من العائلات إلى القرى لتنعم بصحة جيدة ، وتساعد في حل أزمة المساكن ، أظن أن هذا رأي معقول ؛ فهل هناك أسباب مقنعة تقول إن هذا لا يمكن ؟ ! . .

تعقيب

لم تعلن «الإيمان » ظهور اسم المرأة على صفحات المجلات الكويتية ، لقد

سبقت البعثة إلى ذلك ، ولكن المهم هو الموضوع . إن تأمله يعطي انطباعاً عن روح الفترة ، وصراعات التحول ، وما تستدعي من حذر ، حتى تتلمس الكاتبة حجة دينية للسماح للفتيات بمزاولة الرياضة في المدرسة ، وتعتذر أو تكاد عن الدعوة إلى الملابس الخاصة بالألعاب . وفي هذه المتفرقات نرى كيف تقترب الصحافة من الحياة اليومية ، فظاهر هذه الموضوعات الوصف الأدبي ، وحقيقتها وصف المجتمع وما يعاني من تطورات . سيكون لباب المجتمع أهمية خاصة في الصحافة بعد ذلك ، بحيث يأخذ أهم صفحات الجريدة اليومية ، والمجلة الأسبوعية .

٣ ـ مجلة الفجر

صدر العدد الأول من مجلة الفجر يوم ٢ فبراير ١٩٥٥ معبرة عن «لسان نادي الخريجين» يحررها نخبة من الشباب المثقف على رأسهم: خالد الخرافي وعبد الوهاب محمد ومرزوق خالد الغنيم ـ ولكن المجلة ـ وهي أسبوعية ـ قد توقفت بعد صدور سبعة عشر عددا، وظلت محتجبة ما يقارب ثلاث سنوات، فظهر العدد الثامن عشر في ١٠ مارس ١٩٥٨، وتشير عبارات مقدمة العدد إلى هذا التعطيل وترجعه إلى قانون المطبوعات الذي اشترط تفرغ رئيس التحرير للعمل الصحفي، وتنتقد الصحيفة القانون وتصفه بأنه غير ممكن التنفيذ، لأن الصحافة في الكويت غير حزبية، وكل هدفها أن يتحقق الإصلاح، وبذلك تتحول الصحيفة الى عبء على صاحبها، ومن ثم تستحق التشجيع لا إضافة معوقات جديدة .

وفي عودة « الفجر » بعد الاحتجاب صار يعقوب الحميضي رئيسا لتحريرها ، وظهرت أكثر مقالاتها بلا توقيع .

ومجلة الفجر تعتبر أول مجلة حاولت إدخال الفن الصحفي على أسسه العصرية ، بأسلوب الصحيفة اليومية ، في اهتمامها بالخبر وطريقة صياغتها له ،

وتصدير المقال الافتتاحي ، واختيـار الخطوط والصـور في الصفحات ، ومحـاولة تغطية أخبار المنطقة العربية كلها ، والأهتمام بالسياسة العالمية ، ولم يكن ذلك على حساب اهتمامها بالمحلية ، فصفحة « الرياضة » وصفحة « المرأة » من الأركان الثابتة في كافة أعدادها تقريبا .

وقد شهدت هذه المجلة من أحداث الفترة على المستـوى المحلي والعـربي والعالمي ما جعلها تتخذ مـوقفا واضحـا إلى جانب التقـدم والقوميـة والحريـة ، بأسلوب لا يخلو من الحدة أحياناً . على المستوى المحلي كانت الكويت تجتاز فترة التجريب في تطبيق الأسلوب الـديمقراطي بـالنسبة للحكم ، ولم تكن الأجهـزة الادارية على قدر من الكفاية أو التنظيم يسمح لهذه الأجهزة بأن تواجه التـوسع الفجائي في الخدمات المطلوب بذلها ، وإحسان التصرف في الميزانية الضخمة التي أصبحت تـرصد لهـا ، فكانت « الفجـر » تهاجم سيـاسة الحكـومة من هـاتـين الزاويتين[1] ، كما يمكن اعتبارها أول صحيفة هاجمت مع مجلة « الشعب » معاهدة الحماية البريطانية في عناوين رئيسية واضحة ، ففي العدد ٢٦ الصادر بتاريخ ١٣ مايو ١٩٥٨ كتبت مقالا حادا بعنوان : « المعتمد يهين الكويت حكومة وشعبا . . . إلى متى تستمر معاهدة الحماية ؟ » . وعلى المستوى العربي كانت المجلة تنهج نفس الأسلوب في الانحياز لما تراه في صالح قضية العروبة والتقدم ، وتهاجم أعداءها بغير هوادة ، هذا على الرغم من أن الكويت ـ حتى تلك الفترة ـ لم تكن قوة مؤثرة في السياسة العربية بالوزن الذي تؤثر به اليوم ، وهذه جملة من عناوينهـا الرئيسيـة المثيرة :

في عدد ١٣ مايو ١٩٥٨ : شعب لبنان يخوض غمار ثورة دامية ضد حكامه الطغاه .

---

(١) انظر مثلا نقدها لنظام المجالس في الكويت العدد ١٨ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٠ ، ومقالا آخر في نقد الجهاز الإداري للدولة بعنوان « لمن هذا الوطن » العدد ١٩ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٧ .

في عدد ٢٩ يوليو ١٩٥٨ : نطالب الانضمام بالركب المتحرر .
وتعني الانضمام الى مصر وسورية في دولة واحدة .
وفي عدد ٢ ديسمبر ١٩٥٨ ، هذا بترولكم يا جمال .

ويمكن أن نذكر للفجر ميزتين ، أولاهما : أنها لم تخل من اهتمام بالأدب ، وكانت تستكتب أحياناً أقلاماً على جانب من الجودة ، وقد نشرت الكثير من القصص بلا توقيع ، وأول قصة نشرت منسوبة إلى صاحبها هي قصة « رسالة من حسن » لغسان كنفاني ـ المناضل الفلسطيني والأديب ـ الذي كان مقيما بالكويت في ذلك الوقت[1] . وثانيتهما : أنها كانت ـ مثل مجلة الإيمان وما تفرع عنها ـ تعني بتعليم مباديء السياسة وتحاول نشر الوعي الوطني والاجتماعي ، ولكن بأسلوب أكثر تشويقا وبعدا عن الخطابية ، وإن كان ليس أقل حدة ، ففيها نجد سلسلة من المحاورات بعنوان : « محاورات فيلسوف الشعب » ، نقتطف من العدد رقم ٢٣ جزءا من حوار نشر بعنوان فرعي هو « حقوق وواجبات » لنتعرف على هذا الأسلوب الذي تجد فيه آثار عبد الله النديم في حوارياته التي كان يعلم بها السياسة أيضا ، كما نجد فيه آثار طه حسين في كتابيه : جنة الشوك ، وجنة الحيوان ، وإن ذكر الكاتب أنه يتبع أسلوب سقراط في التعليم بالحوار : « جلسة سقراطية على مستوى محلي » .

كانت الشكوى تدور في تلك الأمسية على سلبية أفراد الشعب تجاه حقوقهم المشروعة في الحياة الكريمة .

قال الطالب : المشكلة عندنا أن المواطن لا يعرف كيف يطلب حقوقه .
قال الفيلسوف : هنالك حقيقة يجب أن تعرف . الحق يطالب به من يعرف معنى الحق ، ويؤخذ عنوة ممن لا يفهم معنى الحق .
قال الطالب : ولكن . . كيف يستطيع المواطن أن يأخذ حقوقه ، ووسائله

(١) مجلة الفجر ٧ أكتوبر ١٩٥٨ ـ وانظر له أيضا قصة « الشيخ الصغير » التي نشرت بتاريخ ١٨ نوفمبر١٩٥٨ .

المادية بل والمعنوية أيضا واهية لا تقيه الخطر ؟

قال الفيلسوف : الحقوق لا تؤخذ طبعا دفعة واحدة ، هناك مراحل أولها أن يعرف الفـرد حقوقـه ، وثانيهـا ان يبحث عن الوسـائل لاخـذ هـذه الحقـوق ، وثالثهـا أن يكون الاستعـداد للتضحية مـوجـودا ، ورابعها الاصرار والاستمرار رغم أي فشل .

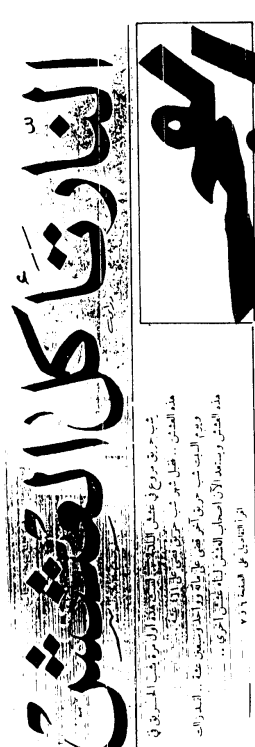
قال الطالب : هل من الممكن أن تحدثنا عن الوسائل لأخذ الحقوق ؟

قـال الفيلسوف : أهم مـرحلة في هذه النـاحية هـو أن نخلق وعيـا اجتمـاعيـا عاما . . . » .

إن هذا الاقتباس كـما يعبر عن اهتمـامات صحيفـة « الفجر » وأسلوبهـا وأهميتها في تاريخ الفكر في الكويت يكشف أيضا عن الحرية المتاحة للصحف لكي تعبر عن ما تريد بالنسبة لكافة المجالات .

كانت البداية متواضعة جدا

تسمى نفسها « نشرة » ، وتظهر دون إشارة إلى رئيس تحرير مسؤول . فضلا عن توزيع المادة ، وهو يذكرنا بالصحافة المدرسية ، أو هو لا يختلف عن البعثة قبلها بعشر سنوات ، أو كاظمة وأخوتها . . لكنها سرعان ما عرفت معنى « صحافة » . انظر غلاف العدد ٤٧ ـ كيف رتبت الصفحة الأولى ، واختير عنوان محلي مثير ، وآخر سياسي أشد إثارة !!



النار تأكل العشش

شب حريق مروع في عشش الليثي ... وليست هذه أول مرة يشب الحريق في هذه العشش .. فقبل شهر شب حريق قضى على ٤١ عشة ...

ويوم السبت شب حريق آخر قضى على مائة وواحد وسبعين عشة .. أتت على هذه العشش ويستعد الآن اصحاب العشش لبناء عشش اخرى .. ـ

اقرأ التفاصيل على الصفحة ٦ و ٧

الفجر

لسان نادي الخريجين — رئيس التحرير : يعقوب الحبيشي

العدد ٤٧ — ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٨ — السنة الرابعة

نطالب بالانضمام للجامعة العربية

خبر الاسبوع

مضى حتى الآن حوالي الثلاثة أشهر على ثورة العراق المجيدة ...

صحافتنا . . والذوق . . والأدب الرفيع

بقلم : إبراهيم الشطي

الفجر : ١٩٥٨/١٠/١٤

الصحف والمجلات والجرائد انواع تختلف في تبويبها واهدافها كما تختلف بمستواها الثقافي ، فهناك صحف تصدر لطبقة خاصة من الناس ، قد تكون للعامة وقد تكون للفئة المثقفة ، كما ان هناك صحف تصدر للعمال والطلاب واصحاب الفن والتمثيل والالعاب وغير ذلك . ولا يعنينا من ان تكون هذه الاهداف نبيلة أو غير نبيلة ، لابد للصحيفة من هدف تريد الوصول اليه وفكرة تسعى إلي تحقيقها ، ولكن مع ذلك هناك صحف كثيرة بلا أهداف ، ومجلات عديدة من غير فكرة ، واحسن مثل لهذا النوع هو معظم صحافة البلدان العربية وخاصة في لبنان وسوريا ومصر . فمعظم الصحف في هذه البلدان الثلاثة تباع وتشترى ، يكفيك ان تدفع مبلغ من المال لتنشر فيها ما تريد . ولقد كشفت الثورات في مصر والعراق على ان معظم الصحف ، ان لم يكن جميعها في مصر وسوريا ولبنان تستلم من المصروفات السرية لتؤدي اغراضا غير نبيلة ، ولقد فوجئنا بالصحف التي تتظاهر بالوطنية كانت تستلم من تلك المصروفات مبلغاً كبيرا كما لو كانت هذه المصروفات هدف نبيل لرفعت الاعانات السرية وشطبت تلك الترهات التي تملأ صفحاتها وبكلمة مختصرة : ان مستوى الصحافة العربية شيء يرثى له حقا ، اما تبويبها واخراجها فهو حق جميل ولكن جوهره ومادته تفاهات بعضها فوق بعض .

ويمكننا ان نقسم الصحافة في العالم الى قسمين لا ثالث لهما ، فهي اما ان تكون تجارية تريد كسب الدراهم وتلبية رغبات القراء مهما كانت حتى تصرف

اعدادا كبيرة تدر عليها اموالا طائلة ، واما ان تكون ذات هدف ، وفكرة وغرض نبيل تسعى إلى تحقيقه وحينئذ لا يهمها ان تصرف اعدادا كبيرة او تنشر في صفحاتها اعلانات كثيرة ، انما يهمها تحقيق غرضها وفكرتها كأن توضح للشعب ولشباب الامة ـ خلال هذه التيارات المتضاربة في عالمنا المعقد ـ الطريق السليم في التفكير السياسي أو الاجتماعي وتهديهم إلى الحقائق الملموسة والعيوب الظاهرة والباطنة في حياتهم على ان يكون منطقيا سليما لتؤثر في القراء وتكسب طبقة منهم يناصرونها ويشدون ازرها ، وبعبارة اخرى هي تعمل جاهدة على ان تسمو بتفكير الشعب وترتفع عن الدنايا والمساويء وتصل الى مرتبة من الذوق والادب ما يكسب لها جمهورا طيبا يزداد يوما بعد يوم . والناس تعرف معظم الصحف ومستواها واهدافها وثقافتها ، ولذلك فهم يفتخرون بشراء بعضها وقراءتها ومسكها في ايديهم ليراها الناس فيأخذون عنهم فكرة طيبة من نوع الصحيفة التي يقرأونها وهناك بعض الصحف يشتريها الناس ويخبئونها في صحف اخرى حتى لا يراها احد عندهم فيظن بهم الظنون .

ولكنني اخشى على مستوى صحفنا من الهبوط والنزول . ان صحافة بلدنا يجب ان تضرب مثلا رائعا للصحافة العربية الاخرى . يجب ان يملأ الأدب الجم صفحاتها ويفيض الذوق السليم من بين سطورها . يجب ان نترفع عن الدنايا وتوافه الامور التي لا تليق الا بصحف يسمح لها مستواها ان تنشر مثل هذا الكلام وتنطق بمثل تلك العبارات . ان واجب الصحافة في بلدنا واجب مقدس . هي التي يجب ان ترشد الجمهور الى الطريق السليم في التفكير سواء كان ذلك التفكير سياسيا أو اجتماعيا أو ادبيا . ليست هي التي تنزل الى مستوى الانسان العادي بل عليها ان تعمل جاهدة كي يرتفع ذلك الانسان الى مستواها . ان تبويبها واخراجها ومقالاتها وتعليقاتها يجب ان ترتكز على شيئين لا ثالث لهما : الاخلاق الطيبة والذوق الرفيع .

والعرب بطبعهم ميالين الى الذوق والادب ، انهم يشيدون بالاخلاق

الحميدة والسجايا الطيبة . قرآنهم ودينهم ولغتهم وتـاريخهم كلها تمـلأ جوانبهـا الاخلاق ويفيض منها الذوق والادب . ان من اكبر عيوب المثقف والمتعلم ان ينزل لحظة واحدة عن كونه مثقفا متعلماً سواء كان ذلك في كلامه او اعماله ، فاذا ما اردنا ان نكتب عن شخص من الأشخاص يجب ان لا نناقش سلوكه الشخصي وعاداته الشخصية بل نناقش اعماله وافكاره التي لو طبقها لأثرت في مجتمعنا وعلى افراد كثيرة فيه ، اما اخلاقه الشخصية واعماله الشخصية فهذه من شأنه هو لا من شأننا نحن ، ولا سيما اذا كان ذلك الشخص في محنة ، هل من عادة المثقف او المتعلم الصحيح ان يكتب عن عيون شخص أو رقبته أو لحيته أو نظارته ؟ ان كان هذا مثقفاً فانه حقا في حالة يرثى لها . ان الكلمة الطيبة عن اي شخص لها من التأثير ما للنار في الهشيم ، فان كلام الرجال عن الرجال من المستوى الرفيع ما يخجل المتعلم الصحيح ان يحاول النزول عنه في اي لحظة من اللحظات ، ولو كان ذلك الشخص مسيئاً حقاً فان السكوت عن الكتابة عنه هو صفة من صفات المثقف الحق ، أليس المتعلم والمثقف من واجبه الترفع عن الدنايا ؟ أليس العفو عند المقدرة من شيم الكرام ؟

الم تقرأ اعظم كتاب اخرج للناس : « الم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين باذن ربها ويضرب الله الامثال للناس لعلهم يتذكرون ، ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الارض مالها من قرار » .

ان القرآن العظيم هو مصدر عظيم من مصادر الاخلاق والذوق وينبوع ليس له قرار لمن يريد ان يتطبع بسجايا حميدة وشمائل طيبة ، الا يحب احدنا ان تكون كلمته وكتاباته كـالشجرة الـوارفة يستـظل بظلهـا الناس ويعجبـون بخضرتهـا ونضارتها ، ويتلذذون بفاكهتها ويتمسكون بفروعها ؟

لقد ازدحمت صحفنا هذه الايام بالكلمات والعبارات التي لا تعطي فكرة سوى ان من يشرف عليها او من يكتبها لا يتصف باية صفة من صفات المتعلم الحق

ذو الذوق السليم والادب الرفيع ، فالكلمات السيئة الشاذة والعبارات التـافهة تطالعك في كل سطر من سطورها ، حتى ان القاريء عندما ينتهي من قراءتها لا يدور بخلده الا ما قاله المعري :

اذا وصــف الـطـائي بـالبـخـل بـادر
وعـيـر قـسـا بـالـفـهـاهـة بـاقـل
وقـال السهـى للشمـس انت ضئيلـة
وقال الدجى يـا صبـح لونـك حـائـل
وطـاولـت الارض السمـاء سـفـاهـة
وفـاخـرت الشهـب الحـصـى والجنـادل
فـيـا مـوت زر ان الحـيـاة دمـيـمـة
ويـا نـفـس جـدى ان دهـرك هـازل

ولكننا نأمل ان يتغير الحال غير الحال ، وعسى ان يكون ذلك قريبا .

٤ ـ مجلة الشعب

على الرغم من أن مجلة « الشعب » لم تعـش أكثر من عام وبعض العام ، اذ صدر عددها الأول في ٥ ديسمبر ١٩٥٧ ، واحتجبت عقب العدد الذي ظهر يوم أول فبراير ١٩٥٩ ، فإنها تعدّ أهم صحيفة صدرت في الخمسينات ، لمستواهـا الفني ، وتكامل أبوابها ، التي حـاولت بكثير من النجـاح ان تحقق التوازن بـين وظائف المجلة الاسبوعية والجريدة اليومية ، كما حاولت أيضا أن تمزج الاهتمام بالسياسة الخارجية بالأمـور المحلية ، ولم يـطغ ذلك كله عـلى اهتمامهـا بالأدب والثقافة .

وقد صدرت « الشعب » في نفس المناخ الذي شهدته « الايمان » و« الفجر » من قبل ، وهو مرحلة المد القومي ، وتطلع الشعب العربي في مختلف أقاليمه إلى

استكمال الحرية والتقدم ، وهذا واضح في الأسماء التي أطلقها أصحاب هذه الصحف على صحفهم . لم تعد « الكويت » بحدودها منتهى الطموح ، كما لم يعد التعلق الرومانسي بكاظمة يمثل نقطة جذب أو انطلاق ، وإنما أصبح هذا الجيل الجديد من مثقفي الكويت يشارك بإيجابية في التعبير عن هموم وطموح أمته العربية كلها ، ومن ثم كانت الدعوة إلى الايمان بالأمة والقومية ، والأمل في الفجر الجديد ، والتعبير عن الشعب العربي كله .

يقول يعقوب عبد العزيز الرشيد (سكرتير التحرير) في أول اعداد « الشعب » : « لقد كثر التساؤل منذ مدة طويلة عن عدم صدور الصحف والمجلات هنا . ولقد ظل الشعب العربي في الكويت في شوق زائد لكي يتعرف على ما يجول في وطنه من أحداث ، وما يمثل على مسرحه من ألاعيب ، وما يحاك ضده وفي قلبه من مؤامرات . . ولقد دفعنا معتقدنا القومي إلى أن نخوض هذه المعركة ، لكي نثبت بجريدتنا « الشعب » هدفنا الحقيق الذي نرمي إليه ، ألا وهو الدعوة إلى القومية العربية » .

وقد حققت المجلة هذا الشعار على مدار اثنين وستين عددا هي كل ما صدر منها . وخالد خلف صاحبها ورئيس تحريرها معروف باتجاهه القومي التقدمي منذ كان طالبا في القاهرة ، يكتب بين الحين والآخر في « البعثة » ، وقد حمله طموحه على محاولة استكمال دراسته في انجلترا ، ثم عاد الى الكويت ليعمل بالصحافة ، ثم المحاماه . ويمكن القول بأنه أول صحفي كويتي بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، فهو أول من تفرغ لمهنته وأعطاها دفعه من الفن والجهد قوية ، ظهر أثرها في الصحف التي شهدتها الكويت بعد احتجاب « الشعب » ، ونستطيع أن نلمس اتجاه الصحيفة في هذا المقال الافتتاحي الذي اقتبسنا منه ، وفي عناوين الصفحة الاولى لبعض اعدادها . كان العنوان الكبير ليوم ١٩٥٨/١/٣٠ ـ أي قبل إعلان الوحدة بين مصر وسورية بيومين ـ كالآتي : « الوحدة . . طريق المجد » ، « الوحدة هي الوضع الطبيعي للأمة المتحررة » ، « الوحدة حقيقة إنسانية وحتم

تاريخي » . وفي العدد التالي - ٦ فبراير ١٩٥٨ - وقد ظهرت نتيجة الاستفتاء وقامت الجمهورية العربية المتحدة : « الوحدة تتحقق » ، « الشعب في الكويت يحتفل بيوم الوحدة » . وحين قامت الثورة في العراق (١٤ يوليو ١٩٥٨) وقفت « الشعب » إلى جانبها ، وتابعت أخبارها بحرارة ليس مبعثها الجوار وحده ، بل إنها تحولت أمام الحاح الحوادث ولهاثها إلى جريدة يومية ، لبضعة أيام ، وانقصت لذلك صفحاتها من اثنتى عشرة صفحة إلى أربع صفحات فقط .

وفي البداية طغت المواد السياسية والاخبارية على صفحات المجلة التي لم تكن تتجاوز عند إنشائها ثماني صفحات ، ولكنها بعد ذلك اهتمت بالمرأة في باب « نصفنا الحلو » وان لم تحرص عليه دائما ، كما بدأ الاهتمام بالادب تحت عنوان « صفحة الشعب الأدبية » وكانت هذه الصفحة تقوم على ردود للبريد الأدبي ، وقصائد مختارة لشعراء هم في غالبيتهم من أصحاب الاتجاهات الجديدة كالسياب مثلا ، وكانت الصفحة أحيانا بإشراف ناجي علوش . كما نشرت المجلة سلسلة من تلخيصات الكتب - في مختلف الفنون - تحت عنوان : « قراءات الشعب » . وكان عبد الرزاق البصير يكتب في هذا الركن أحيانا ، كما كتبه الدكتور أحمد الخطيب أو خالد خلف نفسه في أحيان أخرى . وفي هذه الكتب التي كان يعرض لها هذا الجزء من المجلة تجاوز الاهتمام بالأدب الاهتمام بالدعوة القومية .

وفي عدد ١٩٥٨/١/٢٣ من الشعب جاء هذا الخبر : « انضم إلى أسرة تحرير الشعب الزميل الطالب أحمد النفيسي كأحد رسامي الجريدة ، وبجانب هذا الكلام صورة للزميل بريشته ، وسنوالي نشر إنتاج الزميل في الأعداد القادمة إن شاء الله » . وعلى الرغم من أن أحمد النفيسي لم يظهر له جهد واضح في المجلة بعد هذه التقدمة ، فيمكن اعتباره أول رسام « كاريكاتير » رسم من الكويت ، وتعتبر « الشعب » أول من أعطاه هذه الفرصة .

ولابد أن نتوقف عند المستوى الفني للشعب ، فقد عانينا من نقص الخبرة الفنية في الصحف السابقة كلها دون استثناء ، فتمضي أعداد برمتها وقد أغفل

تاريخ العدد أو رقمه المتسلسل ، أو لم يحمل اسم رئيس التحرير المسئول ، أو المطبعة التي قامت بإعداده ، أو أرقام الصفحات الداخلية . هذا شيء مألوف في كافة الصحف السابقة على « الشعب » ، فضلا عن اضطراب توزيع المادة ، وذلك لعدم ثبات العناوين والأركان والأبواب ، فيظهر « الباب » أو « الركن » أسبوعاً ليختفي شهرا أو أشهرا ، وبذلك يتغير « شكل » الصحيفة وتفقد ألفتها في عين القاريء ، فضلا عن كثرة « التتمات » وبعثرة المقال في أكثر من مكان ، وقد حاولت «الشعب» بكثير من التوفيق أن تتجاوز ذلك كله ، فمنذ أول أعدادها تظهر دقة التنظيم وثبات التبويب واكتمال جوانب الشكل ، والاهتمام بالصورة والخبر والتعليق والدراسة . ومع هذا فقد حملت المجلة الكثير من الأخطاء المطبعية ، ويبدو أن الانتقاد قد تناهى إلى صاحبها ، فنشر اعتذارا وجهه إلى القراء ، صياغته لا تخلو من طرافه .

ومجلة « الشعب » - إلى ذلك - تعتبر أول مجلة كويتية تسعى إلى لقاء زعماء وكبراء الأمة العربية في مختلف بقاعهم ، وتنشر الأسئلة التي وجهتها إليهم وردودهم عليها ، فالمقابلات الصحفية فن بدأته هذه الصحيفة . وقد حدثني خالد خلف عن الصعوبات التي كان يواجهها طوال صدور الصحيفة ، وإصراره برغم كل شيء على ظهورها في المستوى المناسب ، قال : كانت الشعب تطبع في مطبعة مقهوي ، وكانت المطبعة في مكان غير مناسب للعمل ، أكثره ساحة مكشوفة وغرف غير مكيفة للعمل ، فضلا عن أن المطبعة نفسها كانت قديمة ، ومحدودة القدرة ، ولهذا كانت المجلة تطبع على مدار الأسبوع ، فمنذ ظهورها يوم الخميس نبدأ على الفور في طباعة العدد التالي ، فنقدم للمطبعة كل يوم أربع صفحات ، لنتمكن من طبع أربعة آلاف نسخة منها ، وفي ليلة الخميس التالي يطبع الغلاف بصفحاته الأربع لتوزع المجلة في الصباح ، وكثيرا ما كان الوقت يضيق عن طبع الآلاف الأربعة المطلوبة ، فنعجل بجزء منها ، ونستبقي النسخ المعدة للتوزيع خارج الكويت دون غلاف يوما آخر !! ويقول أيضا : لم يكن في الكويت كلها رسام كاريكاتير ، فكنت أسافر الى القاهرة مرتين أو مرة كل شهر ، وأترك أفكاري

عند الرسام هناك ليعدها ثم يرسلها إليّ ، أو أعود لآخذهـا . ويقول عن اتجـاه المجلة : إن ارتباطها الحقيقي بالفكرة القومية ، فهي شعوريا مـع دولة الـوحدة وجمال عبدالناصر ، بما يمثلانه بالنسبة للعرب .

وقد توقفت « الشعب » كما توقفت « الفجر » ، وحين نذكر المستوى الفني الذي بلغته كل منهما يجب أن نذكر ما ترتب عليه من الأعباء المالية ، ولكننا لا نرجح أن الخسائر المادية كانت وراء توقفهما ، ونرى أن قانون المطبوعات الذي اشترط تفرغ رئيس التحرير مثل عائقا خطيرا في تلك المـرحلة من تاريـخ الصحافـة في الكويت ، إذ من الصعب ـ والقاعدة القارئة محدودة ـ والحكومة لا تقدم شيئا من العـون ، بل هي بـالأحرى مـوضع نقـد وتهجم أحيانـا ـ من الصعب أن تقوم الصحيفة بإعالة العاملين بها فضلا عن رئيس التحرير . ونضيف إلى ذلك ما جاء في « الموسوعة الكويتية » إذ تقول : « أغلقت جميع الأندية في ٣ فبراير ١٩٥٩ ، وشمل ذلك تعطيل جميع الصحف في الكويت ، وقد مهد لذلك التعطيل بيـان موجه من أمـير البلاد آنـذاك ـ الشيخ عبـدالله السالم ـ ألمح فيه إلى أن الحـرية والديمقراطية المتوفـرة قد استغلت أسـوأ استغلال ، لـدرجة التـطاول على ذات الأمير ، وقد سمح بعد ثلاث سنوات بإصدار الصحف وفتح الأندية »[١]. فإذا ذكرنا أن العدد الأخير من « الشعب » حمل تاريخ أول فبراير ١٩٥٩ صار بالامكان تصور كيف تطورت الحوادث ، وإلاَمَ أدى التطرف في تلك الفترة .

وتبقى لنا ملاحظتان على ما أوردته الموسوعة ، أولاهمـا توضيحيـة ، فقد عادت الصحف مع إقرار الدستور ووضع القوانين المنظمة التي يجب على الصحافة أن تعمل في إطارها ، ومن ثم لا تنتهي إلى الصورة التي انتهت اليها من قبل فكانت سببا في إغلاقها . والثانية تصحيحية : فالكويت لم تبق بلا صحافة ثلاث سنوات بل سنتين فقط ، إذ صدرت صحف عديدة من مطلع ١٩٦١ كما بينا من قبل ، على

---

(١) الموسوعة الكويتية المختصرة جـ ٣ ،ص ١٥١٤ .

أن الصحف الحكومية لم تتوقف ، فكانت « العربي » ونشرة « حماة الوطن » ومجلة « المجتمع » التي تصدرها دائرة الشئون الاجتماعية ، محافظة على مواقيتها لم تنقطع لهذا السبب ، فالذي توقف هو الصحافة الشعبية . ومهما يكن من أمر فإن « الشعب » قد حركت الأفكار وأوجدت نوعا من الوعي كانت تتطلبه المرحلة بلا شك ، ومهدت بمستواها الفني الجيد لظهور الصحافة العصرية بفنونها المختلفة .

وإذا كان رئيس تحريرها خالد خلف لم يعد لاحتراف الصحافة وعمل بالمحاماة ، فإن علاقته بالكتابة لم تنقطع ، إذ ما يزال يوالي كتاباته من خلال الصحف المختلفة وبخاصة الهدف وأخبار الكويت ، إلى أن حولت الأولى إلى مالك جديد ، وتوقفت الثانية ، ثم ظهرت باسم « الأنباء » ، ومقالاته المتأخرة كانت تنشر في « الوطن » .

***

خلاصة القول في صحافة الخمسينات

١ ــ لقد أثبتت هذه الصحف العديدة التي كانت تظهر لتختفي أن العزيمة وحدها لا تكفي ، وأن ارتفاع المستوى الفني ليس كفيلاً للاستمرار والتوسع ، فقد كانت مجلة الشعب ــ مثلا ــ نموذجاً للمجلة العصرية وللعزيمة القوية ، ومع هذا لم تستمر أكثر من عام إلا قليلا . فمع انعدام القاعدة الجماهيرية العريضة القارئة ، وعدم اعتناء التجار أو التفاتهم إلى أهمية الدعاية في الصحف ، يصير استقلال المجلة بتمويل نفسها عملا مقضياً عليه بالعجز مهما تطاولت مدة المدافعة . ومن ثم كان ضرورياً أن تتدخل الدولة ببذل المعونة المنظمة لتغطية الخسائر ، كما حدث بعد ذلك .

٢ ــ لم تعرف الكويت الصحافة اليومية حتى نهاية الخمسينات ، فيما عدا محاولة مجلة « البشير » المحدودة التي ذهبت بغير صدى ، ولكن المجلة الشهرية لم تعد هي النموذج الأمثل ، وظهرت المجلة الأسبوعية لتكون حلاً وسطاً ، فمع

بداية الخمسينات لا نجد غير مجلات شهرية ، ولكن في منتصف العقد نجد المجلة الأسبوعية ، وتتكاثر المجلات الأسبوعية عند نهايته ، وقد قامت « الشعب » بأول تجربة للمتابعة اليومية للأنباء عند إعلان الثورة في العراق كما عرفنا ، فاقتربت من طبيعة الصحيفة اليومية .

٣ ــ إن الطباعة ظلت العائق الأكبر أمام الصحافة في الكويت ، وإذا كان المنطق يحتم أن تكون الطباعة أسبق وجوداً من الصحافة فإن الكويت حدث فيها العكس ، ولم تكن تجربة عبد العزيز الرشيد فريدة في بابها ، فحتى بعد أن عرفت الكويت عديداً من المطابع ظلت « الإيمان » تطبع في بيروت ، وكانت « الشعب » تستقدم رسوم الكاريكاتير من القاهرة ، وهذا يعني مزيداً من الأعباء المالية تلقى على كاهل الصحيفة ، ومن ثم يمكن القول بأن الرواج الصحفي ارتبط ــ ضرورة ــ بسهولة الطباعة وانتشار المطابع ورخص أسعار تشغيلها نسبياً .

٤ ــ وقد ساهمت الأقلام الوافدة المقيمة بالكويت ، والأقلام العربية الأخرى من خارجها في تحرير الصحف ، لا نستثني المادة السياسية كما نشاهد في مجلتي الإيمان والشعب ، ولكن المساهمة الأكثر وضوحاً ترتبط بالمادة الأدبية ، وذلك فيما نحسب لسببين : أولهما أن المادة السياسية تكون تعبيراً ــ غالباً ــ عن ارتباطات بيئية وانعكاسات محلية قد لا يدركها الكاتب البعيد عن البيئة بعداً مكانياً أو معنوياً . وثانيهما أن المادة الأدبية لا ترتبط بوقت معين ، فيمكن أن تتأخر في البريد أو تهمل بعض الوقت لدواع مختلفة ، ومع ذلك تظل صالحة للنشر .

٥ ــ وقد مثلت صحافة الخمسينات كافة الاتجاهات التي ستزدهر وتتوسع في عهد الاستقلال ، فهناك الاتجاه القومي والإسلامي في المقدمة ، وكان هناك اتجاهان آخران لا يلحقان بالسابقين من حيث الوضوح ، وهما الاتجاه إلى الأممية ، والنزعة الإقليمية . فلم تؤسس صحف لتعبر عن إحدى الفكرتين ،

ولكننا نجد لها ملامح باهتة في بعض الصحف على فترات متباعدة .

٦ ــ وقد ظلت الصحافة تمثل ، بالنسبة للمشتغلين بها ، الاهتمام الثاني ، فهم موظفون أو رجال أعمال أولا ، ثم صحافيون ثانياً ، يتخذون التعبير بالكلمة سبيلا إلى التأثير ونصرة المبدأ ، أو الوجاهة الاجتماعية . ولكن الصحفي المحترف لم تعرفه هذه الفترة ، باستثناء خالد خلف الذي خاض التجربة منفرداً لوقت قصير ، وقد جاء قانون المطبوعات ليضع حداً للهواية ، ويمهد الطريق لعهد الاحتراف المسئول .

٧ ــ وقد التفتت الدولة إلى أهمية الصحافة وضرورة أن يكون لها صحف تعبر عن ألوان النشاط المختلفة ، فأنشأت مجلة « المجتمع » ومجلة « العربي » فضلا عن « الكويت اليوم » التي اختصت بنشر القوانين والمراسيم ، كما اصدرت القوات المسلحة مجلة « حماة الوطن » ، ولكن الدولة لم تمد يد العون إلى الصحف الأهلية ، فكان مصيرها الانتهاء واحدة بعد الأخرى ، ثم كان القرار بإلغائها جميعاً ، وكان ذلك تمهيداً لوضع القوانين المنظمة للصحافة ، بحيث ضاقت مساحة المخالفة بين الحكومة والصحف ، أو لنقل : صار الحوار في حدود إطار يعترف به الطرفان ، ولم يعد من السهل تخطيه .

٨ ــ وقد ظلت الصحافة موضع اهتمام الأدباء وأصحاب القلم ، لكن هذا لا يعني أن صحافة الخمسينات كانت أدبية ، فبعضها يمكن وصفه بالتطرف السياسي ، ولكن يعني أن الأديب صاحب الفكرة والمبدأ كان يتخذ الصحيفة أداة للدعوة إلى مبدئه والإقناع بفكرته ، وإلى ذلك الحين لم تكن صحافة الخبر والرأي والتحليل السياسي قد أخذت مكانا واضحاً ، على الرغم من أن ذلك كان بعض ملامح مجلتي الفجر والشعب . يقول أديب مروة ــ مجملا ملامح عن نشأة الصحافة في الجزيرة والخليج : « تعود نشأة الصحافة في الكويت والبحرين وسائر أقطار الخليج العربي وجنوبي شبه الجزيرة العربية إلى عوامل سياسية وطنية أكثر منها إلى عوامل إخبارية . ذلك أن معظم هذه الأقطار

تعيش من الناحية الأخبارية على صحافة البلدان العربية الأخرى المتقدمة صحافياً . . . بيد أن الدوافع الوطنية والرغبة التي تعتمل في نفوس أبناء الأقطار في رفع مستوى أقطارهم وتحسين أحوالها ومسايرة النهضة في الأقطار العربية الأخرى المتقدمة ، هي التي أملت على رواد الصحافة الوطنيين إصدار صحف محلية خاصة تعبر عن أماني الشعب ومطامحه . . . ولذلك منيت صحف أقطار الخليج بالضغط والتعطيل والاندثار أغلب الأحيان »[1] .

إن هذا القول ــ على صدقه المرحلي التاريخي ــ يرينا أهمية الجانب التشريعي في ازدهار فن الصحافة ، وقيادتها الفكرية ، ويعطينا أهم الأسباب التي أدت إلى ما نشاهد اليوم من تقدم فني وسياسي وفكري في الصناعة الصحفية ، في الكويت ، بحيث لم تعد تنتظر العون من صحافة أخرى .

---

(١) الصحافة العربية : نشأتها وتطورها، ص ٤٠٣.

الفصل السادس

مدخل إلى الدوافع والمصاعب

تقوم مادة هذا الفصل على تسجيل افتتاحية العدد الأول ، الذي تواجه به الصحيفة قراءها لأول مرة ، ونحن نعتبر هذه الافتتاحية مؤشرا صادقا للدوافع التي حملت مؤسسها أو المؤسسين لها على الاحتشاد ، وبذل الجهد ، وتحمل أعباء العمل المضني في مجال غير رتيب ، وغير مريح ، وإلى جانب الدوافع سنجد إشارات دالة على مجموع الظروف التي ولدت فيها المجلة ، والمصاعب ، التي واجهتها ، أو التسهيلات ، التي بذلت لها ، واستوجبت الثناء على باذليها . سنضع في الاعتبار أنه يحدث أن يصير المقال الافتتاحي تقليديا ، ولكن هذا يحدث عادة بعد أن تستقر شخصية الصحيفة ، ويعمق اتجاهها ، وترسخ سياستها في أذهان قرائها . . إنها تقول في الافتتاحية ما هو متوقع منها ، على هدى مئات الأعداد التي صدرت من قبل ، ورددت نفس الأنغام . أما افتتاحية العدد الأول ، فلا مناص من أن تكون ذات معالم واضحة ، في تحديد سياسة الصحيفة ، ورسم إطارها الفكري ، ومنهجها الحضاري ، وعلاقتها بالقوى الفاعلة في المجتمع الذي تنتمي إليه ؛ لأن هذه الكلمة الأولى ستكون بمثابة «كلمة السر» التي تستقطب قطاعا من القراء ، هم بطبيعة ميولهم الذين فهموا « الشفرة » ، واستجابوا لها . ولهذا لن نجد افتتاحية هي طبق الأصل من افتتاحية أخرى ، برغم الاتفاق في « العناصر » الأساسية لها ، وهي شرح البرنامج ، وتحديد التطلعات والمبادىء ، وربما التحرش بالخصوم ، والاشارة الى الصعوبات ، ثم استنهاض همة القارىء لتأييد هذه الصحيفة التي تعبر

عنه أصدق تعبير .

لقد انتخبنا ما تيسر لنا من افتتاحيات ، تنداح على مساحة زمنية تزيد على ثلاثين عاما ، وسنرى أن كل مقدمة تتميز بشيء ما ، محدد ، وأنها تصور معاناة الصحافة في الكويت ، بأنواعها المختلفة . ولم يكن هدفنا حصر جميع الافتتاحيات ، فهذا أمر يطول ، ولن يخلو من تكرار ، وقراءة جميع المقالات الافتتاحية أمر ميسور لمن أراده ، ويكفي أن يعود إلى كتاب « الصحافة الكويتية » تأليف الدكتور أحمد بدر ، وآخرين ، ليجد في الفصل الثاني ثبتا كاملا بكل ما صدر في الكويت من صحف ، وبتاريخ صدور العدد الأول من كل صحيفة ، ثم عليه أن يجاهد للحصول على هذا العدد الأول ، الذي يتيسر أحيانا ، ولا يمكن العثور عليه في بعض الأحيان . المهم أننا أشرنا الى أهمية المقال الافتتاحي ، ونراه المدخل الى قراءة قسمات الصورة الراهنة للصحافة الكويتية ، ونجتزىء ببعض ما قيل في هذه الافتتاحيات لنرى كيف تختلف الدوافع ، وكيف تعترض المصاعب طريق الصحافة .

افتتاحية « البعثة » تختار عنوانا دقيقا في تواضعه وصدقه : خطوة الى الأمام ، وليس أكثر . ثم تظهر إشارة مهمة عن « حجم » و « ثقل » البعثة التعليمية الكويتية في مصر ؛ إنها « تمثل قسما هاما في إدارة التعليم الكويتية » وهذا يعني أنها كانت الأمل الوحيد ـ تقريبا ـ الذي باستطاعته أن يترجم أحلام المثقفين في التعبير عن أنفسهم ، إلى واقع . ثم إنها تشق طريقها إلى قلوب الأهل في الكويت ، من خلال النصّ على أنها تهدف ـ من بين ما تهدف إليه ـ « الى تعريف أبناء الكويت بأحوال فلذات أكبادهم في مصر » ثم بعد الترحيب بما تجود به الأقلام من الكويت ، تعلن أنها ستكون ملتقى للثقافتين المصرية والكويتية .

وتحرص « البعث » على أن تنصّ صراحة على رسالتها ، وهي من هدفين : إنساني ، غايته التعريف بالثقافة الانسانية ، ومحلي : غايته معالجة مشكلات الكويت الاجتماعية بروح وطنية . ثم « تنزلق » عبارة تقول : « ونحن بعد ذلك

مقدرون للظروف التي تجتازها الكويت حق قدرها ، وحريصون على استمرار هذه المجلة . . . » فما هي هذه الظروف ؟ ولماذا قرنت بدلائل التخوف على مصير المجلة ؟ وإلى أي مدى كانت هذه الظروف سببا في توقفها بعد ثلاثة أعداد ؟

أما الاستاذ عبدالعزيز محمود ـ الذي شغل منصب وزير الشئون الاجتماعية فيما بعد ـ فإنه يستخدم عبارات جديدة على لغة المقالات حتى تلك المرحلة « التفكير العلمي » ليس خاصا بالبحث والباحثين ، بل هو منهج حياة ، « الصلة بين الفرد والمجتمع » تقوم على وعي الفرد بأهداف المجتمع وأوضاعه . لقد حققت مجلة المجتمع هذين الهدفين ، في الأعداد القليلة التي صدرت منها (توقفت في ديسمبر ١٩٥٨) ، كما كانت سجلا لظاهرات جديدة ، وتطورات عزيزة .

وكما كانت « البعثة » في أعدادها الأولى ، تصف نفسها بأنها « نشرة » ، فكذلك نجد العدد الأول من مجلة « الفجر » التي سبق وجودها صدور أول قوانين الطباعة والنشر في الكويت (صدر أول قانون في هذا الصدد سنة ١٩٥٦) فتصف نفسها بأنها نشرة ، ثم لا تلبث أن تتخلى عن هذا الوصف بعد صدور القانون . وتبدأ الافتتاحية بإعلان رابطة النشرة ـ المجلة بنادي الخريجين ، الذي اتفقت جهات لم تتفق من قبل ، على معاداته ، ومن هنا هدفت النشرة إلى إيضاح وإيصال رسالته الى الشعب . أما كيف يتم ذلك ، فسنجد أنه يتم من خلال مفهوم أكثر تطورا واتساعا عن حاجات نادي الخريجين ، لأنه يعبر عن رسالة الصحافة بكاملها : المشاركة بالرأي في مشكلات الوطن ، « معاونة » القائمين بالأمر على التطور بالكويت ، بث روح المسئولية الوطنية بين الكويتيين عامة ، أي : تنوير الرأي العام . ثم تتكرر الاشارة الى « مرحلة انتقال خطيرة » تجتازها الكويت . . . الخ ، وحرية الفكر هي الضمان لترشيد هذا التطور الحتمي ، الذي لا يمكن إيقافه . ثم تأخذ في طمأنة المسؤولين بأنها « لن تطالب بشيء ليس في حيز الإمكان » ، وقبل أن تسجل على نفسها هذا الالتزام تعلن ثقتها في تقبل أولي الأمر للنقد النزيه ، وأن لديهم الشجاعة الكافية للدفاع عن رأيهم في الأمور العامة .

ويفتتح الدكتور أحمد زكي أول أعداد « العربي » باسم الله ، وباسم العروبة خالصة ، وإذ يقرر أن المجلة ، باسمها العربي ، ورسالتها العربية ، كان يمكن أن تصدر من أية عاصمة عربية ، فإن صدورها من الكويت ثمرة طبيعية للحجم الذي بدأت الكويت تأخذه من واقع المشاركة في الحياة العربية . ويشير الى بورسعيد ، والأردن ، والجزائر .

وبعد تحية خاصة لشيخ الكويت وحاكمها ، يعلن رئيس التحرير أن العربي لكل العرب ، عن غير ضيق في مفهوم العروبة ، فهي لا تربطه بالأرومة ، أو بالدين ، أو بالمعتقد السياسي . وإذ يقرر أن « السياسة ليست همّ العربي عن قرب » فإنه يعلن أن نشر الوعي ، والايمان بالحرية ، هو الأحق بالحرص والجهد .

هذه مجرد أمثلة محدودة ، مما يمكن أن تفيض به مقدمات الصحف ، أو مقالاتها الافتتاحية ، ونضع أمام القارىء عددا من هذه الافتتاحيات ، يمكن أن يستخلص منها أهم سمات الصورة الراهنة للصحافة الكويتية .

خطوة إلى الأمام

البعثة : العدد الأول ـ ديسمبر ١٩٤٦

إن العمل مهما عظم يهون مادامت هناك قوى متضافرة للنهوض به ، ومادامت هناك قلوب عامرة بالإيمان جعلت هدفها الوصول إلى هذه الغاية . ولقد عقدت الكويت عزمها على أن تخطو خطوات واسعة إلى الأمام في نشر العلم ورفع شأن الثقافة بين طبقات الشعب ، وكان لها من إخلاص أبنائها وتفانيهم في خدمتها كل عون في تسديد هذه الخطوات . وقد تجلت هذه الرغبة القوية فيما نلمسه من المجهودات التي يبذلها أعضاء المجالس المختلفة لرفع مقدرات الشعب في مختلف فروع الحياة .

وإن من زائد القول أن نقول : إن الغايات والأهداف التي يسعى لتحقيقها مجلس المعارف تفوق أي هدف آخر ، لما لعمله من اتصال مباشر بتكوين عقلية الشعب وتنشئة الأجيال المقبلة ووضع التربية على أسس صالحة تضمن تخريج شباب يفهم الحياة على حقيقتها ويعمل جاهداً لصالح المجتمع بأسره . و إن بعثة الكويت بمصر . وهي تمثل قسماً هاماً من ادارة التعليم الكويتية ـ تدرك تمام الإدراك مدى المسئولية الملقاه على عاتقها تجاه هذا البلد العزيز ، وهي فخورة في أن تقدم ما في طوقها من خدمات ، وأن تضع كفاءتها وقواتها تحت طلب دعاة الاصلاح ، وإن البعثة لتدرك أنها لن تستطيع الإسهام بعمل خارج عن نطاقها ما لم تبدأ بنفسها لتشيع بين أفرادها النظام النابع من داخل أنفسهم ، وترسخ أسس الأخلاق الحميدة في سلوكهم الاجتماعي ، وتعمل على أن يتسع أفقهم الثقافي ومحيطهم العلمي ، وفي سبيل كل ذلك كانت إحدى الوسائل التي اقتنعت بصلاحيتها أن تصدر هذه النشرة الثقافية ، لكي يودع فيها الطلبة ثمار عقولهم ونتاج تجاربهم . وما يعتلج في نفوسهم من خواطر ، وما تتجاوب في قلوبهم من أصداء وستكون هذه

النشرة إن شاء الله الوسيلة الناجحة لتعريف أبناء الكويت بأحوال فلذات أكبادهم في مصر ، ومدى التقدم والنجاح الذي يصادفونه في بيئتهم الجديدة .

والبعثة مع هذا ترحب أشد الترحيب بما تجود به قرائح الكاتبين في الكويت وتأمل أن تكون هذه الصفحات معرضا للفكر الكويتي بأسره ، وملتقى للثقافتين المصرية والكويتية .

إننا إذ نصدر هذه النشرة نعلم أنها ليست إلا خطوة يسيرة في هذا الطريق الطويل الذي علينا أن نجتازه لكي نرد بعض ما علينا من دين لبلدنا العزيز ، وإنما كان علينا أن نعترف بجميل فيه لأميرنا المحبوب صاحب السمو الشيخ أحمد الجابر الصباح الذي شمل ويشمل كل نهضة أدبية برعايته الكريمة والذي اتسعت في عهده هذه الحركات التعليمية بما يوليها من تشجيع وعطف دائمين ، فلسموه ولأسرته الكريمة تدين البعثة بشكرها وتقديرها . وإن العطف الأبوي الذي يحسه جميع أفراد البعثة من سمو رئيس المعارف الشيخ عبدالله الجابر الصباح ومجلس التعليم الموقر وصاحب العزة مدير المعارف ليجعلهم أكثر رغبة في أن يكونوا عند حسن ظنهم ، وأكثر مثابرة على أن يرفعوا رأس الكويت عاليا في مجال العلم والمعرفة .

وإننا فوق ما نناله منهم من تشجيع وعطف لنستمد من إرشاداتهم وتوجيهاتهم قوى تدفعنا إلى الأمام ، وإلى الأمام دائما .

عبدالعزيز حسين

مجلة البعث

العدد الأول ـ يونيه ١٩٥٠
كلمة البعث

بسم الله نبتدىء وعليه نعتمد في اصدار العدد الاول من (البعث) .
وأملنا كبير بأن نتمكن من اداء الرسالة التي قـامت عليها هـذه المجلة كما يجب .
ولنا بعد الله اتكال على يقظة الشعب الكويتي وتكاتف ابنائه البررة معنا .

وبعد فان هذه المجلة تسعى الي هدفين أساسيين : الاول انساني صرف ، وغايته احكام الصلة بيننا وبين الثقافة الانسانية عامة والاستفادة من كل ما يمكن أن نستفيد منه في هذا السبيل .

وغاية الهدف الثاني عـلاج مشكلات الكـويت الاجتماعيـة بروح وطنيـة خالصة رائدها المصلحة العامة وحدها دون النظر الى اعتبار اخر .

على أننا لا نزعم باننا سنرضي الناس كلهم فيما نقول ونكتب ، فذلك امر ليس في مقدور البشر ، ولسنا نزعم اننا في منعة عن الخطأ والزلل فان العصمة لله وحده ، ولكننا سنكـون اوفياء لضمـائرنـا وبلادنـا فلن نحيد عن المنهـج الذي رسمناه .

وسيتسع صدر هـذه المجلة لكل مـا يرد اليهـا من مقالات وبحـوث وان اختلفت في القصد والغرض ، فمن حق كل ذي رأي أن ننشر له رأيه ، ولغيره من الناس ان يوافق أو يخالف حتى يتضح الحق ويبين الصواب ، فاما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الارض .

ونحن بعد ذلك ، مقـدرون للظروف التي تجتازهـا الكويت حق قـدرها وحـريصون عـلى استمرار هـذه المجلة كي تقـوم بـرسـالتهـا في جـو من الثقـة

والاطمئنان .

وفقنا الله الى خدمة البلادتحت لواء صاحب السمو اميرها المصلح العظيم ، وحقق الله للشعب الكويتي في ظل حكمه السعيد كل ما يصبو اليه من أهـداف وآمال .

احمد العدواني

مجلة المجتمع ـ دائرة الشئون الاجتماعية
العدد الأول ـ السنة الأولى
مارس ١٩٥٨

هذه المجلة

في المـرحلة الراهنـة من تـطور المجتمـع الكـويتي ، اصبحت الأحـداث الاجتماعية والظروف الاقتصادية والنواحي الثقافية من الامور الرئيسية التي يجب أن يلم بها الناس جميعا .

فـالتفكير العلمي في هـذه النواحي ، وتمثله لم يعـد أمرا يخص البـاحثين والمثقفين وحدهم فحسب . . بل أصبح أمرا ضروريا وحاجة ماسة يحتاجها كل فرد في حياته الخاصة والعامة . . في تفهمه للظروف وعلاقته بها . . في ادراكه لمشاكله واحتياجاته ورغباته .

ومن أجل تعميق الصلة بين الفرد والمجتمع الذي يحيا فيـه ومن أجل ان يتمثل كافة المسائل التي تسير حياته تمثلا واعيا وحقيقيا .

من أجل هذا كله ، عمدنا الى اصدار هذه المجلة .

وهي تهدف الى تيسير نشر الدراسات والابحاث الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وجعل هذه الدراسات والابحاث في متناول القارىء العادي .

المجتمع

مجلة شهرية جامعة

تصدر عن

قسم الارشاد الاجتماعي
بدائرة الشئون الاجتماعية

رئيس التحرير
عبد العزيز محمود

صورة الغلاف



احتفالات الكويت بميلاد
الجمهورية العربية المتحدة
بثانوية الشويخ

هدف المجلة

في المرحلة الراهنة من تطور المجتمع الكويتي ، اصبحت الاحداث الاجتماعية والظروف الاقتصادية والنواحي الثقافية من الامور الرئيسية التي يجب ان يلم بها الناس جميعا .

فالتفكير العلمي في هــذه النواحي وتمثله لم يعد امرا يخص الباحثين والمثقفين وحدهم فحسب .. بل اصبح امرا ضروريا وحاجة ماسة يحتاجها كل فرد في حياته الخاصــة والعــامة .. في تفهمه للظروف وعلاقته بهــا .. في ادراكه لمشــاكله واحتياجاته ورغباته .

ومن اجل تعميق الصلة بين الفرد والمجتمع الذى يحيا فيه ومن اجل ان يتمثل كافة المسائل التي تسير حياته تمثلا واعيا وحقيقيا .

من اجل هذا كله ، عمدنا الى اصدار هذه المجلة .

وهي تهــدف الى تيسـير نشر الدراســات والابحاث الاجتماعية والاقتصــادية والثقافية وجعل هذه الدراســات والابحاث في متناول القارىء العادى .

وتؤمن بالمنهج العلمي اســلوبا تحتذيه وبالبســاطة والوضوح سبيلا الى اشاعة التفكير العلمي .

ونامل في ان تكون حــافزا للمثقفين والباحثين في نشر ابحاثهم ودراساتهم .

وترحب بكل نقد نزيه قصد البناء والاصلاح .

رئيس التحرير

الآراء التي تــرد في هــذه المجلــة لا تعبر الا عــن راى اصحابهــا ، والدائرة ليســت ملزمة بهــا .

وتؤمن بالمنهج العلمي اسلوبا تحتذيه وبالبساطة والوضوح سبيلا الى اشاعة التفكير العلمي .

وتأمل في أن تكون حافزا للمثقفين والباحثين في نشر أبحاثهم ودراساتهم .

وترحب بكل نقد نزيه قصد البناء والاصلاح .

رئيس التحرير

هذه النشرة

الفجر : العدد الأول ـ السنة الأولى
٢ فبراير ١٩٥٥

تعرض نادي الخريجين منذ تأسيسه لحملة شديدة تأتت من جهات مختلفة لانظنها اتفقت على شيء من قبل ، كما اتفقت على الوقوف ضد هذا النادي ، فكان لابد إذن من اصدار نشرة تشرح فكرة هذاالنادي وتصله بالمجتمع كما تصل المجتمع به وتصحح التعبيرات الخاطئة التي شرحت أهدافه فكان لها نصيب كبير في شن بعض الحملات عليه .

فالغاية الأولى من صدور هذه النشرة هي : إعطاء صورة واضحة لا لبس فيها ولا غموض لنادي الخريجين ، أما السبيل إلى تقرير تلك الصورة في النفوس والأذهان فلن تخرج ـ رغم تعاقب ألوانها واختلافها ـ عن ثلاث اتجاهات ، الأول : الإسهام برأي صريح حر في مشكلات هذا البلد وأمورها ، والثاني ، معاونة القائمين بالأمر على التطور بالكويت إلى حياة أفضل ، والثالث بث الروح المسؤولية الوطنية بين الكويتيين عامة .

وتفصيل ذلك أن الكويت تضطرب في مرحلة انتقال خطيرة ، واجتاز هذه المرحلة بسلام رهين بالآراء النيرة التي تضيء السبيل للعاملين ، وبمعنى آخر أن الكويت مقدمة على تبدل أساسي في الأوضاع العامة ، وليس في مقدورنا أن نحول دون هذا التبدل لأنه نتيجة حتمية لتطور الكويت ، فهو كائن لا محالة ، ولكن باستطاعتنا أن نتحكم بالكيفية التي سيكون عليها ، وهذا يقتضي منا أن نقدر لكل شيء قدره فندرس ونبحث قبل أن نهدم ونبني ، وفي حرية الفكر ضمان من العثرات .

ولكن هذه الحرية التي نلتزمها ليس من شأنها أن تنسينا حقيقة الأوضاع في الكويت وما تفرضه علينا من تكاليف ، فسنعمل جاهدين على أن نفرق بين ما يجب أن يكون و ما يمكن أن يكون ، فلن نطالب بشيء ليس في حيز الإمكان وعلى هذا الأساس سيقوم تعاوننا مع المسؤولين الذين نعتقد أن لهم من الشجاعة الكافية ما يحملهم على الدفاع عن وجهة نظرهم في كل أمر عام ، وتقبل النقد النزيه أو التوجيه السليم ممن يملكه على أن المسؤولية الوطنية ـ بقطع النظر عما ذكرناه لا تخص طائفة دون أخرى ، وليست وقفاً على من بيده تصريف الأمور فقط ، إنها فرض عام على المواطنين جميعاً ، فالوطنية ـ في صميمها ـ هي مسؤولية الفرد عن وطنه ـ وقد تختلف درجات هذه المسؤولية باختلاف مكانة الفرد في المجتمع ولكنها لا تسقط عن وطني عاقل بحال ما .

وبعد ، فخلاصة ما نقوله عن سياسة هذه الصحيفة أنها ستعكس على صفحاتها صورة لنادي الخريجين ومن يتعاون معهم من أبناء الكويت والبلاد العربية الشقيقة ، وكل ما نتعهد به للقراء ، هو أننا لن نعارض رأياً إلا ببينة ولن نؤيد فكرة إلا بدليل ، ولا يهمنا بعد ذلك أن يكثر الأعوان أو يقلون ، فإن تملق العواطف فن لا نحسن إجادته ، والدعوى بغير برهان ليس لها في عقولنا فراغ وتجاهل الواقع سفه نبرأ إلى اللّه منه .

التحرير

مجـــلة العربـــي
لِـمَ كان الكويت « للعربي » منزلا ؟
العدد الأول ـ ديسمبر ١٩٥٨

باسم الله نفتتح هذا الحديث الأول .

وباسم العروبة خالصة ، بحتة محضة ، نخط أول سطر يقع عليه البصر من

هذه المجلة الوليدة .

وأسميناها العربي ، وما كان اسم بواف بتحقيق ما يجول في رؤوس رجال الوطن العربي كله ورؤوس نسائه ، من معان ، وما تستدفىء به قلوبهم من معان وأماني ، كاسم « العربي » في حسمه وإيجازه .

ولقد كان جاز للعربي أن تتخذ لها منزلا ، أي قطر من أقطار العروبة . فبغداد جازت . وجازت القاهرة ودمشق . وجازت الخرطوم والرباط وتونس . جاز كل بلد له اللسان العربي لسانا ، والبيان العربي الناضح بعروبته بيانا .

ثم تشاء الأقدار أن يكون منزل العربي بلداً من أصغر بلاد العرب حجما ، وليس بأصغرها خطراً ، فكان الكويت للعربي منزلا .

وخير ما شاءت الأقدار .

فالكويت لو أن بلاد العرب جميعا قعدت إلى مائدة مستديرة ، وكشفت بالحساب عما أدته للعروبة من خير ، لتهلل وجه الكويت ، على صغره ، للذي صنع .

بذلك شهدت بور سعيد . وبذلك شهدت الأردن . وبذلك شهدت الجزائر ولا تزال تشهد . وبذلك شهد ما تعاور العرب من أزمات .

والكويت يسخو مما حباه اللّه من مال ، ولكن من وراء المال عاطفة تخرج من القلب كريمة ، هي التي تحرك المال ، إلى أين يتجه . والكويت في وضع معروف ، يكاد يتناقض وما يسخو به الكويت في كل أزمة عربية ، ولكنه من الإيمان بعروبته في موضع هو فوق الأوضاع جميعا .

وقلت الكويت .

وأكاد أسمع قارئا يسألني عما عنيت .

وبالكويت أعني كل من فيه ، شيوخا وشعبا . وبالشعب أعني كل من فيه ، من كـويتيين وعـرب نازحـين ، وأعني بالشعب الآبـاء فيه والأمهـات ، والبنين والبنات ، وأكاد أضم الصبية والولائد ، إن العاطفة العربية تعمر قلوبهم جميعا ، والوعي العربي يشرئب بأعناقهم ، تطلعا للأمل الضاحك في الغد المشرق ، وهم وهن لا يحسبونه إلا قريبا .

ورجل يطوف بخاطري دائما كلما ذكرت الكويت وذكرت أهله ، ذلك شيخ الكويت . الشيخ الحاكم . الشيخ العَوْد . والعود لفظ عربي قديم يضفي عـلى صاحبه مافي السن من حكمة وهيبة ووقار .

ولقيته أول مرة زائرا ، عام ١٩٥٥ . وعرف أني إلى العلم أنتسب . فقال لي : أنا رجل ، إن فاتني أن أكسب الكثير ، فقد كسبت شيئاً هـو آثر الأشيـاء عندي ، ذلك حب الخير لبلدي وللعرب .

كلمة ما كان أكثرها وأقلها .

وتواضع ، وهو الأديب الكبير ، لم أجده في الكثير من الكبراء .

والشيخ العود قضى الكثير الأكثر من زمانه في عصر ما قبل الزيت ، وجاء الزيت بالنعمة الواسعة فعافها .

وإني أتحدث عن الشيخ العود ، وأعلم أن أكره شيء إليه حديث فيه . وإني اعتذر ، وعذري أنه لابد لنازل في دار من أن يحيي صاحب الدار . وليس أجدر من تحية صادقة يؤديها قلم لم يعرف عنه أنه قال باطلاً ، عن علم ، أبداً . تحية أسديها ، لا لأني في الكويت ، ولا لأن مجلة « العربي » تصدر بمال الكويت ، وإنما للخصال النبيلة التي لمستها فيه ، تلك الخصال التي عزت في الكثير من الزعماء .

إن مجلة العربي لهذا الوطن العربي كله ، من الخليـج شرقـا ، إلى المحيط

غربا ، ومن حلب شمالاً ، إلى المكلا وجوبا جنوبا .

والعربي للفكرة العربية خالصة .
وهي لكل ما يتمخض عن الفكرة العربية من معان .
فهي ضد الجهل ، ومع المعرفة ، في هذا الوطن العربي كله .
وهي ضد المرض ، ومع الصحة . ومن الصحة صحة العقول .
وهي ضد الفقر ، ومع الغنى تطلبه للفقير ليستغني . وتطلب له من أجل ذلك التعليم الطويل ، والتثقيف الواسع ، والتدريب الصادق ، ليعمل مخلصا ، وليعيش من عمله عيشة راضية كريمة . وتطلب له مجالات العمل بعد ذلك ، بحسبان أن العمل حق من حقوق الانسان على المجتمع الذي فيه يعيش ، وأن التعطل ، حتى على الثروة والاستغناء ، مناقضة صارخة لقانون الطبيعة ، قانون الحياة والأحياء ، وهو مزر بكرامة الانسان ، محطم لكبريائه .

والعربي عندها أن أهل هذا الوطن العربي الكبير سواء ، فهي لا تصل معنى العروبة بمعنى الأرومة والدماء ، فلقد اختلطت الوشائج فوق سطح هذه الأرض ، بين مد الحياة وجزرها ، واختلطت الأنساب .

والعربي لا تصل معنى العروبة بدين ، فكل الناس عباد اللّه . وكل سالك إليه سبيلاً . والسبل اختلفت ، والغاية واحدة . والحي يسعى لتأمين الحياة ، وبالدين هو يسعى لتأمين مابعد الحياة . والتجربة الانسانية الدامية عبر القرون ، دلت على أن الدين ، وهو سبيل الناس لتأمين ما بعد الحياة ، ذهب بأمن الحياة ذاتها ، فلم يبق عاقل مفكر ، يستمسك بحرية الفكر التي هي هبة من هبات الله ، إلاّ يقول اليوم : دعوا الناس تسلك إلى الله أي طريق تشاء . حتى غير السالك ، عليه هو وحده تبعة أنه لا يسلك لا على الناس .

ومن المعاني التي تتمخض عن الفكرة العربية كما تفهمها « العربي » ألا تتورط في اشتراكية مفرطة ، وسمها ما تشاء ، ولا في ديمقراطية مفرطة . و « العربي » تؤمن بحرية الفرد في الحياة ، وهي كذلك تؤمن بحرية المجموع ، ولا ترضى بأن تطغى عليها حرية الفرد فتذهب بها . إنها موازنة دقيقة بين شيئين . وهي موازنة عسيرة في ظل الجهل والفقر والمرض . وهي على أصداء التاريخ مزعجة . ولكنها يسيرة أعظم اليسر ، على الرزق الطيب عندما يغزو الفقر ، وعلى الصحة عندما تغزو المرض ، وعلى نشر الثقافة ، تلك الثقافة التي تعتز العربي بأنها تشارك بنصيب في نشرها ، وأنها نصيبها الأكبر فيما نريد أن تسدي به من الخير إلى أبناء الوطن العربي وبناته .

بقي معنى لا يمكن اغفاله .

إن السياسة ليست هم العربي عن قرب ، لأن السياسة تأخذ من الوقت ما نريد أن ننفقه للثقافة كاملة . وعدا هذا فالسياسة لها الجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية ، وهي تفي بها أكبر الوفاء .

ولكن هناك معنى ، ينسبه الناس في العادة إلى السياسة ، يشغل بال المواطن العربي ، ويهيمن عليه ، لأنه يتصل بأصول عيشه والفروع . وهو معنى يقتحم عليه أحاديثه ، ويقتحم المآدب ، ويقتحم عليه يقظته ، ويقتحم الأحلام .

ذلك أنه لا حرية لفرد أو جماعة، إلا إذا كان ملاك أمرهما بأيديهما . ومن المؤسف الشديد أنه بقي من رواسب التاريخ سيطرة قوم على قوم . أننا لو رجعنا إلى الوراء قرنين وجدنا أن العالم كله كان منكوباً بسيادة أفراد على أمم ،وبسيادة أمم على أمم . وكان القانون السائد ، في البلد الواحد أو بين بلاد ، هو قانون الغاب .

ثم ثارت أوروبا تمنع الفرد أن يسود . وثارت أوروبا تمنع أمما أن تسود أمماً ، ولكن في نطاق أوروبا وفي نطاق ما أسميناه الغرب ، وبقيت سائر الأمم لأوروبا

والغرب نهبا . ثم استيقظ الضمير الإنساني ، لسائد ومسود ، فتهيأ لأمم كثيرة أن ترفع عن أعناقها من الاستعمار أثقالاً ، وبقيت أثقال .

وتشبثت أمم غالبة بأثقالها ، تحتفظ بها فوق هذه الأعناق . ومنعها عنادها ، أو منعتها أنانيتها غير المستنيرة ، أن ترى أصبع الزمان ، ضخمة هائلة تشير إلى وجهة لابد متجهها الانسان في غده ، تناقض وجهة أمسه ، وأنه طريق إلى الحرية الانسانية لن يمنع من سلوكه قصف المدافع ، أو إطلاق الصواريخ ، او انفجار ذرات .

فالعربي باسم هذا الوطن العربي وأهله ، ترفض الاستعمار ، الخفي منه والبادي ، وتعمل على تقريب أجله ، فهو لابد ذاهب . ووسيلتها إلى ذلك الثقافة تنشرها والوعي تحييه . وهي تعلم أن للأمم جميعا صوالح مشروعة ، وأخرى غير مشروعة . أما غير المشروعة فزائلة . فبهذا حكم الزمن . وأما المشروعة فلا حافظ لها إلا التفاهم والتعاون .

أما السيطرة ، وسيلة الأمس ، فقد قضي عليها هـذا الخِضَم الهائـل من الوعي الإنساني ، ذلك الذي لم يترك اليوم ركنا من أركان الأرض إلا طما فيه .

فتلك شريعتنا ، أيها القارىء العربي .
وذلك عهدنا .
واللّه الموفق لأقوم سبيل .

رئيس التحرير

لماذا تصدر الرأي العام . .

العدد الأول ـ السنة الأولى ـ ١٦ إبريل ١٩٦١

هذا سؤال نعتقد أنه سيراود ذهن القارىء طويلاً ، وهو يتناول عددنا الأول هذا . .

أجل ، لماذا تصدر الرأي العام ؟ وهل في الوطن العربي متسع لجريدة جديدة ، وهو الذي يحفل ، كل يوم ، بألف جريدة وجريدة ، حتى أصيبت أسواقه بالتخمة ، وما بعد التخمة من بوار ؟

فهل ستأتي هذه الجريدة بجديد لم يطرق ، وهل ستنادي بمبدأ لم ينشر ، حتى تصدر وسط هذه التخمة ، ويكون لها في ميدان الصحافة ثبات ووجود ؟

هذه الأسئلة ، وكثير غيرها مما راود أو قد يراود ذهنك ، يا عزيزي القارىء ، قد جالت في نفوسنا طويلاً ، والجريدة لّما تزل فكرة في خاطر الزمان . ولقد ترددنا ، يشهد الله ، كثيراً ، قبل أن نعقد النية وندخل إلى مرحلة التنفيذ . .

فالرأي العام إذن ليست وليدة ارتجال وتسرع ، ولكنها تأتي بعد درس وتفكير ، وغايتنا الأولى والأخيرة ، هي خدمة بلادنا وأمتنا .

نعم ، قارئي ، إن في السوق العربية جرائد ومجلات كثيرة ، لا نطمع أن نجاري الكثير منها ، ذلك أن إمكانياتنا التكنيكية ما تزال محدودة ، ولكننا مع ذلك نعتقد أن « الرأي العام » ستسدّ إن شاء الله فراغاً كبيراً في عالم الصحافة . فنحن لا نصدرها ابتغاء لكسب رخيص ، أو منفعة شخصية .

ونحن لا نصدرها لتعيش على هامش الأحداث .

نحن نؤمن أن الصحافة رسالة ، وأن البلد المتحضر لابد له من جريدة تنعكس عليها صورته الحقيقية ، البعيدة عن زيف المرتزقة ، أو أحقاد ذوي

النفوس الوضيعة . . .

أجل ، لابد من جريدة تصف بحق وصدق ما حقق من نجاحات في شتى المجالات ، بفضل حاكم عظيم ، وشيوخ مخلصين ، ومسؤولين ساهرين ، ومواطنين ينصرفون إلى ميادين الجدّ والنشاط ، وتسهم في الوقت ذاته في إعلاء شأنه ، ورسم مستقبله .

نعم ، نحن نعلم أن في السوق العربية تخمة . .

ولكننا نرى في الوقت نفسه ، أن فيه فراغاً يجب أن يسدّ ، فالصحف العربية بكل أسف ، لا تعنى بشؤون الكويت وأخباره كما يجب ، ومن هنا كان لابدّ لنا ، ككويتيين مخلصين ، أن نعمل على تغطية المجال الصحفي ، في بلدنا الحبيب .

ومع ذلك ، فإن « الرأي العام » لن تكون إقليمية فقط ، بل إنها ستعنى بشؤون وطننا العربي الكبير ، وبأبناء العالم الخارجي المحيط بنا ، وستشمل صفحاتها ، بإذن الله ، كل مجالات النشاط ، من سياسية ، وعلوم ، وآداب واجتماع وفنون .

إنها جريدة الخبر الصادق ، والرأي الصحيح ، جريدة تنبض كل كلمة ، من كلماتها بالصدق والصراحة والإخلاص . .

إنها جريدة الكويت .

لهذا تصدر الرأي العام ، ولهذا نبذل من أموالنا وعرقنا ودمائنا ، فعسى أن تروق في عينك يا قارئى . .
والله ولي التوفيق .

عبد العزيز المساعيد

أسرتي
أول مجلة نسائية في الكويت

العدد ـ الأول ـ السنة الأولى
١٦ فبراير ١٩٦٥

اليوم عيد . .

خرجت مجلتنا إلى الحياة . . ويا
ميلاد جميل لمولود في فجر عيد . .
موعد مليء بالتفاؤل والأمل .
ومولود يحمل للأسرة كل فرحة . . كل خير . . كل حب .

إننا نحب الحياة ونتمنى أن تكون هذه الحياة مليئة بالزهور مضيئة بالسعادة . . مشرقة بالأمل في كل بيت وعند كل أسرة . .

إن سعادة الشعوب تقاس بسعادة كل بيت فيه وليست مشاكل الأسرة أحوال شخصية . . إنها مشاكل الأمة والدولة والمجتمع .

أكثر ما يملأ قلوبنا فرحا ويجعلنا سعداء قدرتنا على التغلب على الصعاب .

كل انتصار على مشكلة . . . كل ابتسامة أم كل فرحة طفل تخلق فينا شعوراً بالراحة وقوة للتغلب على مشكلة أقوى والحصول على انتصار أكبر .

ومع كل عيد نتمنى لمولودنا أن يكبر ويأخذ طرقه في الحياة ليقدم لنا مزيداً من الخير . . . ومزيداً من الحب ومزيداً من السعادة .

غنيمة المرزوق

السياسة

السنة الأولى ـ العدد الأول
٣ حزيران ١٩٦٥

ما من ريب ، أن النهضات التي تعاقبت على الإنسانية ، منذ مطالع التاريخ الأولى ، حتى أيامنا هذه كانت تنطلق من قاعدة فكرية متميزة ، تحدد لها جذورها ومنابعها ، ثم ترسم خطوطها وملامحها وأبعادها ، في دروب التاريخ ، على مختلف المستويات الحياتية ، على اختلاف أنواعها .

تلك حقيقة ، فوق مستوى الحوار والجدل .

أما ما يتصوره البعض من أن التقدم المادي هو المنطلق أو المسبب لهذه الحضارات ، مجتمعة أو منفردة ، فهو تصور أقل ما نقول فيه أنه خاطىء ، سطحي ، ومرفوض . ذلك أن التقدم العلمي المادي ، هو نفسه ، نتيجة من نتاج الفكر القاعدة ، وإن أي ازدهار مادي ، يحاول الانسلاخ عن مرتكزاته الفكرية ، يؤول دائماً إلى الانهيار والسقوط . . أو الانحراف عن سبيل خدمة المجتمع الانساني .

من هنا ، نستطيع القول : أن منطلق هذه الجريدة ، في رسالتها التوجيهية والاعلامية والتثقيفية ، يرتكز أول ما يرتكز ، على قاعدة فكرية واضحة ، نحدد على ضوئها حملتنا في نشر الوعي الثقافي على نطاق جماهيري شامل ، وعيا كاملاً على كل شأن من شؤون الحياة ، سواء في ذلك السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية ، أو قضايا الثقافة من فكر وعلم وفن .

وانطلاقا من النظرة ذاتها ، فإننا نؤمن بالتمايز بين العلم التجريبي والثقافة الفكرية . فالعلم ، كما نراه ، معرفة تأتي عن طريق الملاحظة والتجربة والاستنتاج . . فهو دراسة للمادة ، على اختلاف مراحل تشكيلها وتطورها ،

نغترفه من كل بحر ، ونتنشق هواءه من كل نافذة . أما الثقافة الفكرية ، فهي المعرفة التي ترتكز على فلسفة معينة في الحياة . وعلى قاعدة فكرية ثابتة في البحث والاستنباط . . إنها فلسفة النظم والقوانين والتشريعات ، وهذه ليس لها ، عندنا ، إلا معين واحد هو الاسلام الذي أراده الله دينا للبشرية جمعاء .

نحن ، في العلم ، نفتح أذهاننا ونوافدنا للبشرية كلها ، شرقيها وغربيها . لكننا بالثقافة عقائديون ، نحكم بفساد كل ما لم ينبثق عن مصادر الفكر الاسلامي ، في عقيدته ونظمه . سيقول عنا « المضبوعون » بالغرب : متعصبون . . أعداء للحرية .

وسيقول عنا السائرون في ركاب الشرق : رجعيون أعداء للسلام .

وبين هؤلاء وأولئك سيرتفع صوتنا مدويا : لا تحرر ولا انطلاق ، بدون قيادة فكرية متميزة أساسها الاسلام .

و « السياسة » تؤمن بالأمة إيماناً واعياً عميقاً ، وتثق بأن أمتنا قادرة على بعث نهضتها واستئنافها ، على الأسس الفكرية التراثية الأصيلة التي كانت المفجر الحقيقي لطاقات وإبداع أمتنا ، في ماضيها التليد ، في وقت أسرع بكثير مما يتوهم المضبوعون بكل فكر هجين دخيل . كما تؤمن « السياسة » بأن الأمة ، في انطلاقتها وحركتها ، توجد قادتها وزعماءها والذين هم الطليعة الواعية من أبنائها ممن تتفجر في أعماقهم أحاسيس الأمة وتتجسد مشاعرها في ضمائرهم . وعلى هذا ، فالأمة هي صانعة القادة ، وليس العكس واردا أو صحيحاً .

وبهذا الفهم أيضاً ، نرى أن مصلحة الأمة فوق مصلحة فرد أو أفراد فيها ، وإن كنا نرى ، كذلك أن تهيئة الأفراد وجدانيا وحياتيا ، على أساس المنطلق الفكري الذي نؤمن به ، أمر ضروري تحتمه مصلحة الأمة . ونحن فاعلون ، بإذن الله ، بعيداً عن نزعات القلب ونوازع النفس ، ودونما حقد أو ضغينة . . لا يهمنا من أمرنا ، سوى أداء رسالتنا الانسانية ، على أكمل ما يكون الأداء ، فعالية وجدوى .

وعلى ضوء ما تقدم جميعا ، نستطيع القول إن موقفنا من الاستعمار ، أيا كان شكله ومصدره ، هو موقف المؤمن برسالته وأمته ، والحافظ لتراثها وكرامتها وحريتها . . . وسوف لن نتهاون عن محاربته بقوة وإيمان ، وكشف خططه ومؤامراته اللئيمة الهادفة إلى زعزعة إيماننا ، وتمزيق أمتنا ، لاغتيال تاريخها ومصيرها وخيراتها .

بعد هذا ، بقيت لنا كلمة :

إننا ونحن نعالج شؤوننا وقضايانا ، محلياً وعربياً ودولياً ، على أساس الفكر الذي نؤمن به نرحب بصدق وأصالة بكل حوار عاقل متزن ، وكل نقد فكري موضوعي . . بعيداً عن حملات التجريح الشخصي ، والمعارك الكلامية التي تلهي عن محاربة المستعمر وكشف خططه . . . وإذا شيء لنا أن نواجه بعضا من هذه الحملات ، فسوف يكون ردنا دائماً : سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين » .

«السياسة»*

* بدأت السياسة مجلة أسبوعية دينية ، يرأس تحريرها الأستاذ عبد الرحمن الولايتي ، صدر عددها الأول في ١٩٦٥/٦/٣ ، وقد سجلنا مقاله الافتتاحي . ثم اشترى الأستاذ أحمد الجار الله الصحيفة ، واحتفظ بالاسم ، وصارت يومية ابتداء من ١٩٦٨/٤/٨ وللأسف ، فقد بذلنا جهداً مع دار السياسة ، ومكتبة الدوريات ، ولم نستطع الحصول على افتتاحية العدد الأول ، بعد التحول الذي شهدته .

نحن هنا

البلاغ : العدد الأول ـ السنة الأولى

٧ مايو ١٩٦٩

في أول لقاء مع القارىء نستطيع أن نقول بـوضوح ، إن هـذه الصحيفة فرضت نفسها علينا فرضا ، وأملت وجودها . .

فلم يعد في وسعنا أن نقف موقف المتفرج على الأحداث الخطيرة التي تنهش أمتنا من كل جانب .

لم يعـد في وسعنا أن نشـاهد لجـة الـدم في الأرض الحبيبـة دم المسلمـين والعرب . . وعلى ضفافها ينادي بالسلام والأمن لاسرائيل .

لم يعد في وسعنا أن نسكت عن الهتاف الذليل ، والنداء المقيت بأن عودوا إلى « دياركم » كما كنتم قبل حزيران ولكم منا ألف تحية وسلام .

لم يعد في وسعنا أن نقبـل أن نباع ونشتـرى في سوق مجلس الأمن وهيئـة الأمم ، فقد انتهى عهد النخاسة والعبيد .

ولم يعد في وسعنا أن نرضى بالركوع والسجود بين يدي واشنطن وموسكو ، ولندن وباريس . . . ونسعى لفرض وصاية دولية علينا . .

ولم يعد في وسعنا أن نصم آذاننا عن الوسواس الجديد الذي بدأ يدس نظرية الفكر قبل الأرض . . الفكر الشيوعي قبل الأرض الفلسطينية .

لم يعد بعد اليوم ينطلي علينا الكذب والدجل سواء على المستوى العالمي أو المحلي . .

والنداء الوحيد الذي نعلنه ، ولا نقبل نداء غيره هو نحن هنا . .

نحن هنا في أرضنا وديارنا . .

نحن أمة الخلود ، أمة الإسلام والعروبة . .

نحن أبناء ابراهيم ، وأتباع محمد ، وحملة أعظم رسالة في التاريخ . .

نحن سدنة الحضارة ، منذ آلاف السنين . .

نحن رواد الفكر الحر ، وأساتذة العالم . .

ونحن رجال البطولة والفداء . .

. . .

لقد آن الأوان لكي نعرف أنفسنا ، ونعرف الناس بنا . ونكشف للعالم عن حقيقتنا . .

فلئن كانت أوروبا قد وثبت للأمام وثبة ، وقفزت أمريكا من فوقها ، وتواثبت روسيا معها . . فنحن كنا أسبق منهم جميعا . . بل نحن من أسباب هذه النهضة الكاذبة . .

ولكن غفلة أصابتنا ، وسحابة غشيت أبصارنا ، وسنة من نوم أغمضت أجفاننا فلم نر أنفسنا على حقيقتها . .

واليوم وبعد أن تطاول علينا طريدوا يثرب من أحفاد اليهود لا يسعنا إلا أن نبحث عن تاريخنا . . نبحث عن مسلك الرجل العظيم وهو يحكم على الخائنين بالخروج من الأرض الطيبة . . وخونة الأمس هم خونة اليوم . . بنفس الأسلوب خانوا شعب فلسطين الذي آواهم وأفسح لهم في أرضه وبيته فقتلوه واغتصبوا البيت ومن فيه . .

. . .

قال المضللون منا ، إن حربنا مع اسرائيل هي قتال للامبريالية

والبـوروجـوازيـة ولابـد لكم من أن تحملوا الســلاح المضـاد لــلامبـريـالية والبوروجوازية . . .

ونحن نقول لهم ولمن أغرته التعبيرات الجديدة . .

إننا نحارب بغي اليهود ، وتآمر الصليبية ، وخديعة الشيوعية . .

نحن نحارب الباغي ولو كان مسلماً

ولا نحارب المسالم ولو كان يهودياً أو مسيحياً . .

﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من ديارهم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين ﴾ . .

فنحن سنحارب اليهودي الذي سفك دمي وهتك عرضي ودنس شرفي ، وداس قبلتي الأولى بقدمه . . . ونحارب معه من يعينه أو يؤيده أو يسالمه . .

* *

وبهذا الاعلان الصريح نستطيع أن نعرف من هو معنا ومن هو علينا . .

وبصراحة ووضوح نريد أن نسمع من كل إنسان . .

هل تقبل الانضمام تحت راية محمد العظيم وهو يمضي إلى قلاع البغي في اسرائيل فيهدمها باسم الله قلعة قلعة . .

إذا كان الجواب نعم فيدنا في يدك وسلاحنا يعانق سلاحك . . وعلى طريق النصر لن يكون لنا إلا هتاف المنتصر .

الله أكبر فتحت خيبر . .

البلاغ

المجتمع : في الضوء

العدد الأول ـ السنة الأولى
٩ محرم ١٣٩٠ هـ ـ ١٧ مارس ١٩٧٠

سمعنا النغمة التقليدية تواكبها مصطلحات تقليدية كذلك . .

بدأت الرجعية تتحرك لتعويق الزحف الثوري وضرب القوى التقدمية. هذه المصطلحات ومئات أمثالها دفع بها لتلقانا على الطريق وتعترك معنا . .

ثم يأتي بعد ذلك دور الاتهامات والاشاعات والذين يعرفون مخطط أعداء الإسلام سوف يطأون الاتهامات بأقدامهم ويأتون معنا بعزم إلى الغاية التي ننشدها جميعا .

أما الذين يجهلون مخططاتهم فإننا نتكفل بكشف الحقائق لهم حتى يكونوا على بينة من أعدائهم . . . . . ونستطيع أن نقول ونحن نطرح صحيفة إسلامية إننا سنكون صرحاء مع القراء وسنكاشفهم بكل شيء ولتكن صراحتنا من أول يوم . .

أولاً : هـذه الصحيفة تصـدرها هيئـة إسلاميـة هي (جمعيـة الاصـلاح الاجتمـاعي) وهي صحيفة تستمـد فكرهـا الأصيل من الإسـلام وعلى ضـوئه وبمقياسه وسوف تتقبل وبصدر رحب كل نقد هادف بناء وترفض النقد الغوغائي والتجري الذي لا يقبله الخلق الإسلامي .

ثانياً : هذه الصحيفة سوف تمد يدها لكل الناس يدا ترفع راية الإسـلام وتبشر بالخير والبر ولكنها سوف تقف في تحد من خصوم الإسلام .

ثالثاً : وهذه الصحيفة سوف تكتب في كل القضايا التي تهم أمتنا وتعالج مشاكل المجتمع بكل جرأة وأمانة ، والإسلام دين شامل يعالج جميع مشاكل الحياة

فيصلحها وإننا نرفض بشدة تجزئة العمل الإسلامي فالمسلم إنسان يعيش في مجتمعه ولن يتخلى عن قضاياه .

رابعاً : وهذه الصحيفة سوف تقف على أرض الإسلام في كل مكان وتدافع بكل قوة عن المسلمين في كل قضاياهم فهي عالمية لأن الإسلام دين عالمي .

خامساً : هذه الصحيفة سوف تدق أجراس الخطر في كل مكان حتى يجتمع المسلمون في صعيد واحد ويجابهوا عدوهم في صراحة ووضوح حتى يتحقق لهم النصر . . . أخي القارىء . . هذه صحيفة (المجتمع) وهي صحيفتنا جميعا فمن أراد أن يكون معنا فيدنا مبسوطة إليه مهما بعدت الشقة بيننا وبينه ومن كان علينا فيدنا ممدودة إليه لنشده إلى طريق الحق والخير وشعارنا قول الله عز وجل ﴿ **ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن** ﴾ .

المجتمع

مرآة الأمـة

العدد الأول ـ السنة الأولى
١٩٧١/٥/١٩

قارئي العزيز :

بعد مخاض جـد عسير . . . وبعـد وقت ليس باليسـير . . . وأثر عمليـة قيصرية . . . خرجت « مرآة الأمة » . . . إلى دنيا هذه الأمة . . .

خرجت غير مكتملة الصورة والهدف . . . كما يجب أن تكون الصورة وأن يكون الهدف . . .

لماذا ؟ . . .

لأن نص امتيازها أرادها أن تكون كذلك . . . ولأوضح أكثر : فبعد أن وارى طلبنا غبار الإهمال وقتا . . . امتدت يد كـريمة لا شلت . . . يـد آسية لا غلت . . . فانتشلت طلبنا من براثن الغبار والنسيان . . لتمنحني امتيازاً شاملا جامعاً فيما عدا السياسة . . السياسة التي هي من اختصاصي . . وفي صلبي وفي دمي . . . السياسة أهـواهـا كهوى المجنون بليلاه . . . السياسة التي تنطلق بي في كل يوم إلى آفاق جديدة . . . ومجالات جديدة . . وأبعاد جديدة . . . فيها أكثر من مجال لخدمة بلدي وأمتي . . .

قلت أنها غيـر مكتملـة الصورة والهدف . . . كما يجب أن تكون الصورة وأن يكون الهدف . . . وأظن أنني محق في قولي هذا . .

ومع ذلك فقد رضينا بالأمر الواقع قسراً وقدراً . . .

إن المتلهف على تجاوز العقم لا يهمه أن يكون الوليد بنتا أو أن يكون الوليد

ولداً ، بقدر ما يهمه اجتياز العقم . . . والحيلولة دون الإجهاض وخروج الوليد حيا أيا كان صنف الوليد ونوعه .

وهذا ما حدث بالفعل . . . وما حدا بنا أن نقبله بالفعل أنه قدر .

لكن ذلك لا يعني الاستسلام للأمر الواقع بقدره . . . لا يعني الوقوف إزاءه حيارى جامدين . . . لا يعني أن تبقى « مرآة الأمة » غير مكتملة الصورة والهدف . . . كما يجب أن تكون الصورة وأن يكون الهدف . .

من هذا الإختصاص . . . أو من هذا الامتياز . . . أو من هذا القدر . . . تنطلق عزيزي قارىء « مرآة الأمة » .

تنطلق بإمكانيات غير محدودة . . .

بمواد ومواضيع غير محدودة . . .

بطاقات وإلتزامات غير محدودة . . .

بآراء جديدة . . . بأبواب جديدة . . بأفكار جديدة ، تطرقها الصحافة لأول مرة . وتدخل عالم الصحافة لأول مرة . . . « مرآة الأمة » . . . مرآتك أنت . . . أفكارك أنت . . . جهدك أنت . . . من خلالها تنعكس آمالك وأمانيك . . . وآلامك ومآسيك . . .

ما تهمس به سراً . . . تظهره « مرآة الأمة » لك جهراً . . . تريك الصالح الذي عليه تشكر . . . وتبين لك الطالح الذي منه تنفر . . .

سياستها منبثقة من صميم هذه الأمة . . . من تقاليد هذه الأمة . . . من الصورة المشرقة لماضي هذه الأمة . . .

سياستها إلى الأمام دوماًوأبداً . . . فلا نكوس على الأعقاب . . . ولا تقهقر إلى الوراء . . . لا مهادنة في خطأ . . . لا تحدي دون سبب . . . لا تملق . . . لا

رياء . . . . ولا تحامل دون داع . . .

وعهد الله لتبقى « مرآة الأمة » للحق منبراً . . .

قارئي العزيز :

إنـه لمنتهى التقاعس لـو زعمنا أن هـذا العدد قـد أرضى طموحنـا . . . وطموحك . . أو أنه منتهى طموحنا وطموحك . . . إنه البداية لعمل أكبر . . . لانتاج أكثر . . . إنه الوليد الذي عليه أن يشب . . . وأن يترعرع . . . ليغدو في الغد يافعاً . . . إن الطريق طويل . . . والمسلك شاق . . . والسبيل وعر . . . الوصول إلى الكمال . . . دونه خرط القتاد . . . وعهد الله أن نسعى ما وسعنا السعي . . . وأن نبذل كل ما في طاقتنا وما في مقدورنا من بذل . . . سنعطي هذه المجلة عصارة فكرنا . . . وخلاصة وقتنا . . . وكل جهدنـا . . . آناء الليـل ، وأطراف النهار . . . لترضى عنها أنت . . . وتكون عند حسن ظنك أنت . . . ولتبقى موضوع القبول منك أنت . . .

وإلى صاحب اليد الكريمة التي لا شلت . . . إلى صاحب اليد الآسية التي لا غلت إلى الرجل الذي حال دون وأد الحق والحقيقة . . .

إلى الرجل الذي رفع الحيف . . . عندما هيمن الحيف علينا حقبة من الدهر عسيرة . . إلى صاحب القلب الكبير ، والعمل الكبير . . .

إلى صباح الأحمد الرجل العامل بصبر وصمت . . .

تحية إكبار وإجلال . . .

تحية من القلب . . . يسطرها القلم .

«رئيس التحرير»

القبس لماذا

العدد الأول - السنة الأولى
٢٢ فبراير ١٩٧٢

بصدور هذا العدد تنضم « القبس » إلى أسرة الصحافة العربية منبرا للرأي الحر ، يعبر من فوقه حملة الأقلام ممن يقدرون أهمية الكلمة وخطرها ، عن آرائهم ووجهات نظرهم في شتى المجالات التي تخدم مجتمعنا الكويتي ومنطقتنا الخليجية ووطننا العربي الكبير .

إننا نعيش اليوم في عالم صغير ، أسهمت الانجازات العلمية في الميدان الإعلامي ، في إلغاء الحواجز بين أرجائه ، فغدا هدفاً للتيارات المتناقضة والتغييرات المتباينة ، ووقع تحت المؤثرات الإعلامية للقوى الكبرى ، وأصبح الحفاظ على الخصائص المميزة والاستقلال الفكري والمادي يحتاج إلى جهد كبير من الشعوب المتطورة . ومن هنا كان للإعلام وبالأخص الصحافة - ذلك الدور الكبير في وقاية المجتمع وتوجيهه السليم .

إن قيام مؤسسة صحفية في الكويت تتوخى الأمانة في نقل الحقائق إلى القارىء وتبرز النقد البناء وتفسر له الأحداث ، وترسم أمامه احتمالات المستقبل وتقدم له الغذاء الفكري والثقافي السليم ، مسؤولية كبرى ندركها ونحن نخط أولى أحرف هذا العدد من « القبس » إدراكنا بأننا سنبذل أقصى طاقتنا ، لترجمة أمان إلى حقائق نقدمها كل يوم على صفحات هذه الجريدة .

إن هذه الجريدة العربية وهي تصدر في الكويت تدرك أن هذا البلد جزء من الوطن العربي الكبير بكل ما يحتويه من معان تاريخية وروحية وثقافية وإنسانية ومادية . . . ولذلك فإنها ستعمل في إطار واضح من هدفها القومي البعيد .

وهي إذ تحاول تأدية رسالتها نحو المجتمع الكويتي وتطويره نحو الأفضل ، وعلى خدمة القضايا العربية ستعمل على الدفاع عن القضايا الإنسانية وقضايا الحرية في كل ركن من أركان العالم .

إنه لم يعد سراً أن الدول الكبرى ، مهما تنازعت ، فإنها تقفز في حوار المصالح فوق رؤوس الدول الصغرى لتتقاسم المنافع والنفوذ . لذلك فإن مواقفنا من هذه القوى ستكون على ضوء ما تمثله من تجاوب مع آمال العرب ومصالحهم وقضيتهم الكبرى : فلسطين .

فهذه مؤسسة كويتية عربية مستقلة عقدت العزم على أن تقدم شيئاً ذا بال إلى القارىء ، رائد الحقيقة والصدق ، وهدفه مستقبل أفضل لأبناء هذا الشعب ، وأساسه العمل الجاد المتطور .

إننا ونحن ندعو للنقد البناء لتطوير مجتمعنا ، سنكون أول المرحبين به لتطوير هذه الجريدة .

إن صدور أي جريدة ، في أي زمان وأي مكان ، يجب ألا يكون له سوى معنى واحد : هو أن نافذة جديدة على الحرية قد فتحت ، وان حقاً استقام ميزانه .

وبعد ، هل نسأل لماذا صدرت « القبس »؟

« القبس »

للوطن كلمة

العدد الأول ـ السنة ١٣ ـ ١٧ يناير ١٩٧٤

اليوم تعود « الوطن » إلى ساحة الصحافة ، جريدة مؤمنة بالعروبة ، مؤمنة بالإنسان ، مسهمة في تعميق معنى الحرية . ليست لرجل هي ، ولا هي لفئة . ليست للدولة ، ولا هي تصدر لتكون ضدّ الدولة . جريدة هذا المواطن العربي ، في الكويت وعبر حدودها هي . من أجله تكتب حروفها ، وبثقته سوف تملك حق القول إنها تعبّر عن إرادته ومصلحته . نريد أن نقول الحق . نريد أن نتعلم ونعلّم معنى الحرية والقيم . ساحة العمل تحتمل أوراقاً جديدة ، لذلك كانت هذه الجريدة . من أجل قيم صحافية نبني ، وإذا كان العدد الأول هذا قد حبسنا خلف قضبان كثيرة ، فإن كل عدد يجيء سوف يثبت أن « الوطن » ليست جريدة جديدة فحسب ، بل هي جريدة حديثة ، وتسعى لتكون رائدة : لا حجر فيها على الفكر ، ولا صوت يعلو عندها فوق صوت العقل .

« الوطن » سوف تعطي القارىء ما يجب أن يقرأه وبالكمية الأوسع . عدد صفحاتها يزيد أو ينقص بقدر ما تملك من مادة جديرة بالنشر . لن تكون « الوطن » منبراً للصراخ أو الهدم . سوف ترى الخير فتذكره ، والشر فتضرب بالسيف . دون ضجيج سوف نعمل ، شأن البناة ، وبعيداً عن الثرثرة الفردية .

لقد حان الوقت ليقرأ المواطن ما يتمنى لو كتبه ، دون أن نسقط بذلك إلى حدود المنافع الضيقة .

للوطن كله ، ولكل مواطن تصدر « الوطن » .

«الوطن»

لماذا . . .
ولماذا الأنباء ؟
العدد الأول ـ السنة الأولى ـ ٥ يناير ١٩٧٦

لأننا نريد أن نقول للناس ما نؤمن به ، ونريد للناس أن تقول ما تؤمن به .

ضمن مفاهيم المجتمع الواحد ، ذي المصير الواحد ، في حياته الواحدة ، نريد الكلمة الجديدة ، تقول الحق وترفع راياته ، وتحمل فوق كل ذرة رمل له ، بيارق ، وفي وجه كل مطمع سيفا .

ما هي صوت لفرد أو لمجموعة ، رغم كل الذي يقال وصفا لها ، يسبقها ويصدر قبلها ، دون أن يصدر عنها . ما هي صوت لأحد ، إلّا بقدر مايكون هذا الأحد أو هذه المجموعة ممثلة للحقيقة وللحق ، وراعية لمصلحة الشعب بعيدا عن « الفئوية » والتمزق ، أيا كانت أشكاله وأصواته وألوانه . تنطلق من الايمان بالكويت الواحدة ، وبالكويت العربية المؤمنة ، بالكويت العاملة ضمن حدود المصلحة العربية العليا ، ومايرسم هذه المصلحة من علامات تميز سياستها على مرّ السنين وامتداد الأيام .

من تاريخنا وتراثنا القومي نستمد الموقف ، ونعلنه عاليا ، قدر ما يعلو صوت الحق فوق كل الأصوات . به ندق الأبواب ، ونحفظ مسارنا ، فلا تشوبه المصالح الشخصية ، أو الامتيازات الفردية ، أو الصراعات البعيدة عن هذا التاريخ وهذا التراث .

قيمنا وأخلاقنا العربية ، تحدد لنا طريق فهم السلوك الذي نريد ، والذي على أساسه نحاسب وننتقد لنبني لا لنهدم ، ليكون لنا عبر الكلمة الدور الذي كان لنا دائما في كل ميدان .

مع الوطن في كل خطوة تبنى ، وفي سبيل الوطن كل شيء يهون ويرخص .
معركتنا الوحيدة التي نستعد لها ، هي معركة الإسهام مع غيرنا ، لنضع « مدماكا » ونرفع جدار صون للكرامة الوطنية والانسانية ، بدل الاكتفاء برفع الشعار .

جريدة للخبر الصادق الصادق ، والرأي الحر المؤمن نريدها .
ما من عداوة نحمل ، ولا نبحث عنها .
من الكويت : مصلحة وتاريخا ومجتمعا واحدا ننطلق .
من الكويت : شعبا وإيمانا وتراثا نستلهم الحرف .
من أجل الكويت والعروبة هذه الجريدة ، فلتكن « الأنباء » .

«الأنباء»

الفصل السابع

الثابت والمتغير

ليس في مستطاع دراسة عن الصحافة الكويتية أن تغفل جانب الرأي ، أو الاتجاهات الفكرية والسياسية التي تؤطرها ، فإنه إذا لم تكن الصحافة كلها سياسية بالضرورة ، فإنها تنطلق من قاعدة فكرية ، وتعبّر عن رأي حتما ، ومع هذه الأهمية للرأي والمعتقد السياسي ، فإننا لا نستطيع أن نمنحه أكثر من فصل هنا أو وقفة هناك ، مادام هدف هذه الدراسة يتجاوز تحليل الاتجاهات الصحفية في الكويت ، إلى التأريخ والتوثيق ، ورصد مناحي التطور المختلفة . وقد أشرنا من قبل الى ما يمكن أن تدل عليه افتتاحيات الصحف الشهرية والأسبوعية واليومية ، على اختلاف أنواعها وتوجهاتها . كما يمكن بوجه عام أن نرصد التيارات العريضة في الكويت ، وهي بين تيار إسلامي ، وآخر قومي ، وثالث ليبرالي ، وهذا التقسيم العام يكاد يكون صالحا لكل بلاد العالم العربي ، مع اختلاف في درجة الوعي بأصول المعتقد ، وقضاياه ، وما تُضفيه عوامل أخرى علمية ، قد تستتر به ، وتتوارى خلفه ، فقد يتستر دعاة الاقليمية بالدعوة الاسلامية ، يحاربون القومية تحت شعارها ، وقد تمتزج القومية بشيء من نقيضها ، وهو الأممية ، وقد يأخذ الاتجاه الليبرالي شكل الدعاية للحضارة الغربية ، وقد يدفع الى العزلة . . . الخ . وتصنيف الصحف في الكويت في حدود هذا التصور لن يخلو من خطأ ، حتى إذا أمكن أن يقال إن المجتمع ـ التي تصدر عن جمعية الاصلاح الاجتماعي (الدينية) والبلاغ تمثلان التيار الإسلامي ، وأن « الوطن » و « الطليعة » تمثلان التيار القومي وأن « السياسة » و « الأنباء » تمثلان الاتجاه الليبرالي ، فإن هذا القول سيؤدي الى تصورات غير دقيقة ، لأنه ـ على سبيل المثال ـ سيؤدي الى الظن بأن « الوطن »

و « الطليعة » تقولان نفس الشيء ، وليس هذا بصحيح . فبينهما فروق كثيرة . في حين تتشابه « الرسالة » - على الأقل في عصرها الذهبي ، و « الطليعة » في أشياء ، وتلتقي « صوت الخليج » و « المجتمع » في مقولات ، وتختلفان في مقولات أخرى . . . وهكذا .

لا مناص - إذاً - من الإقرار بأنه على الرغم من إمكانية التصنيف داخل إطارات عامة ، ستبقى كل صحيفة ذات شخصية مميزة ، على أن هذه « الشخصية » ذاتها عرضة للتغيّر أحيانا ، لأسباب شتى .

لقد تكاثرت الصحف في الكويت كثرة عظيمة ، وأصبحت صناعة الصحافة فيها رائجة حقا ، وتنوعت حقولها بدرجة تندّ عن التصنيف التقليدي . صحف للأطفال ، وللرياضة ، وللكرة بصفة خاصة ، وللفن ، وللعامل ، وللطالب الجامعي ، ولكل كلية جامعية على حدة ، ولكل قسم علمي في الكلية الواحدة ، وللاقتصاد ، وللمخطوطات ، وللأسرة ، وللنفط ، وللدعاية لشركات النفط دون أن تعرض للنفط . أما ما يعرّف بأنه « مجلة اجتماعية ثقافية جامعة » فيمكن أن تجد تحت هذا التعريف عددا لا بأس به من المجلات . وهذا التكاثر لا يتناسب مع القاعدة القارئة التي تتعامل مع الصحف في الكويت ، وخارجها ، وقد أدى إلى تنافس آتى ثمارا طيبة أحيانا ، وغير طيبة في أحيان أخرى .

١ ـ الغلاف

لقد أصبح من ثوابت الصحيفة في الكويت أن تُعنى عناية فائقة بالغلاف : نوع الورق ، والألوان ، وطريقة الكتابة ، ثم - وهذا مهم جدا - صورة الغلاف !! وهي - عادة - صورة فتاة حسناء تظهر شيئا من مفاتنها . وأول انتقاد وجه الى مجلة كويتية بسبب ذلك كتبه سيف مرزوق الشملان ، فانتقد موقف مجلة « العربي » التي وصفها بأنها لا تشجع الأدب الكويتي ، ثم يقول في عنوان مقالته الناقدة : « صدر خمسون عددا على أغلفتها صور خمسين فتاة » (الوطن ١٩٦٣/١/٧) وهذا صحيح ، ولكنه ليس كل الصحيح ، فلم تكن « العربي » وحدها التي تفضل نشر

صور الفتيات على غلافها . والى الآن تتفاقم هـذه الخاصيـة ، بدافـع المنافسـة والترويج ، وهنا ننشر رأي أصحاب الصحف ، بقلم واحد من كتاب الأعمدة اليومية .

على فكرة كيدهن . .

بقلم : أنور الحماطي

علي بن يوسف الرومي . . صاحب مجلة « مرآة الأمة ورئيس تحريرها » يجد نفسه في وضع غريب أملته عليه طبيعة وهموم المهنة . . غلاف المجلة يجب أن يكون لامرأة جميلة حلوة التقاطيع حلوة المظهر وهذا شرط من شروط التوزيع وطعم يسيل له لعاب القارىء العربي العطشان .

يترتب على توفير هذا الشرط الفوائد التالية :

ـ اولا سرعة التوزيع وانتشاره على بقعة العالم العربي الجائع ، وثانيا الوضع المحرج لصاحب المجلة من كثرة الاتصالات بشتى أنواع وسائل الاتصال الحديثة من العالم العربي لمعرفة من هي صاحبة الوجه الجميل والقوام الممشوق صاحبـة صورة الغلاف .

يقول علي بن يوسف « اجد نفسي مضطرا لاعطاء التفاصيل لقارىء عازب مكبوت يبحث عن وجه جميل تماما مثل الباحث عن قطعة ارض في موقع جيد ، او متزوج مغمور يبحث عن مغامرة جديدة . . فانا لست بخاطبة . . » هكذا علي بن يوسف يختتم حيرته . والاجمل من كل ذلك أو الأسوأ حسبما يأخذك تفكيرك ان صاحبات الغلاف يتصلن احيانا يحتججن على صورهن التي تبرزهن بـأنهن أقل جمالا من الواقع . .

« وأنا أقول كان الله في عونك يا علي يا بن يوسف يا بن الرومي على مقالة انور بن ناصر بن الحماطي الذي فتحت له قلبك » .

« السياسة » ١٩٨٣/٦/٥

ولم يقف الامر عند حدود المجلة الأسبوعية ، أو الشهرية ، إن الصحف اليومية ، حتى تلك التي يعتمد رواجها أصلا على الخبر والتحليل ، تعني بالصور ، وتتحايل لوضعها في مكان بارز ، في الصفحة الأولى إذا أمكن ، أو في الصفحة الأخيرة ، الملوّنة ، أو في منتصف الصحيفة ، واذا كانت الصحيفة اليومية تصدر ملحقا فإنه يكون بالألوان ـ عادة ـ وتكون صور الجميلات مادة أساسية فيه . ولعلنا نذكر ما وصف به صحفي ملاحق الصحف في الكويت بـأنها « كباريهـات على الورق » !! لقد هاجمته الصحف ، ولكنها لم تكن محقة في هذا الهجوم . على أنه من التعسّف الزعم بأن هذه خاصة بالصحف الكويتية ، فهذا أسلوب عالمي تسلل إلى الصحافة العربية . ويجد دواعيه من ظروف المجتمعات العـربية ، بـرغم وجود فوارق في درجة أو نوعية العلاقة بين الرجـل والمرأة . والقـدر الحقيقي من هذه « التهمة » هو الإصرار الواضح ، أو الاستمرار ، حتى حين لا يساعد موضوع المجلة الأساسي ، أو مجال اهتمامها على إيثار الصور النسائية .

هناك صحف « تتحايل » بالمزج الذكي بين الصورة النسـائية والاستفـزاز السياسي من خلال خبر يصنع صدمة . وهناك صحف ترفض تماما هذا اللون من جذب اهتمام القارىء ، وتفضل أن تطرح تصورها الحاد بشكل مباشر ، يتفق ورسالتها الجادة .

أما مجلة البيان ـ التي تصدرها رابطة الأدباء ـ فإنها تكتفي بالتنويه ـ عـلى غلافها ـ بأهم الدراسات التي يتضمنها العدد ، وقد تضع صورا صغيرة لبعض الكتاب ، وهي ـ عادة ـ لا تجتذب القراء ، فأين باحثـو الأدب والشعراء ، من وجوه الحسان ؟!

٢ ــ الأعمدة وأصحاب الأعمدة

من أهم ملامح الصورة الراهنة هذه الأعمدة المنتشرة في الصحف اليومية ،

والمجلات الأسبوعية على سواء . ويمكن أن نقول هنا أيضا إن تثبيت الأعمدة في الجريدة أو المجلة ليس بدعة كويتية ، كلنا قرأنا « نحو النور » لمحمد زكي عبدالقادر ، أكثر من أربعين عاما ، و « ما قل ودل » لأحمد الصاوي محمد ، و « فكرة » لعلي أمين ، ثم لتوأمه مصطفى . . . الخ . ولكن الصحافة الكويتية تسرف في ذلك إسرافا عظيما . فلا تكاد تخلو جريدة من ثلاثة أو أربعة أعمدة مستمرة ، وقد نجد مثلها يظهر بين حين وآخر .

ونكتفي بإشارات من الصحف اليومية :

ففي الرأي العام نجد زاوية بتوقيع « العميد » ، ويقصد به رئيس التحرير ، و « في الصميم » بتوقيع « حي » ، و « صباح الخير » بتوقيع « العدواني » ، و « بيني وبينك » بتوقيع « نبيل خضر » ، و « محطة » بتوقيع « عبدالرحمن السعيدان » و « حديث الفن » بتوقيع « بلال عبدالله » ، وفي الصفحة الأخيرة : « فنجان قهوة » بتوقيع « عبدالله الشيتي » ، و « من الحياة » لتهاني البرتقالي .

وفي السياسة نجد : « يوم ويوم » بتوقيع « زاهد مطر » ، و « بلا عنوان » مع أن الكاتب يضع لزاويته عنوانا يوميا ، بتوقيع « نجم عبدالكريم » . و « ليس إلا » بتوقيع محمود السعدني ، و « زووم » بتوقيع « عبدالقادر كراجة» و « على فكرة » بتوقيع « أنور حماطي » و « خواطر » وهي عن الرياضة بتوقيع « فيصل القناعي » .

وفي القبس نجد : « شرباكة » بتوقيع « يوسف الشهاب » ، و « قبس محلي » بتوقيع « فهد العلي » ، و « تأملات » بتوقيع « « خوله عبدالهادي » .

وفي الوطن نجد : « مع وقف التنفيذ » بتوقيع « صلاح الساير » و « أفكار »

بتوقيع « جاسم حبيب » و « من أوراق محررة » وتتناوب على كتابته : نادية كمال ، وغالية قباني ، وأشواق المالك ، و « باختصار » بتوقيع « علي عمر » و « على الدرب » بتوقيع « وليد أبو بكر » و « بلا قناع » بتوقيع « صالح الشايجي » ، وفي الصفحة الأخيرة « مناظر » بتوقيع « جاسم المطوع » و « الله بالخير » بتوقيع « محمد مساعد الصالح » . أما زاوية الرياضة فيكتبها سعيد وهبه ، تحت عنوان « كلام في العارضة » .

وفي الانباء نجد : « خواطر على الدرب » بتوقيع « الدكتور ابراهيم مكي » و « بدون رموز » بتوقيع « رمزي » و « حوار الطرشان » بتوقيع « صالح المطيري » و « ياألطاف الله » بتوقيع « أبو اللطف » و « شطحات » بتوقيع « فؤاد الهاشم » .

هناك أسماء أخرى تظهر وفق إيقاع مختلف ، وليس يوميا ، مثل آمال تلاوي ، وعواطف الزين في « الوطن » ، وأبي فراس ، في الوطن أيضا ، والأسماء المتعددة التي تكتب في الصفحتين الملونتين في داخل « الأنباء » . وهناك من انتقل بزاويته من جريدة الى أخرى ، فغيّر العنوان الذي يكتب تحته يوميا ، مثل ما يكتبه الدكتور ابراهيم مكي ، فقد بدأ في « القبس » منذ ثمانية أعوام تقريبا ، يكتب « شمعة على الطريق » ثم نقل زاويته إلى الأنباء فغير عنوانها الثابت . وكذلك كان صالح الشايجي يكتب في القبس ، ثم انتقل الى الوطن ، لكنه احتفظ بعنوان زاويته .

أما سليمان الفهد ـ الذي يمكن اعتباره أشهر كاتبي الأعمدة الصحفية طوال السبعينات ، فقد بدأ في « السياسة » يكتب تحت عنوان « مواقف » ، وبعد بضع سنوات نقل زاويته الى « الوطن » تحت عنوان « سوالف » لبضع سنوات أخرى ، ثم توقف الآن . (اقرأ عن اسلوبه في « مواقف » ما كتبناه عنه في : الحركة الأدبية والفكرية في الكويت ص ٤٠٢ وما بعدها) ومواقف سليمان الفهد خير من سوالفه المتأخرة ، أسلوبا ، ودقة ملاحظة ، واصطيادا للمفارقة .

ولنا هنا ملاحظتان :

إن الكثرة الكثيرة من كتاب هذه الأعمدة (وهي تسمية اصطلاحية إذ يقع أكثرها في نصف عمود ، أو ربع عمود أحيانا) من الكويتيين ، وأكثر هؤلاء من الشباب الطامح الى العمل في الصحافة ، فليس من بينهم متفرغون للعمل الصحفي ، إلاّ في النادر ، اذا استثنينا رؤساء التحرير ومديري التحرير ، وهم متفرغون بحكم وظائفهم .

وأن هذا السيل من الأعمدة لا يخضع لشيء من التخطيط أو الظبط في أكثر الأحيان ، فيمكن أن يتشابه عمودان في جريدة واحدة ، ويمكن للكاتب الواحد أن ينتقل من السياسة الى تلخيص فكرة قرأها ، إلى الحديث عن مشكلة المرور ، أو ارتفاع أسعار سلعة ما ، في أيام متتالية . أما الذين ينتهجون أسلوبا ثابتا فهم القلة ، من أشهرهم محمد مساعد الصالح ، ووليد أبو بكر ، وفؤاد الهاشم ، فهم يلتزمون مجالات محددة . أما أصحاب اللغة المميزة ، وطريقة الصياغة الخاصة ، فأشهرهم عبدالله الشيتي ، وفؤاد الهاشم ـ وطريقته استمرار لطريقة سليمان الفهد .

شطحات

كيف نفكر . . . وكيف يفكرون ؟!!

بقلم : فؤاد الهاشم

في الكونغرس الأميركي يفكرون الآن في . . أمر !!
انه بخصوص تطوير الطائرة « اف ـ ١٦ » !!
في مجلس الأمة يفكرون الآن في . . أمر !!
انه بخصوص توحيد زي طالبات . . . الجامعة !!
وزارة التربية والتعليم الأميركية تفكر في . . أمر !!
انه بخصوص تجميع الطلبة المتفوقين في . . الرياضيات !!
يضعونهم في مكان واحد . . للدراسة !!
يطلقون على هذا المكان اسم : « معمل تفريخ العلماء » !!
وزارة التربية في الكويت فكرت . . ونفذت !!
انه فصل الطلبة عن الطالبات في برنامجهم . . . التلفزيوني !!
وزارة التربية تجاهلت شيئا اكثر . . أهمية !!
طلبتها الذين ترسلهم الى الجامعة . . « شو » !!
لمزيد من . . . المعلومات :
جامعة « شو » في ولاية . . « نورث كارولينا » !!
جامعة شهادتها لا تجعلك تعمل حتى بوظيفة جرسون في اي مطعم في اي مدينة . . . أميركية !!
الدراسة فيها . . باللغة العربية !!
هذا ان كان فيها . . دراسة !!
يتجمع فيها عدة مئات من . . طلبة الكويت !!

لا اساتذة ، لا منهج ، لا تعليم !!
(وأيضا . . لا حامض حلو . . لا شربت) !!
الوزارة لا تريد ان . . . ترد !!
لماذا ؟!!
لأن « نورث كارولينا » بها مقر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ـ فرع « الجماعة » !!
معادلة :
تحاول الوزارة نقل الطلاب الى جامعة . . اخرى :
بعدها . . يثيرون من جديد قضية . . . « موجّه التربية » !!
اذن . . . المسألة . . « شيلني واشيلك » !!
قرار منع الاعلانات من استخدام . . المرأة !!
اعلان :
« يقدم لكم عبدالله بودلدول . . فستان سهرة » !!
« عبدالله بودلدول يضع أحمر شفاه . . . قرمزيا » !!
« شاهدوا عبدالله بودلدول وهو يستعرض لكم في قميص نوم . . . شفاف » !!
« سيدتي . . عبدالله بودلدول يبدو سعيدا الآن بعد ان استخدم . . الماسكرا والشدو » !!
آخر . . . المطاف :
انهم يقولون ؟!!
ماذا . . . يقولون ؟!!
. . . دعهم . . يقولون !!

« الأنباء ١٩٨٣/٥/٢٦

لغتنا الجميلة !

• الدكتور محمد حسن عبدالله ، احد الحاضرين ، في دورة سكرتارية التحرير ، التي عرضنا لها ، غير مرة ، هنا ، بالتحليل والمناقشة ، والتي انتهت اجتماعاتها الكثيفة ، في (كارلتون تاور) امس ـ مع غياب عديد من الزملاء ليت ظروفهم أسعفتهم ان لا يغيبوا لان الصحافة بحر ليس لأحد ـ ان يسبر جميع اغواره ويصل الى اعماقه .

اثار الدكتور محمد حسن عبدالله ، الاستاذ في جامعة الكويت وهو قريب الصلة من الصحافة بشكل او بآخر ـ موضوع اللغة التي ينبغي على الصحافي ان يكتبها ، فقرر أنها اللغة الفصيحة ـ لا الفصحى « منكرا تسميتها بالفصحى » ، وطالب الصحفي بأن يتسلح بالمعجم ، وان يكتب بلغة عصرية ـ اذا شاء ـ يفهمها القارىء بشرط ان لا يقع في (المطبات) اللغوية ، والاخطاء الشائعة ، وان يتأكد من كل حرف يخطه ، وكل كلمة ينطقها ، وكل عبارة تخطر على باله ، لصياغة خبر ، او تدبيج مقالة ، او كتابة عنوان !

ولقد ناقشته مع الزملاء ، في بعض ما أثار من قضايا لغوية وأخذت عليه انه في بحثه القيم ذاك ، والمتعدد الفوائد ، تحدث الى الحاضرين بلغة (نص نص) أي راوحت شروحه وآراؤه بين العامية والفصحى أو . . الفصاحة ، مع انه كان قد قرر بأن اللغة العربية ، بخاصة ، اذا خلت من الفكر كمحتوى فقدت كثيرا من خصائصها :

وساءلت الاخ الدكتور محمد اذا كان يريد من الصحفي ان يكون عضوا عاملا في مجمع اللغة العربية ، وان يمضي وقته في « نبش » الكلام الصحيح ، من غير الصحيح ، ومع ما في دعوة الدكتور الى وجوب العناية بلغتنا الجميلة ، وعدم التنكر لها ، من أهمية وضرورة ، الا ان لغة الصحافة تختلف بالطبع ، عن لغة

المجامع اللغوية والعملية ، لان الصحيفة او المجلة يقرؤها اعضاء هذه المجامع وعامة الناس سواء ! ورأيت ، أن كثيرا من الأخطاء الشائعة ـ على ان لا تكون لغوية ، افضل ـ لايصال فكرتك أو رأيك ـ من صواب مهجور . .

ان اللغة العربية ، في يقيني ، شيء حي ، يتحرك ، وينمو ، ويتطور بتطور العصر ، فما ينبغي ان نقف جامدين حيالها ، وما يجوز ـ في الوقت نفسه ـ أن « نخربط » فيها ، بحيث نجعل عظام عمنا سيبويه تستغيث !

وقلت ، في ختام مداخلتي ، مع الدكتور المحاضر ، كيف انني حضرت ذات يوم ، في بلد عربي شقيق ، مناقشة اطروحة دكتوراة في اداب اللغة العربية ، راح الطالب (الدكتور) يجيب ويحاور الهيئة المشرفة على (امتحانه) بالعامية . . وكانت النتيجة . . سقوطه !

عبدالله الشيتي

« الرأي العام » ١٩٨٣/٥/٢٤

يوم ويوم

لو ان كل شكوى تصل الى رئاسة مجلس الوزراء جرى التحقيق فيها بشكل جيد لاكتشفنا أحيانا أن ما تقوله الجهات المختصة دفاعا عن نفسها ، لاكتشفنا انه ليس حقيقيا وان صاحب الشكوى على حق . فالجهاز الحكومي قادر على تبرير التهمة الموجهة ضده بقوله أحيانا كلاما كبيرا ضد من يشتكيه وبالتالي يصبح الشاكي مشكوا عليه . . . لجنة محايدة للتحقيق في كل الدعاوي المرفوعة ستضع الجهات العليا أمام حقائق الأمر . .
وسامحونا . . .

نكشة : القديم قال الكثير للجديد ومنها الأمثال والحكم . . .

زاهد مطر

« السياسة » ١٩٨٣/٤/٢٦

فإننا نرى أن « ظاهرة » الزوايا الثابتة ، أو الأعمدة الصحفية ، في الكويت بصفة خاصة ، بحاجة الى دراسة مستقلة ، تفرز اتجاهاتها ، ودوافعها ، وتطور أساليب كتابها وأفكارهم . إن بعض هذه الأعمدة قد استمر دون انقطاع لأكثر من عشرين عاما ، مثل ما يكتبه « حي » في الرأي العام ، والدكتور مكي يكتب منذ عشرة أعوام ، ووليد أبو بكر يكتب نقده الجاد ـ يوميا تقريبا ـ لمثل هذه المدة أو تزيد ، وكلمات « زاهد مطر » ـ وهو اسم رمزي ـ تعتبر من أهم ملامح الصفحة الأولى في السياسة ، وقد أدت واحدة منها الى تعطيل الجريدة ثلاثة أيام .

٣ ـ الكاريكاتير

تهتم جميع الصحف الكويتية برسوم الكاريكاتير ، وقد يكون في الصحيفة الواحدة أكثر من رسام ، وجميعها تمزج النكتة الاجتماعية ، بالفكاهية التي لا هدف لها غير الاضحاك . ولكن الكاريكاتير السياسي يأخذ مداه في الجريدة اليومية ، ويحتل مساحة بارزة في الصفحة الأخيرة من جميع الصحف اليومية ، عدا « السياسة » التي شهدت صفحاتها رسوم أشهر رسام كاريكاتير سياسي في السنوات الماضية « ناجي العلي » ، لكنها ـ منذ غادرها ـ لم تضع بديلا له .

وقد عرفت المحاولات الصحفية المبكرة الرسم الكاريكاتيري بشيء من الندرة . اضطرتها اليه ظروف التمويل والاتصال بالخارج . رسم أحمد زكريا الأنصاري أول كاريكاتير ، أو لنقل أول رسم تجسيدي رمزي للكويت ، إذ صور فتاة تبدو عليها علامات الصحة والثراء ، وتحتها تعليق موجز : « الكويت مال ، ولا ماء » (راجع ما كتبناه عن البعثة) ، ولكن الأنصاري لم يستمر في إمداد البعثة برسومه . ثم بشرت « الشعب » قراءها (في ١٩٥٨/١/٢٣) بأن الطالب أحمد النفيسي (عضو مجلس الأمة فيما بعد) قد انضم الى أسرة التحرير ، وأنه سيوالي نشر ما يرسمه في الشعب . ولكن هذا لم يحدث ، بل الذي حدث أن رئيس تحرير الشعب كان يقترح أفكارا على رسامي الصحف المصرية ـ في القاهرة ـ فيمدونه بها لينشرها فيما بعد .



«مراعاة مقتضى الحال»

مصطفى كامل يربط الكاريكاتير بالمناخ النفسي للطلبة ، وحيلهم في الفن ، ومصير كتبهم بعد أداء الامتحان ، وتعلقهم بقراءة الطالع . . كل ذلك في صورة واحدة وتعليق من نصف سطر .

لقد اختلفت الصورة منذ أواسط الستينات ، ولم تعد المسألة هواية تلحّ لرسم صورة أو صورتين ، فقد صار « أحمد الهلالي » رساما مستمرا في « الهدف » ، ونشر مناظر ، كل منها بمثابة مقالة جادة ، ومثيرة أحيانا ، حتى إن واحدا من هذه الرسوم أدى الى تعطيل مجلة الهدف في ١٩٦٥/٣/٢٤ .

وحين نعيد تأمل هذه المختارات من الرسوم ، سنرى كيف أدى التطور في فن الطباعة ، وإضافة الألوان الى التوسع في استخدام الكاريكاتير ، وتنوع مجالات نقده .

كما يمكن أن نلاحظ ابتعاد الرسام غير الكويتي عن مجال انتقاد البيئة الاجتماعية ، أو السياسة المحلية . ومن هنا اكتسبت رسوم « الهلالي » نكهتها الخاصة ، ويحدث أن يرسم بعضهم شيئا من ذلك بطريقة محسوبة ، مثل ذلك الرسم الذي نشره مصطفى كامل إبان القيام بحملات تفتيشية على السيارات العابرة بالشوارع بعد منتصف الليل ، وكان ـ في ذلك الوقت ـ يكثر الحديث عن أهمية تجنيس العاملين بالشرطة والحرس الوطني والجيش ممن لا يحملون الجنسية الكويتية ، وهنا رسم مصطفى كامل شرطيا يستوقف سيارة يسأل قائدها :

ــ معك هوية ؟

فيبادر القائد سائلا بدوره :

ــ معك جنسية ؟

لقد وافق محمد مساعد الصالح على نشر هذا الرسم على مسئوليته الشخصية ، وهذا يطلعنا على مدى تأثير الكاريكاتير من جانب ، وكثرة المحاذير التي تحيط به من جانب آخر ، ولهذا سيكون من الطريف أن نصنف رسامي الكاريكاتير حسب بلدانهم ، ونكتشف ـ من ثم ـ اتجاهات ما يرسمون ، والمجال الذي يؤثرونه بنقداتهم اللاذعة .

في مجال الكاريكاتير لعبت « الملاحق » الصحفية دورا مهما في ترويج الكاريكاتير ، لجاذبيته ، وقدرته على ملء المساحات الشاغرة التي قد لا تسعف

الأقلام بالاستجابة لها ، على أن نشر رسوم القراء الكاريكـاتيريـة ، أو التسابق لكتـابة تعليق عـلى رسم كاريكـاتيري منشـور . أصبح من وسـائـل التـرويـج للملاحق ، وللصحف بالطبع .

الفصل الثامن

صحافة على الهامش

هذا الفصل آخر الفصول عن « الصورة الراهنة » ، ولكنه ليس آخر قسمات هذه الصورة ، التي لا يمكن الوقوف على كافة جوانبها دون العودة الى الصحف ذاتها ، وفي حدود كتابنا هذا ، فإن القارىء سيكون بحاجة الى الاستمرار في القراءة حتى يصل إلى آخر الكتاب ، ليستكمل ما تيسر لنا من ملامح الصورة ، ومن منطلق أن التشريعات التي تنظم المهنة ، والتنظيمات التي تؤطر العمل الصحفي ، هي بالضرورة جزء أساسي من الصورة الراهنة ، بل إن الامتداد التاريخي وتجارب الماضي ، وإن حسبت ماضيا ، أو عدت مما انقضى زمنه ، تعتبر مؤثرة في صناعة الصورة الراهنة ، وموجهة للصورة في المستقبل ، إلى حد ما .

لم نقصد بـ « صحافة على الهامش » أن نقلل من شأنها ، وإنما أردنا أن نشير الى « التغافل » المعتاد لمثل هذه الأنشطة الصحفية ذات الطبيعة الخاصة ، أو الضرورة . وأذكر أن أحد الحضور ، عقب على محاضرة لي ، ألقيتها في دورة سكرتارية التحرير ، التي نظمها اتحاد الصحافيين العرب ، وجمعية الصحافيين الكويتية ، وكانت عن تطور الصحافة في الكويت (١٨/٥/١٩٨٣) وكان التعقيب يستدرك ما نسيته أو تجاهلته ، من الاشارة الى الصحف الكويتية الصادرة باللغة الانجليزية ، وأشار المعقب إلى إن بعض هذه الصحف قد حقق تقدما حظي بتقدير عالمي . وهذا حق ، وكانت ملاحظة المعقب تتجه الى « كويت تايمز » التي يرأس تحريرها الأستاذ يوسف العليان ، نقيب الصحافيين في الكويت . وقد

اعتذرت عن إهمالي للصحافة باللغة الانجليزية ، وأسندت هذا الاهمال الى منهجنا التقليدي الذي يعتبر « اللغة » حدا فاصلا بين مـا هو وطني ينتمي الى النشـاط العام ، وما هو أجنبي ، يصير ملكا لصاحبه . وضربت مثلا بأدبائنا الذين يكتبون مسرحيات وأشعارا بالفرنسية أو الانجليزية . . إننا لا نؤرخ لهم ، ولا ندخل نتاج ابداعاتهم في تيار الأدب القومي . والصحافة ليست مجرد خدمة لقارىء ما ، إنها خدمة موجهة الى مواطن ، أو مجتمع ، وإنها حين تكتب بلغة أجنبيـة ، فإنها لا تكون قد أدت الدور الأساسي لوجودها ، دون جحود للدور الذي تؤديه كخدمة وطنية موجهة الى القارىء الأجنبي .

Page Four

Kuwait Times

Established in 1961

The Leading Independent Daily in the Arabian Gulf

Publisher	Y.S. Alyan
Editor-in-Chief	Abdulaziz A. Alolayan
Deputy Gen. Manager	Ibrahim G. Shammas
Advertising Manager	Malek G. Azzam
	Telephones:
Editorial Dept.	**833217-833358-833432**
Advertising Dept.	**835616-835617**
Circulation Dept.	**833525**
Commercial Press	**835618**

P.O. Box 1301, Safat, Kuwait, Tel: 833199

Cable: KUWAITIMES; Telex: KTIMES 23843 KT

وليست « كويت تايمز » وحيدة في ميدان الصحافة بلغة أجنبية ، فقد سبقتها The Daily News التي تصدر عن دار الرأي العام ، مواكبة ـ تقريبا ـ لصدور جريدة الرأي العام نفسها ، أي منذ عام ١٩٦١ ـ وغير الـ « ديـلي نيوز » تصـدر Arab Times عن دار السياسة ، منذ عام ١٩٧٧ .

والصحافة المكتوبة بلغة غير العربية تضع في اعتبارها لغة قرائها المقيمين على أرض الكويت ، إذ تعتمد عليهم في المحل الأول ، فأغلب مادتها باللغة الانجليزية ، باعتبارها اللسان المشترك لأكثر الأوربيين والأمريكيين ، وقطاعات ضخمة من الهنود والباكستانيين . ولكن هذا لا يمنع أنها تخصص صفحات في داخلها باللغة الأوردية ، أو غيرها من لغات الهند وباكستان .

هناك قطاع آخر من صحافة الكويت ، شديد التأثير ، وإن يكن بعيدا ـ نسبيا ـ عن دائرة الضوء ، وهو الصحافة الجامعية ، سواء تلك التي تصدر عن « عمادة شئون الطلبة » مثل مجلة « آفاق » التي انتقل الاشراف عليها مؤخرا الى ادارة العلاقات العامة ، بالجامعة ، أو تلك التي تصدرها الجمعيات العلمية ، دون انتظام ، وجميع أعضاء هذه الجمعيات من الطلبة ، وليس لهيئة التدريس أي نوع من الرقابة أو التوجيه لهذه الجمعيات .

وقبل أن ندخل الى موضوع الصحافة الجامعية ، نذكر أن الصحف اليومية تولي أخبار الجامعة اهتماما لا تحظى به في أي بلد عربي آخر ، وتفرد لها صفحة أو أقل أحيانا ، وهذه الصفحة خليط من مقالات قصيرة بأقلام طلابية ، أو من هيئة التدريس ، تتصل بالجامعة مباشرة ، أو بالنشاط العلمي بشكل عام ، وقد يوجه نقد لاذع لأستاذ أو لمنهج ، أو لتوجيه إداري من الجامعة . أو من ادارة احدى الكليات ، كما قد نجد أخبارا اجتماعية عن سفر طالب ، وزواج آخر ، وإطلالة مولود لثالث ! ! المهم أن المساحة مملوءة ، وبارزة ، يوميا طوال الفصل الدراسي . وقد عنيت الصحف بها حتى اتخذت لنفسها محررين من بين الطلاب ، يمدونها بالأخبار والتعليقات ، ومقالات ومقابلات هيئة التدريس ، واستطاع عدد قليل من هؤلاء المحررين أن يقفز من بين صفوف الصحافة الجامعية ، إلى صفوف العمل العام ، والتجربة لا تزال تغري آخرين .

ولعل الجامعة هدفت بإصدار « آفاق » بدءا من العام الدراسي ١٩٧٨ ، أن تمدّ الصحف بالأخبار الجامعية عن طريق مصدر موثوق ، وأن تجعل من هذه

الجريدة الطلابية حقل تجريب لهواة العمل الصحافي من الطلاب (إذ ليس بين أقسام كلية الآداب قسم للصحافة حتى الآن) ولعلها أرادت أيضا أن تمنحهم فرصة التعبير عن « شطحاتهم » داخل النظام الجامعي ، بدلا من البحث عن منافذ خارجية ، قد تؤدي الى متاعب متنوعة ، للطلاب ، أو للجامعة . ولكن هذا لم يكن ديدن « آفاق » ، فضلا عن « نشرات » الجمعيات العلمية ، التي لا تستهلك قضاياها العلمية أكثر جهودها ، أو أهم هذه الجهود . ومع هذا ، فيمكن أن نستشف حالة « عدم الرضا » عن الصحافة الجامعية ، من هذه الزاوية التي يكتبها طالب بقسم اللغة الانجليزية : (آفاق ١٣/١١/١٩٨٢) .

كلام × كلام

الصحافة الجامعية

بين التملق والتنظير

الصحافة هي السلطة الرابعة في الدول المتقدمة . . وهي كذلك في الكويت بشكل عام مع الأخذ بعين الاعتبار عدم احتساب الاثر الرجعي للمادة (٣٥) مكرر من قانون المطبوعات . . . ولكنها ولشديد الأسف على غير ذلك داخل أسوار أكبر صرح أكاديمي في البلاد . . . مع أنه يفترض أن تحظى الصحافة الجامعية بالاهتمام الأكبر من القائمين على الجامعة . . . ذلك إنطلاقا من افساح المجال لحرية التعبير عن الرأي بصراحة دونما أية ضغوط عليهم .

تلك التي يفرضها لسان الحال كأن يكون صاحب الرأي ينطق من أدلة وبراهين ثابتة يدعم بها رأيه . . . والحكم في النهاية للقارىء فإما أن يأخذ برأي الكاتب ويتبنّاه ويصبح من أعوانه وبهذا يكون موضوع النقاش والوصول الى النتيجة المنشودة وإما أن يعرض عنه وكأنه لم يقرأ شيئا . . . وهذا هو الحكم والفيصل على مدى نجاح الكاتب الصحافي أو فشله ولكن . . . ما يحدث في جامعتنا الضيقة غير

ذلك . . . فالكتاب الصحافيون في الجامعة إن صح التعبير سواء في الصحف الاسبوعية أو الدورية أو الفصليةاعتادوا على أسلوبين لا ثالث لهما . . . فالأول هو الأسلوب التملقي أو ما يطلق عليه اسم « مسح الجوخ » أي أن يكتب صاحب القلم مقالا طويلا عريضا مليئا بـألفاظ المدح والثناء والتفخيم يمتدح به أحد الأطراف وينشره مدعوما بالصور ذات الحجم الكبير . . . بالطبع فإنه يتوجب على صاحبنا أن تكون الصورة كبيرة لأن المكافأة المرجوة من مثل هذه المقالات مرتبطة بحجم الصورة . . .

أما الاسلوب الثاني . . فهو أسلوب التنظير السطحي وهو للأسف متفشي بين الطلبة المستجدين على سلم الصحافة الجامعية . . . لذا يلجأ الكاتب الى الكتابة عن تجربة شخصية حصلت له ومدى سوء هذه التجربة ثم ينتقل الى « أحلام اليقظة » فيتمنى أن يحصل كذا . . . وكذا . . . بعيدا عن محيط الواقع وبعيدا عن الربط الموضوعي للمعطيات اليومية في محيط الجامعة الداخلي أو الخارجي . . .

أما ما يجب أن تكون عليه الكتابة النقدية من التزام بالاداب العامة والموضوعية العلمية واعطاء الرأي السديد المدعم بالأدلة والبراهين المعلنة وغير المعلنة واظهار الحقائق ووضع النقاط على الحروف . . . فأعتقد أن هذا الاسلوب غير مستحب في الحرم الجامعي حيث يفترض النقاش الموضوعي والمصارحة العلمية الحقيقية للوصول الى جامعة أفضل في جو ديمقراطي سليم . وللحقيقة . . . لا أعلم مدى سبب انتشار الأسلوبين الأولين . . . هل هو نتيجة للدعم المستمر لرواد الكتابة « المحاباة » الأمر الذي خلقه قادة هذا الاسلوب بالجامعة ؟؟؟

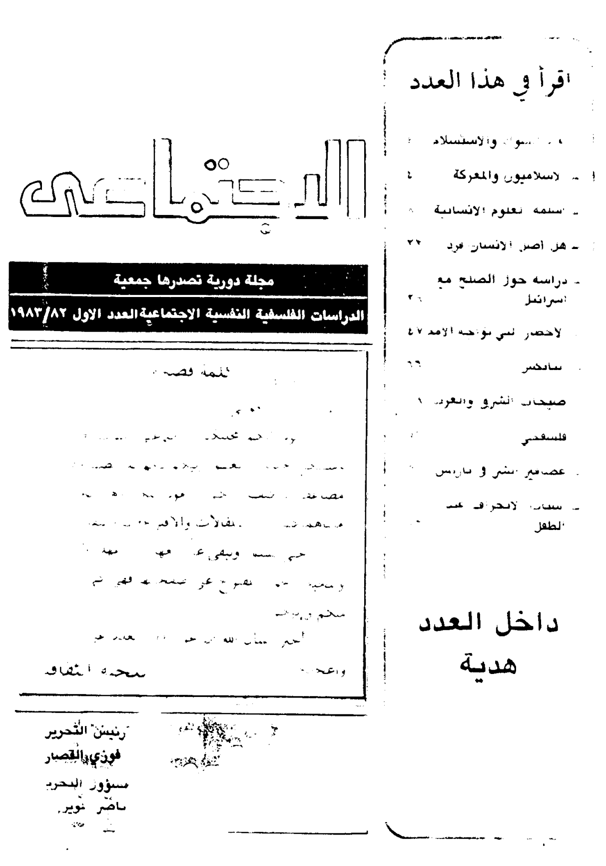
أم أنه دكتاتورية القرار . . . ومدى ما يسببه من مضايقة ظاهرة أو مبطنة لتلك الأقلام الشابة النزيهة وإخمادها منذ نعومة أظفارها ؟؟

أرجو أن تكون أنت عزيزي القارىء معين في الوصول للاستنتاج الصحيح . . . وشكرا

لافي الحربي

* * *

إن قراءة الصحافة الجامعية لا تعطي هذا الانطباع الذي وقف عنده كاتب العمود السابق ، فليست صحافة الجامعة ، ولا أكثر ما فيها ، بين الملق والتسطح . وربما كانت المشكلة غير ذلك تماما ، فلعلنا نخلط بين مهمة الصحافة الجامعية ومهمة الصحافة بشكل عام ، وصحافة الطلاب ليست لها سلطة رقابية ، وموقع الطالب في الجامعة يعطيه الحق في نقد ما يتصل بوضعه بشكل مباشر ، حين يراه ماسا به ، أو يلحق الضرر به ، أو بالعملية التعليمية ، ولكننا حين نعود الى صحافة الجمعيات العلمية سنجد أن القضايا الأكاديمية هي آخر ما تعنى به ، وأنها تحاول أن تخوض في السياسة العامة ، وفي الأمور ذات الطبيعة الرقابية . في حين تنزوي الاهتمامات التخصصية في الجوانب المهملة ، وتنشر فيها كتابات غير ذات قيمة . ونقدم على ذلك بعض النماذج .



الاجتماعي

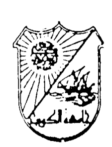
مجلة دورية تصدرها جمعية
الدراسات الفلسفية النفسية الاجتماعية العدد الاول ٨٢/١٩٨٣

اقرأ في هذا العدد

داخل العدد
هدية

رئيس التحرير
فوزي القصار
مسؤول التحرير
ناصر نوير

إقرأ الفهرس جيدا ، وابحث عن حجم الاهتمام بالعلوم الاجتماعية في مجلة « الاجتماعي » ؟!







رئيس التحرير : محمد الشراح | العدد الثاني ابريل ١٩٨٣ | مدير التحرير بدر المبارك

نشرة عربية تصدرها اللجنة الثقافية بجمعية اللغة الانجليزية وهي حلقة الوصل بين طلاب قسم الانجليزي وزملائه من الاقسام العلمية الأخرى

المقالات المنشورة
تعبر عن آراء اصحابها

حتى الصدى !!

لسان حال طلبة اللغة الإنجليزية : ليس فيها كلمة واحدة باللغة الإنجليزية ، أو كلمة بالعربية عن اللغة الانجليزية ، أو قسم اللغة الإنجليزية .

وهي حلقة وصل بين قسم اللغة الإنجليزية والأقسام الأخرى ، ولكن : هل تحقق الموضوعات المنشورة شيئا من ذلك ؟

– في ذكرى يوم الأرض
– اسرائيل وتحدي الخليج
وشعر ليس فيه من الشعر شيء . .
وكلام يمكن أن تجده في أية مجلة طلابية .

أما القطاع الثالث والأخير ، في هذا الهامش ، فهو الصحف التي تقع في منتصف المساحة بين الكويت ، وبلاد أخرى ، فهي كويتية المنزع والهوى ، لكنها تصدر خارج الكويت ، أو هي كذلك ، وتصدر في الكويت ، لكن تراخيص صدورها من خارجها ، ولهذا تظل ممسكة بالعصا من منتصفها ، وتظل تزاوج بين الاهتمام بالبلد الذي منحها رخصة العمل ، والبلد الذي تنتمي إليه بتمويلها ، وقوة العاملين فيها من محررين وفنيين .

ليس من الممكن القول بثقة إن الكويت قد أسست صحيفة خارج حدودها لتدافع عن مصالحها ، مثل جريدة « الشرق الأوسط » في انتسابها إلى المملكة

العربية السعودية مثلا ، ولكن بعض الصحف تحاول أن تقترب من الكويت ، وترفع شعاراتها ، وتعطي قضاياها شيئا من الصدارة ، دون أن تكون منتسبة إلى الكويت بشكل مباشر .

من هذا النوع من الصحف مجلة « الجديد » ، التي كانت تصدر في العام الماضي ، وتوقفت بعد بضعة أشهر ، وهذا التوقف في ذاته له مغزاه ، وكانت تصدر عن شركة أخبار الصباح للصحافة والنشر ، ومقرها قبرص ، رئيس تحريرها : حسن علي كرم ، ولها مكتب في الكويت ، وحين توقفت خلفتها مجلة أكثر صراحة في علاقتها هي مجلة « الصباح » ، التي تصدر في قبرص أيضا ، وواضح من إسمها ، ومحتواها ، الحجم الذي تمثله الكويت فيها ، وهذه حصيلة عدد واحد (١٣ ، ١٤ - ديسمبر ١٩٨٢)

ومن هذه المجلات :

١ ــ المجالس المصورة : التي تملكها السيدة هداية سلطان السالم ، وهي تطبع وتصدر من الكويت ، وترخيصها من لبنان ، ولا تزال تصدر إلى الآن .

٢ ــ المنار : ومكتبها الرئيسي في الشارقة ، ورئيس تحريرها ياسين شملان الحساوي ، ولها مكتب في الكويت .

٣ ــ الأيام : ومكتبها الرئيسي في رأس الخيمة ، وصاحبها ورئيس تحريرها : عباس حبيب مناور ، ولها مكتب في الكويت .

٤ ــ اللقاء العربي : التي ظهرت عام ١٩٧١ واستمرت لبضعة أشهر ، وكان مركزها الرئيسي في رأس الخيمة ، وكان رئيس تحريرها حسن المطرودي .

وبعد . .

فإن ظاهرة الصحف التي تحصل على ترخيص صدورها من بلد ، وتعمل في بلد آخر ، قد لا تكون ضارة ، ولكنها تثير التساؤل : ما السبب ؟ لعلنا نعيد النظر

في نظام منح تراخيص الصحف ، وهل ينبغي أن نعطي الترخيص لكل من يطلبه وفق ضمانات مادية ومعنوية محددة ، ونترك لسوق العرض والطلب تكيف الواقع وتحكمه . فتزدهر الصحيفة الجديدة بالبقاء ، وتذبل أو تتوقف من تستحق هذا المصير؟ أو أن تمنح هذه التراخيص وفق تصور مسبق يضع في الاعتبار الطاقة البشرية المستهلكة للصحف ، والطاقة الفنية الصانعة لها ، والآثار المتوقعة للتنافس ، وليست دائما بالآثار المحمودة ؟!

يبدو أن المعنى الأخير هو الأكثر وضوحا عند من بيدهم الأمر ، ولكن ينبغي التفكير في هذه الصحف « المهاجرة » ، وإيجاد حل لأوضاعها الممسوخة ، كي تتحول إلى طاقة فاعلة سافرة ، وتنتقل من « الهامش » إلى « الصميم » .

القسم الثالث

السلطة الرابعة
واخواتها الثلاث



الفصل التاسع

التشريعات المنظمة للصحافة

جرى العرف على اعتبار الصحافة سلطة رابعة في تكوين الدولة العصرية ، التي تأخذ بمبدأ توزيع السلطات ، بين المؤسسات ، على النهج الديمقراطي ، بعد السلطات الثلاث : التشريعية ، والقضائية ، والتنفيذية . في عالمنا العربي بالذات ، حيث لم تترسخ الحدود بين السلطات ، وتستقر بفعل التجارب التي تحتاج بطبيعتها إلى زمن طويل ، واجتهادات ، وتكون ثمرة لمعايشة لن تخلو من تنازع واضطراب ، وهو ما يقربه ويدركه من يدرس تاريخ المؤسسات في الدول المتقدمة في أنظمتها ومؤسساتها ، في عالمنا هذا يكثر تنازع السلطات ، ومحاولات الامتداد أو الانتقاص ، وليس بالضرورة لهذا السبب الذي أشرنا إليه وحده ، فقد يوجد سبب ، بل أسباب أخرى ، فمعروف أن العالم العربي ، ومنذ قرن ونصف القرن من الزمان ، في حالة دائمة من التفاعل والاضطراب ، في هذا الموقع أو ذاك ، وهذا من طبيعة مراحل الانتقال التاريخية ، ومحاولة النهوض لاستعادة التاريخ المسلوب ، يراه البعض في إحياء الماضي وحده ، ويراه آخرون في نوع من التوفيق بين ما يمكن انتخابه واستصفاؤه من هذا الماضي ، وما ينبغي الأخذ به من معطيات الحضارة الحديثة . ويرفض فريق ثالث هذا التوفيق ، ويرونه نوعا من التلفيق ، كما يرفضون اكتشاف المستقبل في الماضي ، حتى مع الإقرار بأهمية الحفاظ على التراث ، وضرورة انتماء الأمة إلى جذورها التاريخية . ويرون أن التجربة الغربية ، أو التجربة الشرقية تملك لغة الواقع ، ومفاتيح المستقبل ، وأن من يريد أن ينافس هذه التجربة ، أو ينال خيرات تلك ، فليس أمامه إلا أن يأخذ بمنهجها جملة . .

من المتوقع ونحن نعيش هذا الجو الفكري والسياسي أن نجد له أنصارا بكل تشعباته ، وتناقضاته ، في كل مستويات العمل في الدولة ، وكل مواقع التأثير ، لا تختلف المجالس التشريعية ، عن اتجاهات الصحف ، عن ميول الجمعيات ، أو الأفراد ، أو العشائر ، أو الطبقات .

هذه مقدمة ضرورية لكي نضع الممارسات الصحفية ، وما تصطدم به أحيانا مع القوانين المنظمة للصحافة في حجمها الحقيقي . وفي إطار دوافعها ، ولكي لا نحملها هموما ليست هي صانعتها بل هي من مظاهرها ، أو نتائجها .

لقد صدر أول قانون ينظم العلاقة بين الصحافة والسلطة سنة ١٩٥٦ ، ولم يكن خاصا بالصحافة ، وإنما تجاوزها إلى تنظيم جميع وسائل الطبع والنشر ، وللآن ، فإن قوانين مهنة الصحافة وكل ما يتعلق بها يطلق عليها عادة « قانون المطبوعات » على سبيل الاختصار .

وقد تصدرت قانون المطبوعات الأول هذا (١٩٥٦) عبارة تعلن ميلاد دائرة حكومية تسمى « دائرة المطبوعات والنشر » في ١٩٥٤/١٢/١٣ بقرار من اللجنة التنفيذية العليا . وقد قامت هذه الدائرة بإصدار الجريدة الرسمية ، وجميع المطبوعات الحكومية ، وكان صدور هذا القانون بمثابة تحديد لعلاقة هذه الدائرة بوسائل النشر ، ومن بينها الصحافة . وجدير بالذكر أن هذه « الدائرة » هي التي أطلق عليها اسم « وزارة الإرشاد والأنباء » مع إعلان الاستقلال ، ثم « وزارة الإعلام » بعد ذلك .

حكومة الكويت
قانون المطبوعات والنشر

مقدمة :

بلغت الكويت في السنوات الأخيرة مكانة فكرية ملحوظة ، وتعددت أوجه

النشاط فيها ، وتميزت بنهضة علمية وأدبية واقتصادية وسياسية ، أحسها جميع المواطنين ، وراعت الأجانب فيها ، وتهيأ أفراد من نخبة شبابها إلى اصطناع القلم ، ومسايرة هذه النهضة الشاملة ، بإصدار مجلات تعالج شئون السياسة والاقتصاد ، وسائر النواحي الثقافية ، وبارك المسئولون هذا النشاط ورحبوا به .

ولما كانت جميع الدول المتحضرة تقدر مكانة الصحافة ورسالتها ، في حياة الأمم والشعوب ، فإنها عالجت أمرها بقوانين تنظم شئونها ، وترفع مستواها ، وتحميها من الدخلاء وغير القادرين ، وترتب صلاتها بالحكومة على نحو يذود عنها التعسف ، ويبين لها امتيازاتها ، والتزاماتها ، حتى تساير الزمن وتبلغ مدارج النضج والاستواء .

وقد رأت حكومة الكويت أن تنهج هذا النهج القويم ، فوضعت لأول مرة في تاريخ البلاد قانونا للمطبوعات والنشر ، ينظم العلاقة بينها وبين أصحاب المطابع والصحف وسائر العاملين في هذا الميدان الرفيع ، حتى يتمكن الحاكم والمحكوم من مسايرة الزمن ، وعلاج المسائل العامة ، في أعطاف القانون ، ورعاية أصوله ، وبذلك تستفيد الحكومة مما يوجهه إليها أصحاب الأقلام من آراء وأفكار ، ومما ينشرونه من النقد النزيه ، وتعالج النقص فيستقيم الأمر في وضح النهار .

وقد رسمت بهذا القانون أيضا : الحدود التي يجب أن يلتزمها من احترفوا الصحافة واصطنعوا القلم ، وبينت لهم القواعد التي يجب أن يؤدوا رسالتهم في إطارها ، حتى لا تصبح صناعة القلم فوضى تهز أركان المجتمع ، أو تباح رسالة الصحافة لمن لا يجيد السمو بها ، أو يختلط الأمر عليه ، فيراها وسيلة لتشويش الأذهان ، وتكدير السلم العام .

وعلى ضوء المصلحة العامة التي كرس الجميع أنفسهم لها ، وسعيا لخير الكويت ومستقبلها ، ونشاطها المرجو في كل ميدان ، حققت الحكومة واجبا عليها بإصدار هذا القانون ، لتنظيم الأمر على النحو الذي يقي البلاد شر الفوضى ، ويسمح لأصحاب الأقلام بأداء رسالتهم في اطمئنان وحرية .

أ ــ تعريفات

مادة ـ ١

تعني كلمة (مطبوعات) كل الكتابات أو الرسوم أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير ذلك من وسائل التمثيل ، إذ أصبحت قابلة للتداول .

وتعني كلمة (التداول) بيع المطبوعات أو عرضها أو توزيعها أو إلصاقها بالجدران أو أي عمل آخر يجعلها في متناول الناس .

ويقصد بكلمة « جريدة » أي صحيفة أو مجلة أو أي مطبوع يصدر بصفة دورية ، في مواعيد منتظمة ، أو غير منتظمة .

والطابع هو المستغل فعلا للمطبعة .
والناشر هو الشخص الذي يتولى نشر أي مطبوع .

ب ــ أحكام متعلقة بالطابع والمطبوع

مادة ـ ٢

يجب أن يخطر كل طابع دائرة المطبوعات والنشر كتابة بإنشاء مطبعته قبل مزاولة أي عمل فيها . ويجب أن يشتمل الإخطار على أسم الطابع ولقبه ، وجنسيته ، ومحل إقامته ، ومقر المطبعة وإسمها ، وإذا عطل الطابع مطبعته أو غير مقرها أو إسمها أو باعها أو نزل عنها لأي شخص أو هيئة ، وجب عليه أيضا أن يخطر دائرة المطبوعات والنشر خلال ثمانية أيام من ذلك .

مادة ـ ٣

يجب على كل طابع ، قبل أن يتولى طبع أي مطبوع دوري ، أن يقدم إخطارا مكتوبا بذلك لدائرة المطبوعات والنشر .

مادة ـ ٤

يجب أن يذكر في الصفحة الأولى أو الأخيرة من أي مطبوع : اسم الطابع والناشر إن وجد ، وعنوان كل منهما ، وتاريخ الطبع وعدد النسخ المطبوعة .

مادة ـ ٥

عند إصدار أي مطبوع يجب إيداع نسختين منه في دائرة المطبوعات والنشر ، ويعطي إيصالا عن هذا الإيداع .

مادة ـ ٦

المطبوعات الحكومية أو ذات الصفة الخاصة أو التجارية ، لا تسري عليها أحكام المادتين الرابعة والخامسة .

مادة ـ ٧

لا يجوز تولي بيع المطبوعات أو توزيعها في أي مكان إلا بترخيص من دائرة المطبوعات والنشر .

مادة ـ ٨

يجوز محافظة على النظام العام أو الآداب أو لعدم التعرض للأديان منع تداول مطبوعات واردة من الخارج ، ويكون هذا المنع بقرار يصدر من دائرة المطبوعات والنشر .

مادة ـ ٩

يجب أن يكون للجريدة رئيس للتحرير (واحد أو أكثر) ويشترط في رئيس التحرير أن يكون كويتيا ، مقيما في الكويت ، أكمل الخامسة والعشرين من عمره ، حسن السير ومحمود السمعة ، لم تصدر ضده أحكام جنائية أو مخلة بالشرف ، وأن يكون على درجة من التعليم لا تقل عن الشهادة الثانوية .

ويجب ألّا يكون لرئيس التحرير أي عمل آخر غير مهنة الصحافة ، غير أنه يجوز الترخيص لموظف الحكومة من الدائرة المسئول أمامها في أن يكون رئيسا للتحرير إذا لم تكن الجريدة سياسية ، وتوافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ـ ١٠

يقدم طلب إصدار الجريدة إلى دائرة المطبوعات والنشر ، على أن يشمل الطلب ما يأتي : ـ

١ ــ اسم صاحب الجريدة ولقبه وشهرته ومحل إقامته ومهنته وجنسيته .
٢ ــ اسم رئيس التحرير ولقبه وشهرته وسنه ومحل إقامته ومهنته وجنسيته .
ويجوز أن يكون صاحب الجريدة أو مستغلها هو في الوقت نفسه رئيس تحريرها ، وفي هذه الحالة يجب أن تتوافر فيه جميع الشروط الواردة في المادة التاسعة .
٣ ــ اسم الجريدة واللغة التي تصدر بها .
٤ ــ عنوان إدارتها ومطبعتها .
٥ ــ ما إذا كانت سياسية أو غير سياسية .
٦ ــ إذا كانت الجريدة تستغلها شركة أو جمعية أو هيئة أو ناد ، وجب بيان ذلك في

الطلب مع ذكر اسم ممثلها ومحل إقامته وجنسيته .

وعلى مقدم الطلب أن يرفق بطلبه جميع المستندات المؤيدة له ، مصدقا عليها من دائرة رسمية .

مادة ـ ١١

عند الترخيص بإصدار الجريدة يودع صاحبها أحد المصارف باسم دائرة المطبوعات والنشر تأمينا مقداره : ـ

١ ــ ألف روبية ، إذا كانت الجريدة تصدر مرة في الشهر على الأكثر .
٢ ــ ألفا روبية ، إذا كانت الجريدة تصدر مرتين في الشهر على الأكثر .
٣ ــ ثلاثة آلاف روبية ، إذا كانت الجريدة تصدر أربع مرات في الشهر على الأكثر .
٤ ــ أربعة آلاف روبية ، إذا كانت الجريدة تصدر أكثر من مرة في الأسبوع . ويجوز أن يستعاض عن التأمين المالي المذكور بضمان مصرفي أو ضمان شخصي ، تقبله دائرة المطبوعات والنشر . وإذا نقص التأمين بسبب وفاء الغرامات أو المصروفات التي قد يحكم بها على المستغل أو رئيس التحرير أو الطابع الخ . . . وجب إكماله خلال خمسة أيام من تاريخ إشعاره بذلك ، وإذا أصبح الضامن الشخصي غير مقتدر وجب أن يستبدل به ضامن آخر .

مادة ـ ١٢

لا تسري أحكام هذا القانون على الجرائد التي تصدرها دوائر الحكومة الرسمية ، ولا على الجرائد المدرسية التي تصدرها المدارس والمعاهد العلمية والفنية .

مادة ـ ١٣

يجوز لصاحب الجريدة أو مستغلها أن ينزل عنها لغيره ، بشرط موافقة دائرة المطبوعات والنشر على النزول . ويخضع المالك الجديد للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ـ ١٤

لا يجوز أن تصدر جريدتان باسم متشابه أو قريب الشبه .

مادة ـ ١٥

يجب أن يذكر اسم الجريدة وطابعها وناشرها ورئيس تحريرها في كل عدد يصدر منها ، وترسل ثلاث نسخ لدائرة المطبوعات والنشر عقب صدور كل عدد مباشرة .

مادة ـ ١٦

إذا توفى صاحب الجريدة ولم يتيسر لورثته إصدارها بانتظام خلال سنة ، ألغى ترخيصها في نهاية السنة .

مادة ـ ١٧

يلغى ترخيص الجريدة إذا طلب مالكها إلغاءه ، أو عجز عن دفع التأمين المالي أو الضمان المصرفي أو الشخصي ، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إبلاغه الموافقة على الترخيص ، أو توقف عن إصدارها ستة أشهر متوالية ، أو إذا زالت شخصية الشركة أو الهيئة أو الجمعية أو النادي .

مادة ـ ١٨

للحكومة أن تسمح لغير الكويتيين بإصدار الجرائد بترخيص من دائرة المطبوعات والنشر ، على أن تنطبق عليهم الشروط الواردة في هذا القانون ، ومحظور الترخيص لغير الكويتي إذا جعل جريدته لسان حال جماعة سياسية في الكويت أو خارجه .

د ـ المواد الممنوع نشرها

مادة ـ ١٩

لا يجوز نقد الحاكم العام ، كما لا يجوز أن ينسب إليه أي قول إلا بإذن خاص من دائرة المطبوعات والنشر .

مادة ـ ٢٠

لا يجوز الطعن في أعمال الموظف العام ، إلا إذا حصل ذلك بسلامة نية ، وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة ، وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه .

مادة ـ ٢١

لا يجوز نشر ما من شأنه التحريض على إرتكاب الجرائم ، أو قلب نظام الحكم ، أو كراهيته ، أو إثارة البغضاء ، أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع ، أو نشر ما من شأنه تحقير إحدى الديانات أو المذاهب أو الطوائف الأخرى .

مادة ـ ٢٢

محظور نشر أنباء الاتصالات السرية الرسمية ، أو الاتفاقات والمعاهدات

التي تعقدها حكومة الكويت قبل نشرها في الجريدة الرسمية ، إلا بإذن خاص من دائرة المطبوعات والنشر ، وكذلك محظور نشر كل مامن شأنه المساس برؤساء الدول الأجنبية .

مادة ـ ٢٣

محظور نشر أنباء من شأنها التأثير في قيمة العملة الوطنية ، أو بلبلة الأفكار عن الوضع الاقتصادي ، وكذلك نشر أخبار إفلاس التجار أو المحال التجارية أو المصارف أو الصيارفه إلا بإذن خاص من المحكمة المختصة . ومحظور كذلك نشر ما من شأنه أن يخدش الآداب العامة ، أو يمس كرامة الأشخاص ، أو حرياتهم الشخصية ، أو ما يتضمن إفشاء سر من شأنه أن يضر بثروة شخص أو سمعته أو إسمه التجاري ، أو أي أمر يقصد منه تهديده ، أو إرغامه على دفع مال ، أو تقديم منفعة للغير ، أو حرمانه حرية العمل .

هـ ـ عقوبات النشر

مادة ـ ٢٤

لدائرة المطبوعات والنشر أن تنذر رئيس التحرير إذا نشر في الجريدة ما يخالف أحكام هذا القانون ، ولا يمنع هذا الإنذار من محاكمة المسئولين أمام الهيئة القضائية المختصة ، إذا اقتضى الأمر ذلك .

مادة ـ ٢٥

يعاقب رئيس التحرير وكاتب المقال بالحبس مدة أقصاها ثلاثة أشهر ، أو بغرامة لاتزيد عن ألف روبية إذا نشر في الجريدة ما حظرته المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ من هذا القانون ، وبالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة أقصاها ثلاثة آلاف

روبية إذا خالفا ما حظرته المادتان ١٩ ، ٢٢ من هذا القانون .

وإذا عادا إلى تكرار ما سبق أن عوقبا من أجله جاز للقاضي أن يحكم بالحبس مدة أقصاها سنة ، والغرامة بما لا يجاوز خمسة آلاف روبية ، أو بإحدى العقوبتين .

وللمحكمة في هذه الحالة أن تقرر تعطيل الجريدة مدة لاتزيد على سنة ، ومصادرة العدد المنشور ، وضبط الأصول والقوالب (الكليشهات) وإعدامها ، ولها أيضا أن تقضي بإلغاء ترخيص الجريدة .

وتنشر في الجريدة الرسمية أوامر منع التداول ، وقرارات التعطيل والإنذارات وإلغاء الترخيصات وأحكام المحاكم في هذا الخصوص .

مادة ـ ٢٦

يعاقب رئيس التحرير والمحررون المسئولون ومستغل الجريدة والطابع والناشر بأقصى العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة ، إذا ما استمروا على إظهار الجريدة باسمها أو باسم آخر بعد صدور القرار بتعطيلها .

مادة ـ ٢٧

لدائرة المطبوعات والنشر أن توقف صدور الجريدة ، إذا نشرت مواد ممنوعة إلى حين صدور قرار من المحكمة في شأنها .

مادة ـ ٢٨

تقيم دائرة المطبوعات والنشر الدعاوي العامة الناشئة عن مخالفة أحكام هذا القانون ، أما الدعاوي الخاصة للمطالبة بالتعويض فيقيمها المتضرر الذي يلحقه ضرر أو خسارة .

مادة ـ ٢٩

لدائرة المطبوعات والنشر تعطيل الجريدة أو إلغاء ترخيصها ، إذا ثبت أن الجريدة تخدم مصالح دولة أجنبية ، أو ثبت أن الجريدة غير السياسية قد حادت عن غرضها ، وخاضت في أمور السياسة .

مادة ـ ٣٠

لا تقام الدعوى عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إذا انقضى على تاريخ نشرها ثلاثة أشهر .

كما أن الدعوى المتعلقة بطلب التعويض تسقط إذا لم ترفع خلال المدة المذكورة ، ويجوز لمن تأخر في رفع الدعوى عن المدة المذكورة أن يقيمها إذا كانت هناك ظروف قهرية حالت دون رفعها .

و ـ أحكام عامة

مادة ـ ٣١

جميع الالتزامات التي نص عليها القانون ـ على صاحب الجريدة أو مستغلها ورئيس تحريرها ومحرريها وطابعها وناشرها ـ تطبق على كل مسئول عن أي مطبوع سواء كان كتابا أو رسالة ، أو رسوما أو صورا أو منشورات أو ملصقات أو غير ذلك من وسائل تداول المطبوع .

مادة ـ ٣٢

تعتبر الإنذارات والتعليمات الرسمية مبلغة إلى رئيس التحرير ، أو مستغل الجريدة ، بمجرد تسليمها إليه أو إلصاقها على باب المبنى المتخذ لإدارتها .

مادة ـ ٣٣

على رئيس التحرير أن ينشر بالمجان ، وبنفس الحروف ، وفي نفس المكان الذي نشر فيه القذف أو الإهانة في حق شخص ما ، الجواب الوارد إليه عن ذلك من الشخص نفسه أو ممن يقوم مقامه ، أو من أولاده وأحفاده ، إذا كان النشر يتعلق بمتوفى ، وعليه أن ينشر الحكم الذي يصدر في شأن جريمة القذف في العدد التالي لصدور الحكم .

ويجوز نشر الحكم في جريدة أخرى إذا تعذر نشره في الجريدة نفسها ، ويكون ذلك على نفقة المحكوم عليه .

وعلى رئيس التحرير أن ينشر في محليات الجريدة البلاغات الرسمية التي ترسل إليه من دائرة المطبوعات والنشر .

ويعاقب رئيس التحرير بغرامة لاتزيد على ألف روبية إذا خالف ما تضمنته هذه المادة .

مادة ـ ٣٤

لا يجوز لمحرري الجرائد ومراسليها ووكالات الأنباء ممارسة عملهم في الكويت ، قبل أن يحصلوا على ترخيص في ذلك من دائرة المطبوعات والنشر ، ويعاقب من يخالف ذلك أو ينتحل لنفسه صفة صحفية ، بغرامة لاتزيد على خمسمائة روبية .

مادة ـ ٣٥

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في هذا اليوم السبت الثلاثين من شوال سنة ١٣٧٥هـ ـ التاسع من شهر جون (حزيران) سنة ١٩٥٦م .

عبد الله السالم الصباح
حاكم الكويت

لقد ظل هذا القانون معمولا به لفترة قصيرة ، إذ توقف العمل به عقب صدور القانون رقم (٣) لسنة ١٩٦١ ، وهو من خمس وأربعين مادة ، وهو أكثر وفاء ودقة من سابقه ، وستشرح مذكرته التفسيرية الفروق والإضافات التي حققها ، وجدير بالذكر أنه صدر في يناير ١٩٦١ ، أي قبل إعلان الاستقلال بستة أشهر ، وهذا يعني أن « الإمارة » كانت تستكمل شكل « الدولة » ، وتقيم مؤسساتها الدستورية ، وتنظم علاقات السلطات فيها قبل أن تعلن تغيير اسمها .

وهنا نضيف ملاحظتين :

١ ــ إن تعطيل أو إلغاء تراخيص الصحف (فبراير ١٩٥٩) قد نفذ مع وجود القانون السابق ، الذي لم يكن قد ألغي .

٢ ــ وأن هذا القانون رقم (٣) لسنة ١٩٦١ لايزال هو المعمول به إلى اليوم ، مع تعديلات طفيفة لحقت بعض مواده ، وهو الذي يدافع صحافيو الكويت عنه ، ويتمسكون به ، ويرفضون تغيير شيء من نصوصه أو روحه ، إلا فيما يتعلق ببعض الجزاءات المالية ، أو الضمانات المالية أيضا ، فلا بأس في زيادة أرقامها ، بما يتناسب وإرتفاع مستويات المعيشة ، وغلاء الأسعار بشكل عام ، بحيث صارت الروادع المادية التي نص عليها ، وحددها القانون السابق ، عاجزة عن القيام بما أريد منها .

قانون رقم (٣) لسنة ١٩٦١
بإصدار قانون المطبوعات والنشر

نحن عبد الله السالم الصباح أمير الكويت ،

بعد الاطلاع على قانون المطبوعات والنشر الصادر في سنة ١٣٧٥ هجرية الموافقة لسنة ١٩٥٦ ميلادية .

وبناء على عرض رئيس دائرة المطبوعات والنشر ،

وبعد موافقة المجلس الأعلى ،

قررنا القانون الآتي

(مادة ١)

حرية الطباعة والكتابة والنشر مكفولة في حدود هذا القانون .

الباب الأول
إصدار المطبوعات

(مادة ٢)

على كل طابع أن يخطر كتابة دائرة المطبوعات والنشر بإنشاء مطبعته قبل أن يزاول أي عمل فيها . ويشتمل الإخطار على اسم الطابع ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ومقر المطبعة واسمها .

والطابع هو المستغل فعلا للمطبعة .

(مادة ٣)

إذا عطل الطابع مطبعته ، أو غيّر مقرها أو اسمها ، أو باعها ، أو نزل عنها لأي شخص أو هيئة ، وجب عليه أن يخطر كتابةً دائرة المطبوعات والنشر خلال ثمانية أيام .

(مادة ٤)

يجب أن يذكر في الصفحة الأولى أو الأخيرة من أي مطبوع اسم الطابع والناشر إن وجد ، وعنوان كل منهما ، وتاريخ الطبع . ويستثنى من ذلك المطبوع الحكومي والمطبوع ذات الصفة الخاصة أو الصفة التجارية .

والمطبوع هو كل كتابة أو رسم أو قطعة موسيقية أو صورة شمسية أو غير ذلك من وسائل التمثيل إذا أصبحت قابلة للتداول . ويقصد بالتداول بيع المطبوع أو عرضه للبيع أو إلصاقه بالجدران أو أي عمل آخر يجعله في متناول الناس .

والناشر هو الذي يتولى نشر أي مطبوع .

(مادة ٥)

عند إصدار أي مطبوع ، يجب على الطابع ، مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٧) ، إيداع نسختين منه في دائرة المطبوعات والنشر ، ويعطى إيصالا عن هذا الايداع . ويستثنى من ذلك المطبوع الحكومي والمطبوع ذات الصفة الخاصة أو الصفة التجارية .

(مادة ٦)

على الطابع قبل ان يتولى إصدار أي مطبوع دوري أن يقدم إخطارا مكتوبا بذلك إلى دائرة المطبوعات والنشر .

(مادة ٧)

لا يجوز بيع المطبوعات أو توزيعها في أي مكان إلا بترخيص من دائرة المطبوعات والنشر .

(مادة ٨)

كل مخالفة لأحكام المواد السابقة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تجاوز خمسمائة روبية .

الباب الثاني

اصـــدار الجـــرائـــد

(مادة ٩)

يقصد بالجريدة أي صحيفة أو مجلة أو أي مطبوع آخر يصدر بصفة دورية ، في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة .

(مادة ١٠)

يجب أن يكون للجريدة رئيس للتحرير مسؤول يشرف إشرافا فعليا على كل محتوياتها ، أو عدة رؤساء للتحرير يشرف كل واحد منهم إشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها .

(مادة ١١)

يشترط في صاحب الجريدة ورئيس التحرير أن يكون كويتيا يقيم في الكويت ، وألا تقل سنّة عن خمس وعشرين سنة ، وأن يكون كامل الأهلية حسن السيرة محمود السمعة لم يصدر ضده حكم مخل بالشرف ، وأن يكون على قدر كاف من الاستعداد لمزاولة مهنته .

(مادة ١٢)

ويجوز أن يكون صاحب الجريدة أو مستغلها هو في الوقت ذاته رئيس تحريرها ، وفي هذه الحالة يجب أن تتوافر فيه جميع الشروط الواردة في المادة السابقة .

(مادة ١٣)

لا يجوز إصدار جريدة إلّا بعد الترخيص في إصدارها من رئيس دائرة المطبوعات والنشر .

(مادة ١٤)

يقدم طلب اصدار الجريدة إلى دائرة المطبوعات والنشر مشتملا على البيانات الآتية :

١ ــ اسم صاحب الجريدة ولقبه وشهرته وسنه ومحل إقامته ومهنته وجنسيته .
٢ ــ اسم رئيس التحرير ولقبه وشهرته وسنه ومحل إقامته ومهنته وجنسيته . ويرفق بالطلب كتاب يتضمن قبوله في أن يكون رئيسا للتحرير .
٣ ــ اسم الجريدة واللغة التي تصدر بها ومواعيد إصدارها . ولا يجوز أن يكون اسم الجريدة مشابها أو مقاربا لاسم جريدة أخرى سبقتها في الصدور .
٤ ــ عنوان إدارة الجريدة وعنوان مطبعتها .
٥ ــ بيان ما إذا كانت الجريدة سياسية أو غير سياسية .
٦ ــ في حالة ما إذا كانت الجريدة تستغلها شركة أو جمعية أو هيئة أو ناد يبين ذلك في الطلب ، ويذكر اسم ممثل هذه الهيئة ومحل إقامته وجنسيته .

ويرفق الطلب بجميع المستندات المؤيدة له ، مصدقا عليها من دائرة رسمية .

(مادة ١٥)

يبلغ الترخيص في إصدار الجريدة إلى صاحبها بإخطار رسمي ، خلال ثلاثين يوما من وقت تقديم الطلب . واذا لم يبلغ الترخيص خلال هذه المدة ، اعتبر الطلب مرفوضا .

(مادة ١٦)

في حالة رفض الترخيص ، أو اذا انقضى ثلاثون يوما ومن وقت تقديم الطلب دون رد ، يجوز لمقدم الطلب أن يتظلم إلى رئيس دائرة المطبوعات والنشر خلال عشرة أيام من وقت تبليغه الرفض أو من انقضاء الثلاثين يوما .

ويبت الرئيس في التظلم خلال أسبوعين من وقت تقديمه .

(مادة ١٧)

إذا رفض التظلم ، جاز لمقدم الطلب رفع استئناف إلى المجلس الأعلى خلال عشرة ايام من وقت تبليغه الرفض . ويكون قرار المجلس الأعلى نهائيا لا يجوز الطعن فيه .

(مادة ١٨)

عند الترخيص في إصدار الجريدة يودع صاحبها أحد المصارف باسم دائرة المطبوعات والنشر تأمينا مقداره : ١ ــ ألف روبية إذا كانت الجريدة تصدر مرة في الشهر على الأكثر : ٢ ــ ألفا روبية اذا كانت الجريدة تصدر مرتين في الشهر على الأكثر : ٣ ــ ثلاثة آلاف روبية إذا كانت الجريدة تصدر مرة في الأسبوع على الأكثر : ٤ ــ أربعة آلاف روبية إذا كانت الجريدة تصدر أكثر من مرة في الأسبوع .

ويجوز أن يستعاض عن التأمين المالي المذكور بضمان مصرفي .

وإذا نقص التأمين بسبب وفاء الغرامات أو المصروفات التي قد يحكم بها على المستغل أو رئيس التحرير أو الطابع أو غيرهم ، وجب إكماله خلال خمسة أيام من تاريخ إشعار صاحب الجريدة بذلك .

(مادة ١٩)

يجب ان يذكر اسم الجريدة وطابعها وناشرها ورئيس تحريرها في كل عدد

يصدر منها . وترسل ثلاث نسخ لدائرة المطبوعات والنشر عقب صدور كل عدد .

(مادة ٢٠)

يلغى ترخيص الجريدة إذا طلب مالكها إلغاءه ، أو عجز عن دفع التأمين المالي أو عن تقديم الضمان المصرفي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تبليغه الموافقه على الترخيص ، أو توقف عن إصدارها ستة شهور متوالية ، أو زالت شخصية الشركة أو الجمعية أو الهيئة أو النادي المستغل لها .

(مادة ٢١)

إذا توفى صاحب الجريدة ولم يتيسر لورثته إصدارها بانتظام خلال سنة ، ألغى ترخيصها في نهاية السنة .

(مادة ٢٢)

يجوز لصاحب الجريدة أو مستغلها أن ينزل عنها لغيره ، بشرط موافقة دائرة المطبوعات والنشر على النزول . ويخضع المالك الجديد للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

الباب الثالث
المسائل المحظور نشرها

(مادة ٢٣)

لا يجوز التعرض لشخص أمير الكويت بالنقد ، كما لا يجوز أن ينسب إليه قول إلا بإذن خاص مكتوب من دائرة المطبوعات والنشر .

(مادة ٢٤)

يحظر نشر أنباء الاتصالات السرية الرسمية ، ونشر الاتفاقات والمعاهدات التي تعقدها حكومة الكويت قبل نشرها في الجريدة الرسمية إلّا بإذن خاص من دائرة المطبوعات والنشر .

وكذلك يحظر نشر كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول ، أو تعكير صفو العلاقات بين الكويت وبين البلاد العربية أو البلاد الصديقة .

(مادة ٢٥)

يحظر نشر أنباء من شأنها التأثير في قيمة العملة الوطنية ، أو بلبلة الأفكار عن الوضع الاقتصادي . وكذلك يحظر نشر أخبار إفلاس التجار أو المحال التجارية أو المصارف أو الصيارفة إلّا بإذن خاص من المحكمة المختصة .

(مادة ٢٦)

يحظر نشر ما من شأنه أن يخدش الآداب العامة ، أو يمس كرامة الأشخاص ، أو حرياتهم الشخصية . وكذلك يحظر نشر ما يتضمن إفشاء سر من شأنه أن يضر بسمعة شخص أو بثروته أو باسمه التجاري ، ونشر أي أمر يقصد به تهديده أو إرغامه على دفع مال أو تقديم منفعه للغير أو حرمانه من حرية العمل .

(مادة ٢٧)

يحظر نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم ، أو إثارة البغضاء ، أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع .

(مادة ٢٨)

يعاقب رئيس التحرير وكاتب المقال بالحبس مدة لا تجاوز ستة شهور وبغرامة

لا تجاوز ألف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين ، إذا نشر في الجريدة ما حظرته المواد الخمس السابقة .

وإذا عادا إلى ما سبق أن عوقبا من أجله ، جاز الحكم بالحبس مدة لا تجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تجاوز ألفي روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين . وللمحكمة في هذه الحالة أن تقرر تعطيل الجريدة مدة لا تزيد على سنة واحدة ومصادرة العدد المنشور وضبط الأصول والقوالب وإعدامها ـ ولها أيضا أن تقضي بإلغاء ترخيص الجريدة .

(مادة ٢٩)

إذا نشر طعن في أعمال الموظف العام يتضمن قذفا ، عوقب رئيس التحرير وكاتب المقال بعقوبة القذف المقررة في قانون الجزاء ، إلا إذا أثبت الكاتب حسن نيته باعتقاده صحة الوقائع التي يسندها إلى الموظف العام وبقيام اعتقاده هذا على أسباب معقولة بعد التثبت والتحري ، وباتجاهه إلى مجرد حماية المصلحة العامة ، وباقتصاره فيما صدر منه على القدر اللازم لحماية هذه المصلحة .

(مادة ٣٠)

إذا نشر تحريض على قلب نظام الحكم في البلاد ، وكان التحريض متضمنا الحث على تغيير هذا النظام بالقوة أو بطرق غير مشروعة ، أو نشرت دعوة إلى اعتناق الشيوعية والانتقاض بالقوة على النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد ، أو نشرت آراء تتضمن سخرية أو تحقيرا أو تصغيرا لدين أو لمذهب ديني ، عوقب رئيس التحرير وكاتب المقال بالعقوبة المقررة في قانون الجزاء للجريمة التي ارتكبت .

(مادة ٣١)

يجوز للمحكمة ، في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين ، أن تقرر تعطيل الجريدة مدة لا تزيد على سنة واحدة ومصادرة العدد المنشور وضبط الأصول والقوالب وإعدامها ، ولها أيضا أن تقضي بإلغاء ترخيص الجريدة .

(مادة ٣٢)

لدائرة المطبوعات والنشر ، بعد الحصول على إذن من رئيس محكمة الاستئناف العليا ، أن توقف صدور الجريدة إذا نشرت ما يعتبر نشره جريمة وفقا للأحكام السابقة ، وذلك إلى حين صدور حكم من القضاء في شأنها .

(مادة ٣٣)

المحكمة المختصة بنظر الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب هي دائرة الجنايات بالمحكمة الكلية ، وتستأنف أحكامها أمام محكمة الاستئناف العليا .

ولا تقام الدعاوي عن هذه الجرائم إذا انقضى على تاريخ النشر ثلاثة أشهر .

وتسقط دعوى التعويض إذا لم يرفعها المتضرر خلال المدة المذكورة ، ما لم تكن هناك ظروف قهرية حالت دون رفعها .

(مادة ٣٤)

لدائرة المطبوعات والنشر أن تنذر رئيس التحرير إذا نشر في الجريدة ما يخالف أحكام هذا القانون ، ولا يمنع هذا الإنذار من محاكمة المسؤولين أمام المحكمة المختصة إذا اقتضى الأمر ذلك .

(مادة ٣٥)

يجوز ، بقرار من رئيس دائرة المطبوعات والنشر ، تعطيل الجريدة لمدة لا تزيد على سنة واحدة أو إلغاء ترخيصها ، إذا ثبت أنها تخدم مصالح دولة أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية ، أو ثبت أن الجريدة غير السياسية قد حادت عن غرضها وخاضت في أمور سياسية .

ويجوز التظلم من القرار أمام المجلس الأعلى خلال عشرة أيام من وقت إبلاغه .

(مادة ٣٦)

إذا صدر ، في حدود هذا القانون ، حكم قضائي أو قرار إداري بتعطيل الجريدة أو بإلغاء ترخيصها ، واستمرت بالرغم من ذلك في الظهور باسمها أو باسم آخر ، عوقب رئيس التحرير ومستغل الجريدة والطابع والناشر بالحبس مدة لا تجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تجاوز ألف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

الباب الرابع
أحـكام ختـاميـة

(مادة ٣٧)

يجوز ، محافظة على النظام العام أو الآداب أو حرمة الأديان ، منع تداول مطبوعات واردة من الخارج . ويكون هذا المنع بقرار يصدر من رئيس دائرة المطبوعات والنشر .

(مادة ٣٨)

تنشر في الجريدة الرسمية أوامر منع التداول ، والإنذارات ، وقرارات

التعطيل ، وإلغاء الترخيصات ، وأحكام القضاء في هذا الخصوص .

(مادة ٣٩)

تعتبر الإنذارات والتعليمات الرسمية مبلغة إلى رئيس التحرير أو مستغل الجريدة بمجرد تسليمها إليه أو إلصاقها على باب المبنى المتخذ لإدارتها .

(مادة ٤٠)

على رئيس التحرير أن ينشر بالمجان ، وبنفس الحروف وفي نفس المكان الذي نشر فيه القذف أو الإهانة في حق شخص ما ، الجواب الوارد إليه عن ذلك من الشخص نفسه أو ممن يقوم مقامه ، أو من أولاده وأحفاده وأقاربه إذا كان النشر يتعلق بمتوفي . وعليه أن ينشر الحكم الذي يصدر في شأن جريمة القذف في العدد التالي لصدور الحكم . ويجوز نشر الحكم في جريدة اخرى إذا تعذر نشره في الجريدة نفسها ، ويكون ذلك على نفقة المحكوم عليه .

وعلى رئيس التحرير أن ينشر في محليات الجريدة البلاغات الرسمية التي ترسل إليه من دائرة المطبوعات والنشر .

ويعاقب رئيس التحرير بغرامة لا تزيد على ألف روبية إذا خالف أحكام هذه المادة .

(مادة ٤١)

لا يجوز لمحرري الجرائد ومراسليها ووكالات الأنباء ممارسة عملهم في الكويت قبل أن يحصلوا على ترخيص في ذلك من دائرة المطبوعات والنشر ، ويعاقب من يخالف ذلك أو ينتحل لنفسه صفة صحفية بغرامة لا تزيد على خمسمائة روبية .

(مادة ٤٢)

جميع الالتزامات التي نص عليها هذا القانون في شأن صاحب الجريدة أو مستغلها ورئيس تحريرها وطابعها وناشرها تسري في حق كل مسؤول عن أي مطبوع سواء كان كتابا أو رسالة أو رسوما أو صورا أو منشورات أو ملصقات أو غير ذلك من وسائل تداول المطبوع .

(مادة ٤٣)

لا تسري أحكام هذا القانون على الجرائد والمطبوعات التي تصدرها دوائر الحكومة الرسمية ، ولا على الجرائد المدرسية التي تصدرها المدارس والمعاهد العلمية والفنية .

(مادة ٤٤)

يلغى قانون المطبوعات والنشر الصادر في سنة ١٣٧٥ هجرية الموافقة لسنة ١٩٥٦ ميلادية .

(مادة ٤٥)

على رئيس دائرة المطبوعات والنشر تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من وقت نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت
عبد الله السالم الصباح

صدر في التاسع من شعبان ١٣٨٠ .
الموافق في السادس والعشرين من يناير (كانون الثاني) ١٩٦١ .

المذكرة التفسيرية
لقانون المطبوعات والنشر

أعيد النظر في قانون المطبوعات والنشر الصادر في سنة ١٩٥٦ لتنقيحه ، وقد نقح من ناحيتي الشكل والموضوع .

أولا ـ من ناحية الشكل

فمن ناحية الشكل رتبت النصوص ترتيبا منطقيا ، وحصرت في أبواب أربعة : أفرد الباب الأول منها لإصدار المطبوعات ، وخصص الباب الثاني لإصدار الجرائد ، وعدّد الباب الثالث المسائل المحظور نشرها ، وجعل الباب الرابع للأحكام الختامية .

وعدل عن إيراد التعريفات في نص مستقل ، حتى لا تحتشد كلها في مكان واحد يكون عسر الاستيعاب ، بل ورد التعريف عند الحاجة إليه وفي المكان المناسب .

ثانياً ــ من ناحية الموضوع

أ ــ الباب الأول في إصدار المطبوعات :

أهم تعديل أدخله القانون في هذا الباب هو إيراد نص يرتب الجزاء على كل مخالفة للالتزامات التي أوجبها القانون على الطابع . فإذا لم يخطر الطابع دائرة المطبوعات والنشر بإنشاء مطبعته أو بأي تغيير يحدث بعد ذلك ، أو لم يذكر في المطبوع اسم الطابع والناشر وعنوان كل منهما وتاريخ الطبع ، أو لم يودع نسختين من كل مطبوع يصدره ، أو لم يخطر عن إصدار أي مطبوع دوري ، أو باع مطبوعات دون ترخيص ، عوقب بغرامة لا تجاوز خمسمائة روبية . والجريمة جنحة

تتولى النيابة العامة رفعها أمام محكمة الجنح ، خلافا لجنح الصحافة التي سيأتي ذكرها فإنها ترفع أمام محكمة الجنايات . ولا تبعة بعد ذلك على الطابع ، فإن أكثر الالتزامات التي سبق بيانها هي مجرد الإخطار . فإذا كان الالتزام هو الحصول على ترخيص ، وذلك في حالة بيع المطبوعات أو توزيعها ، لم تكف العقوبة التي توقع على الطابع ، بل يجب عليه أن يحصل على الترخيص الواجب ، وإلا كان عائداً لارتكاب الجريمة .

وقد كان قانون المطبوعات السابق يوجب على الطابع أن يذكر في المطبوع عدد النسخ المطبوعة . وفي هذا حرج لا يخفى ، فقد لا يرى صاحب المطبوع من المناسب ذكر هذا العدد ، وقد تدفعه الظروف إلى أن يذكر عدداً أكبر أو أقل من العدد الحقيقي . ومن ثم حذف القانون الجديد هذا الالتزام ، فلم يوجب على الطابع ذكر العدد .

ب ــ الباب الثاني في إصدار الجرائد :

أهم التعديلات التي أدخلت في هذا الباب هي ما يأتي :

١ ــ فيما يتعلق بالشروط الواجب توافرها في رئيس التحرير :

كان القانون السابق ينص في المادة التاسعة منه على أن يكون رئيس التحرير على درجة من التعليم لا تقل عن الشهادة الثانوية . ويجب ألا يكون لرئيس التحرير أي عمل آخر غير مهنة الصحافة . وكان شرط الحصول على شهادة مدرسية مانعاً لكثير من ذوي الاستعداد لممارسة الصحافة ورئاسة تحرير الصحف من العمل في هذا الميدان . فإن النضوج الفكري والثقافي ليس رهنا بشهادة مدرسية ، لاسيما في الكويت حيث التعليم المدرسي وإن كان يسير بخطوات حثيثة إلى الأمام لم يبدأ إلا منذ عهد قريب . فالرجال المثقفون الناضجو التفكير لم يدركهم هذا العهد المدرسي ، بل علمتهم مدرسة الحياة وأنضجتهم التجارب ، ففيهم كثيرون على خير استعداد لتولي رياسة الصحف دون أن يكونوا حاصلين على شهادة

مدرسية . فالخير أن يحذف شرط الحصول على الشهادة ، ويجزىء عنه أن يكون رئيس التحرير على قدر كاف من النضوج والقدرة على مباشرة مهنتـه . ومن ثم استبدل القانون الجديد بشرط الحصول على شهادة مدرسية شرطاً آخر هو أن يكون رئيس التحرير على قدر كاف من الاستعداد لمزاولة مهنته .

كذلك اشتراط ألا يكون لرئيس التحرير أي عمل آخر غير مهنة الصحافة فيه تضييق شديد ، فإن هذه المهنة ــ على الأقل في الوقت الحاضر ــ لا تدر من الربح ما يكفي من ينقطع لها ، ولابد لرئيس التحرير من أن يكون له مورد آخر للرزق . فأغفل القانون الجديد هذا الشرط ، وأصبح من الجائز أن يكون لرئيس التحرير إلى جانب مهنته الصحفية عمل آخر يواجه به تكاليف العيش .

وقد اشترط في صاحب الجريدة ما اشترط في رئيس التحرير .

٢ ــ فيما يتعلق بالترخيص في إصدار الجريدة :

لم يكن القانون السابق واضحاً في رسم الطريق الذي يخول للجريدة حق الظهور ، وإن كان يفهم من عباراته أنه لابد في إصدار الجريدة من ترخيص في ذلك . فقد كانت المادة ١١ من هذا القانون تشير إلى هذا الشرط وهي تقول : عند الترخيص بإصدار جريدة يودع صاحبها . . تأميناً . . . ولما كانت الإشـارة إلى الترخيص قد جاءت مقتضبة ، فإن هذا الترخيص لم ينظم ، ولم يذكر القـانون ميعاداً لصدوره ، ولم يبين في حالة رفضه هل يكون هناك طريق للمراجعة في هذا الرفض .

وهذا ما تكفل القانون الجديـد بتفصيله . فقد نصت المـادة ١٣ من هذا القانون على أنه لا يجوز إصدار جريدة إلا بعد الترخيص في إصدارها من رئيس دائرة المطبوعات والنشر . ثم نصت المادة ١٥ على أن يبلغ الترخيص في إصدار الجريدة إلى صاحبها بإخطار رسمي خلال ثلاثين يوماً من وقت تقديم الطلب .

وإذا لم يبلغ الترخيص خلال هذه المدة اعتبر الطلب مرفوضاً . ونصت المادة ١٦ على أنه في حالة رفض الترخيص ، أو إذا انقضى ثلاثون يوماً من وقت تقديم الطلب دون رد ، يجوز لمقدم الطلب أن يتظلم إلى رئيس دائرة المطبوعات والنشر خلال عشرة أيام من وقت تبليغه الرفض أو من انقضاء الثلاثين يوماً . ويبت الرئيس في التظلم خلال أسبوعين من وقت تقديمه . وبعد استنفاد طريق التظلم ، يأتي طريق الاستئناف . وقد قضت المادة ١٧ بأنه إذا رفض التظلم ، جاز لمقدم الطلب رفع استئناف إلى المجلس الأعلى خلال عشرة أيام من وقت تبليغه الرفض ، ويكون قرار المجلس الأعلى نهائياً لا يجوز الطعن فيه .

جـ ــ الباب الثالث المسائل المحظور نشرها :

أهم التعديلات التي أدخلت في هذا الباب هي ما يأتي :

١ ــ فيما يتعلق بالمسائل المحظور نشرها :

كان القانون السابق ينص في المادة ١٩ على أنه لا يجوز نقد الحاكم العام . فأعيدت صياغة النص على وجه أدق ، إذ تقول المادة ٢٣ من القانون الجديد : لا يجوز التعرض لشخص أمير الكويت بالنقد . فالذي لا يجوز التعرض له بالنقد هو شخص الأمير . أما الأعمال التي يوقعها فهي أعمال الدولة ، وظاهر أن القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات ليست معصومة من النقد في حدود حسن النية والاتجاه إلى المصلحة العامة .

وكان القانون السابق ينص في العبارة الأخيرة من المادة ٢٢ على ما يأتي : وكذلك محظور نشر كل ما من شأنه المساس برؤساء الدولة الأجنبية . فعدلت هذه العبارة في الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون الجديد على الوجه الآتي : وكذلك يحظر نشر ما من شأنه المساس برؤساء الدول ، أو تعكير صفو العلاقات بين الكويت وبين البلاد العربية أو البلاد الصديقة . ذلك أن سياسة الكويت ثابتة في

أن تحتفظ بالعلاقات الودية بينها وبين سائر البلاد ، وليس من المصلحة الوطنية أن تعكر الصحف صفو هذه العلاقات .

وكان القانون السابق ينص في المادة ٢٠ على ما يأتي : لا يجوز الطعن في أعمال الموظف العام إلا إذا حصل ذلك بسلامة نية ، وكان ذلك لا يتعدى أعمال الوظيفة ، وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه . وهذا النص لا يتسق مع نصوص قانون الجزاء في هذا الخصوص ، فعدل بما جعله متسقاً ، وأصبحت المادة ٢٩ من القانون الجديد تجري على الوجه الآتي : إذا نشر طعن في أعمال الموظف العام يتضمن قذفاً ، عوقب رئيس التحرير وكاتب المقال بعقوبة القذف المقررة في قانون الجزاء ، إلا إذا أثبت الكاتب حسن نيته باعتقاده صحة الوقائع التي يسندها إلى الموظف العام وقيام اعتقاده هذا على أسباب معقولة بعد التثبت والتروي ، وباتجاهه إلى مجرد حماية المصلحة العامة ، وباقتصاره فيما صدر منه على القدر اللازم لحماية هذه المصلحة . فأصبح محور الدفاع ليس هو إثبات حقيقة كل فعل أسند إلى الموظف العام ، بل اعتقاد الكاتب صحة الوقائع التي يسندها إلى الموظف وقيام اعتقاده هذا على أسباب معقولة بعد التثبت والتحري .

وكان القانون السابق ينص في المادة ٢١ على ما يأتي : « لا يجوز نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم أو قلب نظام الحكم أو كراهيته أو إثارة البغضاء أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع أو نشر ما من شأنه تحقير إحدى الديانات أو المذاهب أو الطوائف الأخرى » . فنسق القانون الجديد هذا النص مع نصوص قانون الجزاء . وحظر في المادة ٢٧ منه نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم أو إثارة البغضاء أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع . ثم عرض في المادة ٣٠ منه إلى قلب نظام الحكم وإلى الدعوة إلى الشيوعية وإلى الإخلال بحرمة الأديان ، فجرت هذه المادة بما يتفق مع نصوص قانون الجزاء على الوجه الآتي : « إذا نشر تحريض على قلب نظام الحكم في البلاد وكان التحريض متضمنا الحث على تغيير هذا النظام بالقوة أو بطرق غير مشروعة ، أو نشرت دعوة إلى

اعتناق الشيوعية والانتقاض بالقوة على النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد ، أو نشرت آراء تتضمن سخرية أو تحقيراً أو تصغيراً لدين أو لمذهب ديني ، عوقب رئيس التحرير وكاتب المقال بالعقوبة المقررة في قانون الجزاء للجريمة التي ارتكبت » .

وكان القانون السابق ينص في المادة ٢٩ على ما يأتي « لدائرة المطبوعات والنشر تعطيل الجريدة أو إلغاء ترخيصها إذا ثبت أن الجريدة تخدم مصالح دولة أجنبية ، أو ثبت أن الجريدة غير السياسية قد حادت عن غرضها وخاضت في أمور سياسية » : فقيد القانون الجديد من إطلاق هذا النص فيما يتعلق بخدمة مصالح دولة أجنبية ، إذ أوجب في المادة ٣٥ منه إثبات أن الجريدة تخدم مصالح دولة أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية ، وجعل الحكم في ذلك للقضاء إذ أجاز الطعن في قرار دائرة المطبوعات والنشر بالإلغاء أمام محكمة الاستئناف العليا كما سيأتي .

٢ ــ فيما يتعلق بالجزاء :

أدخل القانون الجديد تعديلات كثيرة فيما يتعلق بالجزاء على المسائل المحظور نشرها .

فهو ، أولاً ، في الجرائم التي لم ينشئها قانون الجزاء ، وحد العقوبة وجعلها الحبس الذي لا يجاوز ستة شهور والغرامة التي لا تجاوز ألف روبية أو إحدى هاتين العقوبتين ، وفي حالة العود ضاعف العقوبة وأجاز للمحكمة تعطيل الجريدة مدة لا تزيد على سنة واحدة أو إلغاء الترخيص .

وهو ثانياً ، في الجرائم التي أنشأها قانون الجزاء ، أحال بداهة على هذا القانون في العقوبة . والعقوبة هنا تتفاوت من الحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات والغرامة التي لا تزيد على خمسة آلاف روبية في التحريض على قلب نظام الحكم

بالقوة والدعوة إلى اعتناق الشيوعية ، إلى الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تزيد على ألفي روبية في القذف ، إلى الحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة والغرامة التي لا تزيد على ألف روبية في الإخلال بحرمة الأديان . وأجاز للمحكمة في هذه الجرائم جميعاً ، دون اشتراط العود ، تعطيل الجريدة مدة لا تزيد على سنة واحدة أو إلغاء الترخيص .

وهو ، ثالثاً ، عندما أجاز لدائرة المطبوعات والنشر أن توقف صدور الجريدة إذا نشرت ما يعتبر نشره جريمة إلى حين صدور حكم من القضاء في شأنها ، اشترط تدخل القضاء إذ أوجب الحصول على إذن من رئيس محكمة الاستئناف العليا في هذا الوقف .

وهو ، رابعاً ، جعل المحكمة الجزائية المختصة في جنح الصحافة ليست محكمة الجنح كما هو الأصل ، بل محكمة الجنايات ، وهذه حكمها يستأنف أمام محكمة الاستئناف العليا . فجعل الرقابة القضائية على أمور الصحافة موكولة إلى أكبر الهيئات القضائية ، وفي هذا ضمان كامل لكل من الصحافة والإدارة .

د ــ الباب الرابع في أحكام ختامية :

ويلاحظ في الباب الرابع الخاص بالأحكام الختامية الأمور الآتية :ـ

١ ــ نقل الحكم الخاص بمنع تداول مطبوعات واردة من الخارج ، وكانت المادة ٨ من القانون السابق هي التي تتضمنه ، إلى هذا الباب في المادة ٣٧ من القانون الجديد ، إذ هو حكم لا يتعلق بالجرائد التي تصدر في الكويت . والمنع هنا يكون بقرار إداري غير خاضع لرقابة القضاء ، فمن المستحسن ترك الظروف الخارجية لتقدير الادارة . والمفروض أن الإدارة لا تمنع من المطبوعات الواردة من الخارج إلا الأعداد غير المرغوب فيها ، ما لم تكن الجريدة الأجنبية ــ بحسب المبدأ الذي تدعو له كما إذا كانت تدعو إلى الصهيونية أو الشيوعية ــ هي ذاتها غير مرغوب فيها .

٢ ــ ونقل الحكم الخاص بعدم سريان القانون على الجرائد التي تصدرها الحكومة والجرائد التي تصدرها المدارس والمعاهد العلمية والفنية ، وكانت المادة ١٢ من القانون السابق هي التي تتضمنه ، إلى هذا الباب في المادة ٤٣ من القانون الجديد . وأضيف إلى كلمة الجرائد كلمة والمطبوعات ، حتى لا تسري على توزيع مطبوعات الحكومة ضرورة الحصول على ترخيص في ذلك .

٣ ــ ونص صراحة في المادة٤٤ من القانون الجديد على إلغاء قانون المطبوعات السابق ، لأن القانون الجديد قانون شامل لجميع أحكام المطبوعات والنشر ، فلم تعد هناك حاجة للرجوع إلى القانون السابق . على أنه في النصوص التي لم تعدل ، يمكن الرجوع إلى المذكرة التفسيرية التي وضعت للقانون السابق .

الفصل العاشر

مجلس الأمة .. والصحافة

لا يستطيع هذا الفصل أن يكون تصوير شاملا ، أو قريبا من الإحاطة بعلاقة مجلس الأمة بالصحافة . هذا تاريخ طويل لا يمكن لكتاب واحد أن يضمه بين دفتيه ، لأن مجلس الأمة ، هو في الحقيقة « مجالس أمة » تبدأ منذ الجمعية التأسيسية التي ناقشت الدستور ، وأقرته ، وتستمر عبر أكثر من عشرين عاما هي عمر التجربة البرلمانية في الكويت ، وإنه من الافتيات على الحقيقة الزعم بأن هذه المجالس كلها « صورة طبق الاصل » من المجلس الأول . لقد تغلبت اتجاهات فكرية وتيارات سياسية في مراحل معينة ، وتراجعت لتخلي الساحة لغيرها في مراحل أخرى . ومجلس الأمة الكويتي مثل كل مجلس ، قد يضم عددا صغيرا أو كبيرا (مجلس الأمة الكويتي من خمسين عضوا يتم اختيارهم بالاقتراع المباشر كل أربع سنوات) ولكنه في الحقيقة يتحرك ويتخذ قراراته من خلال فاعلية عدد محدود من النواب هم الأكثر دراية بأصول العمل النيابي ، أو الأكثر شعبية ، أو شهرة ، أو نفوذا . . . الخ . وإذا صح هذا فإن المجلس الأول (١٩٦٣) كان توجهه قوميا عربيا ، في حين نجد المجلس الحالي تغلبه نزعة إسلامية واضحة . من هنا لابد أن توضع علاقة المجلس بالصحافة في ضوء من « طبيعة » هذا المجلس ، والأيديولوجية السائدة فيه .

ومن جانب آخر فإن هذه العلاقة لا يمكن ان تكون محصورة في مناقشة تعديلات المادة (٣٥) من قانون المطبوعات ، التي سيثور حولها أكثر من حوار في أكثر من دورة نيابية ، كما سنرى في هذا الفصل ، وفي الفصل التالي . إن الدستور بما تضمنه من ضمانات لحرية الرأي ونشره ، يعبر عن جانب من هذه العلاقة ،

والقانون الذي تعرفنا على منجزاته الجيدة في الفصل السابق يعبر عن جانب آخر ، أكثر تفصيلا ، وعلاقة النواب بالصحافة ، أو وجود بعض النواب الذين يملكون صحفا أو يرأسون تحرير بعض الصحف يعتبر محورا آخر من محاور هذه العلاقة .

وعلى المستوى العملي ، والشخصي ، سنجد تعاونا تاما من مجلس الامة في تسهيل مهمة الصحافة لتغطية جلساته ومناقشاته ، وسنجد حرصا من الصحافة على رعاية حق النائب ، والدقة في نقل آرائه ، وعدم تجاوز المسموح إلى الممنوع ، إلاّ في حالات نادرة .

ومع هذا ، فإننا لا نستطيع أن نقرر ما هو ضد الحقيقة ، فنزعم أن الصحافة في الكويت ما هي إلاّ صدى لمجلس الأمة ، وأنها تقف موقفا سلبيا من قراراته ، أو أنها انسياقا مع مبدأ « حصانة النائب » تقف عاجزة امام ما يمكن ان ترى فيه خطرا يتهددها وحريتها في العمل ، أو يلحق اذى بالمجتمع من أي وجه كان .

في الفصل الثالث عشر ، سنرى كيف حاولت الصحافة استفزاز مجلس الأمة ، وحشد نوابه ضد مشروع القانون الجديد المقترح للمطبوعات ، وكيف ربطت بين انتقاص حرية الصحافة ، وانتقاص حرية المجلس ، وان هذا مقدمة لذاك ، بل نجد الصحافة تذكر المجلس بأنها كانت المدافعة عنه بإخلاص حين حلّ المجلس السابق وعطلت الحياة النيابية ، ومن ثم فقد آن الآوان ليس لردّ الجميل ، بل لحماية المكتسبات الديمقراطية التي هي ملك الشعب جميعه .

أما الجوانب التي تنشأ من علاقات شخصية بين بعض النواب والصحفيين ، أو ما يترتب على أن النائب يملك صحيفة أو يرأس تحرير صحيفة ، مما يستدعي الخلط بين المهمتين : مهمة النائب ومهمة الصحفي ، فإن هذا موجود ، وعليه دلائل في أسئلة موجهة من بعض النواب تتعلق بنواب آخرين لهم تأثير مباشر على صحف معينة ، ولكنها تبقى حالات فردية ، لا تمثل صميم العلاقة بين مجلس الأمة والصحافة .

سنسجل في هذه الصفحات القادمة مؤشرات ، مجرد مؤشرات ، لطريقة الصحافة في وصف جلسات مجلس الأمة ، واختيـار أسئلة بعينها وردّ الحكـومة عليها ، في فترات مختلفة ، على أن يكون موقف المجلس من تشريعات الصحافة مكملا لهذه الزاوية .

أما من يرغب في مزيد من التفصيل ، فليس أمامه غير مضـابط جلسات مجلس الأمة ، ورصد أصدائها المستمرة في صحافة الكويت .

* * *

بيان له مغزى !!

مجلس الأمة

مكتب الرئيس

الكلمة التي القاها سعادة الرئيس
في بداية جلسة الثلاثاء ١٤/٥/١٩٦٨

بمناسبة ما عمدت اليه بعض الصحف من نشر بيانات على أنها وصف لما دار في جلسة المجلس السرية التي عقدت يـوم السبت الماضي ، اود أن أوجـه نظر الصحافة بشدة إلى ما في ذلك من مخالفة لنص المادة ٢٤ من قانون المطبوعات والنشر رقم ٣ لسنة ١٩٦١ حيث تحظر هذه المادة « نشر انباء الاتصالات السرية الرسمية » كما ان هذا التصرف من بعض الصحف يخالف نص المادة ١٨٢ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية للمجلس ، فهذه المادة توجب ان تكون الصحافة امينة في نقل وتلخيص جلسات المجلس ، ومن مقتضى هذه الامـانة المحافظة على سرية الجلسات السرية وعدم بلبلة افكار المواطنين بنشر تكهنات غير صحيحة عما دار في تلك الجلسات .

لذلك آمل ان تلتزم الصحافة حكم القانون ومقتضيات الامانة الصحفية

ومصلحة الوطن والمواطنين في هذا الشأن .

والله يوفقنا جميعا إلى طريق الحق والصواب ،

* * *

بقلم « صحفي »

وفي باب « أسبوعيات »

نشرت مجلة « الرسالة » في ١٩٦٤/١/٥ هذا التعقيب على إحدى جلسات مجلس الامة التي تعرض فيها للفكرة الملحة عن تعديل قانون الطباعة والنشر .

كان عنوان المقال :

نريد قانونا يضمن حرية الصحافة ، ويكفل حقها في النقد الصريح البنّاء

وهذا نصّ المقال :

واخيرا تكرم السادة اعضاء مجلس الامة فتناولوا موضوع الصحافة وقانونها العتيد . . . في نقاش دار داخل جدران مجلسهم الموقر . .

واخيرا وبعد انتظار طويل كاد ان ينتهي بنا الى اللاشيء . . . بل كاد ان يصفعنا بأسواط من الخيبة واليأس ، حين يغفل مجلس الامة هذا الموضوع الهام دون ان يخصص له جلسة كاملة بل جلسات طويلة من النقاش والدراسة لما يستحقه موضوع قانون الصحافة بصورة خاصة وقانون المطبوعات والنشر بشكل عام من اهتمام وعناية هي من واجب اعضاء مجلس الأمة قبل سواهم من السلطات .

ولكن اعضاء مجلس الامة شاءوا الا يخيبوا امالنا ، فتطرقوا الى قانون المطبوعات والنشر وطالب بعضهم باعطاء الصحافة مزيدا من الحرية لكي تتمكن من القيام بالمهمة التوجيهية الكبرى الملقاة على عاتقها .

فالصحافة اليوم ، ان كانت قد وصلت الى حد بات معه النقد ممكنا ، وبات معه الكلام بصراحة امرا متيسرا ، فلا يعني ذلك ان قانون الصحافة ذاته هو الذي اجاز للصحافة هذا النقد وهذه الصراحة ، بل ان تساهل القيمين على مراقبة الصحف ومعاقبتها ، هذا التساهل هو وحده الذي ضمن الى هذا اليوم استمرار الصحف المحلية على هذا النحو الذي نراه .

وليس تساهل المسؤولين وحده ضمانة كافية ترتجيها سلطة الصحافة ، في بلد كان للصحافة الدور الكبير والفعال في توجيه خطاه نحو قمم الحضارة والتقدم التي يرنو اليها !!

فالتساهل من جانب المسئولين لا يمكن ان يشكل ضمانة دائمة ، وامتيازا صريحا ثابتا يحدد صفوف الصحافة وواجباتها تجاه الدولة والوطن والمواطنين .

ولذلك قلنا منذ البداية ، وطالبنا بتعديل قانون الصحافة بما يتفق مع واقع الكويت ومتطلباتها الحضارية والثقافية والفكرية ، وبما يكفل للصحف المحلية حرية النقد البناء والتوجيه الهادف الذي يعود بالخير على الوطن والمواطنين .

واليوم بعد ان تبنى مجلس الامة دعوتنا هذه نود ان نورد بعض الملاحظات التي نرجو ان ياخذ المسئولون بها قبل اقدامهم على تعديل قانون الصحافة ، كيما يأتي هذا التعديل سليما من الأخطاء التي قد تعرض الصحافة الى كوارث وعثرات ليست في صالح احد من المواطنين !!

وفيما يلي بعض هذه الملاحظات :

اولا : تشكيل لجنة من اعضاء مجلس الامة ممن تتوفر فيهم الكفاءة والنزاهة على ان يساعدها الخبير الدستوري في بحث ودراسة قانون الصحافة بروح علمية وموضوعية .

ثانيا : تشكيل لجنة تنتدبها الصحف المحلية للاجتماع مع اللجنة المكلفة من

اعضاء مجلس الامة لعرض الاقتراحات واستعراضها معاً ولبحث كل ما يتعلق بقانون الصحافة الجديد ومناقشته تفصيليا .

ثالثا : الاستعانة بقوانين الصحافة المتبعه في الاقطار العربية الشقيقة لاقتباس القانون الامثل منها الذي ينسجم مع ظروف الكويت وواقع الصحافة فيها .

رابعا : وضع صيغة نهائية لقانون الصحافة الجديد ، على ان يوافق عليها المختصون بالاجماع قبل عرضها على مجلس الامة للمناقشة .

هذه بعض الملاحظات التي نأمل ان يتبناها مجلس الامة قبل اقدامه على تعديل قانون الصحافة .

وما نرجوه ان يأتي التعديل محققا لحرية الصحافة وكرامتها لتكتسب في ظله مزيدا من التقدم والازدهار .

انقضى عام ١٩٦٣ بما مر علينا فيه من خير وشر . . انقضى بسيئاته وحسناته ، واظل العام الجديد حاملا معه اكثر من حدث تاريخي تختبيء وراءه تطورات جذرية بالنسبة للمنطقة العربية كلها .

ولعل اهم هذه الاحداث المؤتمر الذي سينعقد في القاهرة للاقطاب العرب ، لبحث الموقف العربي من تحويل مجرى نهر الاردن اذا ما اقدمت اسرائيل على تنفيذ خطتها الاجرامية هذه .

هذا المؤتمر لابد ان يحدد الموقف العربي تحديدا ، واضحا وصريحا ازاء عزم الدول العربية على مواجهة العدوان الاسرائيلي والتصدي لكل محاولة اعتداء اجرامية تقدم على تنفيذها دولة المسخ على ارضنا العربية .

واهمية المؤتمر انه جاء في ظروف لم تعد تقبل المزايدات ولا التشدق بالوطنية الزائفة ، لهذا كان امام المؤتمر طريقان لا ثالث لهما . .

الطريق الاول ، ان ينجح المؤتمر ويقرر المؤتمرون بالاجماع ضرورة الحرب مع اسرائيل وحشد كل الامكانيات العربية لسحقها وابادتها .

والطريق الثاني ، ان يفشل المؤتمر ، فتحول اسرائيل مجرى النهر ، وتتكرس دولة العدوان في ارضنا العربية بفضل تخاذل العرب وجبنهم .

واما الحدث الثاني فهو الزيارة التي ينوي قداسة البابا القيام بها الى الارض المقدسة .

اي ان قداسته سيزور الاردن واسرائيل ، هذه الزيارة التي ارادت اسرائيل ان تستغلها لاغراض سياسية ظنا منها بان زيارة البابا لها انما تكرس بقاءها على الارض التي اغتصبتها ، وبالتالي تكون قد بدأت صفحة جديدة من علاقات الصداقة مع أكبر سلطة روحية في العالم ، بعد ان كانت هذه العلاقات سيئة الى ابعد حد منذ ان ارتكبت اليهود جريمة صلب المسيح واستمرت علاقاتهم بالكنيسة على هذا النحو من الجفاء والقطيعة .

فاذا امكن للعرب ان يخرجوا من هذين الحدثين المهمين بنصر لقضيتهم ، اي ان ينجح مؤتمر الذروة ، وان يدرك قداسة البابا نوايا اسرائيل العدوانية ويشاهد قرصنتها واعتداءاتها المستمرة على ارضنا العربية .

اذا حدث ذلك فعامنا الجديد عام خير ويمن وبركة . . .

واما اذا حدث العكس ، فالف الف رحمة على عامنا الذي مضى .

* * *

وراء كواليس مجلس الامة

في « الهدف الاقتصادي » بتاريخ ١٩٧٢/١/٦ ، يكتب حامد سليمان

وصفـا لجلسة مجلس الامـة ، التي سيخصص جزء منهـا لمناقشـة بعض اوضـاع الصحافة .

يقتبس كاتب الوصف عبارة في شكل سؤال قاله الدكتور أحمد الخطيب ، النائب القومي العربي ، في المجلس ، فيجعلها عنوانا لتغطيته الوصفيه ، وهذه العبارة هي :

« **لماذا تتمسك الحكومة بسلطة تعـطيل الصحف** » ؟ وهـذا نصّ الصورة الوصفية :

حفلت هذه الجلسة باثارة عدة قضايا هامة واتسمت بحدتها و « بكثرتها » ولكنها اتسمت ايضا بظاهرة « عدم الوصول الى النتائج » فمعظم المـوضوعـات الهامة انتهت اما الى التعليق او التأجيل . .

وقد بدأت هذه الحيوية تظهر منذ البداية . . حتى في بند الاسئلة الموجهة للوزراء . .

احمد النفيسي : طالب باسماء الاشخاص الذين ثمن لهم من عام ٦٠ الى ٦٥ . . . ووعدت الحكومة باجابة طلبه رغم غيابه عن المجلس .

عبد المطلب الكاظمي : تساءل عن حكمة جعل سعر البترول بـالدولار وليس بالدينار وانتقد رد الحكومة الغامض ، وطالب بان تتمسك الحكومة بحقها في فرق السعر من ٦/١٤ الى ١٩٧١/١١/١٧ واتخاذ الاجراءات التي تجنب الحكومة عدم خسارة اي فلس . بالتمسك بالحصول على فرق الخسارة ٨ بالمئة الى جانب التمسك بمكسب اتفاقية طهران التي اعـطت ٢,٥ بالمـائة . . . وطـالب ايضا - مستقبلا - بتحديد عمله ثابتة للدفع كما فعلت ليبيا وفنزويلا .

سالم المرزوق : طالب وزير المالية باعداد كشف بكل المشاريع الانشائية التي قام بها بنك التسليف وكشف آخر عن القروض المعطاه لانشاء مشاريع صناعية

وعقارية ، مع ملاحق بصور العقود وتحديد اسماء من حصلوا على قروض تزيد على ١٥ الف دينار .

وانتهى بند الاسئلة وبدأ نقاش موضوع تحديد سن الانتخاب بعد الموافقة على مشروع بتعديل بعض مواد قانون التسجيل العقاري .

ويمكن تلخيص ما دار في هذا الموضوع كما يلي :

ناصر العصيمي : بدأ بنغمة تمسك بها كل المعارضين للمشروع بعد ذلك . . . هذه النغمة تقول : لا يجب الزج بالطلبة في اتون السياسة .

محمد البراك : قال لقد كنت ضمن اللجنة التشريعية التي اعدت القانون وكنت من الموافقين ولكنني اعلن اليوم تغيير رأيي . واضاف على ما قاله من (نغمة العصيمي) ان الاباء - يقصد اولياء الامور - معارضين لزج اولادهم في السياسة .

ووقف بعد ذلك احمد الخطيب ليقول اننا اذا اجرينا على سن الـ ٢١ فسنحرم الغالبية لان الاحصائيات الاخيرة تقول ان معظم السكان الكويتين من الشباب . . واذا كان رأي الاخوان بان يذهب الشباب اولا للجيش فكيف نطلب منهم ان يموتوا . . ونحرمهم من ابداء رأيهم في المواقف المصيرية التي قد يموتون من اجلها . . . ثم انهى كلامه قائلا : نحن هنا لسببين :

١ ــ الاهتمام بحقوق المواطنين .
٢ ــ ترسيخ الديمقراطية في هذا البلد .

والموضوع الثاني هام ولا نسمح بالاستهتار فيه . . وكل تقصير ممكن تحمله ولكن عندما يكون هناك (تشبث) يهدف الى الحد من ديمقراطية حياتنا فلابد ان تكون هناك « مجابهة ثانية » (ثم حدثت محاولة لوقف باب المناقشة وفشلت) .

وقام بعد ذلك محمد الرشيد ليقول انني عندما قدمت هذا المشروع انا وزميلي يوسف المخلد درسناه من جميع نواحيه . . يقال انني تقدمت بهذا المشروع لكي

احصل على اصوات الشباب (ولو ان هذا الكلام سخيف وغير صحيح فانا قصدت المصلحة العامة) الا ان هذا يثير فخري ولي الشرف ان ينتخبني الشباب .

وقام بعد المنيس يقرأ نص اقتراح هام بتعديل المادة ٣٥ لعام ٦٥ الخاصة بقانون المطبوعات والخاصة بابطال حق الحكومة في التعطيل الاداري للصحف . . . وان يكون هذا من حق المحاكم فقط . .

قام وزير الاعلام في البداية وطلب تأجيل المشروع (شهرا ونصف) لان الحكومة بصدد اعداد مشروع قانون كامل للمطبوعات وقال ان هذا القانون سيحمي حرية الصحافة وحرية الناس ايضا وقام خالد المسعود . . يمكننا ان نوافق اذا وعد الوزير بعدم تسكير اي صحيفة خلال هذه المدة .

الوزير : ان الصحيفة الوحيدة التي قمت بتسكيرها هي الرائد . . ومجلس الوزراء لا يسكر اي جريدة الا عند الضرورة القصوى . . والرائد خرجت عن خطها الاجتماعي .

خالد : الرائد لم تخرج - كل شيء يمكن ان يقال انه متعلق بالسياسة - وزارة الاعلام تفسر الموضوعات حسب مزاجها .

الرئيس : الحكومة تطلب التأجيل وهذا من حقها .

النيباري : الحكومة لها حق التأجيل للنظر في تعديل المادة المقدمة وليس لها حق التأجيل لانها تزمع عمل - قانون اخر - خلال شهر ونصف

يوسف المخلد : هذه ثاني مرة اسمع من الحكومة انها تأتي لايقاف حق تشريعي ، يقوم به اعضاء مجلس الامة . . نحن منذ عشر سنوات لا نستطيع ان نشرع . . . الحكومة تشرع ونحن نبصم . . انصح اخواني الا يتعبوا انفسهم . . وانا لا اقبل ان اكون مجرد - باصم - انا نائب .

وزير الاعلام : الانفعال ليس له مبرر انا لا اطلب من المجلس ان يبصم ،

طلبت التأجيل فقط . . اذا كان المجلس يريد مناقشة المادة فليتم التصويت عليها ولا مانع عندي .

الرئيس : اللي موافق على التأجيل يرفع ايده .

(الصحيح : اللى مو موافق . .

ورفع كل اعضاء الحكومة ايديهم و . . سقط اقتراح التأجيل بين دهشة الوزراء و . . بعض النواب .

وخبط الرئيس بعنف بالمطرقة .

وقال لنبدأ المناقشة العامة حول المادة .

عبد المطلب الكاظمي : من معوقات تقدم الديمقراطية موضوع التعطيل الاداري ضد الصحف المحلية . . الصحف المحلية تعالج الصالح العام . . وقد تنزلق وتقر الا اننا نرغب في ان تكون الرقابة ذاتية لصالح المجتمع وباعتقادي ان المسؤولين عن الصحافة قادرون .

الحكومة باستطاعتها ان تتغاضى عن بعض الاخطاء الرأي الحر وتقارع الاراء الحرة تجعل القاريء ان يعرف الحقيقة .

خالد المسعود : الحقيقة اتكلم لاني واحد صادقت على هذا القانون بالذات وتحملت الكثير من النقد كان الظرف يتطلب في ذلك الوقت وكنت اعتقد ان مجلس الوزراء يستطيع الوقوف امام محاولات التعطل ولكن بعد عملي كوزير رأيت ان كل كبت يأتي بنتائج عكسية .

سامي المنيس : هذه المادة سيف مسلط على رقاب الصحافة وسيف ارهابي لا يمكن القول بوجود حرية رأي مع وجود هذه المادة .

محمد الرشيد : انا مؤمن ان اغلب الصحف لا تخدم الصالح ، الصحافة في

الكويت لا تخدم الصالح العام في الكويت ولا تخدم الرأي العام في الامة العربية ومع ذلك فانا اطالب بحرية الصحافة .

الخطيب : بقاء هذه المادة صد الديمقراطية وضد الدستورية ، الدستور يقول ان ما اعطى هو الحد الادنى من الحريات ويجب اعطاء المواطنين المزيد مع هذا اتت المادة عام ٦٥ ووفق عليها وقد سجلنا موقفا واضحا . . وانسحبنا وحدثت موافقة على قوانين اخرى وكانت مأساة عندما سلبت حريات كان البلد يتمتع بها قبل قيام النظام الديمقراطي .

سؤال : لماذا ادخلت الحكومة هذا التعديل على المادة ٣٥ ولماذا تريد الحفاظ عليها .

فهمي الخاص : احنا بالكويت بلد صغير دولة في حاجة لمراعاة الجميع « وتبقشش » على الجميع . . اذا كان هذا الكلام صحيح في السابق اعتقد الان تجاوزنا هذه المرحلة .

الحكومة الان ليست في حاجة لاستجداء الاخرين ماكو احد احسن من الثاني . صرنا سوا سوا . وانا لا اجد اي تفسير اخر . وارجو الا يكون هذا التفسير السيء صحيح وارجو ان تأتي الحكومة في الجلسة القادمة لتؤيد هذا القانون وعند هذا الحد من الكلام الصريح انهى الرئيس الجلسة لمواصلة الموضوع يوم الثلاثاء القادم .

جانب آخر يطل من هذا السؤال النيابي الموجه إلى وزير الإعلام . إنه عن سياسة منح تراخيص الصحف في الكويت . لقد تعرضنا إلى جانب من هذه المشكلة حين تحدثنا عن صحافة الهامش في الفصل الثامن من هذا الكتاب . والآن . . عبر السؤال والجواب ، سنرى ملامح الصورة من قريب .

وقد نشرت هذا الموضوع جريدة السياسة في ١٩٧٤/٥/٢٧

أجاب وزير الاعلام الشيخ صباح الاحمد مؤخرا على سؤال نيابي وجهه له النائب السيد يوسف السيد هاشم الرفاعي حول طلبات الامتيازات للجرائد اليومية في الكويت . وفيما يلي نص السؤال والجواب كما حصلت عليه السياسة .

*** السؤال ***

١ ــ كم طلبا للحصول على تراخيص ـ امتيازات ـ باصدار الجرائد اليومية موجودا لدى الوزارة وما تاريخ تقديم كل طلب ؟ وماذا تم بشأنه ؟

٢ ــ متى قدم طلب الترخيص باصدار جريدة القبس اليومية ؟ ومتى اعتمد وتمت الموافقة عليه ؟ ومن هم أصحاب الطلب ؟ ولماذا تمت الموافقة عليه دون سواه من الطلبات المماثلة ؟

*** الجواب ***

بالاشارة إلى كتاب سعادتكم رقم ١ ـ ب ـ ١ ـ ٥٢٠٧ تاريخ ٢٠ ـ ٣ ـ ١٩٧٤ ومرفقه سؤال السيد العضو يوسف السيد هاشم الرفاعي نرجو الرد كالاتي :

إن السؤال من شقين : أولهما كم طلبا للحصول على تراخيص ـ امتيازات ـ باصدار الجرائد اليومية موجودا لدى الوزارة وما تاريخ تقديم كل طلب ؟ وماذا تم بشأنه . وثانيهما : متى قدم طلب الترخيص باصدار جريدة القبس اليومية ؟ ومتى اعتمد وتمت الموافقة عليه ؟ ومن هم اصحاب الطلب ؟ ولماذا تمت الموافقة عليه دون سواه من الطلبات المماثلة ؟ أما ردنا على الشق الأول فهو الآتي :

خلاف الصحف اليومية السبع التي تصدر حاليا والتي خمس منها باللغة العربية واثنتان باللغة الانجليزية ، توجد لدى الوزارة ـ ١٠ ـ طلبات لاصدار جرائد يومية منذ تاريخ نشر القانون رقم ـ ٣ ـ لسنة ١٩٦١ باصدار قانون المطبوعات والنشر . تفاصيلها كالآتي :

اسم صاحب الطلب	تاريخ تقديم الطلب	نوع الجريدة	ما تم بشأن الطلب
١ ــ عبدالله أحمد حسين	٦١/٢/٤	يومية سياسية ثقافية اجتماعية باسم « الطليعة »	حفظ
٢ ــ يوسف عبد العزيز اليماني	٦١/٢/٤	يومية سياسية باسم « الحرية »	منح ترخيص في ٦١/٢/٢٢ والغي الترخيص في ٦١/٨/٢٧ لعدم اصدار الجريدة خلال ستة شهور
٣ ــ سعدون الجاسم اليعقوب	٦١/٢/١٢	يومية سياسية اجتماعية باسم « برق الخليج »	منح الترخيص في ٦١/٢/١٦ ووفق على تعديل اسم الجريدة إلى « البشير » توقفت عن الصدور ستة شهور متتالية وتقرر اعتبار الترخيص ملغيا .
٤ ــ شركة حمد سلطان المحدودة	٦١/٢/١٢	جريدة يومية باللغتين العربية والانجليزية باسم « اخبار الصباح »	منح الترخيص في ٦١/٢/١٤ والغي الترخيص في ٦١/٨/٢٧ لعدم اصدار الجريدة خلال ستة شهور .
٥ ــ يوسف السيد هاشم الرفاعي	٦٨/١٠/٢٢	يومية « اسبوعية مؤقتا » دينية .	رفض الطلب لأن الطالب كان وزيرا .
٦ ــ أحمد سليمان الرومي	يوليو ١٩٧٠	يوميه رياضية	حفظ .
٧ ــ خالد المسعود الفهيد	٧١/٤/٢٥	يومية مسائية سياسية عربية جامعة باسم « المساء »	حفظ .
٨ ــ ناصر محمد السابر	٧١/٥/٢٢	يومية سياسية ثقافية اجتماعية باللغتين العربية والانجليزية باسم « السلام » .	حفظ .
	٧٢/١/١٢	يومية سياسية ثقافية مسائية باسم « أخبار المساء » باللغة العربية والانجليزية .	حفظ .
٩ ــ صالح خالد الجاسر	٧٢/٣/٢٥	يومية أو أسبوعية مسائية .	حفظ .
١٠ ــ عبدالرحمن حمد الهدلق	بدون تاريخ	يومية سياسية اجتماعية اقتصادية .	حفظ .

أما الرد على الشق الثاني من السؤال فقد قدم طلب الترخيص باصدار جريدة القبس اليومية بتاريخ ٢٢ ـ ٨ ـ ١٩٧١ وقد اعتمد وتمت الموافقة عليه بتاريخ ٢٣ ـ ٨ ـ ١٩٧١ وكان الترخيص باسم محمد يوسف النصف وبناء على طلب مالك الجريدة تم تحويل ملكيتها إلى شركة دار القبس للصحافة والطباعة والنشر في ٢١ ـ ٢ ـ ١٩٧٢ .

أما عن الجزء الاخير من هذا الشق الثاني وهو لماذا تمت الموافقة على طلب الترخيص باصدار جريدة القبس اليومية دون سواه من الطلبات المماثلة فإن قانون المطبوعات والنشر لم يلزم وزير الاعلام ببيان أسباب الموافقة أو الرفض وقد فتح أمام مقدم الطلب في حالة رفض طلبه طريق التظلم إلى وزير الاعلام وكذلك طريق الاستئناف إلى مجلس الوزراء الذي يكون قراره نهائيا لا يجوز الطعن فيه .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الاعلام
صباح الاحمد الجابر

الفصل الحادي عشر

المادة (٣٥) وآثارها

لم تثر مادة في قانون المطبوعات رقم ٣ لسنة ١٩٦١ من النقاش الفقهي ، والخلاف العلني ، وتؤدي إلى المحاكمة ، والمصادرة ، والتعطيل ، مثلما أدت المادة (٣٥) من هذا القانون . لم تكن وحدها التي نالها شيء من التعديل ، ولكن لأنها تمسّ حرية النقد السياسي ، فإنها على حافة مفهوم حرية العمل عند جميع الأطراف ، ونادرا ما عطلت صحيفة في الكويت ، دون إعمال أو استناد لهذه المادة .

لقد عدلت المادة رقم (٨) التي تحكم بالغرامة ومقدارها ٣٧,٥ دينارا على من ينشر مطبوعا يتعارض مع المصلحة الوطنية ، أو يخدم هيئة أو دولة أجنبية أو يمسّ النظام الاجتماعي أو السياسي في الكويت . فعدلت الغرامة إلى مائتي دينار ، وأضيفت عقوبة الحبس بما لا يتجاوز ستة أشهر ، أو إحدى هاتين العقوبتين (الرأي العام ١١/١٠/١٩٧٦ ـ وقد نشرت نص القانون ولخصت مذكرته التفسيرية) .

أما المادة (٣٥) فلها شأن آخر . إن سلسلة التغييرات التي لحقتها ، أو حاولت اللحاق بها ، يمكن أن تعتبر تاريخا لعلاقة الصحافة بالسلطات الثلاث ، وخطا بيانيا يجسد حرية الصحافة صعودا وهبوطا في مختلف المراحل . وسيظهر هذا من تقصي مرات تعطيل الصحف ، وأسبابه ، ومواقف القضاء وأحكامه من هذا التعطيل ، وهو ما يتولى هذا الفصل بيانه .

أولا : تعديلات المادة (٣٥)

(١)

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٥
بتعديل مادة في قانون المطبوعات والنشر
رقم ٣ لسنة ١٩٦١

عبدالله السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على المادتين ٣٧ و ٦٥ من الدستور

وعلى قانون المطبوعات والنشر رقم ٣ لسنة ١٩٦١

وافق مجلس الامة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه

مادة أولى

يستبدل بنص المادة ٣٥ من قانون المطبوعات والنشر رقم ٣ ـ ١٩٦١ ، النص التالي :

مادة ـ ٣٥ . .

« يجوز بقرار من مجلس الوزراء تعطيل الجريدة لمدة لا تزيد على سنة واحدة أو الغاء ترخيصها ، اذا ثبت أنها تخدم مصالح دولة أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية أو ثبت أن الجريدة غير السياسية حادت عن غرضها وخاضت في أمور سياسية .

كما يجوز بقرار من مجلس الوزراء تعطيل الجريدة لمدة لا تزيد على سنة واحدة إذا نشرت ما يخالف الحظر الوارد في المادة ٢٣ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ والمادتين ٢٧ و ٣٠ من هذا القانون .

ويجوز التظلم من قرار التعطيل أو الغاء الرخصة حسب الاحوال أمام مجلس

الوزراء خلال عشرة ايام من وقت ابلاغ مالك الجريدة أو رئيس تحريرها بالقرار المذكور . ويعتبر القرار الصادر من مجلس الوزراء في التظلم نهائيا .

ولا يمنع قرار التعطيل أو الغاء الرخصة من محاكمة المسئولين أمام المحكمة المختصة إذا اقتضى الأمر » .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت
عبدالله السالم الصباح

صدر في ٣ ربيع الأول ١٣٨٥ هـ
الموافق ١ يوليو ١٩٦٥م

مذكرة ايضاحية
لمشروع القانون الخاص بتعديل المادة ٣٥ من قانون المطبوعات والنشر

يقضي نص المادة ٣٥ من قانون المطبوعات والنشر بجواز تعطيل الجريدة لمدة لاتتجاوز سنة واحدة أو الغاء ترخيصها بموجب قرار من وزير الارشاد والانباء إذا ثبت أنها تخدم مصالح دولة أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية أو إذا حادت الجريدة غير السياسية عن غرضها وخاضت في أمور سياسية . وفيما عدا هذه الحالات لا يجوز تعطيل الجريدة أو الغاء ترخيصها إلا بموجب حكم قضائي (مواد ٢٨ و ٣١ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ في شأن المطبوعات والنشر) .

وحتى وقف ظهور الجريدة مؤقتا إلى حين صدور حكم القضاء في شأنها

يتطلب الآن بحسب نص المادة ٣٢ من قانون المطبوعات والنشر المشار إليه ، الحصول مقدما على إذن من رئيس محكمة الاستئناف العليا .

ولما كان نشر الامور المحظور نشرها بموجب المواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ و ٣٠ من القانون المذكور ، يعتبر من المخالفات الجسيمة ، يعرض بعضها مقومات المجتمع نفسه للخطر ، أو علاقات دولة الكويت الدولية مع الدول الأخرى للتكدير ، فقد أصبح من الملائم تجنبا لهذه الاضرار ، وضمانا لالتزام الصحافة حدود رسالتها ، أن يضاف إلى حالات التعطيل الاداري للصحف لمدة لا تجاوز السنة ، حالات نشرها ما يخالف الحظر الوارد في المواد الأربع آنفة الذكر (٢٣ و ٢٤ و ٢٧ و ٣٠ من القانون الحالي) مع بقاء الغاء ترخيص الجريدة حتى في هذه الحالات من اختصاص القضاء وحده كما هو الحال الآن .

ولا يحول هذا التعطيل أو الغاء الرخصة بحسب الأحوال دون امكان محاكمة المسئولين عما نشر في الجريدة أمام المحاكم المختصة بنظر جرائم النشر هذه ، لتوقيع العقوبة المستحقة بموجب قانون الجزاء أو قانون المطبوعات والنشر ذاته .

وتحقيقا لهذه الأغراض اعدت الحكومة مشروع القانون المرفق بتعديل أحكام المادة ٣٥ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ بشأن المطبوعات والنشر كتدبير عاجل مؤقت ، إلى أن يتم اصدار قانون جديد يجري الآن اعداده ، لكي يحل محل القانون القائم في هذا الشأن .

وزير الارشاد والانباء

(٢)

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢
بتعديل المادة ٣٥ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١
بإصدار قانون المطبوعات والنشر

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على المادتين ٣٧ و ٦٥ من الدستور

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار قانون المطبوعات والنشر المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٥ .

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة أولى

تعدل المادة (٣٥) من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٥ على النحو التالي :

١ ــ لايجوز تعطيل أية جريدة أو الغاء ترخيصها إلا بموجب حكم نهائي صادر من محكمة الجنايات ، ولا يجوز أن تزيد مدة تعطيل الجريدة على سنة واحدة .

٢ ــ ويقدم مالك الجريدة ورئيس تحريرها إلى المحكمة بقرار من النائب العام المختص بعد تحقيق تجريه النيابة العامة بناء على بلاغ يقدم إليها من وزير الإعلام .

٣ ــ ومع ذلك يجوز لرئيس دائرة الجنايات عند الضرورة أن يقرر بناء على طلب يقدم إليه من النيابة العامة ـ إيقاف صدور الجريدة مؤقتا أثناء التحقيق أو أثناء المحاكمة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت
صباح السالم الصباح

صدر في قصر السيف في : ١٣ محرم سنة ١٣٩٢هـ .
الموافق : ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٢ م .

مذكرة ايضاحية
للاقتراح بمشروع قانون بتعديل المادة ٣٥ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار قانون المطبوعات والنشر

تؤمن الكويت بحرية الفكر والرأي . وقد كفل دستورها هذه الحرية في المادة (٣٧) منه التي تنص على أن (حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون) .

وقد صدر أول قانون للمطبوعات والنشر في سنة ١٩٥٦ ثم أعيد النظر فيه لتنقيحه من ناحية الشكل والموضوع وصدر قانون جديد للمطبوعات والنشر في يناير عام ١٩٦١ روعي فيه أن يكون خطوة نحو التقدم في هذا المجال ، ولكن لم تتناوله يد التعديل والتنقيح منذ ذلك التاريخ إلى الآن رغم مضي عشر سنوات ، ومع ما وصلت إليه نهضة الكويت الثقافية من النمو والنضج فيما عدا التعديل الجزئي الذي أدخل على المادة (٣٥) بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٥ ـ والذي جعل

التعطيل الإداري للصحف راجعا إلى مجلس الوزراء ، وإن كان قد أضاف إلى حالاته السابقة بضعة حالات أخرى ، مع بقاء إلغاء ترخيص الجريدة حتى في هذه الحالات من اختصاص القضاء وحده ، كما كانت الحال من قبل .

ولما كانت مقتضيات التطور وما وصل إليه الشعب الكويتي من وعي ونضج وثقافة تقتضي تحقيق ما كفله الدستور من حرية الصحافة والطباعة والنشر تحقيقا كاملا يجعل الرقابة على جرائم الصحافة راجعة إلى القضاء الذي يسند إليه وحده الاختصاص بإلغاء ترخيص الجريدة أو بتعطيلها أو بوقف ظهورها مؤقتا ، حتى يتم بذلك توفير ضمانة من أخطر الضمانات الدستورية للمشتغلين بالفكر والرأي في الكويت .

ولما كان قانون المطبوعات الحالي ذاته ينطوي على هذا الاتجاه حيث ينص في المادة (٣٣) منه على أن المحكمة المختصة بنظر جرائم المطبوعات هي دائرة الجنايات بالمحكمة الكلية وتستأنف أحكامها أمام محكمة الاستئناف العليا ، كما تنص المادتان (٢٨) و (٣١) من ذات القانون على اسناد سلطة التعطيل وإلغاء الترخيص إلى المحكمة بينما تنص المادة (٣٢) على ضرورة صدور إذن من رئيس محكمة الاستئناف العليا ، لإيقاف صدور الجريدة إلى حين صدور حكم من القضاء في شأنها .

فقد رأينا استكمال هذه السلسلة من النصوص بنص جديد يحل محل النص الحالي للمادة (٣٥) من قانون المطبوعات ويزيل التناقض الظاهر في القانون الحالي بسبب وجود هذه المادة بوضعها الراهن إلى جانب المواد الآنف ذكرها ، إذ يجعل الاختصاص بالتعطيل أو إلغاء الترخيص راجعا في جميع الأحوال إلى محكمة الجنايات حتى لا تتخذ هذه الاجراءات الخطيرة إلا بعد محاكمة عادلة وبموجب حكم نهائي مسبب ، وبذلك يأمن أصحاب الرأي من أية مباغتة قد لا يكون لها سند من القانون ويتوفر لهم حق الدفاع عن أنفسهم إزاء أية تهمة ، وذلك لأن التظلم المنصوص عليه في المادة (٣٥) بوضعها الحالي لا يشكل ضمانة كافية إذ

يجعل من جهة الإدارة خصما وحكما .

لذلك رأينا التقدم باقتراحنا هذا ، لتعديل في قانون المطبوعات والنشر ينصب على المادة (٣٥) من ذلك القانون ، ومؤداه أنه لا يجوز تعطيل أية جريدة أو الغاء ترخيصها إلا بموجب حكم من محكمة الجنايات وبعد صيرورته نهائيا ، وقد حدد النص مدة التعطيل التي يجوز الحكم بها بسنة واحدة تمشيا مع ما يتضمنه قانون المطبوعات الحالي في هذا الشأن ، كما يتضمن النص المقترح شرطا لتنفيذ الحكم وهو صيرورته نهائيا إما بفوات مواعيد استئنافه أو بصدور حكم من محكمة الاستئناف بتأييده .

وحرصا على المصلحة العامة تتضمن الفقرة الأخيرة من النص المقترح تخويل رئيس دائرة الجنايات الحق في إصدار قرار بناء على طلب النيابة العامة ـ بإيقافه صدور الجريدة مؤقتا لمدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع أثناء التحقيق أو أثناء المحاكمة ، وذلك لضمان عدم التأثير على سير التحقيق أو المحاكمة .

كما أن السلطة التنفيذية أو الجهات الإدارية تملك تحقيق ما تراه ملائما من متابعة أو مراقبة ما ينشر في الصحف وغيرها من المطبوعات الدورية ، عن طريق تقديم التقارير اللازمة إلى وزير الإعلام الذي يملك وحده حق تقديم البلاغ إلى النيابة بالتحقيق وطبقا لما يقضي به النص ، وفي هذه الحالة تقوم النيابة بالتحقيق وتقديم الجريدة إلى المحاكمة . وكل ما استحدثه النص في هذا المجال هو منع الحكم بالتعطيل أو إلغاء الترخيص إلا بعد التثبت من توافر أركان جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون المطبوعات أو في قانون العقوبات ، وهي مهمة تقتضي بطبيعتها أن تتولاها جهة القضاء دون سواها .

وبتقرير هذا النص إلى جانب ما في قانون المطبوعات ذاته من نصوص أخرى متعلقة بنفس الموضوع (وهي المواد ٢٨ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ،) تكتمل لنا شبكة محكمة محبوكة الأطراف من النصوص التي تحقق ما كفله الدستور للفكر من

حرية بينما تحدد نطاق هذه الحرية في نفس الوقت بما يطابق الدستور ويتفق مع مقتضيات التطور العصري في سائر الدول المتمدينة على نحو متناسق وحكيم .

مقدمو الاقتراح

سامي المنيس　　الدكتور أحمد الخطيب　　خالد المسعود

أحمد النفيسي　　جاسم إسماعيل

* * *

(٣)

بسم الله الرحمن الرحيم
أمر أميري بالقانون ٥١ لسنة ١٩٧٦
بشأن اضافة مادة جديدة إلى قانون المطبوعات والنشر

نحن صباح السالم الصباح　　أمير الكويت

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٤ رمضان سنة ١٣٩٦ الموافق ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٦ م .

وعلى المادتين ٣٦ و ٣٧ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار قانون المطبوعات والنشر المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ ،

أصدرنا الأمر الأميري بالقانون الآتي نصه :

مادة أولى

تضاف إلى قانون المطبوعات والنشر مادة جديدة برقم (٣٥ مكرراً) بالنص الآتي :

مادة ٣٥ مكرراً :

مع عدم الإخلال بالجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر ، يجوز بقرار من مجلس الوزراء تعطيل الجريدة لمدة لا تجاوز سنتين أو بإلغاء ترخيصها إذا ثبت أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية أو أن سياستها تتعارض مع المصلحة الوطنية أو إذا تبين أنها حصلت من أية دولة أو جهة أجنبية على معونة أو مساعدة أو فائدة في أية صورة كانت ولأي سبب وتحت أية حجة أو تسمية حصلت بها عليها بغير إذن من وزارة الإعلام .

كما يجوز عند الضرورة القصوى أن يوقف إصدار الجريدة بقرار من وزير الاعلام لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .

ولا يجوز لأي جريدة نشر أي إعلان أو بيان من دولة أو هيئة أجنبية قبل موافقة وزارة الإعلام .

ويجوز التظلم من قرار التعطيل أو الإلغاء أو الوقف إلى مجلس الوزراء خلال أسبوعين من إبلاغ مالك الجريدة بالقرار ويكون قراره في التظلم نهائياً .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ــ كل فيما يخصه ــ تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت
صباح السالم الصباح

صدر بقصر السيف في ٤ رمضان سنة ١٣٩٦ هـ .

الموافق : ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٦ م .

ثانياً : آراء بعض الصحف في المادة (٣٥)

(١)
سيف التهديد على عنق الصحافة

في اجتماعه مع ممثلي الصحف المحلية نهار الخميس الماضي أبلغ السيد وزير الارشاد والانباء بالنيابة رجال الصحافة المدعوين رسمياً للاجتماع ، أنه تكلف من قبل مجلس الوزراء ، بتبليغهم أن الحكومة عازمة ــ منذ الآن ــ على التشدد مع الصحافة ، وان الحكومة لن تلجأ في الغالب إلى القضاء للاقتصاص من الصحف « المخالفة » بل سوف تعمد مباشرة إلى استعمال حقها الذي تمنحه لها مواد قانون المطبوعات والنشر المعمول به ، وخاصة المادة رقم ٣٥ منه التي تجيز للحكومة أن تغلق أية صحيفة لمدة أقصاها سنة بقرار اداري .

ووسط اعتراضات رجال الصحافة ورؤساء تحريرها على هذه الخطوة اللاديموقراطية ، وفي خضم مناقشاتهم التي تركزت بالاجماع الكلي بينهم على خطورة بقاء هذا الحق في يد الحكومة وخطورة لجوئها إلى استعماله كسلاح مؤثر من أسلحة التهديد مما يجعله سيفاً مسلطاً فوق عنق الصحافة ، تابع وزير الارشاد والانباء بالنيابة حديثة قائلاً « لقد انتهى عهد التساهل ، وأن الحكومة مند الآن سوف تقدم على اغلاق أية صحيفة مخالفة للمدة التي تراها منسجمة مع كمية الاعداد المفروض توقف صدورها ، أوحتى الغاء امتيازها في حالة الضرورة التي ينص عليها القانون » .

وبرغم أن معظم المشكلات والأمثلة التي تناولها الوزير كقرائن وشواهد في اطار الحوادث الشخصية والتشهير الشخصي الذي قد تمارسه بعض الصحف في حق بعض الأفراد ، وبرغم أنه أبدى استعدادا كبيراً لمعاودة الاجتماع برؤساء التحرير للاستماع الى تفصيلات أكثر حول اعتراضاتهم ووجهات نظرهم ، الا أنه

كان من الواضح في نهاية الاجتماع ، أن الصحافة في هذا البلد مقبلة على محنة جديدة !

. . . واذا أقبلت الصحافة على محنة ، فهذا يعني بكل بساطة ، أن آخر واجهة للديموقراطية في هذا البلد معرضة للسقوط سقوطاً مدوياً مفجعاً .

والحقيقة أن قانون المطبوعات والنشر الحالي هو بلا رتوش أو تجاوز أقسى قانون من نوعه في العالم ، ولو أن الحكومات المتعاقبة في الكويت شاءت في أي وقت من الأوقات أن تطبقه بنصوصه وروحه وحذافيره تطبيقاً انتقامياً جامداً ، لكان في وسعها أن تغلق جميع الصحف الصادرة هنا بلا استثناء ، لسبب أو لآخر ، لهذه الحجة أو تلك ، ولاصبحت الحرية النسبية المحدودة الهامشية التي تتحرك في قناتها صحافتنا المحلية . . في خبر كان ، منذ زمان بعيد .

واذا تجاوزنا نقد الأسلوب الذي صيغت به مواد القانون ، وهذا أسلوب يتنافى تماماً مع نص الدستور وكفالة الدستور لحرية الصحافة ، ولو شاء المرء أيضاً أن يغض الطرف عن المواد الغامضة والعبارات المطاطة والكلمات غير المحددة والبنود العائمة القابلة لعشرات التأويلات ، فإن المرء لا يستطيع أن يتجاوز أو يغض الطرف لحظة واحدة عن المادة رقم ٣٥ هذه التي يمكن اعتبارها العدو رقم واحد للصحافة والصحفيين في هذا البلد .

ويكفي أن تكون هذه المادة سوط التهديد الذي تلوح به الحكومة في كل آن وزمان ، كي تصبح ممجوجة مقيتة جاحدة . والواقع أن هذه المادة التي تعطي الحكومة حق إقفال أية صحيفة (لمدة أقصاها عام) أو سحب امتيازها بقرار اداري مباشر ، دون أخذ رأي القضاء ودون حكم المحاكم ، هي مادة الارهاب المعنوي والمادي الغليظ الذي يخضع لكابوسه العاملون في الصحافة في هذا البلد منذ سنوات وسنوات .

وأنه لأمر يتنافى مع أبسط المفاهيم العصرية ومبادىء حرية الصحافة حتى في

حدودها النسبية ، ترك مصير الصحف والصحافة معلقاً على الدوام في يد الحكومة وحدها كسلطة تنفيذية تملك من القوة الفعلية ما يؤهلها لكبت الحريات الصحفية كلما طاب لها .

واذا كانت هذه السلطة التنفيذية معرضة للخطأ في كل عمل من أعمالها وفي أي قرار من قراراتها . . . فماذا يبقى للصحافة (التي هي سلطة رابعة في الدولة للبناء الثقافي والنقد والتوجيه والمراقبة العامة) من دور أو مهمة أو وظيفة اذا جعلنا قيامها برسالتها الأصلية أمراً محفوفاً بالمخاطر اليومية والأسبوعية المتواصلة والمتلاحقة بشكل يشلها ويقلقها ويقتل طموحها للمفاهيم ويعرقل عجلة تطورها . . ناهيك عن المساس المبدئي والخرق الفاضح للمفاهيم الديموقراطية المتعارف عليها في جميع المجتمعات العصرية .

وأن المرء ليتساءل باستغراب شديد : ما هو المبرر الموضوعي لترك مسألة الحكم على الصحف رهن أهواء الحكومة وأمزجة أعضائها ومصالح وتطلعات وميول أشخاصها ، مما يجعل الصحافة خاضعة للتقديرات القابلة للطعن بالخطأ والتحامل والتحيز ، في حين توجد في بلادنا سلطة قضائية مختصة ومحاكم مؤهلة ؟ !

الصحافة مؤسسة ليست معصومة ولا هي منزهة عن الوقوع في الأخطاء . لا أحد يقول هذا ولا أحد يدعيه . لكن أليس القضاء موجوداً للنظر في مثل هذه الأخطاء التي قد لا يثبت كونها أخطاء لدى الاستماع إلى مرافعة المتهم وهوحق بدهي له لا يملك شخص أو سلطة تجريده منه وهو حق الدفاع عن النفس .

ومن اللافت للنظر حقاً تبيان هذه الفجوة الهائلة بين تفكير وطموحات العاملين في الصحافة ، وبين تفكير ومخططات السلطة التنفيذية . . . حتى بعد بيان ٢٤ حزيران ! ! ففي حين تطمح الصحافة المحلية إلى ضرورة اعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر القائم والشديد القسوة ، بغية توسيع الطريق أمام الحرية

الصحفية ، في هذا الوقت بالذات تلجأ الحكومة إلى سلاح التهديد والتشدد في استعمال ما أعطاها أياه هذا القانون من حقوق ومزايا غير منطقية ولا مبررة ديموقراطياً ، بغية تضييق الخناق على الصحافة أكثر وأكثر مما يجردها من بقايا حريتها التي تعادل في أهميتها الحبر الذي به تكتب والورق الذي عليه تسطر رسالتها .

ان تعطيل الصحف ادارياً ، دون اللجوء إلى القضاء والمحاكم والقوانين وحق الدفاع عن النفس ، أمر أخطر من أن يترك لاجتهادات الحكومة وتقديرات أعضائها . أما الادعاء بأن الصحافة كثيراً ما تعكر صفو العلاقات مع غيرنا من الدول ، فهو ادعاء مرفوض أصلاً لكون صحافتنا لا تمثل رأي الحكومة الرسمي ، ولأنها ليست مؤسسة حكومية أو جهازاً من أجهزة الادارة العامة ، وبالتالي فان ما تكتبه الصحافة لا يلزم الحكومة بأي موقف تجاه غيرها من الحكومات « الشقيقة والصديقة » ، ثم أن الحكومة تكون مخطئة اذا هي اعتبرت نفسها محامياً مهمته الدفاع عن غيرها من حكومات هذه الكرة الأرضية !

ولعل من البدهي القول أن صحافتنا المحلية وهي تجمع اجماعاً كاملاً على رفع صوتها بالاحتجاج على هذا الافتئات الجديد على حريتها النسبية ، مطالبة أيضاً بتجاوز هذا الموقف إلى ضرورة التأكيد على إلغاء المادة ٣٥ من قانون المطبوعات والنشر .

فما دام في بلادنا قانون وقضاء ومحاكم ، يكون في وسع الصحافة أن تنمو وتتطور نحو المزيد من النضج الديموقراطي والأهلية المسلكية والتقدم المهني ، بعيداً عن تهديدات الحكومة وقيود الادارة واجتهادات الأمزجة .

. . والا فان الصحافة مقبلة حقاً على محنة خطيرة !

الطليعة : ٥ آب ١٩٧٠

(٢)

كل الحق

بقرارات ادارية أوقفت الدولة عن طريق مجلس وزرائها جريدتي الطليعة وأخبار الكويت وبذلك استبدلت عصا موسى بسيف فرعون في علاقتها مع مؤسسات الرأي .

وهي بادرة لا توحي باستمرار الآمال التي ازدهرت وبشرت بعصر الحرية اللازم لتثبيت الكيان واثبات جدارة النظام وقوته . .

ومن المستحيل عملياً على أصحاب الرأي أن يمارسوا دورهم البناء دون أن يتحسسوا الرقاب قبل ذلك . . ومهما قيل من معاذير في تبرير الاجراء فان القرار لا يخدم أحداً بالمرة ، فالكويت الذي يصادر صحفه دفاعاً عن بعض النظم لن يستفيد من هذا الموقف ، فدفاعه عن تلك النظم التي عجزت عن الدفاع عن نفسها داخل أراضيها فيه اساءة للنظام الكويتي نفسه ، بل هو يدمغه على الأقل بالموافقة على الأخطاء الواردة . وليس أسوأ من صاحب الباطل سوى المدافع عنه ، ثم لمصلحة من يستمر دور وضع الغمامة السوداء على عيون الاعلام ، اذا كنا قد سلمنا بأن الاعلام المضلل كان أهم أسباب الكارثة القومية التي نتجرع مرارتها ، ولذلك فانه عذر أقبح من ذنب هو الذي يدفعنا لضرب حرياتنا لستر أخطاء نحاول التبرؤ منها . .

واذا كانت الآراء المطروحة هي خطأ فرضاً ، فإن علاج أخطاء الحرية لا يتم بضربها ، بل يتم بالمزيد منها ، ونعتقد أن الدولة يمكنها أن تضع خطا أحمر حول الحدود التي تعتبرها ذات مساس بالأمن الوطني أو القومي . ونعتقد أن صحافتنا برهنت دائماً على وعي كامل باحترامها لمسئوليتها عن قناعة . .

واللجوء لسلاح القرار الاداري في حق الصحافة له محاذير عديدة منها على سبيل المثال :

- ان تعطيل الصحف يعتبر نكسة للديموقراطية تنعكس سلباً على اعتزازنا بتجربة نعتبرها رائدة في تأكيد احترام المواطن لنفسه ورأيه . .

- فتح الباب واسعاً أمام التأويلات والتفسيرات الباطنية وحملات الهمس الغير ممكن ضبطها . .

- اعطاء المبرر العملي بل والأخلاقي لتفشي الآراء الساخطة تحت غطاء الكبت الفكري . .

وبالاضافة الى كل ذلك فان التعسف ضد أي رأي ما ، يكسبه أرضا على المستوى الشعبي مهما كان هذا الرأي ، فتبدو القضية مجردة على أساس أفكار معينة تضطهد الدولة أصحابها ، فتستقطب تعاطف الجماهير معها حتى لو كانت خاطئة ، وهذه قضية ضارة جداً لأنها تكرس الخطأ وتضفي الشهادة على أصحابه ، بدلاً من مناقشته وكشفه ودحضه . .

وفي قضية الطليعة وأخبار الكويت ، هناك الكثير من القضايا التي نشرتها الجريدتان ، كان من الضروري طرحها للنقد والجدل الحر لكشف خطئها أو صوابيتها من الناحية القومية . .

وهذا لا يمكن حالياً ، ففي الوقت الحاضر وفي الظروف الراهنة لم تصبح القضية قضية خطأ وصواب ، بل قضية رأي أو لا رأي . .

ونحن لا نستطيع الا أن نقف للنهاية مع حرية الرأي حتى لو خالفنا البعض في رأيه . .

فجحان هلال المطيري

أجيال : ١٥ / ٨ / ١٩٧١

(٣)

السياسة المحلية

قرار المجلس وحرية الصحافة

مجلس الأمة عندما رفض اسقاط الحصانة عن النائب المنيس في الدعوى المقامة على صحيفته « الطليعة » ، لم يحم أحد نوابه من طائلة القضاء ، بل أرسى المجلس بهذا القرار موقفاً ديموقراطياً واستقلالياً جديداً حمى به الصحافة الكويتية ذاتها .

ان الأوضاع العربية اللاديموقراطية في معظمها ، كانت تستكثر على الكويت صحافة تتمتع بحرية نسبية واستقلالية عن الارتباط التبعي بالسلطة . . وبالتالي فقد كانت كلما تعرضت هذه السلطة أو تلك لاشارة ما تحركت واحتجت وعاتبت وتمنت تعطيل الصحيفة التي تعرضت لها .

وفي المقابل كانت الظروف الكويتية في الفترة السابقة ولعلها لا زالت تحاول ما استطاعت أن تحافظ على أحسن و« أرق » العلاقات مع الجميع . . وهذا أمر لا غبار عليه بل ويسجل للكويت . . ولكن التحفظ أن يكون ذلك على حساب الحرية التي ارتضاها الشعب ، وضمانات الدستور التي توجه حياتنا الديموقراطية ، وحرية الصحافة التي هي المجال الوحيد لممارسة حرية الرأي والفكر في كويتنا .

وبهذا فعندما رفض المجلس أمس الأول الاستجابة لذلك ، أكد حرية الصحافة الكويتية في طرح تحليلاتها ومواقفها وهو الأمر الذي زاد من اتساع الانفتاح الديموقراطي القائم من جهة ، وأكد كذلك في هذه المناسبة على حرص المجلس النيابي على استقلالية السياسة الكويتية وعدم خضوعها للضغوطات التي تأتي من كل جانب . .

الغريب أن الأنظمة العربية كلها مختلفة على نفسها حتى ضمن المعسكر

الواحد ، ولكنها أكثر من موحدة في سياسة القمع التي تتخذها ضد الأقلام الحرة والاتجاهات الشعبية . . وضمن هذا تبدو الاحتجاجات الجماعية التي تلجأ لها هذه الأنظمة مجتمعة ضد الصحافة الكويتية ، لذا فان الدولة ضمن الوضع الديمقراطي القائم لابد أن تكون أكثر تمسكاً بحرية الصحافة ويكفيها أن ترد على من يحتج بأن منع توزيع الصحف الكويتية في هذه البلدان اجـراء قمعي كاف . . فـالكويت الرسمية شيء والصحافة الكويتية شيء آخر . .

السياسة

٨ / ٢ / ١٩٧٣

(٤)

الطليعة أمام المحكمة للمرة الثالثة

مرافعة المحامي تتساءل :

من هي الدول الصديقة وما هي معايير الصداقة ؟

انعقدت المحكمة الكلية في دائرة الجنايات في ٧ / ٧ / ٧٠ للنظر في القضية المرفوعة على مجلة « الطليعة » حول المقال الذي نشرته في عددها رقم ٢٧٧ الصادر في ٢٩ نيسان ١٩٧٠ بعنوان « بلا خوف » للسيد ابراهيم محمد أحمد في زاوية « حوار مفتوح حول المسألة الوطنية والقومية وقضية المهاجرين الايرانيين والمتسللين » .

وكانت المحكمة برئاسة السيد محمد حسين غراب وعضوية السيدين محمد سامي القصبي وزهير الجندي . ومثل النيابة العامة السيد ضاري العثمان وكان سكرتير الجلسة محمد عطية .

وجاء في مذكرة محامي المجلة السيد على محمد الرضوان التي قدمها في مرافعته عن الطليعة ، أنه « يشرف هذه المجلة المثول أمام محكمتكم الموقرة لأنها كانت تنادي دائماً بـذلك بـدلا من اتخاذ اجـراء اداري . . . إن الطليعـة لا تخاف من محاسبتها على أخطائها وهي مستعدة دوماً لتقديم الحساب » ثم تساءلت المذكرة : « لكن هل أخطأت الطليعة في هذه المرة ؟ الجواب : انها لم تخطىء » .

ثم تولى السيد المحامي مناقشة التهمة الموجهة لرئيس التحرير بموجب المواد ٢٤ / ١ و٢٨ / ١ و٣٢ / ١ من قانون المطبوعات والنشر ، وبين كيف أن سلسلة مقالات « الحوار المفتوح » كلها لا تدلل على توفر القصد الجنائي الذي هو ركن أساسي في التهمة الموجهة ، وشرحت المذكرة بالتفصيل طبيعة المشكلة الاجتماعية

التي يعانيها مجتمعنا الكويتي لكونه يتشكل من أصول عربية وغير عربية ،وكيف أن الكثير من الجهات الأجنبية والاستعمارية حاولت دائماً استغلال هذه المشكلة للتفرقة بين أبناء الوطن الواحد ، وهذا ما حدا الطليعة إلى فتح هذا الحوار المفتوح لمناقشة المشكلة بصراحة ومن جميع جوانبها بغرض معالجتها وهذا هدف نبيل يكفله الدستور والقانون وحرية الصحافة . ولو لم تكن الأهداف النبيلة هي الموجهة لسياسة الطليعة دائماً لما تمكنت من تبوء هذه المكانة المرموقة لدى الرأي العام المحلي والعربي .

ثم بين السيد رضوان كيف أن الفكرة الجوهرية في مقالة السيد ابراهيم محمد احمد موضوع الدعوى (وهو مواطن ايراني) هي الدعوة إلى الوئام بين الشعبين العربي والايراني وإلى توعية الشعب الايراني على معاني حربنا مع اسرائيل . ثم إن المجلة استبعدت الكثير من المقالات ولم تنشرها (في اطار الحوار المفتوح) لاعتمادها أسلوب الطعن والتشهير .

وكرست المذكرة القسم الأخير لمناقشة معنى (الدول الصديقة) الواردة في المادة ٢٤ من قانون المطبوعات والنشر . وتساءل : هل يمكن اعتبار أمريكا مثلا دولة صديقةوهي تزود اسرائيل بالسلاح والطائرات والأموال لقتل أبنائنا وجنودنا ؟ وهل ايران دولة صديقة في حين أن جميع الوقود الاسرائيلي سواء استعمل للأغراض المدنية أم العسكرية هو وقود ايراني .

والتمست مذكرة المحامي أخيراً الحكم ببراءة رئيس التحرير من التهمة الموجهة إليه .

هذا وبعد المداولة ، حكمت المحكمة ببراءة الطليعة . وسنوافي قراءنا في أعداد قادمة بنشر حيثيات الحكم .

الطليعة : ١٥ تموز ١٩٧٠

(٥)

حوار حول مفهوم « مجلة إسلامية »

هذه قضية مهمة ، لا تحتاج إلى تعليق . إن ترخيص إصدار مجلة المجتمع لم ينص صراحة على أنها مجلة سياسية ، أو لها الحق في التطرق إلى السياسة ، لكن واقع المجلة يدل على غير ذلك . من هنا كان « غضب » وزارة الإعلام . ولكن المجلة لها منطق آخر في مفهوم « إسلامية »

ونورد هذه الرسائل المتبادلة ، كوثائق ، ومبادىء في نفس الوقت : وقد نشرت في مجلة المجتمع بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨١ .

المجتمع
وإنذارات وزارة الإعلام

جاءنا من وزارة الاعلام الانذار التالي :

الكويت في ١٠ جمادى الآخرة ١٤٠١ هـ الموافق ١٥ ابريل ١٩٨١ م

السيد المحترم رئيس تحرير مجلة المجتمع
تحية وبعد ، ،

لقد دأبت مجلة المجتمع على نشر المواضيع السياسية وبدون أن تلتزم بالغرض من ترخيص المجلة على أن تكون مجلة اسبوعية إسلامية (غير سياسية) ـ وبالرغم من أن وزارتنا قد لفتت نظركم إلى هذا الأمر أكثر من مرة .

كما نسترعي انتباهكم بأن سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية

ووزير الاعلام بالوكالة كان قد نبه عليكم أثناء اجتماعكم به بضرورة الالتزام بالترخيص الممنوح لمجلة المجتمع وعدم التطرق إلى الأمور السياسية .

لذا ، ننذركم وللمرة الأخيرة بوجوب التقيد بالغرض من ترخيص المجلة وقصر ما تنشرونه على الأمور والمواضيع الإسلامية ، وإلا سنتخذ الإجراءات القانونية بحقكم .

مع تحياتنا . . .

وكيل الوزارة

حمد يوسف الرومي

وقد كانت وزارة الإعلام قد أرسلت في ١٩٨١/٣/٢٨ كتابا سابقا لهذا ننشره كما جاء

الكويت في ١٤٠١/٤/٢٢ هـ

الموافق ١٩٨١/٣/٢٨ م

السيد المحترم رئيس تحرير مجلة المجتمع

تحية وبعد ، ،

فإن الوزارة بكتابها رقم و أأ / ش ف / ١٥٧٧٢/٤٨ تاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٢ قد وافقت على الترخيص في إصدار مجلة المجتمع على أن تكون مجلة اسبوعية اسلامية (غير سياسية) .

إلا أن المجلة لم تلتزم بالغرض من إصدارها وحادت عنه وخاضت في أمور سياسية .

لذا فإننا نطلب إليكم التقيد بالغرض من ترخيص المجلة وقصر ما تنشره على الأمور والمواضيع الاسلامية بما يتفق والترخيص في إصدارها .

مع تحياتنا ،،،

وكيل الوزارة
حمد يوسف الرومي

ثم يتولى رئيس تحرير « المجتمع » الرد على إنذارات الإعلام ، معتمدا على تحليل مفهوم « إسلامية » من منطلق إسلامي بالطبع :

السيد المحترم وكيل وزارةالإعلام

تحية وبعد ،،

لقد آسانا تعدّد إنذاراتكم لنا . . وكثرة تعطيلكم لمجلتنا وهي المجلة التي تعبر عن هموم وآمال المسلمين في كل بقاع الأرض . . وكان آخر هذه الإنذارات ، الإنذارين المؤرخين في التواريخ التالية ١٩٨١/٣/٢٨ ، و١٩٨١/٤/١٥ وقد جاء هذان الإنذاران بقضية مهمة نود توضيحها لكم وهو الغرض من إصدار المجلة والتي قامت وزارتكم بترخيصها بناء عليه .

فقد جاء في طلبنا المؤرخ ١٠ شعبان ١٣٨٩ هـ والموافق ١٩٦٩/١٠/٢١ م أن جمعية الإصلاح الاجتماعي تطلب إصدار مجلة اسبوعية اسلامية باسم « المجتمع » ولم يكن طلب الجمعية هو إصدار مجلة اسبوعية اسلامية غير سياسية باسم « المجتمع » ذلك لأننا نؤمن إيمانا عميقا لا تردد فيه أن الاسلام دين شامل كامل جاء منهجا للبشرية . . ووضع مبادىء عامة لنواحي الحياة المختلفة . . سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها من النواحي ، وما نقوله هذا هو

المعروف والمشهور الذي يؤكده علماء الإسلام على مدار الزمان وتؤكده الأمة الاسلامية منذ نشأتها وتؤكده الكتب والتصريحات الرسمية في دولة الكويت ، وإننا يوم نطلب مجلة اسلامية غير سياسية فإننا نناقض أنفسنا ونفصل السياسة عن الإسلام .

لذلك جاءت موافقة وزارتكم على طلب الجمعية كما يلي :

حضرات السادة جمعية الاصلاح الاجتماعي المحترمين
تحية طيبة وبعد ، ،

بالإشارة إلى طلبكم المؤرخ ١٠ شعبان ١٣٨٩ هـ الموافق ١٩٦٩/١٠/٢١ م لإصدار جريدة اسبوعية اسلامية باسم « المجتمع » .

يسرنا أن نحيطكم علما بأن سعادة وزير الارشاد والأنباء قد وافق على منحكم الترخيص اللازم لإصدار الجريدة المذكورة .

وتفصلوا بقبول فائق الاحترام ، ، ،

وكيل وزارة الارشاد والأنباء
سعدون محمد الجاسم
١٩٦٩/١٠/٢٢ م

بناء عليه نقول ان كلمة (غير سياسية) المسطورة في الكتابين الأخيرين لا أصل لها في الترخيص ولا أصل لها في الطلب ولم تكن قط في جميع مراسلات ومكاتبات الوزارة مع الجريدة أو الجمعية . .

ويترتب على هذا أننا ما زلنا متقيدين بالغرض من ترخيص المجلة وأننا نتناول شؤون الحياة كلها من منطلق ومنظور اسلاميين . . وأننا تناولنا الأمور السياسية من

منطلقات اسلامية . . ويوم أن نتناول الأمور السياسية بعيداً عن القيم والمفاهيم والمبادىء الاسلامية فإننا نكون قد خالفنا الغرض من ترخيص المجلة واستحق إنذارنا من قبلكم .

أما ما نوه إليه انذاركم المؤرخ في ١٥/٤/١٩٨١ م حول اجتماعي بسعادة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية ووزير الاعلام بالوكالة والذي اتسم بالود والاحترام المتبادل فإن الحديث كان مركزاً على الاهتمام بوطننا الكويت وحرصنا على أمنه واستقراره ، وحول دور الصحافة الاسلامية في هذا المجال ، وقد طرحت موضوع الغرض من ترخيص « المجتمع » ونوهت إلى الكتاب المؤرخ في ٢٨/٣/١٩٨١ وما وردفيه من عبارة (غير سياسية) . . فقد كان رد سعادة نائب رئيس الوزراء موضوعيا إذ بين أنه إذا كان الترخيص (إسلامية) بدون (غير سياسية) فإنه يحق لنا أن نتناول كل القضايا والمواضيع وذلك لأن الاسلام دين شامل لكل نواحي الحياة . . وأوضح سعادته أنه متأكد من أن الوزارة ما وضعت عبارة (غير سياسية) إلا وهي واثقة أن الترخيص يحوي ذلك ، فبناء عليه اعتبرنا نحن الذين استثنينا السياسة عن ترخيصنا في طلبنا . . وهذا يترتب عليه ألا نخوض في الأمور السياسية . .

ولما راجعنا طلبنا وأصل الترخيص في الوزارة تبين لنا أن كلمة (غير سياسية) دخيلة على الترخيص . لذا فيكون الانذاران الأخيران بُنيا على التباس في معرفة غرض الترخيص . . ونرجو أن نكون قد أزلنا اللبس .

مع تحياتنا ، ، ،

رئيس التحرير
اسماعيل الشطي



الفصل الثاني عشر

المادة (٣٥) والقضاء

ليس من طبيعة هذه الدراسة ، كما أنه ليس مطلوبا منها ، أن تحدد المدى الذي تمارس فيه الصحافة الكويتية ، حريتها المهنية ، في نشر الأخبار ، والتعليقات ، والتحليلات السياسية ، فضلاً عن الجوانب الفنية التي قد تمسّ هذا الجانب ، أو تتعدى حدود المألوف ، كبعض قصائد الشعر ، والصور الفردية ـ على الشاطىء مثلاً ـ أو الجماعية في الحفلات المسائية . إن مثل هذا المبحث له وجه قانوني ، ودستوري ، ويحتاج إلى دراية من نوع خاص ، ومن هنا فإننا نكتفي بأن نحدد معالم ، أو مواقع الخلاف ، الذي حدث بين الصحافة ـ السلطة الرابعة ـ وأخواتها الثلاث ، بحيث وقفت أمام إحداهن السلطة القضائية ، في موقع الاتهام والمحاكمة .

لقد كان مدار الحوار دائما هو المادة (٣٥) بكل ما تعرضت له من تحفظات ، وسواء كانت المرحلة تحظر تعطيل الصحيفة إلاّ بحكم من القاضي ، وإلى حدّ زمني معين ، أو تبيح لوزير الإعلام ـ نيابة عن مجلس الوزراء ـ أن يأمر بذلك ، فإن الصحيفة ـ في كل الأحوال ـ كانت تنتهي إلى الوقوف أمام القاضي لتدافع عن حقها في النشر والنقد والتحليل .

وإذا سلمّنا من موقع المشاهدة ، والاعتراف بالطبائع البشرية ، بأن الحرية لا يمكن أن تكون مطلقة ، وأن كل بلد يضع حدوداً لا يجوز تخطيها صيانة لسلامه

الداخلي ، وأمنه الخارجي ، وحفاظا على علاقته بجيرانه وأصدقائه الذين يمكن أن يلحقوا الضرر بمصالحه ، إذا سلمنا بذلك فإننا نقول مطمئنين : إن القدر الذي تتحرك فيه صحافة الكويت أكثر انفساحا مما تحظى به بلدان أخرى كثيرة ، عربية وغير عربية ، لعلها أكثر معايشة ـ من الناحية الزمنية ـ لتجربة الحكم الديمقراطي بنهجه المطبق حاليا في الكويت ، بل أقدم عهدا بصناعة الصحافة ، ووسائل الاتصال بالجماهير .

إن حرص الكويت على نقاء الصلة بينها وبين الدول العربية الأخرى ، وتحذير الصحف ـ من ثم ـ إذا ما تعرضت بالغمز أو النقد الذي يتجاوز القدر المقبول ، لرئيس هذه الدولة أو تلك ، هو عمل مشروع ، تمليه طبيعة الشخصية العربية ، وما ينتشر في العالم العربي من حساسيات ، نتيجة لصراعات المحاور والمذاهب ، فضلاً عن الطريقة الخاصة التي وصلت بها هذه الحكومة العربية أو تلك إلى حكم بلادها ، وهي في سبيل الدفاع عن نفسها لا يتسع صدرها لسماع الآخرين وربما كان من الخير إسناد أمورها إلى شعبها ، فهذا من مسؤولياته قبل غيره . وسنرى أن وزير الإعلام لم يسارع إلى إعمال المادة (٣٥) إلاّ عند الضرورة ، حيث لا محيد عن استخدامها ، وكأن المقصود هو تسجيل موقف الحكومة ، وأنه ليس بالضرورة طبق الأصل من موقف هذه الصحيفة . فإذا جاءالنقد للأوضاع العربية ـ بشكل عام ـ حادا وغامرا ، بل جارحا أحيانا ، فإن الوزارة لا تعترض ، حيث لا يوجه النقد إلى شخص باسمه أو صفته ، ومن ثم لا يمكن أن يعتبر شخص معين أن الضرر نازل به ، قاصد إليه .

وهذان نموذجان من النقد الحاد الجارح ، وهو نقد حقيقي وصادق ، ولكن الرقيب لم يعترض ، والوزير لم يعطل ، لأن أي رئيس قد انتخب بهذه النسبة التي أشار إليها النموذج الأول لن يستطيع أن يعلن أنه المقصود ، هذا مع العلم بأن هذه « الغمزة » قد نشرت في اليوم التالي لإعلان نتيجة انتخاب رئيس عربي في بلاده

للمرة الثالثة . والأمر في النموذج الثاني أدهى وأمر ، إنه نوع من التجريح الصريح لجميع الرؤساء العرب ، حتى وإن قال في سياقه : « مثل بعض الشعوب العربية » ، إن هذا التعبير كما أنه يرفع الحرج عن الجميع ، فإنه يلحق « التهمة » بالجميع .

يا ألطاف الله !

عجيب أمرهم بعض الزعماء العرب . فرغم أن أحدا لا يطالبهم بإجراء الانتخابات الرئاسية فإنهم يصرون عليها .

ورغم أن أحدا لا يقرأ نتائج الانتخابات ولا يصدقها ، بدءا من الرئيس وانتهاء بالسيدة سكرتيرته إلا أنهم يصرون على إعلان النتائج والتي تكون نسبتها دائما ٩٩ بالمائة وفوق . ومع أن كل الذين فازوا بمثل هذه النسبة قد سقطوا ، إلا أن البعض لا يزال مصمما ، كما يبدو ، على السقوط بنفس . . النسبة !

أبو اللطف

الأنباء ١٩٨٣/٥/٧

يا ألطاف الله !

طلب الزوج الأميركي الطلاق من زوجته لأنه اكتشف أن زوجته « راجل زيه » ! وقد مضت سنوات عليه قبل أن يكتشف أنه مخدوع . . مسكين هذا الزوج . . مثل بعض الشعوب العربية التي ظنت أن حكامها رجال فاكتشف في الأزمات أنهم أشباه نسوان !

أبو اللطف

الأنباء ١٩٨٣/٥/٢٨

ومع هذا . . .

سنجد أن وزير الإعلام قد يوقف إنفاذ عقوبة التعطيل في منتصف المسافة حرصا على مصلحة الصحيفة والعاملين بها ، وهذا يؤكد فكرة « تسجيل الموقف » التي أشرنا إليها من قبل .

في الصفحة الأولى من « الوطن » يوم ١٩٨٣/٤/١١ جاء هذا الخبر :

الطليعة تستأنف الصدور

تلقت الزميلةالطليعة كتابا من وكيل وزارة الاعلام الشيخ ناصر محمد الاحمد الجابر يفيد بالاكتفاء بوقف صدور المجلة والاذن باستئناف الصدور وسوف تصدر الطليعة يوم الأربعاء المقبل كالمعتاد .

وهذا الخبر ـ القرار ـ يأتي تاليا لخبر آخر ، نشرته « الوطن » أيضا قبل أربعة أيام من الخبر السابق ، في « وراء الكواليس » ، ونجتزىء منه الجزء المتصل بخبر عودة الطليعة إلى الصدور ، لنرى كيف عادت (١٩٨٣/٤/٧) :

. . . . واستقبل الشيخ صباح الأحمد أمس رؤساء تحرير الصحف اليومية حيث بحثوا مجموعة من القضايا التي تهم الصحافة وأطلعهم على عدد من القضايا المحلية والعربية . . وقد تفضل الشيخ صباح الأحمد مشكوراً بالاستجابة لطلب رؤساء التحرير حول إيقاف مجلة الطليعة فأمر بإلغاء قرار التعطيل تعبيراً عن التعاون بين الصحافة ووزارة الإعلام . .

وليس « العامل الخارجي » المتصل بالعلاقات الكويتية العربية ـ أو العالمية ، هو السبب الوحيد وراء قرارات أو أحكام التعطيل ، إن علاقات القوى الداخلية ، سواء كانت ترجع إلى الطوائف ، أو الاتجاهات السياسية والفكرية ،

لها تأثيرها أيضا ، ويمكن أن نجد صدى ذلك إذا ما أحصينا أسباب التعطيل إحصاء كاملاً ، أو حتى من خلال العينة .

يمكنك الآن أن تقرأ هذه الأسطر لـزاهد مـطر ، وتستشف ما وراءهـا ، وستجد كيف تمارس قوى مذهبية مختلفة ضغوطها الرقابية على هذه الصحيفة أو تلك :

يوم ويوم

أخطر شيء أن تحس الصحافة أن هناك من يريد أن يكممها ، خصوصا من قبل بعض الفئات التي دائما ما تحاول الصيد في الماء العكر لتحقيق رغباتها وتأكيد سطوتها . نقول لهؤلاء أن الحرية لا تتجزأ ، وأنهم مثلما يريدون أن يتحدثوا كذلك من حق غيرهم أن يتحدث أيضاً وإلا غلب رأي الأقلية على رأي الأكثرية ، وتحولنا إلى بلد إرهاب فكري ، سواء أكان هذا الارهاب تحت شعار الدين أو شعار الدنيا وسامحونا

نكشة: الدين للّه والوطن للجميع . .

زاهد مطر
السياسة : ١٩٨٣/٤/٢٥

وسنحاول ـ بعد هذه المقدمة ـ أن نضع مؤشرات لأهم أحكام وقـرارات التعطيل ، وحالات البراءة ، التي نستمدها من أخبار الصحف ذاتها .

أولاً : حتى عام ١٩٧٢

ونعتمد في تقديم هذه القائمة على البيليوجرافيا التي رصدنـا فيها التنـوع

الموضوعي للصحافة الكويتية في كتاب « الصحافة الكويتية في ربع قرن » ، ونحن إذ نرتبها زمنيا ، لا نكتفي بقرارات التعطيل ، بل نضم جوانب الخلاف بين الصحافة والسلطة .

١ ــ الزميلة الشعب عطلت لنشرها خبرا
جاء هذا الخبر في : الفجر ١٩٥٨/١٢/٩ .

٢ ــ تعطيل الزميلة الجماهير .
جاء هذا الخبر في الهدف : ١٩٦١/٤/١٢ .

٣ ــ وزارة الإرشاد والأنباء تنذر الرسالة .
جاء هذا الخبر في الرسالة : ١٩٦٣/١٠/٢٠ .

٤ ــ رسم كاريكاتيري يتسبب في تعطيل الهدف .
جاء هذا الخبر في الهدف : ١٩٦٥/٣/٢٤ .

٥ ــ مذكرة الدفاع في قضية الزميلة « الرسالة » .
جاء هذا الخبر في الهدف : ١٩٦٥/٥/٢٧ .

٦ ــ تعطيل الزميلتين : صوت الخليج ، والطليعة .
جاء هذا الخبر في : السياسة ١٩٦٥/١٠/٢٠

٧ ــ تعطيل : الطليعة ، وصوت الخليج ، والرسالة .

جاء هذا الخبر في الهدف : ١٩٦٥/١٠/٢١

٨ ــ تبرئة الرسالة .
جاء هذا الخبر في الرسالة : ١٩٦٩/٢/٢

٩ ــ المحكمة تقرر براءة الهدف .
جاء هذا الخبر في الهدف : ١٩٦٩/١١/٢٠

١٠ ــ مبدأ هام تقرره محكمة الاستئناف العليا ، بالنسبة للرسالة .
جاء هذا الخبر في الرسالة : ١٩٦٩/١٢/٢١

١١ ــ محكمة الجنايات تبرىء الرسالة .
جاء هذا الخبر في الرسالة : ١٩٧٠/١/١٨

١٢ ــ المحكمة تبرىء الهدف من تهمة الاعتداء على الدين .
جاء هذا الخبر في الهدف : ١٩٧٠/٢/٥

١٣ ــ في محنة الصحافة : لماذا عطلوا البلاغ ؟
جاء هذا في البلاغ : ١٩٧٠/٩/٢

١٤ ــ مناقشة لقرار إيقاف المجتمع .
جاء هذا في المجتمع : ١٩٧٠/٩/٢٢

١٥ ــ اللجوء إلى القضاء لرفع الحصانة عن عبد العزيز المساعيد .
جاء هذا الخبر في السياسة : ١٩٧١/٢/٢

١٦ ــ نص مرافعة محمد مساعد الصالح في القضية المرفوعة من وزارة الإعلام ، على صاحب ورئيس تحرير السياسة .
جاء هذا في السياسة : ١٩٧١/٥/١٩

١٧ ــ نصّ مذكرتي النائب العام بشأن مجلتي : الطليعة ، والرائد .
جاء هذا في الرأي العام : ١٩٧١/٦/٢٥

١٨ ــ تعقيبا على إنذار وزارة الإعلام للصحافة المحلية .
جاء هذا في السياسة ١٩٧١/٨/١٧

١٩ ــ براءة جديدة للطليعة ، وخذلان جديد لوزارة الإعلام .
جاء هذا في الطليعة : ١٩٧٢/١/١٥

٢٠ ــ نصّ قرار النائب العام : حفظ التحقيق في قضيةالجار الله ، ورفع منع السفر ، لعدم الجناية .
جاء هذا في السياسة : ١٩٧٢/٨/١٦

٢١ ــ الحكم ببراءة الطليعة من المساس بالسودان .
جاء هذا الخبر في الطليعة : ١٩٧٢/٩/٢٣

ثانيا : قضايا تعكير العلاقات عام ١٩٧٣

وقد نشرت جريدة السياسة إحصائية شاملة للقضايا التي رفعت على الصحافةالكويتية (السياسة ١٩٧٣/٥/١٠) ، ويلاحظ أن معظمها يتصل بتهمة إساءة العلاقات بين الكويت والدول الشقيقة أو الصديقة ، وهو ما يعد خروجا على المادة ٢٤ من قانون المطبوعات ، على أن « البراءة » كانت من نصيب الكم الأكبر من هذه الصحف بعد إحالتها إلى محكمة الجنايات ، ولعل ذلك يعود ـ كما يقول الدكتور أحمد بدر ـ إلى عدم تحديد عبارة « إساءة العلاقات » ، ثم المحاولة والاجتهاد في تفسير النيابة والدفاع لهذه المادة بالنسبة لما نشر ، ووجهة نظر كل منهما فيه . وقد رأينا في الفصل السابق كيف أقامت « الطليعة » مرافعتها كاملة على مفهوم « الدولة الصديقة » ، ونعرف أنها نالت البراءة .

سنقتبس عن الدكتور أحمد بدر بعض ما كتبه في الفصل السادس من كتابه « الصحافة الكويتية » ـ تحت عنوان : ـ « صحافة الكويت والقضاء : دراسة في ممارسة الحرية »

ونعرف من مقال السياسة أن ثلاث صحف يومية قدمت إلى المحاكمة ، هي

السياسة ، وأخبار الكويت ، وثالثة باللغة الانجليزية ، وست مجلات ، قد قدمت إلى المحاكمة في (١٩) قضية إبان عام ١٩٧٣ ، بتهمة تعكير صفو العلاقات بين الكويت والدول العربية الشقيقة ، عشر قضايا صدر الحكم فيها بالبراءة ، وست بالغرامة .

وقبل أن نتابع تحليل الدكتور بدر ، ينبغي أن نتذكر أن عام ١٩٧٣ ، يعتبر استثناءً ، فقد كانت الأوضاع العربية فيه متأزمة غاية التأزم ، وكان اليأس ضاربا في النفوس . وآمال الأمة العربية في معركة تسترد بها كرامتها تعصف بها الخيبة ، وفي هذه الفترة ، كما سنرى من موضوع المقالات التي استدعت المحاكمة ، تحولت الأقلام إلى مدى تخدش وتجرح في كل اتجاه . ثم كانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وقد انتهى العام أو أوشك ، قبل أن تسفر عن ألوان أخرى من خيبة الآمال ، نسبيا على الأقل .

ونعود إلى : دراسة في ممارسة الحرية ، لنرى ألوانا من التجاوز ، وحوارا بناءً حول المادتين (٢٤) و (٣٥) : فكيف وزعت تسع عشرة قضية ، من ناحية الصحف ، ومن ناحية الموضوع ؟

تصدرت جريدة السياسة القائمة ، حيث اختصها هذا الرصيد بست قضايا ، وكانت معظم التهم الموجهة تتصل بتعكير صفو العلاقات مع جمهورية مصر العربية . . . ولكن تعكير صفو العلاقات بين الكويت وبعض الدول العربية الأخرى كان من نصيب صحف أخرى وعلى سبيل المثال :

جريدة الطليعة اتهمت بتعكير صفو العلاقات مع السودان .

جريدة أخبار الكويت اتهمت بتعكير صفو العلاقات مع الأردن والسعودية .

جريدة الرسالة اتهمت بتعكير صفو العلاقات مع لبنان .

جـريدة الاتحـاد اتهمت بتعكير صفـو العـلاقـات مـع السعـوديـة واليمن الشمالية .

جريدة الهدف اتهمت بتعكير صفو العلاقات مع السعودية .

جريدة الوطن اتهمت بتعكير صفو العلاقات مع مصر .

وسنحاول فيما يلي أن نعرض لبعض القضايا التي أحيلت بمـوجبها بعض الصحف الكويتية . . للقضاء وسنستعين بثلاث صحف كويتية قدمت للمحاكمة سواء بالنسبة لممارستها للحرية السياسية أو بالنسبة لنشرها صورا اعتبرتها النيابة مخلة بالآداب العامة أو بالنسبة للرقابة الدينية ونشر إحدى المجلات لقصيدة تحط من الدين الاسلامي . .

أولا : جريدة السياسة[1]

١ ــ في عددها الصادر بتاريخ ١١ ـ ١١ ـ ١٩٧٢ نشرت الجريدة مقـالا بعنوان « مصر الحبلى بالأحداث قد تلد انقلابا ضد السادات » واعتبرت الحكومة هذا المقال من قبيل تعكير صفو العلاقات بينها وبين جمهورية مصر العربية وانتهت القضية بغرامة تقدمها جريدة السياسة مقدارها (١٠٠ د.ك) .

٢ ــ في عددها الصادر بتاريـخ ١٩٧٢/١١/١٢ نشرت الجـريدة مقـالا بعنوان « ضبـاط الجو المصـريون أنهوا تـدريباتهم في الكـويت ويعودون قـريبـا إلى القاهرة » وقدمت الجريدة للمحاكمة وصدر حكم بالبراءة واستأنفت النيابة الحكم .

---

(١) جريدة السياسة جريدة يومية مستقلة ، صاحبها ورئيس تحريرها أحمد عبد العزيز الجار الله صدر العدد الأول منها في ٣ يونيو سنة ١٩٦٥ .

٣ ـ في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٣ نشرت الجريدة مقالا يتضمن عبارات من شأنها المساس بشخص الرئيس أنور السادات وقد قضي في هذه القضية بالبراءة واستأنفت النيابة الحكم .

٤ ـ في عدديها الصادرين بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨ وبتاريخ ١٩٧٣/٢/١٢ نشرت الجريدة مقالين أولهما بعنوان « احشدوهم على الجبهة لا في السجون » والثاني بعنوان « مع عمليات الطرد من الاتحاد الاشتراكي في غياب الديمقراطية ، نحن على الطريق إلى هزيمة جديدة » .

٥ ـ في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٣ نشرت مقالا بعنوان « مراقب اسرائيلي شبه السادات بالضفدعة التي سقطت في إناء الحليب فعمدت إلى ضرب قوائمها بأمل أن يتحول الحليب إلى زبد ليجتازه بسلام » .

ويمكن أن نستعرض بعض هذه القضايا التي ركزت السياسة فيها هجومها على جمهورية مصر العربية ، ولن نستطيع أن نورد الدفاع الذي قدمته السياسة لتبرير نشرها كل هذا النقد أو الهجوم ، ولكن يمكن أن نشير إلى بعض ذلك الدفاع .

ـ في المقال (بعنوان احشدوهم على الجبهة لا في السجون) أفاد رئيس تحرير الجريدة أن هذا المقال قد قرىء عليه بالتليفون ووافق على نشره بدافع من المصلحة العامة القومية ولمساندة القوة المثقفة في مصر ولا سيما الصحفية منها ، وتحمل مسؤولية النشر ونفى سوء النية والقصد الجنائي .

ـ بالنسبة للمقال الذي نشرته الجريدة بعنوان (مراقب اسرائيلي شبه السادات بالضفدعة . . .) أفاد الدفاع بأن « السياسة » نقلت ذلك عن الصحف الأجنبية المعروفة والموجودة بأسواق الكويت . . وإذا صح التحقيق فإنه يكون ضد الرقابة على تلك الصحف ، وقد أوضحت المحكمة أن المقالات المترجمة عن

الصحف الأجنبية لا تعتبر دليلاً على نية الإساءة لأنها ثمرة وجهات نظر أصحابها .

وإذا كان هذا العرض السابق يتناول أحد جوانب الرقابة وهي تلك التي تتصل بالحرية السياسية والنقد . . فسنتناول فيما يلي نوعا آخر من الرقابة على الأدب المكشوف والصور الإباحية . . وفي هذه الحالة سنتناول قضية اتهمت فيها الحكومة جريدة السياسة بنشرها صوراً تخدش الآداب العامة وتمس الحرية الشخصية للسيدة الواردة صورها بالجريدة[١]

وقامت النيابة بتقديم رئيس تحرير السياسة والمصور للمحكمة بتهمة خدش الآداب العامة . . . وأصدرت محكمة الجنايات حكمها الذي قضى ببراءة المتهمين من التهمة المنسوبة إليهما على أساس أن نشر مثل هذه الصور مألوف حاليا في الكويت وفي غيرها من البلاد العربية التي بها بلاجات ، كما أنه لم يثبت أن السيدة قد اعترضت على التقاط صورها أو أنها كانت غير راضية عما نشر من صورها . وقد تطرق الدفاع إلى أن الشريعة الاسلامية الغراء لا تحرم النظر إلى صورة المرأة بل التحريم يرد على المرأة نفسها وما يعتبر منها عورة ، كما أورد الدفاع أيضا أن معيار الآداب العامة يتغير بتغير الزمان والمكان . . . لذا فإننا ـ الدفاع ـ بالتكييف الزماني والمكاني نجد أن نشر مثل هذه الصور . . لا يشكل خدشا للآداب العامة حاليا في الكويت .

وقد أوضح الدفاع إلى أنه بالاستناد على رأي فقهي أو قانوني أو على وضع واقعي موجود في البلد لتوضيح موقف موكله ، ليس معناه أن الدفاع بذلك يدعو

---

(١) انظر التفاصيل بجريدة السياسة بتاريخ ١٩٧٢/١١/٣٠ تحت عنوان « رد على مجلة المجتمع » بقلم المحامي عبد العزيز طاهر : كيف برأ الفقه الاسلامي جريدة السياسة ؟ الحكم على الصور الفوتوغرافية . . كالحكم على ظل المرأة العارية . .

إلى نشر هذه الفكرة أو أنه يحبذ نشرها . . . فإن ذكر الواقع الراهن في معرض الدفاع هو لوضع المقياس الحقيقي للآداب العامة أمام المحكمة .

كما أورد الدفاع أن الرأي الفقهي الذي ذكره في حكم النظر لصورة المرأة العارية لم تكن فتوى أطلقها ليعمل بها الناس وإنما هو رأي اعتمد عليه في الدفاع بعد أن رجع إلى إحدى المراجع الكبيرة الإسلامية . . وهو كتاب « شرح نهاية المحتاج » للرملي للشافعية الجزء السادس طبعه الحلبي ١٩٣٨ ص ١٨٤ أول كتاب النكاح ، والذي جاء فيه بالنص « خرج مثالها فلا يحرم نظره في نحو مرآة كما أفتى به جمع لأنه لم يرها » . . . فلو وجدت إمرأة على جانب النهر ووقعت عينه على خيالها في الماء لا تحرم نظره لأن الحرمة تقع على المرأة ذاتها . إذاً من باب أولى وفقا لهذا الرأي أن لا ترد الحرمة على الصور الفوتوغرافية للمرأة العارية ، علما بأن الصورة في المرآة أو الماء تكون صورة حية يجب أن تفوق الصورة العادية في الحرمة . . . وقد أضاف الدفاع أخيراً . . إلى أن المحكمة قد تقتنع أحياناً برأي مرجوح لظروف معينة وملابسات خاصة بالدعوى المنظورة أمامها ، وتستبعد الرأي الراجح ، كما قد تأخذ باعتبار معين في دعوى ولا تأخذ به في دعوى أخرى ، تبعا لظروف كل دعوى ، وليس عليها في ذلك رقيب سوى المحكمة التي تعلوها درجة .

وأخيراً فسأتناول قضية ثالثة تتصل بالرقابة الدينية . . إذ قدمت الحكومة إلى المحاكمة رئيس إحدى المجلات[1] وأحد الكتاب الذي نشر في هذه المجلة قصيدة سخر فيها من الدين الاسلامي ومعتقداته ومقدساته وذلك في معرض التشوق إلى أنثى والتغني بجمالها . . وقضت محكمة الاستئناف بتأييد حكم أصدرته محكمة الجنايات ، وذلك بمعاقبة كل من المسؤول عن النشر وناظم القصيدة بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والغرامة خمسين ديناراً . . إلّا أنها أمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس

---

(١) استقي معلوماتي عن هذه القضية من جريدة السياسة بتاريخ ١٩٧٣/٣/٣١ دون أن يكون لجريدة السياسة نفسها أي علاقة بهذه القضية التي تتصل بإحدى المجلات الاسبوعية الكويتية .

المقضي بها بالنسبة للمسؤول عن النشر ونفاذها ومع الشغل بالنسبة لناظم القصيدة . وقد قالت محكمة الاستئناف العليا بالكويت ـ فيما قالت ـ إن التكهن بخلجات النفوس وخواطر العقول ، وما تضطرب به القلوب من عاطفة سواء تمثلت في استحسان أو استهجان أو غضب أمر غير وارد في المحاسبة ، ومن هنا فإنه لا يمكن للقانون أن يكون له أي سلطان على الفكر أو الرأي حتى يعلنه صاحبه . . فإذا ما أعلنه فقد خرج ذلك عن أن يكون حديث نفس وصار فعلاً له أثره الخارجي وجاز أن يحاسب عليه صاحبه إن كان مؤذيا . . لأن إعلان الفكر أو الرأي هو الذي يزيل هذا الحائل لجواز المحاسبة ويفتح الباب واسعا لتدخل القانون . .

وتستطرد المحكمة قائلة . . لقد هدف المشرع إلى حماية المصلحة العامة ، والحرية الشخصية ووضع الجزاء لمن يتجاوز تلك الحدود في قانوني الجزاء والمطبوعات والنشر . وكان من جملة ما حرص المشرع عليه في هذا المجال هو العقاب على نشر آراء تتضمن سخرية أو تحقيرا أو تصغيرا لدين أو مذهب ديني ، سواء كان ذلك بالطعن في عقائده أو شعائره أو في طقوسه أو في تعاليمه . . . وإن التهمة المسندة إلى رئيس التحرير وناظم القصيدة تتكون من ركنين أساسيين : أولهما الركن المادي وقوامه إعلان الرأي والنشر[1] وثانيهما الركن المعنوي وهو القصد الجنائي . . .

---

(١) يذهب بعض الباحثين إلى أن كثيرا من الجرائم الصحفية لا يمكن أن يقع مرتكبوها تحت طائلة العقاب إذ طبق القانون العام . . لأنه لا تقع العقوبة إلا إذا ترتب على الفعل ـ وهو إبداء الرأي ـ نتيجة مادية في حين التحريض ـ عن طريق الصحف ـ يعتبر جريمة بصرف النظر عن النتيجة . أي أن الأثر والنتيجة هنا تقديرية وليست اعتمادا على دليل مادي .

ثانيا : الطليعة[1]

عرفت الطليعة طريقها إلى المحاكم ١٩ مرة منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٧٣ ويمكن أن نشير فيما يلي إلى بعض الموضوعات التي قامت بنشرها وتعرضت بسببها للمحاكمة :

١ ــ في ١٩٧١/٦/١٢ وفي العدد (٣٣١) نشرت الجريدة موضوعا تحت عنوان « قبل أن تذهبو لقضاء الصيف تذكروا ابنكم البطل السجين أحمد الربعي » .

وقالت الطليعة فيها قالت « . . . انخرط أحمد الربعي الشاب الكويتي في صفوف الثورة المشتعلة في ظفار مفرزا قوة التلاحم الأخوي بين الشعوب العربية . ولقد استطاع أحمد الربعي بحق أن يجسد واقع التعاطف والإسناد الذي يكنه شعب الكويت لشعب عمان الباسل . . » وتناولت الطليعة في نفس هذا العدد الذكرى السادسة لثورة ٩ يونيو المسلحة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل كما طالبت بإطلاق سراح أحمد الربعي . . بالإضافة إلى تناولها لحكم قابوس وقالت « هذه الفصائل التي اتسم موقفها بالإغفال التام لوجود ثورة الخليج ، قد ساعد إلى حد كبير في إحكام طوق الحصار حول الثورة . وقد تجسد ذلك واضحا في السياسات العربية إزاء مشروع اتحاد الأمارات المشبوه ، ومحاولة قبول النظام القابوسي في جامعة الدول العربية . »

وقد أحيلت الجريمة لمحكمة الجنايات بتهمتين هما :

أ ـ إثارة البغضاء وبث روح الشقاق بين أفراد المجتمع والتحريض على ارتكاب جرائم وذلك عندما طالبت الطليعة بإطلاق سراح أحمد الربعي .

---

(١) الطليعة جريدة اسبوعية سياسية جامعة صدرت في ١ يونيو ١٩٦٢ ترأس تحريرها عبد الرزاق الخالد ثم سليمان الحداد ثم سامي المنيس وهو رئيس التحرير الحالي والسيد / المنيس هو رئيس جمعية الصحفيين الكويتيين كما أنه عضو بمجلس الأمة وجريدة الطليعة تمثل فكر مجموعة القوميين . .

ب ــ تعكير صفو العلاقات مع عمان ، والمساس والطعن بالسلطان قابوس وحكمه . واستندت النيابة إلى المادة (٢٤) من قانون المطبوعات التي تدعو إلى حظر نشر كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول أو تعكير صفو العلاقات بين الكويت والبلاد العربية أو الصديقة (وذلك بتعرضها لحكم قابوس) .

وقد دافعت الطليعة بأنها لم تكن تدعو إلى إثارة البغضاء وبث روح الشقاق بين أفراد المجتمع ، ولكن هدف (الطليعة) هو الدعوة إلى إطلاق سراح « أحمد الربعي » والذي كان يعذب في سجون عمان ، ثم انتقل إلى سجون الكويت ، أما بالنسبة للتهمة الثانية فإن الطليعة لم تهاجم شخص قابوس بل هاجمت النظام الذي يديره قابوس .

وبعد هذه المرافعة أعلنت المحكمة حكمها بالبراءة للطليعة بالنسبة للتهمة الأولى وغرامة (٣٠ د.ك) للتهمة الثانية .

٢ ــ في ١١/١١/١٩٧٠ وفي العدد (٣٠٣) نشرت المجلة موضوعا تحت عنوان « من فضيحة تزوير الانتخابات إلى فضيحة القواعد العسكرية الأمريكية السرية » وقالت « الطليعة » فيما قالت : « إن المغرب بلد نموذجي من حيث الخضوع الشامل لاستراتيجية وأساليب الاستعمار الجديد وبالأخص فرعه الأمريكي ، فنجد أن هناك سيطرة الرساميل الأمريكية والأوروبية ومن بينها الرساميل الصهيونية الضخمة (روتشيلد) على وسائل الإنتاج الأساسية في البلاد من زراعة وصناعة وغيرها . . . ولقد حاولت الحكومة المغربية أن تخفى كل الحقائق ، وقامت بتجميد الواقع عن طريق الانتخابات العامة . . . . ولا زالت الولايات المتحدة حتى هذه اللحظة تحتفظ بقاعدتين عسكريتين في المغرب رغم الجلاء الذي قيل إنه تم عام ١٩٦٣ م » .

وقد أحيلت المجلة لمحكمة الجنايات وترافع المحامي الأستاذ خالد

خلف مبينا :

ـ إن العلاقات بين الكويت وأي بلد عربي آخر متينة لا تزعزعها مقالة ، أو صفحة تكتب في جريدة وخاصة إذا كان ما كتب فيه حقائق دامغة لا تقبل النقاش .

ـ إن الشعب العربي في الكويت والشعب العربي في المغرب تجمعهما صلات أخويةمتينة لاتؤثر فيها كل المحاولات التي تبذل للنيل من هذه العلاقة .

ـ إن أي اعتداء على الديمقراطية في أي بلد عربي اعتداء على الديمقراطية في البلاد العربية الأخرى .

ـ إذا حصل تزوير في الانتخابات في المغرب فإن هذا يؤثر على مصير كل عربي من الخليج إلى المحيط ، وبالمثل فإن أي تزوير للانتخابات في الكويت فيه اعتداء على كل العرب في كل أرض العرب .

ـ أما ما نشرته الطليعة لا يعدو أن يكون جزءا من كثير نشرته كافة الصحف العربية حول أوضاع المغرب ، والاعتداء على الحرية والديمقراطية . . كذلك الاعتداء على سيادة الشعب العربي هناك بوجود القواعد العسكرية الأمريكية وإهدار لكرامة الشعب العربي كله الذي يسعى بشتى الطرق للخلاص من كل قيد أجنبي .

ـ إن ذكر مثل هذه الحقائق سواء عن الأوضاع أو عن القواعد العسكرية لا يشكل جريمة يعاقب عليها القانون وإنما هي جرائم في حق الشعب العربي كله يجب أن يعاقب عليها مرتكبوها .

وقد قدم الدفاع مجموعة من الجرائد والمجلات العربية التي نشرت مقالات وتعليقات تتصل بالاعتداء على الديمقراطية وعن القواعد العسكرية الأمريكية في المغرب . . وقد صدر حكم المحكمة ببراءة « الطليعة » من التهم الموجهة إليها .

ثالثا : مجلة المجتمع

في عددها الصادر بتاريخ ١٦/١١/١٩٧١ الذي يحمل رقم (٨٦) وجهت المجلة عدة مقالات نقدية استمراراً لحملتها على الجامعة ، وكان من بين العناوين التي ظهرت بها :

ــ ما هي الأسباب الحقيقية وراء حملة الرأي العام ضد المجتمع وماهو دور النصارى ؟

ــ هل أصبحت جامعة الكويت منبرا لليسار ومركزا لتجمعه المشبوه ؟

ــ دعاة الانحلال اشعلوا الفتنة في الجامعة بسبب تحجرهم واحتقارهم للرأي والمناقشة بقصد إثارة البغضاء والشقاق بين أفراد المجتمع .

وقد أوقفت المجلة عن الصدور بسبب ما نشر على صفحاتها . .

ومما يذكر أن مجلة المجتمع ـ لسان حال جمعية الإصلاح ـ لها مواقف ضد الجامعة وإدارتها خصوصا أول مدير لها . . كما تسببت جمعية الإصلاح في إفشال الندوة التي دعا إليها « الاتحاد الوطني لطلبة الكويت » لمناقشة موضوع الاختلاط ودعا الاتحاد لهذه الندوة بعض النواب والمفكرين وأساتذة الجامعة . . ومن بين العناوين التي ظهرت في الصحف عن هذه الندوة ودور جمعية الإصلاح فيها نجد ما يلي :

جريدة السياسة بتاريخ ١٤/١١/١٩٧١ في الصفحة الأولى « مجزرة فكرية في جامعة الكويت » ثم أشارت إلى الحوادث التي أدت إلى إلغاء وإفشال الندوة .

مجلة الاتحاد بتاريخ ١٧/١١/١٩٧١ في الصفحة الأولى « القردة تغزو

وإصدار الصحف وشروط الترخيص بها . وأوضح في الباب الثالث منه المسائل المحظور نشرها من بينها ما نصت عليه المادة ٣٦ من أنه يحظر نشر ما من شأنه أن يخدش الآداب العامة أو يمس كرامة الأشخاص أو حرياتهم الشخصية وكذلك يحظر نشر مايتضمن إفشاء سر من شأنه أن يضر بسمعة شخص أو بثروته . وما نص عليه في المادة ٣٧ من حظر ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم أو إثارة البغضاء أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع . ثم نص في المواد التالية على العقوبات التي فرضها المشرع على مخالفة ما يدخل في نطاق الحظر الوارد في المواد السابقة .

الأركان القانونية

وحيث أن جرائم النشر بصفة عامة هي من الجرائم العمدية التي تستلزم لقيامها توافر الأركان القانونية لهذه الجرائم وأهمها القصد الجنائي . كما يلزم لقيامها ـ في نطاق ركن القصد الجنائي ـ توافر سوء القصد وهو لب هذه الجرائم لأنها في مجموعها صور لتجاوز حق الاعراب عن الفكر أو لاساءة استعمال هذا الحق . ولكونها كذلك كانت غير واضحة المعالم تماما وكانت حدود المباح والمحظور فيها يتعلق بها متداخلة ومتحركة لا يفصلها في كثير من الأحيان إلا فارق نفسي أو معنوي عن سوء القصد . فإذا لم يتوافر لدى الناشر هذا القصد السيء وصف عمله بحسن النية وهو تعبير يرادف أحيانا حسن الباعث أو حسن الغرض والغاية ويرادف أيضا عدم توافر القصد الجنائي العام ويفيد أحيانا انتفاء القصد الخاص أي نية الغش أو الاضرار أو إحداث النتيجة الخاصة التي هي مناط العقاب .

ولعل أكثر جرائم النشر وقوعا هي تلك التي تتجه إلى العدوان على الشرف والاعتبار . ويتوفر القصد الجنائي فيها متى تضمن النشر قذفا أو سبا يوجب الاحتقار أو يمس الشرف أو السمعة أو الاعتبار على علم الناشر بذلك . غير أن في الدول التي تأخذ بنظام الحكم الديمقراطي ومع قيام الحياة النيابية في تلك الدول فإن

هذا النوع من الجرائم قد مر بمراحل متعددة ترددت بين التشدد والمرونة . وإزاء ماطرأ على مجتمعات هذه الدول من تطور وتغيير في القيم والأفكار والعقائد والأذواق مما أضحى من غير الميسور تجاهله أو إهماله ، بمعنى أنه يمكن في ظل هذا التطور أن توجد ظروف تبرر استعمال العبارة الخشنة أو الجارحة علنا دون أن يتعرض قائلها أو ناشرها لعقوبة السب أو الإهانة ، وكذلك فيما يتعلق بالقذف ، فقد أضحى ممكنا أن توجد ظروف تبرر إسناد الواقعة المعينة علنا ولو كان القانون في الأصل لا يجيز نشرها صحيحة أو كاذبة أو لا يجيز نشرها إلا إذا كانت صحيحة وهذا من قبيل التسليم بوجود نظرية عامة لحسن النية يقوم بسببها الاعتقاد في مشروعية الفعل مقام الواقع إذا كان هذا الاعتقاد مبنيا على أسباب معقولة ، وهو نوع من المزج بين القصد والباعث لا سيما عند معالجة الأمور المستقلة بالمسائل القومية فعندئذ يوصف الفعل بأنه نقد سياسي يستهدف المصلحة العليا التي توجب أن يدلي كل برأيه في المسائل العامة التي تمس كيان الجماهير بمختلف ألوانها وبالتالي فلا يحاسب الفاعل على وجهة نظره وتقديره لمواقف غيره ما دام أنه قد توخى بالنقد المصلحة العامة ولم يقصد منه مجرد القدح ولو استعمل في معرض النقد عبارات قاسية أو عنيفة في وصف غيره ممن يتصدون للمسائل العامة ما دام أن استعمال هذه العبارات يدور في هذا المجال وليس بقصد التشهير . هذا الفكر الجديد الذي تبناه القضاء والفقه الحديث - ينطوي على التسليم بأن التخوم بين حق النقد وبين السب ليست ثابتة جامدة إذ أن المناسبة وصفة المجني عليه وخطورة ما يتصدى له من الشئون العامة قد تمد تخوم حق النقد وتوسعها لمصلحة الناقد فتضيق عندئذ دائرة السب . وغني عن البيان أن النقد المباح هو مالا ينطوي على المساس بشرف الغير أو اعتباره أو سمعته وإنما هو ما يتضمن المعنى على تصرفاته أو أعماله بغير قصد المساس بشخصه . إن التفرقة بين الشخص وبين تصرفاته هي التي تعين دائرة العدوان المعاقب عليه ودائرة النقد الذي لا جريمة فيه . وإذا كان القانون يحمي شرف الشخص واعتباره فإنه لا يحمي تصرفاته مالم يكن المعنى على هذه التصرفات

الجامعة : القوى الرجعية تخطط والقوى العمياء تنفذ » ووصفهم المحامي خالد خلف بأنهم جمعية الحاقدين وكما سبق وذكرنا فلمجلة المجتمع دور ملحوظ في الهجوم على جامعة الكويت خصوصا في الفترة التي سبقت هذه الندوة . . ففي العدد الصادر بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٢ من مجلة المجتمع نجد العنوان التالي على صفحتها الأولى « كافرون في جامعة الكويت أحدهم عميد كلية الحقوق والشريعة يحاربون الإسلام باختيار المدير » . . . وقد رفع المرحوم الدكتور عبد الحي حجازي عميد كلية الحقوق المذكور دعوى ضد المجتمع بسبب هذا التشهير ، ثم تنازل عن الدعوى .

ثالثا : قرارات التعطيل ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٢

وجاء بجريدة السياسة (١٩٨٢/٤/٦) إحصائية أخرى ، قدمتها الحكومة ، ردا على سؤال نيابي ، وقد جاء في الردّ أن ٣٦ تعطيلاً للصحف والمجلات ، قد تمت بقرار من وزير الإعلام منذ إقرار المادة (٣٥ مكرر) عام ١٩٧٦ ، وحتى منتصف مارس ١٩٨٣ .

وقد تضمن جواب الحكومة الإشارة إلى قرارات التعطيل لكل سنة على حدة ، ومفرداتها كالآتي ، وننقل نص السؤال والجواب ، كما جاء في الجريدة :

نائب رئيس المجلس أحمد السعدون قدم منذ أيام سؤالا إلى الحكومة يطلب فيه إفادته بأسماء الجرائد التي تم تعطيلها ومدة التعطيل وأسبابه وتاريخ القرار منذ العمل بالأمر الأميري بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ (المادة ٣٥ مكرر من قانون المطبوعات) .

ومن الواضح أن السؤال والجواب عليه سيكون مدخلاً بارزاً للمناقشة المنتظرة لمشروع قانون المطبوعات الجديد ، حيث يبدو أن النائب السعدون سيصب

مناقشته ، على « مبررات » الحكومة إزاء كل حالة من حالات التعطيل التي تمت منذ عام ١٩٧٦ وحتى الآن ، ومدى وجاهة تلك المبررات كمسوغ لتعطيل الصحافة في ظل المادة ٣٥ مكرر التي لا تزال سارية المفعول . .

* وقالت الحكومة في ردها على السعدون إن الأمر الأميري بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن إضافة مادة جديدة إلى قانون المطبوعات والنشر قد صدر في ٢٩ أغسطس ١٩٧٦ وبدأ العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أي اعتبارا من ٣٠ أغسطس ١٩٧٦ وهو يقضي بجواز تعطيل الجريدة أو إلغاء ترخيصها بقرار من مجلس الوزراء ، كما يجيز وقف إصدار الجريدة بقرار من وزير الاعلام في حالة الضرورة القصوى .

ومنذ تعديل قانون المطبوعات والنشر بإضافة المادة المذكورة ولغاية تاريخه فإنه لم يصدر عن مجلس الوزراء أي قرار بتعطيل الجرائد أو إلغاء ترخيصها .

أما فيما يتعلق بوقف إصدار الجرائد بقرار من وزير الاعلام في حالة الضرورة القصوى فقد تم خلال الفترة من بدء العمل بالأمر الأميري بالقانون بشأن إضافة المادة وحتى تاريخه وقف إصدار الجرائد التالية :

* عام ١٩٧٦ :

* الطليعة (٣ أشهر) ـ ٧٦/٩/١ ـ نشر مقال تحت عنوان : « الكويت ومستقبل الديمقراطية » .

* الهدف (٣ أشهر) ـ ٧٦/٩/٢ ـ نشر مقال تحت عنوان : « لكل انسان حق ليعبر عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرها »

* الرسالة (٣ أشهر) ـ ٧٦/٩/٥ ـ نشر مقالين تحت عنوان : « جريدة الوطن وامتحان الضمير الصحفي » ، « الوطن الطليعة » .

* الرائد (٣ أشهر) - ٧٦/٩/٦ - نشر مقال تحت عنوان : « هذه الوقفة على الطريق » .

* الرأي العام (اسبوع - ٧٦/١١/٤ - نشر اعلان من دولة أجنبية بدون الحصول على موافقة وزارة الإعلام .

* السياسة (١٠ أيام) - ٧٦/١٢/٣١ - نشر اعلان من دولة أجنبية بدون الحصول على موافقة وزارة الاعلام .

* عام ١٩٧٧ :

* الطليعة (٣ أشهر) - ٧٧/٢/٥ - على ما نشر في مجلة الطليعة في العدد (٥٨٧) الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١/٤ .

* الرسالة (٣ أشهر) - ٧٧/٥/٣ - على ما نشر في مجلة الرسالة العدد (٧٥٦) الصادر بتاريخ ٧٧/٥/٢٩ .

* السياسة (٣ أيام) - ٧٧/٦/١٢ - نشر مقال تحت عنوان : « تعالوا لنراجع معا بصوت هادىء »

* كويت تايمز (اسبوع) ٧٧/٧/٢٨ . نشر مقال تحت عنوان :

Lawyer Lets Down Clients

Tenants, Pelongings

Thrown out

Building being demolisged

* الرأي العام (٣ أيام) - ٧٧/١٢/٢١ - المقال الافتتاحي للعدد (٥٠٨١) بتاريخ ٧٧/١٢/١٩ « في شخصية السادات » .

* صوت الخليج (شهر) - ٧٧/١٢/٢٤ - نشر مقال تحت عنوان : « عـروبة مصر أقوى من كل الأجهزة » .

* عام ١٩٧٨

* الرأي العام (اسبوع) -١٩٧٨/١/١٣ - على مـا نشر في العـدد (٥١٠٢) الصادر بتاريخ ٧٨/١/١٢ . (٣ أيام) - ٧٨/٦/١١ - على ما نشر في العدد (٥٢٤٣) الصادر بتاريخ ٧٨/٦/٩ ، (٣ أيام) - ٧٨/١١/٢٢ - نشر رسم كاريكاتيري .

* الوطن (أسبوع) - ٧٨/١/٢٧ - نشر مقال تحت عنوان : « جابر العلي يكلف بتشكيل الوزارة » .

* البلاغ (شهر) - ٧٨/٤/١٨ - نشر مقال تحت عنـوان : « تغيير الـوجوه لا يطيل عمر الفساد » .

* المجتمع - (شهران) - ٧٨/٥/١ - نشر مقالات تحت عنوان : « مأساة جامعة الكويت » و « حول أوضاع الجامعـة لقاء مـع الدكتـور عبد الله النفيسي » و « عن الجامعة أيضا كان لقاءنا مع الدكتور محمد المهيني » .

* مرآة الأمة (٣ أشهر) - ٧٨/٥/١٠ - نشر مقال تحت عنوان : « تجديد شباب الوزارة . . (اسبوعـان) ٧٨/٨/٢١ - نشر مقـال تحت عنوان : « جيهـان السادات وكيلة لاستيراد سجاير مارلبورو الأمريكية »

* القبس (٣ أيام) - ٧٨/٦/١٥ - نشر مقال تحت عنوان : « الاستخبـارات الأمريكية زودت السادات ونميري بأجهزة خاصة للاتصالات » .

* الهدف (٤ أسابيع) - ٧٨/٦/١٧ - ما نشر في العدد (٥٥٦) الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٠ .

* الاتحاد (شهران) - ٧٨/٨/٣١ - نشر مقال تحت عنوان : « ظاهرة انتشار الزي الاسلامي الذي يثير البغضاء وبث روح الشقاق بين أفراد المجتمع » .

* عام ١٩٧٩ :

* الطليعة (٣ أشهر) - ٧٩/٦/٢٤ - المقالات المنشورة في العدد (٦١١) الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٢ ، (٤ أسابيع) - ٧٩/١٢/١٢ - المقالات المنشورة في العدد (٦٣١) الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٢

* الهدف : (شهر) ٧٩/٦/٢٤ - نشر مقال تحت عنوان : « استراحة الخميس » .

* البلاغ (شهر) - ٧٩/٧/١٦ - نشر مقال في العدد (٥٠٦) الصادر بتاريخ ٨ يوليو ١٩٧٩ ، اسبوعان ٧٩/١٢/٣١ - نشر مقال تحت عنوان : « نداء إلى الرئيس حافظ الأسد » .

* المجتمع (شهر) - ٧٩/٧/١٦ - ما نشر في العدد (٤٥٢) الصادر بتاريخ ٧٩/٧/١٤ ، (شهر) - ٧٩/٩/٥ - نشر مقال تحت عنوان : « الثورة الايرانية في الميزان » ، (اسبوعان) - ٧٩/١٢/٢٤ - نشر مقالين تحت العناوين الآتية : « جاهلية من جديد » و « تصحيح معلومات »

* السياسة (٣ أيام) ٧٩/٩/١٠ - المقال المنشور في زاوية يوم ويوم العدد (٤٠٢٥) .

* النهضة (اسبوع) - ٧٩/٩/٣٠ - ما نشر في زاوية « سؤال وجواب » وتحت باب « ثلاث نقاط » .

* الوطن (يوم واحد) - ٧٩/٩/٣٠ - نشر صورة مخلة بالآداب العامة .

* عام ١٩٨٠ :

* المجتمع (اسبوعان) ٢٦/٣/٨٠ ـ نشر مقال تحت عنوان : « بيانات صادرة عن النقابات في سوريا » ، (١٥ يوما) ـ ٨/١١/٨٠ ـ نشر مقالات في العدد (٥٠٥) الصادر بتاريخ ١٨/١١/٨٠ .

* الرأي العام (اسبوعان) ٢٨/٤/٨٠ ـ نشر مقال تحت عنوان : « السفير الايراني بالكويت للرأي العام » .

* الطليعة : اسبوعان ٢٨/٥/٨٠ ـ نشر مقالين تحت عنوان : « وقفه مع تصريحات أقطاب الأسرة السعودية » و « السعودية خلط أوراق . . أم توزيع متقن للأدوار » ـ اكتفى باسبوع ، (١٥ يوم) ـ ٢٣/١١/٨٠ ـ نشر مقالين تحت العناوين الآتية : « اطفئو الأنوار فطائرات الأمريكان وقواتهم قادمة » و « قرارات في أوراق ممنوعة ــ اليمن الشمالي : حوار لم يكتمل »

* السياسة (يومان) ـ ٢٨/٦/٨٠ ـ نشر مقال تحت عنوان : سمو أمير البلاد يغادر اليوم إلى لندن »

* عام ١٩٨١ :

* المجتمع (اسبوع) ـ ١٧/٦/٨١ ـ نشر مقال تضمن مساسا برئيس دولة عربية (ليبيا) ، (اسبوعان) ـ ٢١/٧/٨١ ـ نشر مقال تضمن إساءة إلى سوريا ، (شهر) ـ ١٦/١١/٨١ ـ نشرمقال تحت عنوان : « حصر دائرة الصراع » .

* الطليعة (٣ أسابيع) ـ ٢٧/٦/٨١ ـ نشر رسم كاريكاتيري يسيء إلى البحرين والدول العربية .

* الرأي العام (٣ أيام) ـ ١٩/١٠/٨١ ـ نشر رسم كاريكاتيري يتضمن مساسا برئيس دولة عربية (السودان)

* عام ١٩٨٢ :

* المجتمع (اسبوعان) - ٨٢/٣/٢ - لنشرها عدة مقالات عن سوريا .

يمكن أن نلاحظ ظهور سبب جديد للتعطيل هو نشر إعلان لدولة أجنبية دون استئذان من وزارة الإعلام ، كما برز الكاريكاتير سببا واضحا للتعطيل . وقد اقترن التعطيل بسبب الإساءة للسادات ، أو زوجته ، بالفترة التي سبقت توقيعه على معاهدة كامب ديفيد ، أما بعد التوقيع فنستطيع أن نجد في الصحف الكويتية أضعاف ما تَمّ التعطيل بشأنه ، دون أن يؤدي إلى مساءلة . كما يمكن أن نلاحظ أن قدراً لا يستهان به من قرارات التعطيل اعتمد على أسباب داخلية تمسّ السلام الوطني بين طوائف الشعب ومحاوره السياسية ، ويمكن أن نراقب عناوين المقالات التي تبادلتها بعض الصحف وعطلت بسببها لكي نجد الرابطة واضحة ، وتعليل التعطيل بارزا .

كما ينبغي أن نلاحظ أن مدة احتجاب الجريدة أو المجلة قد تطول أحيانا ، ولكنها غالبا تتحرك ما بين الشهر ، ونصف الشهر ، وفي إحدى الحالات كان قرار التعطيل يمتد إلى أسبوعين ، واكتفى بأسبوع واحد عند التنفيذ .

رابعا : محاكمة من نوع نادر . . دفاعا عن الكرامة ، ولكن . . كرامة من ؟

تحت عنوان : « القانون يحمي شرف الشخص واعتباره ، ولا يحمي تصرفاته » نشرت « الوطن » في ١٩٨٢/٦/٥ وصفا لوقائع محاكمة رئيس تحريرها ، متضامنا مع قارىء نشر شكوى ضد وزارة المواصلات ، وحكم فيها ببراءة الصحيفة. ونحن ننقل عنها هذا الوصف ، بما تضمن من مرافعة الدفاع ، التي يمكن أن تعتبر - بعد حكم البراءة - سابقة في صالح المواطن ، وحق الشكوى ، دون إرهاب بالفكرة السائدة عن التعدي على الموظفين :

حكمت محكمة الجنايات برئاسة المستشار أحمد طاهر خليل وعضوية

القاضيين حسن كوكش وعبد الهادي العطار ببراءة رئيس تحرير الوطن مما نسبته إليه وزارة المواصلات من اتهام يدور حول ما نشره على لسان قارىء حول تصنت موظفي وزارة المواصلات على المكالمات الهاتفية . . وننشر في ما يلي الحكم الذي يعتبر وثيقة مهمة لحرية الرأي والديمقراطية .

وحيث أن النيابة العامة أسندت إلى المتهمين أنهما في يوم ١٩٨١/١٢/٢٢ بدائرة مخفر الشويخ محافظة العاصمة الأول بصفته كاتبا للمقال والثاني بصفته رئيسا للتحرير نشرا بالعدد رقم ٢٤٨٢ من جريدة الوطن مقالا بعنوان « نداء إلى وزارة المواصلات » تضمن عبارات من شأنها المساس بكرامة العاملين بسنترال وزارة المواصلات بأن أسند إليهم التصنت مع أصدقائهم على المكالمات الهاتفية والاطلاع على أسرار أصحابها .

وطلبت النيابة العامة عقاب المتهمين طبقا لنصوص المواد ٢٦ و ١/٢٨ و ٣٣ و ٢/٣٥ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن المطبوعات والنشر ، وحيث أنه بجلسات المحاكمة حضر وكيل المتهم الثاني ويطلب الحكم ببراءته مما اسند إليه ، أما المتهم الأول فلم يحضر بالرغم من إعلانه قانونا .

وحيث أن المادة ٣٦ من دستور دولة الكويت تنص على أن حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ولكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي بينها القانون ، كما تنص المادة ٣٧ من الدستور على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي بينها القانون . ومؤدى هذين النصين أن الدستور قد كفل لجميع المواطنين حرية إبداء الرأي بالتعبير عنه سواء بالقول أو الكتابة أو غيرهما من وسائل النشر ومن بينها الصحف المرخص لها وذلك كله في النطاق الذي لا يتعارض مع القوانين المنظمة لتلك الوسائل . ومن بين هذه القوانين القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ باصدار قانون المطبوعات والنشر والذي جاء منظما لطريقة اصدار المطبوعات وتوزيعها

وسيلة مقصودة للمساس بالشرف فإنه يضحي عندئذ سبا أو قذفا أو إهانة وليس نقدا .

المنشور من حقوق الناشر

وحيث أنه بناء على القواعد المتقدمة وبإعمالها على وقائع هذه الدعوى فإنه لما كان البين من الاطلاع على النبذة المنشورة بالعدد رقم ٢٤٨٢ من جريدة الوطن الصادر بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٢ بقلم المتهم الأول أنها تعد في حقيقتها من قبيل الشكوى الموجهة إلى وزارة المواصلات بشأن ما اعتقده الكاتب من سوء مسلك نفر من موظفي السنترال حيث يسترقون السمع على بعض المكالمات الخاصة للمواطنين وما يترتب على إذاعتها وترديدها بين الغير من مشاكل . وهذا الذي تناوله المتهم الأول ـ إذا ما تجرد عن سوء القصد هو من حقوقه التي كفلتها لـه المادة ٤٥ من الدستور التي أجازت لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه ، كما أن العبارات المنشورة تستهدف الحفاظ على حرية الاتصالات الهاتفية التي نصت المادة ٣٩ من الدستور على صيانتها .

ولما كانت العبارات المنشورة موضع الاتهام لم تتناول شخصا بعينه ولم تحدد أيا من أسماء الموظفين الذين قصد إلى الكشف عن تصرفاتهم مما تنأدى به تلك العبارات عن نطاق قصد المساس بشرف هؤلاء الموظفين ، فإنه لا معدى عن اعتبار ما كتبه المتهم الأول ووافق المتهم الثاني على نشره نوعا من الشكوى وضربا من ضروب النقد المباح الذي لا تطاله قواعد التجريم المنصوص عليها في القانون رقم ٣ لسنة١٩٦١ .

وحيث أنه لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة لا ترى فيما تضمنه المقال موضوع الاتهام ما يمكن أن تجري في شأنه قواعد التأثيم على النحو السالف إيضاحه فإنه يكون حقا عليها أن تخلي بين المتهمين وبين ما أسند إليهما ومن ثم تقضي

ببراءتها مما أسند إليهما إعمالاً لنص المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية .

ولهذه الأسباب حكمت المحكمة غيابيا للمتهم الأول عماد عبد الوهاب عبد الله وحضوريا للمتهم الثاني محمد مساعد الصالح ببراءة المتهمين مما أسند إليهما .

خامسا : وهذه القضية عن تعكير صفو العلاقات ؟

لعلها أحدث نماذج محاكمات الصحافة ، وفيها قدمت « المجتمع » إلى المحاكمة متهمة بالإساءة إلى العلاقات الأخوية بين الكويت وتونس .

إن حيثيات الحكم ستقول كل شيء ، ومن ثم لا معنى للشرح والتحليل . ولابد أن يكون حكم « البراءة » ، وهي الكلمة الأخيرة في تحليل القضية وتكييفها القانوني ، شهادة « براءة » سامية للصحافة الكويتية ، والقضاء في الكويت ، وسلامة العلاقة بين المؤسسات الدستورية وسلطاتها الأربع ، وما تفرع عنها .

بالجلسة المنعقدة علنا بالمحكمة الكلية في يوم ١٩٨٢/٥/٢٦ .

برئاسة السيد الاستاذ مصطفى شومان رئيس المحكمة
وعضوية الأستاذين محمد فريد الصمادي وفائق خليل القاضيين
وبحضور الأستاذ يوسف الشرهان ممثل النيابة
وبحضور السيد هشام سماحة سكرتير الجلسة

صدر الحكم الآتي

في القضية رقم :	١٩٨٢/٣ ج صحافة .
المرفوعة من :	النيابة العامة .
ضـــد :	اسماعيل خضر خلف الشطي .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة قانونا .

وحيث أن النيابة العامة اتهمت اسماعيل خضر خلف الشطي بأنه في يوم ١٩٨٢/٢/٢ بدائرة محافظة العاصمة بصفتـه رئيس تحريـر لمجلة المجتمع نشـر بعددها رقم ٥٥٩ مقالا تحت عنوان « بيان من حركة الاتجاه الاسلامي إلى وسائل الاعلام الاسلامية » هاجم فيه النظام التونسي وضمنه عبارات ماسة بسياسة هذا النظام الداخلية مما من شأنه أن يعكر صفو العلاقات بين الكويت ودولـة تونس وذلك على النحو المبين بالتحقيقات .

وطلبت معاقبته بالمواد ٢/٢٤ ، ١/٢٨ ، ١/٣٣ ، من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار قانون المطبوعات والنشر المعدل .

وحيث أن واقعة الدعوى تتحصل حسبما استبان من مطالعة أوراقهـا فيما أبلغت به وزارة الاعلام بكتـابها المؤرخ ١٩٨٢/٢/٤ من أن مجلة المجتمـع قد نشرت على الصفحتين ١٠ ، ١١ من العدد ٥٥٩ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢ مقـالا تحت عنوان « بيـان من حركـة الاتجـاه الاسـلامي إلى وسـائـل الاعـلام الاسلامية » تضمن مساسا بالنظام التونسي مما يخالف صراحـة الحظر الـوارد في الفقرة الثانية من المادة رقم ٢٤ من القانون ٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار قانون المطبوعات والنشر التي تحظر نشر كل ما من شأنـه المساس بـرؤساء الـدول أو تعكير صفـو العلاقات بين الكويت وبين البلاد العربية أو الصديقة .

وحيث أنه بسؤال اسماعيل خضر خلف الشطي رئيس تحرير مجلة المجتمع قرر بتحقيقات النيابة أن ما نشر بمجلة المجتمع قد ورد إلى المجلة من أحد القراء كبيان من حركة الاتجاه الاسلامي ، وقد سمح بنشره بعد أن فهم من المقال أنـه

يتحدث عن أوضاع الدعاة إلى الاسـلام في تونس ، ولكـون مجلة المجتمع تهتم بالدعوة الاسلامية في كل مكان فقد اعتبر موضوع المقال متنسقا مع أهدافها خاصة وقد قام هو شخصيا بزيارة تونس ورأى أوضاع الدعاة السيئة وتعرض شخصيـا للاستجواب والمطاردة والملاحقة ، وقد قصد من المقال هو كشف أوضاع الدعاة الى الله في تونس وما يتعرضون إليه ، ولم يقصد به الاساءة للنظام أو لرئيس الدولة في تونس ، وإنما أنصب على الأجهزة التنفيذية وما مارسته من تعسفات ، وأضاف أن كل مسلم يجب أن يستنكر لما يحدث لدعاة الاسلام في تونس وأن الصحافة الكويتية ليست صحافة رسمية ، ونشر المقال موضوع الاتهام قد تم في إحدى المجـلات الخاصة فهي تعبر عن نظرة خاصة .

وحيث أن الدفاع عن المتهم قدم بجلسة ١٩٨٢/٤/٧ مذكرة أورد فيهـا دفاعه في النقاط التالية :

١ ــ أن الصحافة هي السلطة الرابعة في الدولة تحمل عبء الدفاع عن المظلومين والمغلوبـين على أمـرهم وتؤدي واجبها في الـدفـاع عن المصـالـح العـامـة للمجتمعات ، والصحافة في ذلك ليس لها وطن وكذلك الصحفي إذ يرى ويسمع أن الصحافة في أمريكا مثلاً تدافع عن الشعب في بولندا وتكيل التهم والسباب في ذات الوقت للاتحاد السوفيتي .

٢ ــ أن المقال لم يتضمن هجوما على النظام التونسي ، أو قذفا أو سبا في حق أي من رئيس الجمهورية أو الوزير الأول أو الوزراء الذين يمثلون النظام .

٣ ــ أن مـا تضمنه المقـال من انتقاد لإجـراءات قامت بهـا السلطة مع بعض المواطنين إنما يتفق ودستور تونس والقوانين المعمول بها هناك .

٤ ــ أن هذا الانتقاد قصد به نصح الحكام ليتداركوا الأمر فيوجهوا الأمور إلى ما هو في صالح النظام واستقراره وما هو في صالح الأمن واستتبابه وما هو في

صالح المجتمع وازدهاره ورضائه وما أورده المقال من حدوث اتهامات تعسفية وانتهاكات سافرة للحرمات ومداهمة البيوت الآمنة في ساعات متـأخرة من الليل وترويع الأهالي وتسليط التعذيب الوحشي على المواطنين وإهانتهم أثناء الاستنطاق ، قد حدث وتناقلت أخباره جميع بلاد الدنيـا عن طريق جميـع وسائل الإعلام وعلى رأسها الصحافة التونسيـة نفسها وبثتـه جميع أجهـزة الإذاعة والتليفزيون ، وانتقاد الصحفي لهذه الأمور هـو من سبيل إسـداء النصح لولاة الأمور ليتداركوا الأمر قبل أن يحل الخطب .

٥ ــ أن جرائم الصحافة يستلزم القانون لقيامها قصدا جنائيا ولا توجد ثمة دليل و قرينة على أن المتهم قد توافر لديه هذا القصد .

وطلب في ختام المذكرة الحكم ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه .

وقدم حافظة مستندات انطوت على ثلاثين مقالا نشرت بجرائد ومجـلات تونسية وكويتية وغيرها وبعض نشرات وكالات الأنباء تناولت المواضيع التالية :

١ ــ اعتقال أربعين من أعضاء حركة العقيدة الاسلامية في تونس ورئيسها وأمينها العام .

٢ ــ بيان من حركة الاتجاه الاسلامي بتونس حول الانتخابات التشريعية وتعدد الأحزاب وكيفية ممارسة الديمقراطية السياسية .

٣ ــ بيان من الاتجاه الاسلامي في بلجيكا عن انتفاضة واسعة على مستوى طلبة الجامعة وتلاميذ المـدارس الثانـوية والمعـامل والمنـاجم ، وما استخـدمته السلطات من وسائل القمع ضد هذه الانتفاضة مستخدمة القنابل المسيلة للدموع والكلاب والخيل والضرب والتشتيت .

٤ ــ الاجراءات التي تتخذ لإيقاف جريدة الحبيب بتونس وغيـرها من جـرائد

الاتجاه الاسلامي والأسباب الحقيقية لتعطيل صحف المعارضة في تونس .

٥ ــ إيقاف مجلة المعرفة بتونس باعتباره إجراء تعسفيا تجاوزت فيه السلطة التنفيذية حدودها ، ومصادرة الحريات خاصة حرية التعبير والمعتقد .

٦ ــ اعتقال عدد من المناضلين من حركة الاتجاه الاسلامي ومن تيارات اسلامية أخرى ، وبيان من عدة جهات تندد بهذه الاعتقالات من بينها حركة الاتجاه الاسلامي .

٧ ــ اضطرابات طلابية في تونس واعتقال ٤٧ شخصا وإحالتهم للمحاكمة .

٨ ــ الإيقافات التعسفية والانتهاكات السافرة للحرمات ومداهمة البيوت الآمنة في ساعات متأخرة من الليل وترويع الأهالي والتعذيب الوحشي للموقوفين وإهانتهم أثناء الاستنطاق .

٩ ــ مراقبة المساجد ومصادرة مجلات الحائط والكتب الدينية .

١٠ ــ الصراع من أجل شرعية تعدد الأحزاب في تونس .

١١ ــ الاضطرابات الطلابية وإنعكاساتها على المسيرة الديمقراطية .

١٢ ــ اعتقال السلطات في تونس لقادة الاتجاه الاسلامي بينما أعطى للشيوعيين حرية العمل السياسي والإعلامي في تونس .

وحيث أنه من المقرر أن حرية الرأي والتعبير مكفولة ، وهو مبدأ تحرص دائما الدساتير على النص عليه ، ومن بينها الدستور الكويتي ، تنص في المادة ٣٦ منه على أن حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون ، وأفرد في هذا الخصوص المادة ٣٧ منه عن حرية الصحافة ، فذهبت على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر

مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون ، وقد صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار قانون المطبوعات والنشر فوضع ضوابطا وحدودا لهذا الحق في المواد ٢٣ وما بعدها وحظر في المادة ٢٤ منه نشر كل ما من شأنه المساس برؤساء الدول أو تعكير صفو العلاقات بين الكويت وبين البلاد العربية أو البلاد الصديقة ، ونصت المادة ٢٨ منه على معاقبة رئيس التحرير وكاتب المقال بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تجاوز ألف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين ، إذا نشر ما حظرته المادة ٢٤ سالفة الذكر ، ويشترط لقيام هذه الجريمة توافر ركنها المادي والذي يستلزم لتوافره أن يكون ما نشر من شأنه المساس برئيس دولة أو تعكير صفو العلاقات بين الكويت وبين إحدى البلاد العربية أو الصديقة ، والركن المعنوي وهو القصد الجنائي ، ويتوافر هذا القصد إذا صدرت الكتابة بقصد تعكير صفو العلاقات بين ـ دولة الكويت وبين إحدى البلاد العربية أو الصديقة ، وهو ما يستلزم أن يكون رئيس التحرير أو الكاتب عالما أن المقال من شأنه أن يؤدي إلى هذه النتيجة ، وينبغي قيام الدليل على هذا العلم ، فلا يفترض إلا إذا كانت الكتابة تؤدي بذاتها إلى هذه النتيجة بما لا يترك مجالا لافتراض حسن نية الكاتب .

وحيث أنه من المعلوم والمشاهد أن كثيراً مما يدور من أحداث أو أمور في دولة من الدول لا يظل حبيس حدود تلك الدولة ، بل سرعان ما تتناقلها وكالات الأنباء العالمية عن طريق الإذاعة المرئية وغير المرئية والأقمار الصناعية وغيرها ، وتتناولها الصحف في كافة الدول بالتحليل والتعليق ، وتحتل اهتمام الجماهير في تلك الدول بقدر ما لهذه الأحداث أو تلك الأمور من اهتمامات لديها أو اتصال بمصالحها أو تأثير عليها ، وذلك لما تميز به هذا العصر من تعدد في الارتباطات والتعهدات ، وتعارض في المصالح وتباين في الاتجاهات سواء في مجال الاقتصاد أو الاجتماع أو السياسة أو الحرب ، وأصبحت المسافات أو الحدود السياسية عديمة الأثر في الحيلولة دون وصول أنباء ما يدور من أحداث في دولة من الدول إلى كافة أنحاء

العالم ، بل صار من الميسور وصول تلك الأنباء إلى علم الغير فور وقوعها أو عقب حدوثها بفترة وجيزة ، وإذا كان من المعترف به الآن أن للصحافة الحق في نشر ما يدور من أحداث أو أمور خارج حدودها المحلية تستشعر اهتمام جمهور قرائها بها ، وتتناوله بالتحليل والتعليق ، فإنه يبرز من باب أولى الاعتراف بذلك الحق لصحف الدول العربية والاسلامية وذلك بشأن أحوال تلك الدول وما يدور فيها من أحداث باعتبار أن العالم الاسلامي هو أمة واحدة تشعر بشعور واحد وبمصير واحد تتحد في آلامها وآمالها ، مهما قام بين دولها من حدود جغرافية أو عوائق سياسية ، ومن هذا المنطلق في وحدة المشاعر والآلام والآمال والمصير أصبح الجمهور في العالم العربي والاسلامي يستمسك بحقه في أن يقف من صحافته على أحوال العالم الاسلامي في كافة دوله سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية وما يدور فيها من أحداث ، بحيث يقوم على كاهل الصحافة وخاصة الصحافة الاسلامية واجب تحقيق هذا الهدف ملتزمة في ذلك ا لأمانة والكلمة الصادقة والهادفة ، ولما كانت جريدة المجتمع التي يعمل فيها المتهم كرئيس تحرير هي جريدة إسلامية أسبوعية تصدر من جمعية الاصلاح الاجتماعي ، فإنه يكون لها بل وعليها أن تبسط على صفحاتها ما يدور من أحداث في العالم الاسلامي ، ملتزمة فيما تنشره وما تعرض له من تحليلات وتعليقات بما توجبه عليها عقيدتها من أهداف في توجيه النصح وجمع الشمل وازالة المتناقضات وازالة الفوارق ، والقضاء على الانقسامات والتناحرات ، وكشف الحقائق للجماهير المسلمة وحتى تكون على بينه من أمرها فيما يدور حولها من أحداث ، بما يساعد على تكوين الرأي العام الاسلامي المستنير الذي يناصر المظلوم ، ويأخذ على يد الظالم بما يحقق للأمة الاسلامية وحدتها ونقاءها وقوتها ، ويعيد لها مجدها كخير أمة أخرجت للناس ، وقد جاءت اللائحة الداخلية لجمعية الاصلاح الاجتماعي مبرزة لهذا المعنى ، فنصت المادة الثامنة منها على أن الجمعية لها أن تتبادل مع الوافدين المعلومات عن بلادهم والإسهام قدر المستطاع بتعريف الجمهور بقضاياهم ومشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسة .

وحيث أنه بمطالعة المقال المنشور في مجلة المجتمع موضوع الاتهام يبين أن دور هذه المجلة قد اقتصر على نشر بيان من حركة الاتجاه الاسلامي ، ولم يخرج هذا المقال عن كونه تعريفا من هذه الحركة لجمهور القراء في دولة الكويت وخارجها بما يدور في دولة مسلمة شقيقة وهي تونس من تجاوزات لرجال السلطة ،وقد أوضحت الجريدة في صدر الصفحة المنشور بها المقال أنها قد هدفت من نشره أن يطلع المسلمون في كل مكان على مضمونها حتى يكونوا على بينه ومعرفة بما يجري لإخوانهم في قطر اسلامي شقيق هو تونس الخضراء ، وبمطالعة البيان المنشور يبين أنه لم يتعرض لنظام الدولة في تونس بل جاء قاصرا على تجاوزات نسب صدورها إلى رجال السلطة من أمن وإعلام ، وقد طلبت الحركة المنسوب إليها المقال من كافة المجلات الاسلامية الوقوف إلى جانبها وأستنكار الممارسات التي يمارسها رجال السلطة قبل دعاة الاسلام في تونس في الوقت الذي انطوى البيان ذاته على ما يشير إلى أن مصدر البيان قد عني ببيانه رجال السلطة ، دون المساس بنظام الدولة من قريب أو بعيد ، فقد نسب كافة التجاوزات التي عرض لها من اعتقال وسوء معاملة للمسجونين إلى مصالح الأمن وسلطات السجن ، وهي سلطات ليست في منأى عن الانتقاد والتوجيه واللوم ، وأبرز البيان ما يفيد صدور تعليمات من رئيس الدولة في تونس بإجراء تحقيق حول ممارسات التعذيب داخل السجون ، وألقي باللائمة على وزير الداخلية لعدم تنفيذ توجيهات رئيس الدولة في هذا الصدد ، وبالرجوع إلى المستندات المقدمة من المتهم يبين أن خبر وقوع هذه التجاوزات وما يكبر عنها قد نشر في عديد من الصحف والمجلات داخل تونس وخارجها وتناقلته وكالات الأنباء ، الأمر الذي يكشف عن أن المتهم اقتصر دوره على الأمر بنشر البيان باعتباره صادراً من حركة الاتجاه الاسلامي في تونس ، ولم ينسب إلى أية جهة رسمية في دولة الكويت أو أي من المسئولين فيها أي أخبار أو معلومات أو تعليقات تتصل بما احتواه هذا البيان من أحداث تدور في تونس ، ومن ثم فإن ما قامت به مجلة المجتمع من نشر لهذا البيان وتقديم له ليس فيه ثمة تعكير لصفو العلاقات بين

دولة الكويت ودولة تونس ، كما أن المحكمة تستظهر مما سلف بيانه أن المتهم عندما أمر بنشر المقال إنما كان ذلك انطلاقا نحو أداء إلتزام يقع على كاهله نحو أمته العربية والإسلامية ويحسه كجزء من عقيدته ، في أن يبصرها بما يدور في جنباتها من أحداث بما ينفي عنه قصد تعكير الصفو بين الكويت وإحدى دول هذه الأمة . ومن ثم فإن الاتهام المسند إلى المتهم يكون منهارا من أساسه بلا سند من الواقع أو القانون بما يستوجب القضاء ببراءته منه إعمالاً لنص المادة ١/١٧٢ من قانون الاجراءات الجزائية .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه .

سكرتير الجلسة **رئيس المحكمة**

القسم الرابع

ما كان ..

.. ما ينبغي أن يكون

الفصل الثالث عشر

المشروع المقترح وعاصفة الرفض

قبل أن ندخل إلى تفاصيل المشروع المقترح لقانون المطبوعات الجديد ، والعاصفة التي هبت من جميع المؤسسات الصحفية ، والصحافيين ، لإظهار سلبياته ، أمام إيجابيات القانون المعمول به حاليا ، ومن ثم التصميم على رفضه ، وتحريض مجلس الأمة على التصويت ضده ، نذكر أن قضية « الحوار بين الكائن وما ينبغي أن يكون » ، أو الواقع والأمل ، من القضايا الدائمة التي لا تتوقف ، وهي جزء من طبيعة الحياة المتجددة ، المتحركة للأمام أو للخلف ، فليس من صفاتها السكون . الحياة نقيض السكون .

إن قضية « مشروع قانون المطبوعات الجديد » من أهم قضايا الرأي ، التي استجدت مع الثمانينات ، وهي من أعظم الدروس العملية التي مورست فيها الحرية دون تحفظ في المؤسسات المختلفة في الكويت . من حق الحكومة أن تقترح ، وتحبذ ، وتشرح . ومن حق نواب الشعب أن يناقشوا ويقرروا . وبين الفريقين : من حق الصحافة ، وهي طرف أساسي في القضية أن تبدي رأيها بغير تردد أو غمغمة . وهذا ما حدث . وهو كسب سياسي عظيم ، للحكومة ، وللمجلس الأمة ، وللصحافة في الكويت .

لن نورد هنا نصّ مشروع القانون ، فليس من همنا أن نثبته ، ما دام لم يحظ بالموافقة إلى اليوم ، ويكفي أن ندلّ على مكانه ، وقد نشر كاملا في جريدة الرأي

العام (٥ نوفمبر ١٩٨١) وكان قد أحيل إلى لجنة برلمانية لتضع تقريرا مبدئيا عنه ، قبل طرحه للمناقشة العامة ، وقد أبدت اللجنة البرلمانية رغبة في إجراء تعديلات على النص المقدم من الحكومة ، وملاحظات الحكومة عليه . وقد تضمنت التعديلات المقترحة إلغاء بعض المواد والبنود ، وإضافة مواد وبنود جديدة على المشروع . لقد نشر نصّ التعديلات المقترحة من اللجنة البرلمانية في جريدة الأنباء (٢٣ فبراير ١٩٨٢) .

الذي يعنينا الآن : ماالذي حدث في الفترة الزمنية بين نشر المشروع ، ونشر التعديلات المقترحة من اللجنة البرلمانية ؟ كيف تلقى الصحفيون المشروع الجديد ؟ ما رأيهم فيه ؟

هذه هي الإضافة التي نحرص على تسجيلها بنصوصها ؛ لأنها تنتمي إلى صميم التجربة الصحفية في الكويت ، ولأنها قضية الصحفيين الكويتيين ، قبل أن تكون قضية الصحافة الكويتية ، ولأنها ـ في شدة معارضتها ، وما يكاد يكون إجماعا على المعارضة ـ تعتبر نقطة إضاءة ـ ليس للصحافة الكويتية وحدها ، بل ـ للتجربة الديمقراطية ، والنظام السياسي في البلاد .

وجدير بالذكر هنا أن بعض الصحف وقفت على أمر هذا المشروع المقترح في فترة مبكرة ، وهو لا يزال حبيس أدراج الحكومة ، فلم تنتظر حتى تعلن نصوصه ، ويصبح حقيقة واقعة ، محددة ، وإنما راحت تدق أجراس الخطر ، قبل أن يظهر الخطر ، وتطالب باتخاذ خطوات محددة ، وتجنب محاذير معينة ، قبل تقديم هذا المشروع إلى مجلس الأمة .

وهذه نماذج من مناقشات المشروع ، قبل إعلانه ، وبعد الإعلان . حاولنا أن يشمل جميع الصحف اليومية ، ويمكننا أن نتأمل طريقة كل صحيفة في التعبير عن رأيها ، فقد اكتفى البعض بكتاب الأعمدة ، واستضاف بعض آخر صحفيين

من خارج صحيفته ، أو بعض رجال القانون . المهم أن جوانب القانون قد غطيت ـ تقريبا ـ من جميع الجهات .

١ ـ الرأي العام : إنذار مبكر وضربة في الرأس

لعل الرأي العام أول صحيفة تشير إلى مشروع القانون الـذي كان في طور الإعداد ، إذ نشرت مقالة « حي » القصيرة ، بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢١ قبل أن تنشر الرأي العام نفسها نص المشروع بما يقارب الثلاث السنوات . ولأن « حي » يعتمد على الشائعات ، أو نثارات متطايرة من الكلام ، فإنه لا يدخل إلى التفاصيل ، إنه يهتم بالجانب الإجرائي ، ولهذا يقترح عرض المشروع على جمعية الصحفيين الكويتية ، ودراسته بالتعاون مع الحكومة ، قبل عرضه على مجلس الأمة . والكاتب يجد سابقة لهذا « الاستمزاج » لرأي أصحاب العلاقة المباشرة قبل رأي نواب الشعب ، في قانون الإسكان أو الإيجارات ، الذي طرح لمناقشة عامة ، بأكثر من وسيلة إعلامية ، قبل عرضه على مجلس الأمة .

أما حين نشر المشروع فإن المناقشة ، أو الرفض الصريح ، انصب على ما تضمنه من ضرورة تكوين « مجلس أعلى للصحافة » ، وقد وجه « العدواني » نقده كله لهذا المجلس المقترح ، ورأى أنه سيكون مجلساً أعلى للحجر على الصحافة ، وتقزيمها ، اعتمادا على سوابق ونماذج في دول أخرى .

وهذا نصّ المقالتين القصيرتين ، مع ملاحظة الفرق الزمني بينهما :

أ ـ حول مشروع
قانون المطبوعات

تحتل الصحافة الكويتية مكانا مرموقا بين اجهزة الاعلام العربية ، حيث

غدت في مقدمة الصحف العربية نظرا لما تحتويه من موضوعات اعلاميـة وثقافية ، واجتماعية ، فضلا عن تعليقاتها الزاخـرة بالـرصانـة والقاء الاضـواء على كـل المشكلات العربية والدولية .

ولذلك كثيـرا ما اعـرب الصحفيون والمسؤولـون في الدول الشقيقـة عن « حسدهم » للكويت على هذه الحرية الصحافية ونهضتها الشاملة التي تمثل تطور هذا البلد وتقدمه واستقراره وتعكس الاراء الصحيحة والسليمة . وتنير الطريق امام تخطي العقبات وحل المشكلات التي قد تعترض واقعنا المحلي او العربي .

ازاء هذا الدور البناء الفاعل . . شرعت الحكومة في اعداد مشروع قانون جديد للمطبوعات والنشر . يضع حدا للثغرات السابقة التي كانت في القانون السابق والتي عطلت بموجبه العديد من الصحف والمجلات . . لمخالفتها مواد القانـون وهي كثيرة !!

واذا كنا نريد من الحكومة ان تتبصر الامور في اثناء مناقشتها هذا المشروع ، فاننا نقترح ان يعرض المشروع اولا وقبل كل شيء على جمعية الصحفيين الكويتية لدراسته بالتعاون مع الحكومة . حتى يكون القانون منسجما مع مانتوخاه من مزيد من « الحريات الصحافية » التي من شأنها تطوير صحافتنا على نحو أفضل مما هي عليه الان !

والواقع ان عرض هذا المشروع على جمعية الصحفيين انما يأتي في اطار سابقة مناقشة مشروع قانون الايجارات من المواطنين . خاصة للقانونين اهمية خاصة على الصعيدين الشعبي والاعلامي .

فاذا كان مجلس الوزراء ما زال يدرس مشروع قانون المـطبوعـات بصورة عامة ، فالأمل كبير في أن يطلع أصحاب الصحف ، او أعضاء الجمعية عليه . وبذلك تكون الحكومة . قد سعت الى مشاركة الجهة المختصة بالتعاون مع وزارة

الاعلام في سد كل الثغرات التي جاءت في القانون السابق والتي كان لها اثرها في المسيرة الصحافية .

« حمي »
الرأي العام ١٩٧٨/٧/٢١

ب ــ معَ الأحداث

مجلس أعلى للصحافة . . لماذا ؟!

دائما الصحافة . فالحكومة منذ بعض الوقت، وكأن لا شغل لها غير الصحافة . وعلى رغم أن الجهات العليا تشيد دائماً بدور الصحافة الكويتية ، وما قدمته وتقدمه للبلاد، فإننا نجد بعض الجهات الحكومية تترصد هذه الصحافة، وتسعى إلى تقزيمها .

وهكذا طرحوا مشروع قانون الصحافة ، وفيه ما فيه من القيود المتشددة على الصحافة ، وتكبيل حركتها . وما يزال المشروع في مجلس الأمة ، وربما أخرجوه من الأدراج ، بعد الانتهاء من المناقشة الدائرة حاليا حول تنقيح الدستور ، وفيه أيضا بعض التحجيم لحركة مجلس الأمة والحد من سلطته .

ولسنا ندري لماذا هذه الروح العدائية للصحافة الكويتية . بل لعل ذلك يجعلنا نتوجس خيفة مما هو مخبأ وراء الأيام المقبلة . ومن هنا تساورنا الشكوك حول النغمة الجديدة ، التي يجري تداولها حاليا ، وتهدف ، كما يقال ، إلى تشكيل مجلس أعلى للصحافة . والسؤال : لماذا هذا المجلس ، وما هي أهدافه ، وما هي الغاية من ورائه ؟

فإذا كنا نعتبر الصحافة الكويتية جيدة وموثوقا بها ، وهذا ما تأكد دائماً ، وأعلنه كبار الدولة ، فما هو الغرض من هذا المجلس ، الذي يقال إنه سيضم اثنين أو ثلاثة من أصحاب الصحف ، بالإضافة إلى عدد من الموظفين تعينهم وزارة الإعلام ، وربما وزارة الداخلية ؟

من الواضح ، مهما أراد المرء أن يكون ساذجا ، أن هدف هذا المجلس هو الإمساك بهذه الصحافة ، وخنقها ، وتحويلها ، بالتالي ، مثل بعض صحافات المنطقة ، أو صحافات الأنظمة الموجهة . أي أن تتحول إلى وريقات تنشر بلاغات الحكومة وتنحصر في إطار إقليمي خانق يبطل دورها كصحافة قومية حرة ، تملك سلطة النقد وثقة القارىء المحلي ، والعربي ، والعالمي .

ونحن ، مع حرصنا الأكيد ـ وهذا ما نفعله دائما ـ على أخبار بلدنا وتغطية نشاطاته ، وما يقوم به داخليا وخارجيا ـ نعرف أن حصر الصحافة في هذا الإطار يعني قتلها تماما . بل إن الكويت نفسها ، في هذه الحالة تفقد واحدا من أقوى أسلحتها ، فضلاً عن معالمها المشرقة .

وإذا كان بعض الأشقاء ينزعج من هذه الصحافة الحرة ، ولا يريد للآخرين أن يكونوا أحسن منه ، أو أنه يخشى جاذبية الحرية ، ويريد للأعين أن تبقى مغلقة ، فإننا نخطىء خطأ جسيما إذا ما حققنا لهؤلاء أمانيهم . فنحن ، في الكويت ، نشأنا على أساس راسخ من الروح الديموقراطية ، ونهضت حياتنا السياسية ، ومؤسساتنا الصحافية ، على هذه الروح الأصيلة . ولذلك استطعنا أن نقيم هذه الصروح العالية ، التي تخدم الكويت ونظامها وشعبها ، وتخدم المواطن العربي والقضية القومية ، والدين الإسلامي ، في تجربة يحق للكويت أن تفخر وتباهي بها .

وهكذا فليس من مبرر أبدا لمثل هذا « المجلس الأعلى للصحافة » ولسنا نرى

فيه أية فائدة ما دام هناك قانون للصحافة ، وما دامت هناك محاكم قائمة ، ومادامت هناك صحافةكويتية أثبتت جدارتها وإخلاصها وإلتزامها ، وقوة حضورها .

وإن أي تفكير في كبح صحافتنا ، وحصرها وعصرها ، يعني الاستجابة غير المتبصرة لظروف يراد أن تفرض علينا ، وبالتالي على المنطقة والديار العربية جميعا .

والكويت ، في الامتيازات المتوفرة بها ، تدرك أن امتياز الصحافة الحرة فيها ، هو أبرز هذه الامتيازات ، بل المزايا ، التي جعلت منها منارة وشهادة .

وأملنا أن تتوقف مثل هذه المحاولات ، وتظل الكويت مثلا للحرية ، وجوابا على الذين يروجون الزعم القائل بإن العرب والحرية ضدان لا يلتقيان . إننا نريد أن نثبت العكس ، وإن بوسع هذا الوطن الصغير أن يكون ، في طموحه ، ممثلاً على امتداد أرض العرب . وصحافة الكويت الحرة هي التجسيد الأعظم لهذه الصورة .

م . العدواني
الرأي العام ١٩٨١/١٢/٧

٢ ــ « السياسة » بين تصورين

بادرت السياسة إلى إظهار معارضتها في يوم نشر المشروع نفسه (١٩٨١/١١/٤) وجاء ذلك على لسان رئيس تحريرها ، ولا تدل المعارضة على أنه قرأه ، وهذا يعني أن التحفظ يتجه إلى الجانب الإجرائي أيضاً ، فليس يعقل أن يناقش قانون الصحافة بعيدا عن الصحفيين ، وهذا ما ردده « حي » قبل ذلك ،

ولكن أحمد الجار الله ، وقد رأى المشروع في طريقه إلى مجلس الأمة ، يعلق الأمل على المجلس ، وينوط به مهمة مشاركة الصحفيين في الحوار الواجب ، فليس معقولا أن تتولى الحكومة وحدها صياغة قانون ، ينظم مهنة ، يفترض أن من مهماتها أن تراقب هذه الحكومة !!

ثم تنشر « السياسة » دراسة قانونية قيمة للأستاذ عبد العزيز طاهر المحامي (١٩٨١/١١/٢٨) ، وهو يجمل رأيه في عبارة محددة قاطعة : « ومن مطالعة نصوص مشروع قانون المطبوعات والنشر المطروح حالياً على الساحة البرلمانية ، يتبين وجود بعض النصوص الناصة صراحة على قيود متعددة ، فإذا كانت هذه القيود تقلص دور الصحافة في المجتمع من كونها وسيلة رقابة وتقويم ، وتوجيه ، فهي بالإضافة إلى ذلك توجد قيودا على الحرية الفكرية ، لم يسبق إليه تشريع سابق » . وبهذا يتجه التفصيل في هذه المقالة الضافية إلى اتجاهين : أن هذا المشروع يعد معارضا في بعض مواده ، لبعض المبادىء الدستورية المقررة للحريات العامة ، وأنه يعد خطوة متراجعة عن قانون الصحافة السائد .

الافتتاحية

قانون للصحافة بدون مشورة أهلها ؟ كيف !

مع أن التصور هو أن تعي الحكومة دور الصحافة ، إلا أن الحكومة كما يبدو تعطي اذنها لتبريرات المسؤولين ، حتى دون أن تدرس هذه التبريرات . فتنقية جو الصحافة لا يعالج بقانون يقتلها أو ينهي بريقها وطموحها . . هذا إذا كان القانون المطروح هو نفس ذلك القانون الذي سبق وأن رفضناه وقلنا رأينا فيه من قبل .

إن تنقية جو الصحافة مسألة تطرح عبر المصارحة الدائمة وعبر قانون لا يأتي

عليها كمؤسسات أصبح يحسب حسابها في الخارج وهي جز من الاحترام للسياسة الخارجية الكويتية . ثم إن تقييم الصحافة يفترض أن يكون من أرباب المهنة وليس من الذين يفترض بالصحافة أن تراقب أعمالهم . . .

ليس هذا هو المهم ، لكن مؤسف أن تفكر الحكومة بأي قانون قد يؤثر على تربية جيل من رجال الصحافة والإعلام . إذ لا يمكن أن يربط إنسان مستقبله بمهنة كلها مخاطر ، سواء كانت مخاطر ناتجه عن التشريع الصعب ، أو مخاطر تتأتى من ممارسة إعلام حر يتعارض مع الآراء في عالم لا يرحم . وإذا ما قبل أي إنسان هذه المخاطر ، فإنه سيشعر بالجزع أمام مخاطر التشريع الذي يفترض أن يكون حريصا عليه كصحفي ، وليس عبئا عليه . إن الدور الآن هو دور مجلس الأمة ، فهو وحده القادر على رفض المشروع أو تحسينه . وسيكون المجلس منسجما مع قواعده الدستورية لو أنه تشاور مع أرباب المهنة ، وذلك بأن تدعو لجنة الإعلام والثقافة أصحاب الصحف ، وتضع أمامهم القانون الجديد ، لتطلب وجهة نظرهم قبل البت فيه .

نحن مقتنعون تماما أن صاحب السمو أمير البلاد وولي العهد ، هم من أحرص الناس على تكريس صحافة حرة وخلق كوادر إعلامية لا ترهبها مواد قانون يلزم الجهة القضائية بإصدار أحكام غير مبررة . وإذا كان لوزارة الإعلام رغبة في أن يكون لها دور حاسم بتصريف أمور الصحافة على الهوى الذي تريده ، فإننا نقول إنه بدون توفر حسن النية ، فإن كل حرف في الصحف الكويتية يمكن أن يفسر بالأبيض والأسود في نفس الوقت . كما أن كل كلمة يمكن تفسيرها وفق منفعة وضرر الذي ارتبط به الخبر ، أو التعليق . إن حسن النوايا أقوى من القانون ، وأرحب منه ، ونحن أسرة واحدة ، اعتدنا تقبل المشورة والتشاور . . . هذا إلا إذا كان لوزارة الإعلام قصد آخر . .

أحمد الجار الله

السياسة ٤/١١/١٩٨١

للقانون كلمة
القانون وحرية الصحافة

بقلم : عبدالعزيز طاهر المحامي

إن أهم المقومات المسيرة للحضارة والتقدم هي تلك التي تعزز الحريات، وتصنع الضمانات اللازمة لممارستها بشكل يحقق المفاهيم الحضارية ، ولعل أدق وأهم الحريات هي الحرية الفكرية ، والحرية الفكرية ترد في عدة صور واتجاهات يمكن تبيانها من نصوص الدستور الكويتي على الوجه التالي :

أولا : حرية العقيدة ، فللانسان أن يعتنق أي دين أو مذهب يشاء طالما بقي ذلك داخل ذاته ويمارس الشعائر في حدود النظام العام والآداب .

ثانيا: حرية البحث العلمي ، وهذه الحرية ليست فقط من حقوق الفرد بقدر ما هي حاجة حقيقية للجماعة ، لتحقيق التطور والتقدم ، وايجاد وسائل الرفاهية للبشر ، وتكون ممارسة هذه الحرية في شكل مكتوب في مصنف علمي أو غير مكتوب .

ثالثا : حرية الرأي ، هو منهج فكري يظهر تأثيره في الرأي العام فيحرك الناس وجدانيا فيوجه سلوكهم العام ، وتقوم هذه الحرية أساسا على مبدأ التسامح ، أي التسليم للآخرين بحق الاعتراض والمخالفة في الرأي ، وهي تقوم أيضا على أساس عقلاني يوجد نوعا من التعاون بين العقول ، فهي حرية اعلان الفرد عما يعتقد صحته وجديته في أمور تهم الصالح العام فهي اداة تقويم وتوجيه .

رابعاً : حرية الصحافة ، هي اسلوب فعال وحقيقي لممارسة حرية الرأي ومع التقدم الحضاري والتكنولوجي ، أصبح للصحافة شأن خطير في العالم ، وأصبح العلم في خدمتها ، كما أصبحت هي في خدمة العلم ، لذلك سميت بحق (السلطة الرابعة) في الدولة . وباتت مصدرا عظيما للفنون والآداب ، ومصبا لمنابع الفكر

الاخرى . لقد أصبحت الصحافة جزءا من حياة المواطن اليومية ، وانقطاع صدور الصحف في أي دولة شبيه بانقطاع التيار الكهربائي عنها في ظلمة الليل ، فالصحافة هي تنفس الفرد ومقياس الرأي العام ، والدستور الكويتي أكد رسالة الصحافة وخطورة مكانتها بالنص على ضمان حريتها ،سواء في العمل الصحفي أو الطباعة أو النشر ، كما ورد في المادة ٣٧ من الدستور (حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون) ، ويدور الجدل والنقاش حول مفهوم ومدى الحرية في تفسير النص بين عبارته الاولى وعبارته الاخيرة ، إلا أن المفهوم العلمي والمبدئي في النص الدستوري على تنظيم حرية الصحافة ليس المقصود به بأي حال من الأحوال تفويضا بتقليص هذه الحرية أو ايراد القيود عليها ، وتخويل المشرع بتنظيم هذه الحرية ليس معناه اطلاقا اهدارها . إذ القانون الذي يصدره المشرع الكويتي لتنظيم حرية الصحافة ليست إلا قناة من القنوات التي تحقق الاستفادة من الحرية الممنوحة بموجب الدستور، بحيث يحقق التوازن بين هذه الحرية وحريات الافراد أو المصلحة العامة ، وأهم وسيلة لرقابة ذلك هي الرقابة القضائية واعطاء جرائم الصحافة صفة خاصة على أساس أن الفاصل بين حرية الرأي والانحراف عنه هي أن تمارس هذه الحرية في حدودها الموضوعية من عدمه .

ولا مجال للشك بأن استخدام التفويض الدستوري ـ الممنوح للمشرع لتنظيم هذه الحرية في وضع قيود عليها ـ هو مخالفة دستورية تضفي على هذا التشريع وضعا غير دستوري وبالتالي مخالفة الدستور نصا وروحا ، فالنص في قانون تنظيم حرية الصحافة على جواز انذار الصحف أو وقفها أو الغاء ترخيصها بالطريق الاداري على سبيل المثال ، هو اهدار لحرية الصحافة أولا ومخالفة دستورية ثانيا .

فقد نص الدستور في المادة ١٧٥ منه على الآتي : (الاحكام الخاصة بالنظام الاميري للكويت وبمبادىء الحرية والمساواة المنصوص عليها في هذا الدستور لايجوز اقتراح تنقيحها ، ما لم يكن التنقيح خاصا بلقب الامارة أو بالمزيد من ضمانات

الحرية والمساواة) . فإذا كان الدستور نفسه نص على عدم المساس بالحريات المنصوص عليها فيه حالة تعديله أو تنقيحه إلا للمزيد منها فمن باب أولى أن لا يحدث ذلك بواسطة التشريع العادي .

ومن مطالعة نصوص مشروع قانون المطبوعات والنشر المطروح حاليا على الساحة البرلمانية يتبين وجود بعض النصوص الناصة صراحة على قيود متعددة ، فإذا كانت هذه القيود تقلص دور الصحافة في المجتمع من كونها وسيلة رقابة ، توجد قيودا على الحرية الفكرية لم يسبقه إليه تشريع سابق ، فقد شملت هذه القيود أعمال الطباعة والتوزيع مما يجعل الصحافة مقيدة في ذاتها وفي مقوماتها الاساسية ، والواضح أن التخويلات الادارية في هذا المشروع وتقليص دور القضاء فيه من شأنه التقليل من الثقة في قدرة القضاء على ايجاد الحلول والعلاجات المناسبة في أحوال الانحراف في ممارسة حرية الرأي ، حيث يتعدى إلى الغير أو الصالح العام .

ولايمكن انكار أن الحرية بلا حدود في ابداء الرأي أمر غير واقعي ، ويمكن ان ينتج عنه قذف وسب ، وقد تكون ميدانا للايذاء والانتقام ، أو اضرار بالصالح العام ولكن حدود الحرية ليست قيودا قانونية ، بل حدودها حريات وحقوق الآخرين بالاضافة إلى الصالح العام والآداب . وعلى وجه العموم فالانحراف في ممارسة الحرية ليس مقصورا على حرية الصحافة ، فهذا الانحراف يمكن حدوثه في جميع مجالات الممارسات للحريات ، ولايجوز في هذه الحالات أن يكون التشريع المنظم لها مقيدا لها بسبب ردود الفعل الناتجة عن الممارسة الخاطئة للحرية ، فليس من المقبول أن يكون الخوف من اساءة استخدام الحرية هو الذي يؤدي إلى تقييد الحرية ذاتها . والتشريع السوي هو الذي يمهد الدرب أمام ممارسي الحريات ،ويؤكد أهمية ذلك ، ويضع المعايير المناسبة في تعريف الانحراف واساءة استخدام الحريات ، ويضع الحلول والجزاءات تحت رقابة قضائية شريطة عدم مخالفته للدستور .

وتبقى مسؤولية دعم هذه الحرية التي تمثل الوجه الحضاري للوطن رهن

تصرف المجلس التشريعي ،ليؤكد أنه في ظل الحرص على سلامة وأمن الوطن،أن هناك حرصا على تعزيز وتعميق مفاهيم هذه الحريات ، وتبقى المواقف سواء مع هذه الحريات أو ضدها مواقف تاريخية مسجلة بحق كل منهم ، والنتيجة في كل ذلك ستكون إما خطوة إلى الامام أو عشرات الخطوات إلى الخلف .

٣ ـ القبس بين الخصومات الصحفية ، والتكويت

في مقالة رئيس تحرير القبس جاسم النصف ، تطل فكرة جديدة في تبرير مسارعه الحكومة لاصدار القانون الجديد ، فهو يرى أن هذا القانون بمثابة عقوبة عامة ، لمجموعة خاصة من الصحفيين « المشاغبين » أو المعارضين ، ولهذا يرى أنه كان على الحكومة أن تلجأ لوضع النقاط على الحروف ، أي تحديد المشاغبين ومآخذتهم وحدهم بما فعلوا ، دون اللجوء إلى معاقبة الصحافة بهذا المشروع .

ثم يقف عند ما يحتمه القانون المقترح من ضرورة تكويت عدد من المناصب القيادية في الصحيفة ، ومعروف أن القانون الحالي لايشترط الجنسية الكويتية إلا في صاحب الامتياز ، أي مالك الصحيفة ، ورئيس التحرير المسؤول . ويمكن أن نلاحظ حاليا أن جميع مديري التحرير ، والغالبية العظمى من سكرتيري التحرير ، ومن المحررين في صحافة الكويت ، من غير الكويتيين (راجع الملحق في آخر الكتاب) . ومقالة رئيس تحرير القبس ترى أن شرط التكويت يصيب الصحافة بضرر بالغ ، لأنها لم تهيأ له ، وإذا كانت وزارة الاعلام ذاتها ، وهي مؤسسة حكومية تملك الامكانيات وإصدار القرارات لم تستطع أن « تكوّت » أجهزتها وصحفها ، فلماذا القسوة على الصحافة ؟

تكويت الصحافة لايتم بقانون

ما الذي يدعو الحكومة إلى طرح قانون المطبوعات والنشر بهذه الصورة

المتعجلة ، وبهذا التشدد العنيف في تقييد حرية الصحافة ، وهذا السيل من أحكام الحبس والغرامة والايقاف والتعطيل الذي حفلت به مواد القانون ؟

إذا كان للحكومة بعض الاعتراض على خط بعض الصحف والمجلات ، أو سلوك قلة معدودة من أعضاء الاسرة الصحفية ، فإن الأمر لايحتمل التعميم ، ولا يحل بقانون يكبل كل الصحف الكويتية ويشل حركتها .

بل إن الأمر أخطر من ذلك ، فنحن مواطنون شرفاء حريصون على مصلحة هذا البلد قبل أن نكون رؤساء تحرير . ونحن لانقبل أن تضم الاسرة الصحفية أي خارجين على مبادىء وتقاليد هذا الوطن . ولايحتاج الأمر إلى قانون أو لوائح حتى نلفظ من داخل الاسرة الاعلامية هؤلاء المندسين ، فهو أمر بديهي يحتمه واجبنا وانتماؤنا الوطنيان قبل أي شيء آخر .

لكن إذا كانت للحكومة بالفعل بعض الهواجس حول هذا الموضوع ، فقد كان عليها أن تضع النقاط على الحروف ، وأن تدعم أقوالها بالاسماء والوقائع ، بدلا من اطلاق الاتهامات على علاتها ، واتخاذها مبررا لاصدار قانون المطبوعات الجديد بصورته الحادة والمتشددة .

وإذا كانت الحكومة تهدف من القانون إلى دفع عجلة تكويت الصحافة بخطوات أكثر وأسرع ، فإن عملية التكويت لاتتم بقانون بقدر ما تحتاج إلى جهود متواصلة لاقناع الشباب الكويتي بالعمل في الصحافة ، وتدريبه عليها بالدراسة والممارسة .

ونحن نقولها بصراحة ومن القلب إن أقصى آمالنا وطموحاتنا هي أن يتم تكويت الجسم الصحفي . ونحن نسعى جاهدين لتحقيق هذا الهدف مقدمين كل حوافز التشجيع ، لكن الشباب الكويتي مازال ـ باستثناء قلة محدودة ـ عازفا عن الالتحاق بالعمل الصحفي ، لأنه يرى فيها مهنة المتاعب .

يضاف إلى ذلك أن الوضع في الصحافة الكويتية من هذه الزاوية لايختلف

كثيرا عن مثيله في أجهزة الاعلام الرسمية ، بل وفي بقية وزارات الدولة والقطاع الأهلي .

ونحن نسأل وزارة الاعلام : هل استطاعت تكويت جهازها الاعلامي ؟ وكم عدد الكويتيين المؤهلين لديها العاملين كمذيعين ومعدي برامج ومخرجين وفنيين في الاذاعة والتلفزيون ، برغم كل الجهود التي بذلتها الوزارة منذ تأسيسها حتى الآن ؟

ثم هل استطاعت وزارة الاعلام تكويت جهاز تحرير مجلة « العربي » رغم مرور ٢٣ عاما على صدورها حتى الآن ؟ وهل يحتل كويتي واحد أحد المراكز القيادية التحريرية بها برغم كل الاغراءات التي عرضت على بعض العناصر الكويتية لتشغل أحد هذه المناصب ؟

إذن . . لماذا التباكي على قلة عدد العناصر الكويتية العاملة في الصحافة المحلية . . ؟ ولماذا اتخاذ ذلك مبررا لاصدار قانون المطبوعات الجديد ، الذي يلح في أكثر من بند على تكويت المراكز الصحفية القيادية .

إن الوضع الحاصل في الصحافة لايختلف عن الوضع في الكثير من مؤسساتنا الحكومية والاهلية ، التي يعمل فيها العديد من إخواننا العرب الوافدين ، ويؤتمنون على الكثير من الاسرار المهمة الاقتصادية والنفطية والاستثمارية .

وكان الاجدر بالحكومة أن تناقش مشروع قانون المطبوعات أولا مع رؤساء التحرير باعتبارهم المعنيين به ، والذين يعيشون الصورة الصحفية على حقيقتها وبكل ابعادها .

والقوانين مهما تشددت لن تكون رادعا ، بقدر ما تكون الثقة هي السياج الذي يضمن للصحافة أن تقوم بدورها بكفاءة وحرية ، في إطار المصلحة العامة .

جاسم أحمد النصف

٤ ـ « الوطن » وجملة ملاحظات

أما الوطن فإنها في كلمتها الافتتاحية (٩ / ١١ / ١٩٨١) فتربط بين مؤسسات النظام الديمقراطي في الكويت : الدستور ، ومجلس الأمة ، وحرية الصحافة ، وترى أن إلحاق الضرر بواحد من هذه الثلاثة يؤدي إلى الخلل في التركيب الاجتماعي والسياسي أولا ، وهو مقدمة لإلحاق الضرر بالباقيين ثانيا . ولهذا حاربت الصحافة بلا هوادة ، في سبيل إعادة الحياة النيابية الى الكويت ، إبان تعطلها . وتطلب هذه الكلمة من مجلس الأمة أن يرد جميل الصحافة ويطالب بسحب المشروع ، وإعادة النظر في أساسياته بالتعاون مع جمعية الصحافيين الكويتية .

وبعد أربعة أيام (١٣ / ١١ / ١٩٨١) يقدم الأستاذ أحمد باقر ملاحظات حول قانون المطبوعات الجديد ، فيستحسن مادة واحدة ، وهي الخاصة بضرورة استعمال الكتاب لأسمائهم الحقيقية ، ولكنه يرى سائر المواد ذات طبيعة مطاطية ، فيها غموض وعدم تحديد ، ويستنكر أن يحدد القانون الجديد مستوى ثقافيا لرئيس التحرير ، وللمحرر ، ويرى ذلك مقيدا لكثير من الأقلام النافعة ، كما يستنكر استثناء الحكومة من النقد ، وبسط الحماية على رؤساء الدول الشقيقة والصديقة ، وبخاصة حين لا يكون رؤساء هذه الدول محميين في صحافة بلادهم ، التي تكيل لهم النقد . كما أن الكاتب يرى أن فكرة المجلس الأعلى غامضة ، وغير محددة الوظيفة .

ثم يدخل سليمان الفهد ، بسوالفه ذات الأسلوب المرح اللاذع ، ليسخر من هذا المشروع ، ويراه قتلا للصحافة بالسكتة . . . القانونية !!

أ ـ للوطن كلمة

أي كويت نريد ؟

يخطىء من يظن أن سلبيات مشروع قانون الصحافة تنسحب على الصحف

وحدها . ولو أن الأمر كذلك فربما هـان وامكن احتمالـه ، لكن الضرر الأكبـر النـاشيء عن تطبيق هـذا المشروع يتجـاوز الصحف بكثير ، لأنـه يمس قضيـة الديمقراطية وحرية التعبير في الكويت ، بل يمس صميم التجربة الكويتية ذاتها .

ذلك ان الكويت ــ دعـونا نتصـارح ــ لم تحتل مـوقعها المتقـدم في العالم العربي ، ولا حتى في العالم الخارجي ، لمجرد انها دولة نفطية ، فالـدول النفطيـة كثيرة ، وما تميزت به الكويت على غيرها هو تجربتها الديمقراطية التي ارتكزت على الدستور والحياة النيابية وحرية الصحافة . وتصفية احد هذه الركائـز أو تكبيلها يصيب التجربة الديمقراطية بخلل يهدد كيانها ، ويفتح الباب لاتخاذ خطوات مماثلة بحق الركائز الاخرى .

من هنا كان شاغل الصحافة خلال السنوات الأخيـرة هو أن تعـود الحياة النيابية ، ليس لكي تملأ مقاعد وتصرف رواتب وتعلق لافتات ، ولكن لأن الحياة النيابية هي احدى ركائز التجربة الكويتية التي منحتها الثقة والتمييز في آن واحد .

ونحن من نفس المنطلق ندعو الى سحب مشروع قانون الصحافة الـذي قدمته الحكومة ، واعـادة النظر في اسـاسياتـه بالتعـاون مع جمعيـة الصحافيـين الكويتية ، التي يدهشنا أن تفاجأ بالمشروع منشورا في الصحف ، ولا تسهم بأي قدر في مناقشة أفكاره ، ولا نقول صياغة مواده .

وعندما نوجه هذه الدعوة فاننا لا ندافع عن الصحافة وحدها ، وإنما ندافع عن التجربة الكويتية بالدرجة الاولى .

إن احدا لا يختلف على ان للديمقراطية سلبياتها في أي مكان في العالم ، ولكن الجميع قبلوا صيغتها لأن ايجابياتهـا تضاعف سلبيـاتها بعشـرات المرات ، ولأنها الصيغة الأمثل ــ حتى الان ــ في عداد التجربة الانسانية .

وكذلك الحال بالنسبة للصحافة ، فعندما يفتح الباب لحرية التعبير ، فلا ينبغي أن تتوقع الحكومة أو أي طرف آخر أن يقرأ دائماً ما يشتهي في الصحف ، بل

قد يقرأ مالا يشتهي ويتعرض للنقد الموضوعي وغير الموضوعي . فذلك ثمن لا بد أن يدفع ، لكي تستمر منابر التعبير ولكي تتاح للاقلام والجماهير ان ترفع صوتها بالكلمة المكتوبة في الصحف ، كما ترفع صوتها بالكلمة المنطوقة تحت قبة المجلس النيابي .

وفي الحالتين فان الخطأ وارد ، وعلاجه يكون بتقويمه بالاساليب الشرعية سواء من خلال لوائح جمعية الصحافيين أو قوانين العقوبات المعمول بها . ولكن علاج احتمالات الخطأ باجهاض التجربة كلها ، أمر لا يقره منطق أو عقل .

ونحن نكرر ، انها ليست قضية الصحافة ولكنها قضية التجربة الكويتية ، وعلينا قبل ان نناقش قضية الصحافة أو أي بند من بنود مشروع القانون المقدم ، أن نسأل ابتداء : أي كويت نريد ؟ كويت النفط فقط ، ام كويت التجربة الحية والدافقة ؟؟

(الوطن)
٩ / ١١ / ١٩٨١

ب : ملاحظات حول قانون المطبوعات الجديد

يلاحظ المطلع على قانون المطبوعات المقترح أنه حمل قدراً أكبر من القيود، وشدة أعظم من العقوبات وذلك يوحى وللوهلة الاولى بفقدان الحكومة الثقة بصحافتنا المحلية ، كما أنه يضع علامة استفهام كبيرة على الدوافع الحقيقية لمثل هذا القانون . وليس انعدام الثقة هذا مجرد شكوك في أذهان بعض الاشخاص إذ أنه يأتي من الجهاز التنفيذي للحكومة الذي يملك المحافظة على أمن البلاد ومنع الجرائم وابعاد المشبوهين وبمعنى آخر كان بامكان جهاز الأمن في الكويت ان يضبط المنحرفين والمجرمين والمثيرين للفتن ، ويريح البلاد منهم بدل أن يصنع قانونا يوحي للقارىء بأن بنوده وضعت أصلا لتقييد أمثال هؤلاء من العبث بأمن البلاد عن طريق الصحافة .

* كما يلاحظ القارىء ان لمواد القانون الجديد مطاطية شديدة غلبت على كثير من نصوصه ، أي أنها افترقت الى التحديد والوضع فتركت مجالا للخلاف في تفسيرها ، فمثلا المادة ١٣ و ١٤ اعطت وزير الاعلام الحق في منع المطبوعات الداخلية والخارجية من التداول اذا رأى أنها تعكر صفو الأمن أو علاقة الكويت بالدول الأخرى (لاعتبارات أخرى متعلقة بالصالح العام) . . . فما هي هذه الاعتبارات؟ وهل يعتبر انكار الاخطاء على المستويات العربية والاسلامية والصديقة اساءة لعلاقة الكويت بتلك الدول ؟

* ومن أمثلة هذه المطاطية أيضا ان القانون المقترح يشترط : أن يكون رئيس التحرير على قدر كاف من الثقافة والخبرة العملية لمزاولة المهنة ، فهل سيكون تحديد هذه الأمور عبر الشهادات اسوة بمزاولة مهنة الصيدلة أو الطب أو الهندسة أم أنها ستترك لتقدير شخص « ما » في وزارة الاعلام . وما قيل عن شروط رئيس التحرير يمكن أن يقال عن شروط المحررين أيضا ، كما انها أيضا في غاية التضييق اذ بناء على البند (٢٠) لا يمكن لأي صحيفة أن تعين محررا الا اذ حصل على إذن من وزارة الاعلام ، وهذا لا يمكن الا اذا عمل صحافياً في بلده (غير الكويت) لمدة خمس سنوات أو اذا كان صحفياً في الكويت لمدة خمس سنوات قبل صدور هذا القانون . وكأن هذا القانون يقول لنا : لا يمكن أن تكون صحفياً حتى تكون صحفياً . والا فكيف سيكون الحال بعد صدور القانون وهو يمنع مزاولة مهنة التحرير حتى الحصول على اذن ، ويمنع الاذن حتى يمارس مهنة التحرير لمدة خمس سنوات ؟!

كما أن القانون لم يتعرض الى الكتاب الهواة وهم أغلب الكتاب الكويتيين ولا تكاد تصدر أي جريدة الا وأقلامهم بادية فيها ، اذ انهم يمارسون حقهم في التعبير عن الرأي ولا يحصلون على مقابل مادي لذلك ، لأنهم موظفون في وزارات الدولة المختلفة ، فهل سيحرمهم القانون من الكتابة ؟ ام سيحرمهم من الوظيفة ؟

* لا انكر انني اعجبت بالمادة ٢٦ الخاصة بوجوب استعمال الاسماء الحقيقية ، فهي تحمل الكاتب مسؤولية ما يكتبه من اراء للناس ، لأن بعض الكتاب يجبنون من

مواجهة الناس بارائهم فيضطرون لاخفاء اسمائهم .

* المادة ٣٤ تحظر نشر ما من شأنه التعرض لدين الدولة في مقوماته وأركانه بالاساءة والنقد ، ولكن لماذا اقتصرت على مقوماته وأركانه فقط ؟ وماذا بخصوص سننه ومختلف تعاليمه الكبيرة والصغيرة ؟ وهل يجوز التعرض لها بالاساءة والنقد في قانون المطبوعات ؟

* المادة السابقة ٣٤ تحظر نشر ما من شأنه توجيه اللوم على أي عمل من أعمال الحكومة أو القاء المسؤولية عليها !

الله أكبر هل أصبح نقد الحكومة جريمة في الكويت وهل أصبح القاء اللوم عليها اذا أخطأت جناية أو جنحة صحفية ؟

الم يقل عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « لا خير فيكم اذا لم تقولوا ولا خير فينا اذا لم نسمع » الم يأمرنا الرسول الكريم بتغيير المنكر باليد أو باللسان « وهو مثل قلم الصحافة اليوم » أو بالقلب وذلك أضعف الايمان ؟

وهل تريد الحكومة صحافة مصفقة تافهة أسوة بصحافة بعض الدول العربية ام صحافة ناقدة ، بناءة وموجهة ؟

* وتحظر المادة ٣٥ نشر ما من شأنه تكدير صفو العلاقات مع الدول العربية أو الاسلامية . ومن المعلوم أن الأمة الاسلامية والعربية أمة واحدة يهم كل مسلم في شرقها أو وسطها كل ما يجري في غربها أو حدودها . ومن هذه الاهمية ينشأ الرأي والتقييم لكل ما يجري في هذه الأمة من الأمور التي تقربها أو تبعدها عن الخط القويم وهو كتاب الله وسنة نبيه . وهذا الرأي أو التقييم إنما مكانه وسائل الاعلام المختلفة ومن أهمها الصحافة وسائر المطبوعات . ولكن بناء على المادة السابقة لم يعد في الامكان توجيه النقد البناء لكل مظاهر البعد عن الكتاب والسنة لأنها ببساطة « تكدر صفو العلاقات مع الدول العربية والاسلامية » فهل هذا جائز شرعاً ؟ اعني ان تمنع القوانين المسلمين من ابداء رأيهم في من يسيِّر دفة هذه الأمة ويعبث

بمصيرها ؟

• من العجيب ان كثيراً من الدول الصديقة التي تتبادل معها الكويت التمثيل الدبلوماسي ليس لديها قانون للعيب بحق رؤسائها باعتبارها دولا ديمقراطية الا أن هؤلاء الرؤساء سوف يكونون محميين بقانون العيب في الكويت ، فالرئيس الاميركي مثلا سوف يكون معرضا لمختلف أنواع النقد الشديد في مطبوعات أميركا ، ولكن لا يستطيع أحد في الكويت أن يفعل أي شيء من ذلك . وبناء على هذا فان الصحافة ستكون مقيدة في الهجوم على مؤامرة أميركا العظمى على العرب المسماه (كامب ديفيد) لأنه لا يمكن الهجوم على تلك المؤامرة بغير الكلام على دهاء وخبث وكراهية مخططيها للحق العربي والاسلامي !

• تنص المادة ٥٠ على انشاء المجلس الوطني للصحافة وأنه يشكل بقرار من مجلس الوزراء . فما هي وظيفته ؟ وما هي مبررات تشكيله ؟ للاسف لا يتطرق القانون لشيء من ذلك أيضاً .

• وأخيراً تنص المادة ١٣ على اعطاء وزير الاعلام الحق بمنع أي مطبوع من التداول اذا كان يمس « بحرمة الاديان » . فما هي تلك الأديان ؟ وكم دين عندنا في الكويت ؟ ومن المعروف أن القرآن الكريم جاء ببطلان كل الأديان غير الاسلام ورد على أصحابها وهاجمهم هجوماً شديداً ، فهل سوف يمنع قانون المطبوعات المقترح القرآن الكريم من التداول ؟

• كانت هذه مجرد ملاحظات سريعة على قانون المطبوعات المقترح الذي نرجو من الله العلي القدير أن يلهم نواب الشعب في مجلس الأمة برفضه . والحمد لله رب العالمين .

الوطن
١٣ / ١١ / ١٩٨١

وفاة الصحافة بالسكتة القانونية !

يكتبها : سليمان الفهد

* تصورت ـــ في ساعة نكد ان مشروع قانون المطبوعات والنشر قد اقر لا سمح الله . . ورحت اشطح في التصور متخيلا كيف سيكون شكل ومضمون صحفنا ومجلاتنا في ظل القانون الجديد . . ووجدتني ـــ بادىء ذي بدء ـــ أجد شكل صحفنا اليومية متشابهاً مثل « هيئة » الصينيين ! فكل صحيفة تشبه الأخرى بدون فروق فردية وكأنها نسخة واحدة مطبوعة « بالكربون » على طريقة « التعميم » الاداري ما غيره ! وفي أحسن حالاتها فانها ستكون مثل بعض صحف « المنطقة » مجرد وعاء تحشى به البيانات والبلاغات الرسمية وأخبار وكالات الانباء فضلا عن الصفحات العديدة التي تسيح بحبر « مسح الجوخ » وتتغنى بالحديث عن « الانجازات » العمرانية والانتصارات الكروية و« فتوحات » الترويح السياحي !

* وتصور معي مجرد تصور انك تفتح الصفحة الأولى في جريدتك المفضلة فتجدها تكتب لك عن افتتاح مخفر في « الرقة » وملعب في « ام الهيمان » وصالة تزلج في « جليب الشيوخ » وجمعية تعاونية في « الجابرية » . . و . . هكذا ! واذا نقلت ناظريك صوب الصفحة الثانية وجدتها تطفح بـ« الاخبار » التي تقرأها في الجريدة الرسمية وبالاعلانات المبوبة وتحركات الهارب الأزلي الذي « خرج ولم يعد » ! واذا وصلت الى الصفحتين الثالثة والرابعة وجدتهما « وارمتين » بالحديث عن « انجازات » الدول الشقيقة والصديقة والرفيقة و « أفعالها » الحميدة ! ربما لأن العزف على نغمة الانجازات يسر خاطر الجميع !

* ولعلي لا اذيع سراً حين أقول بإن صحافتنا وبخاصة في السنوات الأخيرة صارت تمارس على نفسها رقابة ذاتية لا تقل صرامة عن الرقابة الرسمية . . فكم من مقالة كتبها احد الزملاء كبح جماحها أو كتمت أنفاسها بواسطة « جهاز » الرقابة الذاتية

القابع في كل صحيفة ! ان القارىء الذي خبر الصحافة الكويتية أيام عـزها في الستينات والسبعينات احسب أنه سيوفر المائة فلس من أجل العيال لأنه غير مستعد كي يفلق كبده على الريق كل صباح ليقرأ عن الانجازات . . . لأن المستفيد من هكذا صحيفة هم باعة الحلوى و« اللب » والمكسرات والربـع الجزارين فقط لا غير !!

الوطن
٩ / ١١ / ١٩٨١

٥ ـ « الأنباء »

تفضل الأنباء أن تتوجه إلى أعضاء مجلس الأمة ، فتوجه إليهم كتابا مفتوحا (١٩٨١/١١/٩) باعتبار أن المشروع صار في حوزتهم ، وأصبح مصيره مرهونا بقرارهم . وتحبذ لديهم صراحة رفض هذا القانون ، وتركز انتقادها له على ثلاثة محاور :

الأول : الربط بين تقييد حرية الصحافة وتقييد حرية مجلس الأمة ، فمع القيود الجديدة ، وعقوبات السجن المنتشرة ، تتخوف الصحافة من نشر تصريحات أعضاء المجلس ، إلا ما يكون مديحا . فضلا عن أن المشروع الجديد يحول بين النائب وملكية صحيفة أو ممارسة العمل الصحفي .

الثاني : هناك تلازم عضوي بين مجلس الأمة وحرية الصحافة ، ولهذا لم تقيد حرية الصحافة بالمادة (٣٥ مكرر) إلا حين عطل مجلس الأمة ، وهـذا الترابط العضوي يعني وحدة المصير أيضاً .

الثالث : أنه قد قيل إن المشروع الجديد قصد به محاربـة بعض الصحف وبعض الصحفيين الذين يتصلون ببعض السفارات العربية ، أو الأجهزة ، وينشر

وجهة نظرها المخالفة لمصالح بلاده . وتدعو المقالة إلى فضح هذا الفريق ، وتوجيه التهمة إليه إذا كانت أجهزة الدولة تملك الدليل ، دون اللجوء إلى معاقبة الصحافة بجملتها . وهذه الفكرة رددتها « القبس » أيضا .

وتنشر « الأنباء » أيضا ، بعد ذلك بأسبوع (١٦/١١/١٩٨١) مقالا اضافيا بقلم الأستاذ سلمان يوسف الرومي ، في شكل سؤال وجواب ، تحت عنوان : مناقشة هادئة لقضية ساخنة . ويعلن عنوان المقال موقف الكاتب الرافض ، فيتساءل ساخرا : هل هو قانون للصحف الببغاء ، والأسطوانة الواحدة ؟

أ : كتاب مفتوح إلى أعضاء مجلس الأمة

اليوم ، وقد أخذ مشروع قانون المطبوعات والنشر طريقة إلى كل عضو في هذا المجلس نجد أنفسنا مدعوين إلى مخاطبتكم من موقع المسؤولية التي نحمل ، وبشرف الرسالة التي رفعنا راياتها عالية في السماء ، حين كانت الرايات الأخرى غائبة أو بعيدة .

نقول لكم أيها السادة إن حرية الصحافة في خطر ، سواء كان ذلك هو القصد من مشروع القانون الجديد أو كان الخوف على الكويت وعلى الحرية هو المرام . فنحن لانريد أن نتهم أحدا أعد أو وقف وراء هذا المشروع القديم ـ الجديد ، بأنه يستهدف اعلان الحرب على الحرية ، عبر الصحافة الحرة ، ولكننا نعلم يقينا أن ذلك ما سوف يحدث فيها لو جرى إقرار مشروع القانون هذا لاقدر الله ، فهذا المشروع الذي أريد له أن يشكل كمامة فوق الافواه يهدد بأن يكون كذلك ولكن ليس ضد الصحافة والصحافيين فحسب ، بل وضد حرية عضو مجلس الأمة أيضا . فعندما يشير المشروع إلى العقوبات وما أبسط التعطيل تجاه السجن ، على من نشر فإن ذلك سوف ينسحب على ما يقوله السادة أعضاء مجلس

الامة ، مما يعني تلقائيا امتناع الصحف عن نشر ما يقال تحت قبة مجلسكم إلا ما ورد من مديح أو ما يقدم من اعتذار أو ما يحرق من بخور . وقد اتضحت النية في الفصل بين عضو مجلس الأمة وبين حرية الصحافة حين حرم مشروع القانون على عضو المجلس أن يملك صحيفة أو أن يمارس العمل الصحافي . وربما كان هذا التحريم هو الأمر الطبيعي حين يطبق القانون لأن الصحافي عندها سوف يتحول إلى موظف لدى وزارة الاعلام ، وهو ما لا يجوز لعضو مجلس الامة بما يمثل من قيمة ويؤدي من رسالة .

لقد جاء مشروع قانون المطبوعات والنشر وكأنما هو دعوة لخنق الصحافة ، إذ أنه ينص على فرض عقوبة التعطيل على الصحيفة حتى ولو كانت بريئة من الجرم الذي ينسب إليها .

وحتى لا يظن أحد أننا نتجنى على هذا المشروع فإننا نحيلكم أيها السادة إلى المادة ٤٤ من الباب الرابع والتي نصت على حق تعطيل الصحيفة خلال فترة التحقيق والمحاكمة . ولأن من شرع هذا القانون العجيب الغريب يعرف ما تستغرقه اجراءات التحقيق والمحاكمة من وقت ، لذلك فقد تنبه ، والحمدلله على هذا التنبه ، إلى أن التعطيل يستمر ثلاثة أشهر . . ثم استدرك ذلك بالتنبه مرة أخرى ، فأجاز تمديد فترة التعطيل من جديد ، وكأنما هي منحة يراد لخيرها أن يستمر في التدفق على الحرية فلا يجوز أن تتوقف . ولكن صاحب المشروع حماه الله ، لم يقل لنا كيف يمكن ووفق أي شرع في العالم ، تعطيل الصحيفة ريثما ينتهي التحقيق وتنتهي المحاكمة ، فإذا جاء الحكم بالبراءة مما نسب إلى الصحيفة فمن الذي يعوض صحيفته ومن الذي يعوض القارىء غياب صاحبها عما يلحق به من كوارث معنوية ومادية ؟ ترى هل كنتم تقبلون أيها السادة لو كان في النظام ما يجيز عدم الاعتراف بشرعية انتخاب عضو مجلس الامة وعدم جواز حضوره الجلسات ، حتى تنتهي مدة الاعتراض على انتخابه والطعن في ذلك وحتى تنتهي الدعوى أو الدعاوي التي تقام ضد انتخابه ؟

إن مشروع القانون الجديد لايمثل سيفا على حريتنا وحدنا لان حريتنا هي حرية كل مواطن وحرية كل عضو في هذا المجلس . لقد تلازمت ولادة الحياة النيابية مع ولادة الحياة الصحافية . وحين توقفت الاولى ترافق ذلك مع صدور المادة « ٣٥ مكرر » من قانون المطبوعات مما يعني أن هناك لدى من يشرع فهما صحيحا وواضحا لحقيقة الترابط العضوي والمصيري بين الحياتين وبين الرايتين : راية الحياة النيابية وراية الحرية الصحافية .

إن هذه الشهوة العارمة لتعطيل الصحف تظهر جلية وكاسرة في جميع مواد مشروع القانون وتكرر في أكثر من موضع منه حتى تصل إلى أنه من الجائز تعطيل الصحيفة عن الصدور إذا حكم على رئيس التحرير أو المحرر بجريمة نشر (المدة ٤١ الباب الثالث) . كذلك لم يغب عن بال أصحاب هذا المشروع ، وما أكثرهم ، النص على تعطيل الصحف إذا تعرضت ليس للذات الاميرية ، وهذا مقبول،ولكن إذا تعرضت بما يكدر صفو العلاقات مع الدولة العربية والاسلامية وجميع دول العالم التي لها علاقات دبلوماسية مع الكويت . أي أن وزارة الاعلام تعطل الصحيفة لو تعرضت لأية ممارسات أو سياسات أو مواقف لأية دولة في الأرض عدا اسرائيل وجنوب أفريقيا . . وما عدا هاتين الدولتين فإننا سوف نشنق إذا انتقدنا السيد رونالد ريغان مثلا حتى ولو قصف الجنوب اللبناني والمفاعل النووي العراقي وأقام التحالف الاستراتيجي مع اسرائيل . وسوف يكون علينا الصمت إذا عادت إلينا السيدة تاتشر تشتم ثورة شعب عربي وزعامة فلسطينية . بل إن علينا السكوت مكرهين فيما لو تعرض أي بلد عربي للعدوان أو شعب شقيق للابادة وذلك إكراما لخاطر الامبريالية العالمية وعملائها الكثر ، من زعماء الدول « الصديقة » !

ولم يبق أيها السادة إلا النص على تعطيل الصحف إذا لم تطبل لمثل هذا العدوان أو تبارك سقوط الأمة في أحضان المعتدين والمتآمرين .

أيها السادة أعضاء المجلس :

لقد قيل خلف الابواب المغلقة إن ما يوجب الموافقة على مشروع القانون هو أن بعض الصحف تقبض ثمن مواقفها وأنها بذلك ترتبط بدول أجنبية أو عربية جرت أيضا تسميتها . كذلك قيل إن هناك بين الصحافيين العاملين من باع نفسه للشيطان وتحول إلى أجير لدى هذه السفارة أو تلك ، وكلها عربية و « الحمدلله » !

ونحن هنا ، من هذا المنبر نصرخ بأعلى صوت متحدين وداعين من قال ذلك كله إلى أداء واجبه الوطني وتحمل مسؤولياته بالوقوف أمام مجلسكم واعلان أسماء الصحف المؤجرة للغير والذين قيل إن أصحابها قد حولوها إلى دكاكين أو شقق مفروشة . فليتفضل أصحاب الاتهام وليرفعوا صوتهم بالادانة ، وليصدروا قرارهم بابعاد من باع شرفه وشرف الكلمة الذي يؤدي ويضر ، فإن أبسط ما نقوله فيه هو إن من يملك الدليل فيه مقصر في حق الكويت ومتهاون في أداء الامانة إذا صمت عن الجريمة واكتفى من كشفها بالشكوى منها والتعلل بها سببا لطعن حرية الصحافة وارعاب كل حرف فيها . وإننا ومنذ اللحظة ، نرفض أن يقال سرا شيء في حجم هذا الاتهام الخطير الذي يمس وطنية من يطالهم الاتهام ، وندعو إلى اعلان الحقائق وتسمية كل شيء باسمه الصحيح . . والكامل أيضا .

ثم إذا كانت الحكومة عاجزة عن اتخاذ مثل هذا الموقف الشجاع ، فلماذا تطالب مجلس الأمة أن يسجل على نفسه وعلى تاريخه أنه كان أداة لستر العجز ، وأنه كان السياف الذي يقطع رأسا لايعرف صاحبها المختبيء تحت كوفية التعميم والتعتيم الحكومي ؟

أيها السادة :

أنتم على موعد مع الحرية فقولوا نعم للحرية وقولوا لا لاغتصابها . ونعم لما يحفظها ويحفظ الكويت . فمن غير حرية الصحافة لا حرية للمواطن . . ومن غير هذه لا حرية للوطن . إن الوطن يناديكم فكونوا في سوية النداء لتكونوا أنفسكم ،

وحتى لا يجيء يوم يقال فيه إنكم لم تكونوا سوى صدى للصوت واصبعا في كف، نحترمها كثيرا ، ولكننا نرفض أن تقلع عيوننا وأن تأخذنا بالشبهة فيما لايحتمل الشبهة . فأما الشجاعة في الحكم أو الحكم بالظن . . وأن بعض الظن إثم ، فكيف به كله أيها السادة .

الأنباء
١٩٨١/١١/٩

ب : مناقشة هادئة لقضية ساخنة

• كيف ينظر مشروع القانون الجديد للمطبوعات والنشر الى أصحاب الصحف والمجلات ؟

بصراحة شديدة أقول :

ــ إن القانون الجديد المطروح على مجلس الأمة للمناقشة ينظر الى أصحاب الصحف على أنهم أصحاب « بوتيكات » لا أصحاب صحف يمارسون دورهم الوطني كمواطنين صالحين في تنمية الوعي ، وتشكيل كتائب الرأي العام ، واشاعة روح الديموقراطية وتثبيت دعائم الالتزام الوطني والقومي ، واستثمار النقد الموضوعي البناء في اجتثاث الشرور والافات والعاهات الاجتماعية ، وربط الكويت بروح العصر واتجاهاته الايجابية ، وبناء المواطن والفرد ، واطلاق طاقاته الابداعية .

القانون الجديد يقول بطريقة مكشوفة : لا . . ليس هؤلاء أصحاب صحف ، انما هم أصحاب « بوتيكات » ويكاد يطبق نفس الشروط القانونية التي يطبقها على أصحاب « البوتيكات » وعلى « السلع » التي يستوردها المشتغلون بالتجارة . . ولذا فإنه يضع « ضمانات » ، من منظور تجاري بحت ، يكبل بها أصحاب الصحف ، كأنهم تجار لا بد من فرض غرامة عليهم لأنه يتوقع « جنوح »

هؤلاء التجار « وانحرافهم » ويفترض سلفا أنهم سيغرمون لا محالة (؟!!) .

وأنا مضطر للاستشهاد بالمادة ٢٤ (من الباب الثاني . . الاحكام الخاصة بالجرائد) للتدليل على كلامي ، فهذه الفقرة تقول بالنص :

« على مالك الجريدة ان يقدم قبل اصدارها الى وزارة الاعلام ضماناً نقدياً أو مصرفياً مقداره عشرة الاف دينار كويتي اذا كانت الجريدة يومية وخمسة الاف دينار كويتي اذا كانت غير يومية ، ذلك تأمينا لما قد يحكم به من الغرامات والمصاريف ، وكل نقص في مقدار الضمان يجب اكماله خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الحكم ، والا اوقفت الجريدة عن الصدور بقرار من وزير الاعلام كما توقف اذا لم يكف الضمان لاداء المبالغ المحكوم بها وذلك حتى تمام الاداء » .

« ويسترد مالك الجريدة في حالة توقفها نهائياً أو الغاء ترخيصها الضمان المنصوص عليه في الفقرة السابقة أو ما تبقى منه وذلك بعد انقضاء شهر من تاريخ التوقف أو الغاء الترخيص » .

ليس من الصعب اكتشاف اعتساف المشرع واجحافه فهو :

ــ يؤمن الغرامة قبل وقوعها (؟!) .

ــ ويهدد بايقاف الجريدة اذا كان هناك نقص في مقدار الضمان ، ولم يتم اكماله خلال خمسة عشر يوما (؟!) .
ويهدد أيضا بايقاف الجريدة اذا لم يكف الضمان لاداء المبالغ المحكوم بها(؟!) وذلك حتى تمام الاداء (؟!) ومعنى ذلك ان صاحب الجريدة عليه ان يلتزم الصمت حتى لا يتعرض الى المساءلة التي تؤدي الى توقيع الغرامة ، لان توقيع الغرامة عملية لا حدود لها ، فربما يؤدي مقدار « الغرامات » الى « خراب » الصحيفة وافلاسها . .

وهكذا يثبت مشرع القانون الجديد للمطبوعات والنشر أنه يتعامل مع

« تجار » لا أصحاب صحف ، وأنه يتعامل مع « سلعة » مطروحة في السوق لا « منبر » وظيفته الجوهرية اضاءة الوعي ، وتكوين الرأي العام السليم !

وأنا اتساءل بدوري :

ــ كيف يسمح المشرع لنفسه أن يمرر هذا المفهوم المعوج عن أصحاب الصحف وهو المحنك الخبير المقتدر ، بدليل أنه « بنى » تصوراته الاساسية عن اتهام أصحاب الصحف ، والتشكيك في نواياهم « الباطنة » ، فاكتشف ان « الكلمة » سلعة تنطبق عليها مواصفات « الجبن البلغاري » و الهمبورجر » و « ديكسان » ، ووصلت به تصوراته الى اقامة مصيدة تمويهية قوامها كم هائل من المحظورات الرادعة . .

واتساءل أيضاً :

هل يتفرغ رئيس تحرير الصحيفة ، مثلا ، للتفكير في عدم الوقوع في المحظور حتى لا يتعرض للتغريم وبالتالي يحافظ على « سلعته » ، اقصد على « صحيفته » من بطش المحنك الخبير (؟!)

واتساءل كذلك :

ــ هل يريد المشرع ، باسلوب التلميح والمواربة ، ان يطبق مفهوم « الصحفي ــ الببغاء » ومفهوم « الاسطوانة الواحدة » على المسؤول الصحفي ، والكاتب الصحفي ؟

ام أنه يريد تطبيق نظرية « آمين » على أصحاب الصحف والمجلات ، لان « واجبهم » الاساسي أن يقولوا « نعم » لا ان يقولوا « لا » . مع أن الدستور والقانون يكفلان لكل مواطن ان يعبر عن رأيه ، ومن البديهي ان التعبير عن الرأي يعني انك ــ على الأقل ــ لن تقول « نعم » على طول الخط ، لأن وعيك وحق الوطن عليك ، وايمانك بدورك كمواطن صالح ــ كل هذه العوامل تحفزك لان

تقول « لا » ، مع العلم بأن الديموقراطية في الكويت(وهي ديموقراطية قائمة على تعددية الرأي ، والاجتهاد في معالجة الأمور ومزج خبـرة الصفوة المفكـرة بخبرة التكنـوقراط) تتسم بخـاصية الاشعـاع ، فهي تشـع ولا تحـرق ، وتضيء ولا تلهب . .

ان حرية « المابين » بمعنى انك لا تقول « نعم » ، ولا تقول « لا » ــ خطر على الديموقراطية الكويتية ، واشعاعات هذه الديموقراطية . .

وفي اعتقـادي ان صحافـة الاسطوانـة الواحـدة ، تفسـد هـذا الاشعـاع الديموقراطي ، وتشوه التجربة الديموقراطية ككل .

فالكاتب المسؤول ليس ببغاء يكرر اسطوانة واحدة عنوانها :

ــ نعم أنا موافق !

ــ نعم أنا مؤيد !

وفي نفس الوقت فانه يرفض شعار « حاملي المباخر » الذي يقول :

ــ لا تحشر أنفك في السياسة !

لماذا ؟

ببساطة أقول لأصحاب هذا الشعار :

ــ إن الكلام عن سعر رغيف الخبز مثلا ، ووزنه ولونه كلام في السياسة ، والحديث عن سعر اللحم ، ونوعه ، ومدى وفرته في السوق كـلام في السياسـة أيضا . .

تماما مثل الكلام عن مؤتمر الأغنياء والفقـراء الذي عقـد في « كانكـون » بالمكسيك منذ عدة أيـام ، وتمامـا مثل الكـلام عن « نزع السـلاح النووي » ،

والكلام عن النزاع العربي الاسرائيلي ، والكلام عن « ليخ فاليسا » زعيم حركة التضامن البولندية . . الخ .

فالعالم في عصر التكنولوجيا المتقدمة أصبح قرية صغيرة ، وأخشى أن أقول إن السياسة هي التي تحشر أنفها في حياتنا . . فلماذا نحشر أنوفنا نحن أيضا في متاهاتها الصعبة .

بوضح أكثر أقول :

ــ إن هذا الفصل التعسفي بين أطراف معادلة حياتنا المعاصرة ليس في مصلحة احد ، لا الحكومة ، ولا الدولة ، ولا الفرد ، ولا المواطن ، ولا المجتمع . .

فالمواطن المعاصر نقطة ضئيلة في هذه البانوراما الهائلة التي اسمها الحياة المعاصرة . . لكنه نقطة ضرورية ، جوهرية ، فبدونها لا تكتسب « الحركة » داخل هذه « البانوراما » فعاليتها وايجابياتها . .

اريد اذن ان أقول إن المحظورات والعقوبات التي ورد ذكرها في الباب الثالث وعنوانه « في الجرائم التي تقع بواسطة النشر في الجرائد وغيرها من المطبوعات » ، تشكل في معظمها نظرة « مكارثية » للكلمة المسؤولة والرأي الملتزم . .

وعلى سبيل المثال فانني أسال :

ــ ما هي « معيارية » العيب (في حق رئيس دولة عربية أو اسلامية أو أية دولة أخرى تتبادل مع دولة الكويت التمثيل الدبلوماسي) ــ مادة ٣٦ / ١ .

وأسال أيضاً :

ــ هل تستند هذه المعيارية الى البعد الاخلاقي لكلمة « العيب » ام إلى « البعد السياسي لها » ؟؟

ــ وكيف يكتشف الكاتب « الخيط الرفيع » للبعدين ؟ ان كلمة « العيب » تحمل قدرا كبيرا من التعميم ، والتعتيم ، والتعمية ، ولذا فانها كلمة « مضللة » فهل تناول « الغطرسة الامريكية » المتوجة برؤوس الصواريخ النووية يعتبر نوعا من العيب في حق أمريكا مثلا ، مثلا ، ؟!

وهل تناول « برود مسز مارجريت تاتشر » رئيسة وزراء بريطانيا ، تجاه « ثوار الجيش الجمهوري الايرلندي » ، وتجاه الثوار الذين يسقطون اعياء حتى الموت في سجن « ميز » ــ نيل من هيبة بريطانيا ، مثلا مثلا ؟ ، وصحف العالم ، بكل الوانها ومعتقداتها ، حتى داخل بريطانيا نفسها تحلل موقف الطرفين . . موقف مسز « تاتشر » وموقف ثوار الجيش الجمهوري الايرلندي ؟

بالصدفة ، وقبل ان أكتب هذا المقال ، كنت أقرأ مقالا للكاتب العالمي ، الأمريكي الساخر « آرت بوكوالد » ، والمعروف عن « بوكوالد » انه يتناول قضاياه بجرأة وتهكمية وسخرية يحسد عليها ، مع ان هذه السخرية قد تنال في عرفنا الشرقي ، من سمعة رؤساء جمهوريات ، وسيناتورات لهم وزنهم الدولي ، ورغم ذلك فان « بوكوالد » لم يتعرض للمساءلة أو الحبس أو الاقامة الجبرية ، بل ان الامر على العكس فربما يكتب « بوكوالد » مقالة سخرية يتهكم فيها على « خطة ريغان الاقتصادية لمعالجة التضخم » ، ويدعوه « ريغان » لتناول العشاء في البيت الأبيض للاستفادة بما جاء في مقاله ، ومناقشة ما ورد فيه على صوت الموسيقى الهادئة !

وليسمح لي القارىء ان أنقل له هذه الفقرة الطويلة من مقال « بوكوالد » .

المكان : صف في احدى المدارس الامريكية موضوع الدرس : الزراعة في أمريكا .

المدرس يسأل « اندا » (اسم تلميذة بالصف) : يا « اندا » . . هاتي اسم شيء ينتجه المزارع في أمريكا .

ـ اللبن .

ـ حسن جدا . . اللبن والمنتجات الزراعية الاخرى اشياء في غاية الاهمية للاجسام الصغيرة التي في طور النمو لانها تحتوي على الكالسيوم الذي تحتاجه العظام لكي تكون قوية .

فكم كأسا من اللبن يجب على الشخص الصغير السن أن يشرب يومياً ؟

ـ نصف فنجان .

ـ لا . . ياجوني (اسم تلميذ بنفس الصف) فنصف فنجان ليس كافيا بالتأكيد لشخص في سنك .

ـ لقد قالت سيدة الكافيتيريا إن ذلك هو كل ما استطيع الحصول عليه .

ـ لقد كانت تتبع التنظيمات الفيدرالية بشأن وجبات الغذاء المدرسية .

ـ ما هي التنظيمات الفيدرالية ؟

ـ هي تلك القواعد التي يقرها الرئيس ومستشاروه وهي التي يعيش الناس بها ، ان على الرئيس ان يخفض قسطك المسموح به من اللبن لكي يوفر المال للبلاد .

ـ ماذا يصنع الرئيس بكل اللبن الذي لا يسمح لنا بشربه ؟

ـ يصنعون منه الزبد والجبن ويخزنونه في المستودعات في جميع أمريكا حتى يتعفن ويرمونه ،

ـ انت تمزح .

ـ لا . . ياجوني . . فتلك هي الطريقة الوحيدة التي نشجع المزارعين على انتاج اللبن . . وعن طريق شراء الفائض لديهم فانهم يضمنون ربحا من اللبن

الموجود لديهم !

فهل يستطيع احد ، بعد ذلك ، أن يدعي أن سخرية « بوكوالد » هو حط من قدر أمريكا ، ورئيسها أو اجتراح للهيبة الامريكية ؟

وربما يطلع واحد ويقول :

ــ ان هناك فرقا نوعياً بين حرية الصحافة على الطريقة الامريكية ، وحريتها على الطريقة الكويتية ؟

ونحن نسلم بهذا الفرق النوعي ، لكننا ، من جانب آخر ، أردنا ان ندلل على ان الكتابة بصفة عامة ، لا تتحقق جدواها الا في ظل حرية الصحافة . . فما بالك وكم العقوبات والمحظورات الرادعة ينصب المصيدة لأصحاب الصحف من منطلق أنهم « أصحاب بوتيكات » لا « أصحاب صحف » ؟؟!

وبعد . .

لقد اقتبسنا من أقوال الصحف ما يكفي لتأكيد حرية الصحافة في الكويت ، لقد تجاوز الأمر مجرد الرفض ، إلى محاكمة « الفكر » الذي صنع هذا المشروع ، و « النوايا » التي يبطنها المشرع . و « التعنت » الذي صيغت به عقوبات رادعة ، لا توضع لمعاقبة صاحب رأي ، مهما كان الرأي . وهذه صفحة ناصعة لتطور الصحافة في الكويت ، والحياة الديمقراطية التي تنتهجها مؤسساتها بشكل عام ، ودليل ذلك أن الحديث عن هذا القانون قد توقف ! !



الفصل الرابع عشر

مقالات عن الواقع والأمنية

لم تنفرد محاولات تعديل المادة (٣٥ مكرر) لصالح مزيد من الحرية ، أو مزيد من التقييد ، بل لم تنفرد محاولة تقديم قانون بديل ـــ كما شاهدنا في الفصل السابق ـــ بافتراض صورة مغايرة للواقع ، للصحافة الكويتية . فهناك مقالات عدة كتبها مثقفون عادة ، يتعاملون مع الصحافة كتابا على صفحاتها ، وقراء مداومين لتتبع ما تنشر . وهذه المقالات تنطلق من الواقع الملموس ، وتنظر إليه نظرة أمينة ، تحصي ايجابياته ، وتخشى سلبياته ، ومن هذا الواقع تنطلق الى « الأمنية » لتكمل صورة متخيلة ، لما ينبغي أن يكون .

لقد اخترنا هذه المقالات من فترات زمنية متدرجة منذ « البعثة » ، وإلى عصر الازدهار في أواسط السبعينات ، كما اخترناها لكتاب يمثلون اتجاهات على قدر من الاختلاف ، إن لم يكن التباين ، وختمنا هذا الفصل بتحقيق صحفي عن موقف الشباب الكويتي الذي تخرج من قسم الصحافة بكلية الآداب ـــ بالقاهرة ، وأسباب عزوفه عن العمل في الصحافة الكويتية . وقد أعطى التحقيق الفرصة ذاتها لأصحاب الصحف ، ليردوا على اتهامات خريجي قسم الصحافة .

كما يمكن أن يعتبر هذا الفصل نوعا من « حوار الوثائق » عبر العمر الصحفي في الكويت ، فإنه يصور الايجابي والسلبي في التجربة الصحفية . والطريف حقا أن نجد تعبيرات على قدر من الضخامة ، لوصف ظاهرة كانت لاتزال وليدة ، فيكتب السيد يوسف الرفاعي مقالا بعنوان : « لماذا فشلت الصحافة في الكويت ؟ » ، في مجلة البعثة (ديسمبر ١٩٥١) وتاريخ هذا المقال مهم جدا ،

لأنه يتكلم عن فشل الصحافة قبل أن توجد ، فلا شك أن الأمر يحتاج الى كثير من روح التسامح ، بل التغافل عن شرائط الفن الصحفي ، وأصول مهنة الصحافة ورسالتها وصلتها بالحياة ، لكي توصف حفنة المجلات التي كانت موجودة قبل كتابة هذا المقال بأنها صحافة . ليس من اليسير وصف « كاظمة » أو « الكويت » أو « البعثة » بأنها « صحافة » بالمعنى العصري لهذه الكلمة ، إنها مجلات أدبية ، جاءت بعد وقتها ، ولهذا لم تستطع الاستمرار .

ولا يعني هذا مطلقا أننا نرفض التبريرات والأسباب التي أبداها الكاتب في مقالته المبكرة . ولا أظن أن عمره حين كتبها كان يتجاوز العشرين عاما .

ومن هذه المقالات الطريفة أيضا مقالة خالد خلف (الشعب ٦ / ٣ / ١٩٥٨ ــ ١ / ٥ / ١٩٥٨) وقد اختار لها عنوانا ذا مغزى : « نحن والصحافة . . بصراحة » فعلى الرغم من أنه رئيس تحرير الصحيفة التي نشرت مقالته ، فإنه اعتبر نفسه ضمن الـ « نحن » ، ويقصد المواطنين من أبناء الكويت ، ولهذا لم يتكلم من داخل المؤسسة الصحفية .

أما مقالة سليمان المطوع ، وهو مثقف بارز ، عمل في مناصب تربوية وادارية مهمة ، فقد اتجهت الى رصد الواقع وتسجيل سلبياته بصفة خاصة ، بعد مقدمة مستفيضة عن حق الانسان في الحرية فطريا ودستوريا ودينيا ، وأهمية الحرية بالنسبة للصحافة بصفة خاصة ، ثم يعرج على السلبيات التي اعتبرها مجرد ملاحظات ، وهي جميعا تسيء الى صورة الصحافة في منتصف الستينات (نشر المقال بمجلة الطليعة في ٣ / ١١ / ١٩٦٥) ، فمن المهاترة والقذف ، إلى الضحالة ، ومن البعد عن الموضوعية ، الى تجنب المغامرة حتى دفاعا عن حريتها ، ومن تناحر في داخل الجسم الصحفي إلى ابتعاد عما يهم الكويت في منطقة الخليج والجنوب العربي . ولكنه في نهاية مقاله يؤثر الطليعة ، وأخبار الكويت ، بإعجابه لجديتهما وجرأتهما .

أما مقالة الدكتور سليمان الشطي عن « الصحافة الكويتية وماذا قدمت ؟ »

فإنه في هذه المقالة المبكرة جدا (اليقظة ١٦ / ٩ / ١٩٦٨ وهذا يعني أن الكاتب كان لا يزال طالبا في السنة الثانية بكلية الآداب) يناقش أساسيات الوجود الصحفي في طبيعته وأهدافه . فمن طبيعته أن يقوم به أبناء البلد ، لأنهم الأقدر والأحق بمعالجة مشكلاتهم ، وأهدافه تشكيل الرأي العام وتنويره ، والكاتب يرى أن الصحافة الكويتية ، حتى تاريخ مقالته ، لم تحقق أيا من هذين الهدفين .

سيكون من الطريف حقا أن نختم هذا الفصل عن الوثائق المتحاورة حول الواقع والأمنية في صورة الصحافة الكويتية أن نتمعن في أسباب عزوف شباب الكويت عن العمل في الصحافة ، وكيفية رد أصحاب الصحف عليهم . سيتحدث الشباب عن مفهوم « الوظيفة » وأنه لا يتحقق في العمل الصحفي الذي لا يعطي الأمان للموظف . وسيكون الأكثر طرافة ، في الحلقة الأولى من هذا التحقيق أن نجد واحدا من المتحدثين يوجه نقدا إلى « مجلة الكويت » ــ وهي حكومية تصدرها وزارة الاعلام ، ولم يكن النقد قاسيا ، ولكنّ مجرى التحقيق تنتابه حالة من الذعر فلا يكتفي باعتذار واحد يتنصل فيه من مسؤولية المشاركة في توجيه هذا النقد ــ مع وضوح ذلك ، ولكنه يظل يكرر ويدور ، وكأنه يدرأ عن نفسه شبحا مخيفا !! إن لهذا أكثر من دلالة عميقة تستحق التأمل ، ولا ننس أنه ــ هو نفسه ــ متخرج في قسم الصحافة ، أي أنه كان زميلا لهذا الرعيل الذي أجرى بينه التحقيق ، ولكن الفن الصحفي قد تخلى عنه تماما في ترتيب مادته ، وطريقة اسئلته ، والمدى الذي تحركت فيه هذه الأسئلة ، فضلا عن تقييم النتائج التي انتهى اليها التحقيق .

سيقسو أصحاب الصحف ــ بعض الشيء ــ على الشباب الكويتي في انصرافه عن العمل الصحفي ، لكنهم سيضعون أصابعهم على مواطن الداء ، ليس فيما يتعلق بالعمل الصحفي وحسب ، بل فكرة « العمل » من حيث المبدأ أيضاً .

والآن . . .

إلى حوار الوثائق ، عن واقع الصحافة ، والصورة الأمنية لها .

لماذا فشلت الصحافة في الكويت ؟

في كل بلد من بلدان العالم ، تلعب الصحافة دورا هاما له أثره الفعال في حياة المجتمع ، واتجاهاتـه المختلفة ، وتسـاهم بجهد مشكـور في رقي المجتمع وتهذيبه . ولقد أدركت الأمم الراقية هذه الحقيقة الهامة ، التي تدل على مدى تأثر المجتمع بالدور الذي تلعبه الصحافة في حياته ، والذي يجعل منها صاحبة سلطة غير مباشرة على كيانه وأوضاعه ، فلقبتهـا بـ (صاحبـة الجلالـة الصحافـة) أو (السلطة الخامسة) في البـلاد ، وأخذت تنـظر إليها وإلى رجـالها نـظرة احترام وتقدير ، وتعير آراءها وتوجيهاتها وانتقاداتها كل الاهتمام والعناية .

ومما لاشك فيه أن الصحافة عندنا سوف تجعل رائدها العمل على تحسين أحوال المجتمع ، والرقي إلى مستوى رفيع محترم ، وإن في استطاعتنا أن نساعدها على ذلك ، ونحافظ على روح التقارب والانسجام بينها وبين المجتمع ، وتمكنها من أداء رسالتها على الوجه المستقيم الأكمل ، متى كنا في معالجتنا شؤون المجتمع على صفحاتها متحلين بالرزانة ، والوقار ، والعقل الراجح ، معتدلين في بسط آراءنا ، ومتحاشين الميل مع التطرف إلى أقصى اليمين ، أو أقصى اليسار ، ذلك لأننـا نرتكب خطأ كبيرا حين ندع التطرف يصور لنا أننا قد وصلنا من الرقي الاجتماعي إلى الدرجة التي تقنعنا بالاكتفاء بالحالة الراهنة ، والاطمئنان إليها ، ونرتكب نفس الخطأ الفاحش حين ندع التطرف مرة أخرى يخدعنا ، فيصور لنا أننا قد وصلنا في الانحطاط إلى الدرجة التي تضطرنا أن نتطرف في آرائنا ، بعيدا نتنكر لأوضاعنا وتقاليدنا ، ونتعجل خطوات الاصلاح الرزينة المأمونة المثمرة .

ولقد استبشرنا بمستقبل زاهر للصحافة في الكويت ، يتمشى وتقدمها العمراني والثقافي المحسوس ، عندما قامت نخبة من شبابنا المثقف في أوائل العام السابق بإصدار مجلتين ثقافيتين هما (البعث) و (الكويت) ولكن هذه الحركة الصحافية المباركة ، كتب لها ، مع الأسف أن تموت قبل أن تولد ، إذ سرعان ما احتجبت المجلة الأولى ، وتلتها الثانية ، وعد البعض آنذاك هذا دليلا على فشل الصحافة في الكويت ، على حين رأى فيه البعض الآخر غير ذلك ، إذ عده دليلا على عدم تشجيع الشعب الكويتي للصحافة في بلاده ، وإقباله عليها .

ولعلنا ننصف الطرفين إذا قلنا إن لكل منهما ما يؤيده فيما ذهب إليه ، ولكن من رأيي أن هذا الفشل الذي منيت به الصحافة عندنا في محاولتها تلك ، يجب أن لايفل عزائمنا أو يثبط هممنا ، ويدعونا إلى اليأس ، فإنها المحاولة الأولى ، ويجب أن يتبعها ما بعدها ، حتى تكلل جهودنا بالنجاح ، وإذا كان لكل فشل دواع وأسباب تأتي نتيجة للأخطاء والنواقص ، التي لم تتدارك لأول وهلة ، فإنه كان للصحافة في محاولاتها الأولى تلك أخطاء ونواقص ، لو وضعنا نصب أعيننا أن نتداركها ونتحاشاها ، وتوكلنا على الله ، وقمنا بمحاولة أخرى لاحياء الصحافة لوفقنا إلى نتيجة باهرة لن تكون متوقعة ، ولانتشرت الصحافة المحلية بين الشعب وشجعها وأقبل عليها ، لأنها ستصبح تدريجيا ، جزءا من حياته الخاصة ، وركنا من أركان المجتمع الذي نعيش فيه .

والحقيقة أن كل من يتتبع تلك المحاولة الأولى للصحافة والتي انتهت بالفشل ، يجد أن العوامل التالية مجتمعة ، هي التي أدت إلى ذلك وهي التي يجب أن نتفاداها إذا أعدنا الكرة قريبا إن شاء الله ، وهذه هي :

(١) عدم توفر آلات الطباعة الفنية الحديثة ، وكون حروف أكثر المطابع حروف تجارية .

(٢) الحاجة إلى مساعدة مالية من الحكومة ، وأمر هذه المساعدة معروف ، ومعمول به في كثير من بلدان العالم ، والغرض منه مساعدة الصحيفة (مجلة أو جريدة)

ماديا على القيام بواجبها ، وتأدية رسالتها الجليلة ، في نشر الثقافة والعلم بين الشعب .

(٣) عدم إقبال تجارنا على الاعلان عن بضائعهم ومستورداتهم في الصحف . والمعروف أن جل أمهات الصحف والمجلات في العالم ، تعتمد بصورة رئيسية من الناحية المادية ، على ما تحصل عليه من أجور الاعلانات على صفحاتها .

(٤) عدم التشجيع من القراء ، وأكبر دليل على ذلك ، أن قليلين هم الذين يشتركون في المجلة ، وأقل منهم أولئك الذين يسددون ، بدون تلكؤ ولا مماطلة ، استحقاقات اشتراكهم ، وثمة دليل آخر أهم ، هو أن هؤلاء القراء لاتعجبهم المجلة ، ما لم تكن كاملة شاملة أنيقة الطبع ، من أول عدد تصدره .

وعلى أن هذه العوامل تبرر فشل الصحافة وتلقي جل اللوم على الآخرين ، إلا أن ذلك لايعني أن الصحافة ـ هي أيضا ـ كانت بعيدة عن ارتكاب كثير من الأخطاء أهمها :

١ ـ عدم انتظام أوقات صدور المجلة وتأخرها في ذلك ، ومما لاشك فيه ، أن هذا يخلق الشائعات حول توقف الصحيفة ، أو يظهر القائمين عليها بمظهر الإهمال ، في نظر القراء والمشتركين .

٢ ـ عدم تفرغ القائمين على المجلة تفرغا تاما للاشراف على شئونها المختلفة ، وحاجاتهم إلى دراية تامة بهذه الشئون خصوصا من الناحية الفنية .

هذا وإني أرى أن الواجب يحتم علينا أن نهتم بالصحافة ، ونعيد إحياءها في الكويت . إذا أنها عنوان النهضة ، ومشعل اليقظة والوعي ، ودليل التقدم . وبذلك يتم لنا ما نصبو إليه من نهضة عظيمة مباركة ، في ظل حضرة صاحب السمو أميرنا المعظم حفظه الله .

يوسف السيد هاشم

البعثة

ديسمبر ١٩٥١

نحن والصحافة . . بصراحة

لاشك أن الشعب في الكويت متعطش إلى الصحافة المحلية ، ولا شك أيضا أنه كان يتطلع إلى صحافة محلية منذ زمن طويل . وهذا شيء طبيعي جدا لكل إنسان ، مهما كان اتجاهه ، فإنه يحب كل ما يقال عن بلده ، وكل ما يكتب عنها . والكويت ظهرت وبرزت بعد أن أفاض الله عليها من هذا الذهب الأسود الشيء الكثير . ومنذ ذلك الحين ونحن نرى الكثير من الصحفيين ، ومعظمهم مع الاسف مأجورون ومرتزقة ، يكتبون خلافا لما هو عليه الحال في هذا البلد الشاذ .

ولذلك نجد أن كل كويتي ، وكل عربي يعيش في الكويت يتطلع إلى صحافة محلية تعبر عن آرائهم وتشارك العالم في آلامه وآماله .

ونحن إذ نحمل هذا الشعور الفياض ، وهذا الاندفاع نحو الصحف المحلية ، إلا أننا مع الأسف الشديد سلبيين في استقبالنا لأي صحيفة محلية ، ونحن أيضا عاطفيين سريعي المحبة والنسيان ، فإذا ظهرت جريدة أحببناها والتفقنا حولها ، وما أن تختفي حتى ينساها الناس جميعا وبأسرع مما كنا نتوقع .

إذا صدرت صحيفة فإننا نريد منها أن تكتب وتنتقد أوضاع البلاد وتهاجم فلان وعلان ، وتنتقد الدوائر الحكومية ، ونفترض في الصحفي أن يكون كذلك البطل المغوار ، وقد استل سيفه ونزل إلى الميدان مناديا بأعلى صوته من ينازل ؟ والمنازل هنا يجب أن يكون إحدى دوائر الحكومة ، والصحفي المخلص يضع همه ورائده الاصلاح . . إصلاح كل ما يمكن إصلاحه . . إصلاح ما اعوج من الأمور ، ولكن هذا الصحفي يهمه كثيرا أن يتعاون الناس معه في كل شيء . . في السراء والضراء . أما عندنا فللاسف الشديد ـ نرى الصحفي يجهد نفسه ويكتب ، ويعرض نفسه للأخطار ، والاهانات والمحاكمات ، ولا أحد يسنده ويؤازره ـ نرى الصحفي يجهد نفسه ، حتى الظروف التي تمر بها الكويت فلا أحد يعذرنا عندما نكتبه ولا أحد يهتم لهذه الظروف . فإذا صدر أي عدد من الجريدة ولم

يكن به من النقد الكثير قيل إنها تافهة ، وإذا كتب وحدث أي شيء لرئيس التحرير قيل : (إنه مجنون وإنه سفيه) لم يتعرض لفلان ولم يكتب بهذا الموضوع ؟ هكذا نحن لايعجبنا العجب ، والا الصيام في رجب ـ ثم هناك كلمة مخلصة نوجهها للذين ينادون بالوطنية ، والتزعم للخدمة وللصالح العام ، نقول لهؤلاء جميعا : كيف تريدون صحافة حرة تكتب وتنتقد وتتعرض لكل شيء ، وأنتم بعيدون عنها ؟ كيف يتسنى لصحيفة حرة أن تعيش بدون أن تجد من يعينها ، ويشد أزرها ويقوّم ساعدها ؟ إن (الشعب) تعيش في تجربة قاسية لتثبت أشياء وأشياء ، وسوف يأتي الوقت المناسب لسرد وإيضاح تلك الأشياء ، ونرجو أن نكون قد انذرنا لكي نعذر ، عندما نكتب ونبين النتائج ، التي توصلنا إليها ، وسنتوصل لها مع مرور الأيام ، وسوف نكتب بكل صراحة ، وبدون محاباه ، وبدون مراعاة لشعور ، أو مداراة لخاطر أي إنسان .

لكي تصدر الصحف المحلية في هذا الظرف العصيب ، ولكي تستمر الصحف المحلية وسط هذه التيارات القوية الجارفة ، بذلت تضحيات كبيرة جدا ، للوصول إلى ما يمكن أن تصل إليه هذه الصحافة ، التي تعيش في جو غريب ، قلما شهدته صحافة في أي بلد .

ومع هذا فإن الأمل كبير في أن يفهم الناس ـ جميع الناس ـ رسالة الصحافة ، وهدف الصحافة ، وما يجب أن تكون عليه الصحافة ، وكيف ننظر إلى الصحافة ، وخاصة وأننا نعيش في بلد يعيش أهله جميعا كعائلة واحدة ، ولكي نحقق الروح الديمقراطية السليمة ، يجب أن نترك الطريق للرأي الحر، كي يبرز ويظهر ، حتى نحقق الحرية التي تعشقها كل نفس ، وحتى نكمل النقص ، ونملأ الفراغ الكبير الذي تخلفه الصحافة عندما تحتجب .

وعندما تحتجب الصحافة تترك الفراغ الكبير ، والجو الملائم لكي تبرز أخطر أنواع الصحف السرية ، وهذه الصحف خطورتها ليست بالنسبة للجهات المسئولة أو السلطات الحاكمة ، وإنما خطورتها تعم الجميع ، وليس بيننا عاقل يرضى

بوضع كهذا ، نحن ندعو من قلوبنا أن لاتختفي صحفنا حتى لاتظهر هذه الصحف السرية .

* * *

تحدثنا في عدد سابق تحت هذا العنوان ، وبينا رأينا في مشكلة الصحافة في هذا لبلد ، ونعود اليوم لنطرق الموضوع ذاته معلقين على ما يكتنف الصحافة من أمور ، وما يدور حول الصحف وما يجب أن يكون عليه وضع الصحافة .

الصحافة في جميع بلاد العالم تعتبر السلطة الرابعة . . والصحافة هي المنبر الذي تعرض عليه الآراء المختلفة . . والصحافة الحرة ما وجدت في أي بلد إلا لتخدم الصالح العام بإخلاص ، وتعرض حسنات وسيئات المجتمع الذي تبرز فيه . ولذلك كان على صحافتنا المحلية أن تظهر وتبرز حسناتنا وسيئاتنا . وليس عيب على المرء أن تضع أمامه سيئاته ، وتدله على الدواء ليعالج فيه داءه . والصحافة عندما تكتب وتنتقد ، وما تفعل ذلك إلا للخدمة وللمصلحة العامة . ولكن مع الأسف الشديد نحن لانفهم هذا ، ولانترك المجال أمام الصحف وأصحاب الصحف ، والصحفيين ، أن يكتبوا ويكتبوا ، ويعبروا عن الآراء المختلفة التي كبتت طويلا ، وأن يظهروا ما عندهم من نقد وما عندهم من مسائل يجب أن تعالج .

قد يكتب الصحفي ويكون مخطئا فيما كتب ، وقد تكون الأنباء التي وصلت إليه خاطئة . وهذا جائز جدا عندنا ، لأننا لانملك الجهاز الذي نستطيع أن نأخذ منه الأخبار الصحيحة ، إلا أن ذلك لايعني أن ننظر إلى الصحفي وإلى الصحافة كنظرتنا إلى الخارجين على القانون . فكل ما تكتبه الصحافة كذب في كذب ، وكل ما يقوله الصحفي لاصحة له ، وكل ما يكتب ما هو إلا خطأ ، وما هذا الذي يملأ الصفحات إلا حروف تطبع لكي نستعمل الورق الأبيض الوارد من أوروبا - والنظرة إلى الصحافة هي هي لاتتغير . . وما تكتبه الصحافة كذب ، وعلينا أن

نحارب الصحافة ، وننكل بالصحفيين ، ونعـاكسهم ونطاردهم ونضغط عليهم بشتى الطرق والوسائل ، حتى يسكتوا ويوقفوا الآراء المكبوتـة من أن تنطلق من عقالها .

الصحافة المحلية يطلب منها أن تكون كالصحف التي تردنا ، قد امتلأت بالنفاق والمـدح الزائـد الذي يخـرج عن الحد ، والصحفي يـراد منه أن يكـون كالصحفيين الذين يأتون ليطرقوا جميع الأبواب ، وليسلكوا جميع الطرق للحصول على المال .

تلك الصحف وهؤلاء الصحفيون مرتزقة لايعيشون إلا كذلك ، ونحن نأبى أن نكون مثلهم ، لأنه يهمنا بلدنا وتهمنا مصلحة هذا البلد . ولذلك لا نرتزق ولا نسلك الطرق التي يسلكونها .

عندما تكتب الصحف عن أي شيء يتسابق المتسابقون لإبراز مواد القانون ـ قانون المطبوعات والنشر ـ وتوجيه الإنذارات والتهم إلى أصحاب الصحف . . المجرمون والخارجون عن القانون ، ويراد من ذلك تعجيز هذه الصحف وإرغامها على التخلي عن رأيها ، أو الاندحار أمام جبروت القانون .

خالد خلف الشعب

رئيس تحرير مجلة (الشعب)

٦ / ٣ / ١٩٥٨ - ١ / ٥ / ١٩٥٨

ملاحظات على واقع الصحافة الكويتية

بصدور هذا العدد يكون قد مر على الطليعة ثلاثة أعوام من عمرها المديد باذن الله ، وعيد الطليعة الثالث مناسبة متاحة للحديث عن حرية الصحافة يعني حرية الرأي وتسجيل بعض الملاحظات عن صحافتنا الوطنية ، وابادر الى القول ان

المسألة ليست بالتأكيد موضوع تقييم واصدار الحكم بل ان الأمر لا يتعدى كونه ابداء رأي ليس الا .

والكلام عن حرية الرأي وحرية الصحافة ليس بالامر الجديد ، فقد قررته الاديان السماوية منذ عشرات القرون وحمل لواءه الفلاسفة والمفكرون من قديم الزمان حتى اصبح طابع هذا العصر وميزته الكبرى ، كرسته الدساتير وصيغ كعقد عالمي ارتبطت به جميع الدول (ميثاق حقوق الانسان) .

والحق ان حرية الرأي أو قل الحرية بصفة عامة اصبحت قمة المثل العليا التي يجد فيها نشدانها والظفر بها كل مؤمن بآدميته وانسانيته حتى غدا العيش بدونها ،اي بدون الحرية ، امرا غير متفق مع سنن الكون وطبيعة الاشياء .

ولماذا نتوجه الى النظريات الفلسفية الجافة والغامضة توصلا الى ايجاد سند واساس للحرية وتاريخنا العربي والاسلامي زاخر بالوقائع التي تؤكد وتقطع بتعشق هذا الشعب للحرية وتقديسه لحقوق الانسان منذ اربعة عشر قرنا . ولو تعمقنا قليلا في هذا الخصوص لوجدنا أن كرامة الانسان وحريته والضمانات الاساسية للفرد تشكل حجر الزاوية ومحور الوجود الانساني في تاريخنا العربي والاسلامي : أليست الآية الكريمة ﴿ **ولا تزر وازرة وزر اخرى** ﴾ وكذلك قوله تعالى : ﴿ **كل نفس بما كسبت رهينة** ﴾ هي بعينها ما يسمى الان « بشخصية العقوبة » أليست الآية الكريمة ﴿ **وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا** ﴾ هي بعينها القاعدة القانونية المشهورة الان لا جريمة ولا عقوبة بغير نصّ ، او ليس الحديث الشريف « ادرءوا الحدود بالشبهات » هو ما يعرف الان بقاعدة « الشك يفسر لمصلحة المتهم » ، ثم أليس المثل القائل « تبرئة مجرم خير من ادانة بريء » هو ما قرره الامام الغزالي رحمه الله حين يقول « فالضرب بالتهمة للاستنطاق بالسرقة مصلحة فهل تقولون بها ؟؟ قال لا نقول بها لا لابطال النظر الى جنس المصلحة لكن لان هذه مصلحة تعارضها اخرى وهي مصلحة المضروب فانه ربما يكون بريئا من الذنب وترك الضرب في مذنب اهون من ضرب بريء .

ولا جدال ان الخوض في هذا الموضوع بشكل تفصيلي يحتاج الى عديد من الصفحات نفضل ان نفرد له بحثا مستقلا في اعداد قادمة ، اذن حرية الرأي اضحت حجر الاساس للوجود الانساني ، فانتهاك حرية الرأي أو الحد منها يشكل اخلالا بحقوق الادمية ، بل وتشويها للمبادىء الانسانية الفاضلة التي قام عليها الوجود العربي الاسلامي .

على هذا الاساس وبوحي من تلك المبادىء الخيرة التي سلفت الاشارة اليها لا يستطيع المتتبع للامور ان يقر السلطتين التنفيذية والتشريعية على ما اقدمتا عليه من تعديل لقانون يحد من حرية الصحافة سالبا منها الضمانة الكبرى والتي كانت تتمثل في خضوعها للقضاء عند وقوع المخالفة فجاء التعديل جاعلا التأثيم والعقاب خاضعا لتقدير مجلس الوزراء،ومهما قيل تبريرا لذلك فان الحكمة كانت تقضي بأن يحل الأمر بالتي هي أحسن بين الوزارة المعنية وجمعية الصحفيين التي تعترف بها الحكومة وتمدها بالعون والمساعدة .

وهكذا اصبحت الصحافة في محنة كالمحكوم عليه بالاعدام لا يدري متى ينفذ عليه الحكم ، وهذا يعني بكل بساطة اجهازا على الصحافة في الكويت وهي الصحافة الوليدة الناشئة التي كانت تنتظر الاخذ بيدها بعد ان اصبحت صناعة وفن ، حتى تقوى على البقاء والصمود والتنافس الشريف فيما بينها، تحدوها مصلحة الشعب من توعية وثقافة ونشر المحبة والتعاطف بين أفراد المجتمع ، وختاما لهذه الناحية من الحديث اذكر ان احد امراء الصين استفتى الحكيم كونفوشيوس فيما يصلح دولته التي استبدت بها الفوضى فنصح الحكيم بوضع الالفاظ موضعها وقال « حين لا توضع الالفاظ موضعها تضطرب الاذهان وحين تضطرب الاذهان تفسد المعاملات وتفسد النسبة بين العقوبة والاثم وحين تفسد النسبة بين العقوبة والاثم لا يدري الشعب على اي قدميه يرقص ولا ماذا يفعل بأصابعه العشر » . .

أما بخصوص الناحية الاخرى وهي تسجيل بعض الملاحظات العابرة على الصحافة فان اول ما يلاحظ عن صحافتنا الوطنية :

أولا : انها لم تقدر رسالتها حق قدرها، كان التسيب والقذف والخوض في الامور الشخصية للناس طابعها فصارت هي بحاجة الى توعية بدل ان تكون هي اداة للتوعية .

ثانيا : ضحالة الموضوعات والتعليقات باستثناء مجلة أو مجلتين ، بل وتفاهتها في أحايين كثيرة حتى انه يمكن القول بمساواة مجلات الحائط المدرسية التي يصدرها الطلبة مع بعض الصحف .

ثالثا : ابتعاد صحافتنا عن التحليل الموضوعي الواعي وعمل دراسات وابحاث عن مشاكل الكويت وتقديم الحلول لهذه المشكلة ، مثال ذلك : ازدياد موجة الاجرام في مثل هذا البلد الوادع الأمين بشكل مروع مخيف ، مشاكل الجنسية ، مشكلة بيوت ذوي الدخل المحدود ، مشكلة تنفيذ الاحكام ،مع ان هذه المشاكل، وغيرها كثير، كانت محل نقاش عنيف ومستمر بين مجلس الامة والحكومة طيلة الثلاث سنوات الماضية ، فان الواجب كان يحتم على الصحافة ان تأخذ زمام المبادرة في هذه المشاكل تناقش وتحلل وتقدم الحلول المناسبة .

رابعا : صحافتنا ينقصها الجرأة في قول كلمة الحق ولو تعلق الأمر بمصيرها هي ، مثال ذلك القانون الذي قدمته الحكومة للمجلس بتعديل بعض مواد قانون المطبوعات والنشر وبيان مجلس الوزراء الأخير بشأن الصحافة .

خامسا : عدم التعاون وعدم الشعور بالمسئولية الخطيرة الملقاة على عاتق الصحفيين، وان تعجب بعد ذلك فأعجب لتفكك الصحفيين وعدم تضامنهم حتى في هذه الظروف العسيرة التي يمرون بها، فلم يكلفوا أنفسهم عناء اصدار بيان يوضح فيه رأيهم بالنسبة للتعديلات الاخيرة وبيان مجلس الوزراء ، فكيف اذن نتوقع من الصحفيين ان يكونوا اداة توجيه وارشاد لهذا الشعب اذا لم يستطيعوا هم أن يواجهوا أنفسهم وهم قلة تعد على أصابع اليدين ، والمطلوب من جمعية الصحفيين ان تثبت وجودها ،وهذا يتطلب الاصطدام بشيء ما كما يقول سارتر .

سادسا : عدم العناية والاهتمام بأحداث وبواقع امارات الخليج العربي والجنوب العربي المحتل مع ان الكويت هي اولى الدول بالاهتمام بهذه المناطق العربية القريبة منا وجميع احداث هذه المناطق العربية نقرأها من الصحف الأجنبية بطريقة مشوشة وغير كاملة .

وبعد فان ما تقدم من فقرات ، وهي كما سبق القول ، مجرد ملاحظات عابرة قد يظن ـ وان بعض الظن اثم ـ بان فيها اجحافا بحق صحافتنا الوطنية وتجنيا عليها ونقدا موجعا ما أنزل الله به من سلطان . والحق انه مهما قيل بحق الصحافة ومهما وجه اليها من ملاحظات تتسم بطابع النقد الموجع ، فان هناك حقيقة يجب تقريرها وهي ان صحافتنا وليدة ناشئة لابد لها من وقت ومن جو تستطيع أن تتفجر فيه الطاقات الكامنة . والصحافة بعد ذلك اصبحت صناعة ضخمة تحتاج الى جهود مضنية وامكانيات واسعة ، وعلى الرغم من كل ذلك والحق يقال ان صحافتنا قد أسهمت بشكل لا بأس به في الأحداث الوطنية والقومية .

ولا ننسى بعد ذلك موقف بعض صحافتنا الوطنية بالنسبة لامارات الخليج العربي وكفاح شعبها والخطر الايراني المحدق بها .

ويذكر هنا موقف مجلة الطليعة واخبار الكويت فقد قادتا حملة رائعة في هذا الميدان القومي الخطير .

وأخيرا تهنئة حارة من الأعماق لمجلة الطليعة والمشرفين عليها في عيدها الرابع السعيد بإذن الله وتوفيقه .

سليمان المطوع المحامي
الطليعة ١٩٦٥/١١/٣

لا نستطيع . . بل نكون ظالمين الصحافة كل الظلم اذا حاولنا في حيز قصير المساحة أو الزمن أن نقيمها ذلك التقييم التي هي أهل له . ولكن هذا لا يمنع من ان نطرح الاسئلة وأن نضع الاصبع على جوهر الموضوع دون ان نفيض بالذنب أو نطلق الاتهامات بجانب المدح . . اولا من الذي يندفع بنفسه فيقف أمام هذا التيار الذي قوامه تسع عشرة صحيفة تبدأ بالعربي وتنتهي بأي اسم يختاره القارىء ويعتقد انها تقف في نهاية الطابور ، خاصة اذا تخيلت تلك الاقلام السليطة التي تقف وراء هذه الصحف من شهرية أو اسبوعية او يومية وهي مستعدة كل الاستعداد لكي تحطم وتهشم من لا يتحطم ولا يتهشم . وهي في هذا تقف في موقف الدفاع عن النفس بعد ان كانت تتبوّأ مركز الهجوم على خلق الله .

ولكن لا بأس من ان نضع السؤال ثم نتركه لمن يريد ان يخوض المجال وقلوبنا معه . . ماذا قدمت الصحافة الكويتية لنا . . . وسيكون السؤال أكثر تحديدا حين نفصل فنقول ، ان هناك في الغالب هدفان أساسيان لكل صحيفة ، الأول : محاولة ارساء قواعد رأي عام من خلاله يكون التجمع والانطلاق ؟ . . والثاني : هو تنوير الاقلام التي تحمل هذه الرسالة ـ وبديهي ان هذه الاقلام تكون من ابناء البلدلأنهم أحق وأجدر لاختيار وتكوين هذا الرأي . . فهل حققت الصحافة الكويتية شيئا من هذا ؟ . .

لنبدأ من الاساس الثاني الذي سيكون الهدف الأول والأهم حصيلة له . . فنقول هل تكونت خلال هذه السنوات الطويلة اقلام كويتية تقوم بالواجب . . قد يكون سهل الجواب لمن يوزع الاتهامات في كل الاتجاهات ، ولكن الذي يدرك صعوبة وخطورة هذا الامر . . يتهيب وانا اول المتهيبين ـ وعفوا لكلمة « أنا » فلا أحبها ولكن هذا لا يمنع من القول بأني متهيب ولكنني مع هذا اقول ان الجواب ليس « لا » على طول ، ولكنه بالتأكيد ليس « نعم » ولا حتى بين بين انما ميزانه يميل نحو

لا وسحقا لها مع انها تمثل جانبا من الحقيقة .

لا بـأس من التفصيل بعض الشيء حتى نضـع بعض النقط عـلى بعض الحروف . . ذكرت ان هناك تسع عشرة صحيفة فهل الاقلام الكويتية هي التي تقوم بالواجب تجاهها او حتى تملأ نسبة لا بأس بها . . بالطبع نحن نستثني رؤساء التحرير فقانون المطبوعات والنشر ينص على ذلك ، وهي أقلام تقوم بقليل من كثير . . وكثير جدا . . ويبقى هذا الكثير جدا ينتظر الاقلام .

هنـاك بعض الاسماء التي اتخـذت من الصحـافـة كجـانب من نشـاطهـا الاجتماعي والسياسي وهذه سرعان ما تكرر نفسها وتستحلي اسمها الذي زخرفه خط النسخ وأحيانا الصورة ولا شيء بعد ذلك . . تبقى اسماء ملتزمة بعض الشيء ونكون سعداء جدا لو تجاوزوا أصابع اليد الواحدة ولسنا بحاجة لان نعد الاسماء حتى لا يكون للتفضيل والحرج مكان . . أما الجوانب الفنية الأخرى مثل الرسم والخط والاخراج الى اخر هذه الاشياء الفنية البحتة ، ليس هناك سوى احمد الهلالي رسام الهدف والاستاذ احمد العامر والاول يعيش بين الكسل والملل أما الثاني فحسبه مرة كل ستة أشهر . .

هذه الصورة العامة لهيكل الصحافة وهي صورة غير صادقة تماما ولكنها لا تخطىء الهدف . . واذا كان تكوين رأي ينبع من العاملين في هذه الصحافة وهذه حالتهم فاشك كل الشك في ان يكون رأيا صادقا أصيلا . .

لاعود مرة ثانية لعرض الرأي العام الذي أريده لانه قد يكون مبهما أو يذهب القارىء الى عكس ما أريد . . الرأي هو ان يكون حصيلة احساس ابناء البلد بحاجة هذه البلد الى شيء ما ، وهذا الشيء تسير له كل صحيفة من خلال نظراتها ، فيكون لها ذلك القارىء المتتبع الذي يكون قد تبنى هذه الفكرة أو ان هذه الصحيفة تمثل وجهة نظره . وبصورة اخرى ان تكون كل صحيفة تمثل قطاعا ليس متميزا تميزا كاملا بل متداخلا ، لأن الكويت لا تتحمل الاختـلاف ، وهذا الـرأي في

مجموعه اجتماعيا أكثر منه سياسيا اذ لا أمل في أن نتفق على رأي سياسي الان على الاقل . . فهل ياترى تكون هذا الرأي أو الى أي حد تكون . . أعتقد أن كـل قارىء للصحف الكويتية . . يملك الجواب الخاص به . .

سليمان الشطي

اليقظة ١٩٦٨/٩/١٦

صحافتنا المحلية . . بين النيابة العامة والسفارات . .

تتمتع الكويت بصناعة صحفية متقدمة ، بالمقارنة مع الفسحة الزمنية لعمر الصحافة هنا ، وبالقياس إلى مستوى الصناعة الصحفية في الدول المجاورة ، وهي التي سبقت الكويت بسنين ، في ولوج هذا الميدان . ومن بين أهم أسباب النهوض الصحافي في الكويت ، المنـاخ الديمقـراطي ، الذي لـولاه لما عـرفت الصناعـة الصحفية عندنا ، هذا الازدهار النسبي .

فالصحافة بلا حرية تكف أن تمارس سلطتها الرابعة ، إذ تتجرد من وظيفتها النقدية والتثقيفية والتوجيهية المستقلة والبناءة ، وتكف ، بالتالي ، عن الاضطلاع بدورها الاعلامي والقيادي الهام . إن الصحافة الهادفة ، الموجهة ، هي تلك التي تلتزم بمصلحة المواطنين والوطن ، وتلتصق بقضايا الأمة ، وتكون تعبيرا حقيقيا وصادقا لكل آمالها وآلامها .

وعندما تتحول الصحافة الى امتداد سلطوي ، أو ذيل تابع لجهة معينة ، أو لمصلحة معينة ، تكون قد قطعت صلتها بجمهورها الواسع ، وأفرغت سلطتها الرابعة من منبرها المستقل ، وعدستها اللاّقطة . .

لقد كانت ولا زالت الصحافة عندنا ، بخير ، وهذا الخير هو نسبي ، وهذا النسبي هو حديثنا اليوم .

فالملحوظ في هذه الأيام أن دور الصحف عندنا محاطه بشتى الضغوط ، وشتى المضايقات ، والتدخلات ، وأصبح رجال الصحافة مضطرين ، والحالة هذه ، أن يزنوا كلماتهم بالغرامات ، والغرامات فقط ، دون أن يتعدى وزن ما يكتبون للكيلو غرام . . فالسفارات أخذت تتدخل ، وبشكل سافر في شؤوننا الصحفية ، بينما تجد وزارة الإرشاد نفسها مضطرة - حسب رأيها - إلى مراعاة أمزجة هذه السفارات ، فتتولى إحالة الصحف إلى النيابة العامة ، وتكون حرية الرأي ، بذلك ، هي الضحية ، والصحافة ، بالتداخل ، هي كبش الفداء . . ولقد بلغ الحد ببعض السفارات حد التدخل المباشر وبالشؤون الشخصية البعيدة عن مهماتها ، الأمر الذي يجعل من صحافتنا المحلية أن تدافع عن كرامتها ، وتقف وهي منيعة الجانب وموحدة إزاء هذا التطاول غير المستحب . .

إن الصحيفة التي تهاب الخبر الصحيح ، وترتعد من نشر الحقيقة الثاقبة ، تفتقد لمبررات وجودها ، إذ تتحول الى نشرة (إعلامية) رسمية لاحدى الدوائر المنسية ، هنا أو هناك .

ففي غضون أقل من شهرين أحيلت (الهدف) على النيابة العامة ، تلتها (اليقظة) ، ثم (الرأي العام) ، وغيرها من دور الصحف المحلية . . ومهما اختلفت أسباب إحالة هذه الصحف إلى النيابة العامة ، فهناك حقيقتان لابد أن نسجلهما هنا : الأولى : أن سفارات الدول الأجنبية هي وراء ملاحقة الحرية الصحافية عندنا ، والثانية أن الصحافة عندنا لم تعد تتنفس بحرية ، وهي علامة خطيرة في التطور الديمقراطي لبلدنا . . .

وان هذه البوادر السلبية في الجو الصحفي والفكري لبلدنا ، يجب أن تصحح ، وعلى وزارة الإرشاد ، من جهة ، أن توازن في مواقفها بين تأمين حرية الصحافة ، وبين المحافظة على علاقات دولتنا بالدول الأخرى ، وعلى الصحافة ، من الجهة الأخرى ، أن تدرك حساسية وصعوبة الدور الذي تلعبه الكويت ، وعليها بالتالي أن تكون جديرة بما هو متاح لها من حرية ، وحريصة على الكلمة التي

تكتبها . .

إلا أنّ المهم هو أن تنتصر الحرية الصحفية ، وتخذل تدخل السفارات في شؤوننا . .

الهدف

١٩٦٩/١٠/٢

تعقيب :

إن اختلاف وجهات النظر ، أو المواقف السياسية بين الصحف حقيقة مفترضة ، وهي أقوى الأدلة على أن الصحافة في أي بلد حرة ، وليست موجهة ، في حين ستدل صحافة الرأي الواحد على القوة الواحدة التي تملي ما ينبغي قوله . هذه حقيقة مسلمة ، ولكن هذا المقال القصير الذي نشرته الهدف دون توقيع يشير إلى تبني بعض الصحف الكويتية لوجهات نظر بدافع صلات خاصة ، أو مكاسب مادية ، لا تكون فيها وجهات النظر هذه صادرة عن الرأي الطبيعي للجريدة ، ومن ثم لا تعتبر موقفا كويتيا وطنيا . .

هذه التهمة لا تزال تلاحق بعض الصحف الى أيامنا هذه . ومنذ سنوات قلائل قال يوسف المساعيد ـ رئيس تحرير الرأي العام (الرأي العام ١٩٧٨/٥/٢٥) :
إن صحافة الكويت تمارس اللعبة اللبنانية بوجه خليجي !! فماذا يعني ذلك غير أنها تمثل وتنصر وجهات نظر وسياسات تملي من خارج البلاد ؟ إن هذه كانت أكبر خطايا الصحافة اللبنانية ، وهي التي كانت البداية لما انتهى إليه أمر لبنان .

وقد كتب أحمد الجارالله ـ رئيس تحرير السياسة ـ أكثر من مرة ، وكرر القول في مقابلة تلفزيونية ، حين سئل عن أسباب دفاعه عن موقف السادات من كامب ديفيد ، وإعطائه الفرصة ـ من خلال صفحات جريدته ـ لشرح وجهة نظره ، وتبرير موقفه من مصالحة العدو . قال الجارالله معقبا : هذه قضايا تخسرها الآن ، وتربحها مستقبلا . وهذا نقد لاذع للصحافة التي تجاري الرأي العام ، وتتملقه ،

مع أنها تعرف حقائق الأمور ، أو : إلام تسير الأمور . .

وقد تحدثت بعض الصحف مؤخرا ، وكتب الدكتور نجم عبدالكريم عن ذلك في زاويته ، أن بعض السفارات استطاعت أن تؤثر في الرأي العام عن طريق الصحف ، بخلق صلات مع الصحفيين ، وإغرائهم بتوزيع صناديق الويسكي ، الممنوع قانونا في الكويت .

خريجو الصحافة الكويتيون
لماذا لا يعملون في الصحافة

منذ عام ١٩٦٠ تخرج ثلاثة عشر شابا وفتاة من أبناء الكويت في قسم الصحافة بجامعة القاهرة ، وهو القسم الفريد من نوعه في جامعات الجمهورية العربية المتحدة . هؤلاء الخريجون ، المتخصصون في الصحافة ، لم نر واحدا أو واحدة منهم يشتغل في صحيفة أو مجلة كويتية ، اللهم إلّا القلةالقليلة جداً ، ممن يشغلون مراكز في بعض الصحف هي أقرب إلى العمل الإداري منها إلى العمل الصحفي . وبصفتي زميل دراسة دامت أربع سنوات مع عدد منهم ، كنت ألاحظ بريق الذكاء والنشاط الصحفي يشع من عيونهم ، وكنت متوقعا أن تقع مسئولية الصحافة الكويتية على عاتقهم ، فيرفعون لواءها ويجعلوها في مصاف أرقى الصحف والمجلات شكلاً وموضوعا . والواقع المؤلم جعلني أطرح هذا السؤال :

ــ لماذا يعزف هؤلاء الخريجون عن العمل في الصحافة الكويتية ؟

لحل رموز هذا السؤال ، كان لابد أن ألتقي بكل واحد منهم ، لأسمع الإجابات على أسئلة واستفسارات ، تشغل بال كل المهتمين بشئون الصحافة في الكويت . منها على سبيل المثال :

ــ لماذا التحقت بالدراسة في قسم الصحافة بالذات ؟

ـ هل كانت هناك نية مسبقة للعمل كصحفيين ؟
ـ وهل حاول أحد منكم الاشتغال في أي صحيفة أو مجلة كويتية ؟
ـ لو فرضنا ـ لظرف ما ـ واحتاجت إليكم الصحف الكويتية ، فهل ستقبلون ترك وظائفكم الحالية للعمل بالصحف والمجلات ؟

أسئلة كثيرة ، ومتشعبة ، بعضها يخص الذين يواصلون دراستهم العليا في مجال يختلف عن تخصصها تهم ، كالذين يدرسون الوثائق والمكتبات بعد حصولهم على ليسانس الصحافة ، وكان الأجدر بهم الحصول على الماجستير والدكتوراه ، في أي فرع من فروع الصحافة ، فهذا أنفع لهم وللجميع .

التقيت بتسعة من هؤلاء الخريجين الزملاء ، وكانت إجابتهم على معظم الأسئلة متشابهة إلى حد ما ، خصوصا السؤال المتعلق بسبب الإحجام عن العمل في الصحف الكويتية ؟

الكل أجمع على أن السبب المباشر في ابتعادهم عن دور الصحف والمجلات هو :

ـ إن العمل في الحكومة أفضل بكثير من غيره ، نظراً لما يتميز به من ضمانات كافية ـ كنظام التقاعد ، بدء التعيين على الدرجة الرابعة ، طبيعة العمل نفسه روتين لا يحتاج إلى خلق وابتكار ، الإجازات السنوية ، والعلاوات الدورية .

ـ اعتقادهم بأن الصحافة في الكويت أصبحت مهنة تجارية ، والمقصود من ورائها الربح المادي ، أو بمعنى آخر جاء على لسان بعضهم : إن أصحاب هذه الصحف والمجلات معظمهم من ا لتجار ولا يمتون للصحافة بصلة .

ـ إن العمل في دور الصحف في الكويت لا يوجد فيه الضمانات الكافية ، كما هو الحال في الوظائف الحكومية أو البنوك والشركات وإن كان معظم الخريجين في التخصصات المختلفة لا يعملون في مجال تخصصاتهم في البنوك والشركات ، ويفضلون العمل في الحكومة أيضاً .

ـ إن أصحاب الصحف أنفسهم لا يقبلون تعيين خريج الصحافة بمرتب يساوي مرتب الدرجة الرابعة ، التي تمنحها له الدولة في أول تعيين ، بالإضافة إلى العلاوات الدورية المستمرة والترقيات المنتظمة .

ـ اعتقاد بعضهم بضرورة أن يكون الصحفي ، كاتبا ، بينما ليس ضروريا أن يكون كل صحفي كاتبا . . فالعمل الصحفي متفرع ومتنوع فهناك المخبر ـ وهذا المخبر يتفرع إلى فروع كثيرة ، فتقول المخبر القضائي أو مخبر وزارة كذا . . وهناك أيضا المتخصص في عرض التحقيقات الصحفية التي تعرض مشاكل المواطنين ، وتكشف النقاب عن العلل الاجتماعية ، وتقدم ما يمكن الحلول المناسبة لها ، بالإضافة إلى كاتب المقال ، أو كاتب العمود أو الكاتب الصحفى بصفة عامة .

ـ نظام التعيين هو الذي يفرض عليهم العمل في الوزارات بعيدا عن الصحف والمجلات لأن ديوان الموظفين هو الذي يرشح للوظائف العامة ، ولو كانت هذه الصحف تابعة للدولة مثل (مجلة الكويت) أو (العربي) لكان من السهل تعيين خريج الصحافة فيها .

ـ يقولون إن سبب بعدهم عن الصحافة الكويتية أنهم يتوقعون هزات اقتصادية في الصحف ، هي متوقعة لظروفها ولولا القدرة الشرائية لدى القارىء ، وكثرة الإعلانات التي تعتمد عليها ، لماتت هذه الصحف قبل أن ترى النور . ونرد على ذلك بأن هذا العامل أساسي في أي جريدة وفي أي بلد ، لأن الإعلان يشكل ٣٠ بالمئة على الأقل من دخل الجريدة ، تصل أحيانا إلى ٦٠ بالمئة ، وهذه هي النسبة المعقولة لدخل الجريدة من الإعلان . لذلك فهذه الحجة واهية .

ـ البنات من خريجات قسم الصحافة يعتبرن عدم اشتغالهن بالصحف الكويتية نوعا من الجهل بنظم المجتمع ، حيث يعتقد أن المجتمع الكويتي لا يشجع الفتاة أو السيدة بأي حال من الأحوال على الاشتغال في مهنة المتاعب ويعتبرها المهنة الوحيدة المقصورة على الرجال من جانب . . والجانب الآخر بنات الكويت بعدم

اشتغالهن في الصحف والمجلات أنهن لم يرين الرجال الذين حصلوا عل نفس المؤهل يعملون في هذا الميدان ، ويعللن ذلك بقولهن : لقد ابتعد الشباب عن هذا العمل نظراً لصعوبته ومرارته ، فكيف نقبل عليه نحن البنات ؟ ألا يجدر بنا أن نبتعد عن هذا العمل المضني الشاق .

ـ علل أحدهم هجر العمل الصحفي بقوله : نحن شعب مدلل لنا حقوق وليست علينا واجبات !! وهذا الكلام يعكس صفة متفشيةتنم على الاتكالية للأغلبية المطلقة ، في الميل إلى العمل الروتيني السهل . . من ذلك نرى ظواهر مختلفة من بينها عدم اشتغال خريج الصحافة بالصحف والمجلات ، وعدم اشتغال خريج التجارة في مجال تخصصه ، وهكذا . .

ـ ومن الغريب جداً أن معظمهم التحق بقسم الصحافة بالصدفة . . وإن كان القليل منهم قد أصرّ على دراسة الصحافة لمجرد تنمية مداركه وأفقه السياسي والثقافي ، دون أن يكون الحافز هو العمل في الميدان الصحفي .

وفي اعتقادي أن هذا العامل الأخير مهم جداً ، بحيث جعلهم يصرون على العمل في غير حقل الصحافة مستندين إلى الأسباب الأخرى السالفة الذكر . ولكي نكون أكثر دقةباستعراض جوانب الموضوع المختلفة ، ولنسمع أوجه النظر المتباينة ، نسجل هنا ما قاله هؤلاء الزملاء الخريجون .

أول فتاة تدرس الصحافة

فماذا تقول أول فتاة كويتية حصلت على ليسانس الصحافة من جامعة القاهرة عام ١٩٦٠ ؟

* تبدأ السيده **فاطمه حسين** بقصةكفاح في الدراسة أبطالها عدد قليل من المدرسات ، استطعن تحويل دراسة الطالبات الكويتيات في ذاك الوقت ، ١٩٥١ ، من التدبير المنزلي إلى العلوم المختلفة ، لمواصلة التعليم الثانوي ، وبعد

أن حصلت على الثانوية العامة عام ١٩٥٦ لم تكن تفكر ، بل لم يكن هناك أمل بالمرة ، في الالتحاق بالجامعة . وشاء القدر وتوجهت إلى جامعة القاهرة ، حيث التحقت بكلية التجارة ، ولكنها صدمت من أول وهلة عندما شاهدت نفسها ضائعة تائهة وسط ٦٠٠ طالب وطالبة ، تلقى عليهم المحاضرات بواسطة أجهزة مكبرة للصوت « ميكروفونات » فكانت الدهشة والطامة الكبرى .

وتقول فاطمة : ولما تعطلت الدراسة بسبب الاعتداء الثلاثي على مصر ، انتهزت الفرصة ، وبحثت عن كليةأخرى ، وعن قسم فيها يكون أقل عدداً ، معظمهم من البنات ، وكان قسم الصحافة بكلية الآداب هو القسم الوحيد الذي تنطبق عليه شروطي . . عشت فيه أربع سنوات لم أفكر مرة واحدة في العمل كصحفية في الصحف الكويتية ، ولما تخرجت وجدت عندي الرغبة في العمل في (مجلة العربي) لأنها المجلة الوحيدة التي كانت في الكويت في ذلك الوقت ـ ١٩٦٠ ـ ولكن وكيل وزارة الإرشاد والأنباء في ذاك الوقت ـ بدر الخالد ـ وهو قريب لي ، لم يشجعني على أن أكون أول سيدة كويتية يقال عنها أنها تعمل في وسط رجالي ! واختار لي العمل في الإذاعة ، ثم أوفدت إلى أمريكا ، في بعثه لدراسة فن الإذاعة ، استغرقت عامين ، رغم أنني لم أكن أتصور أن أكون إذاعية في أي يوم من الأيام . . تماما كما كنت لا أتصور مطلقا أن أرى وجهي على هذه الشاشة الصغيرة كمذيعة أو مقدمة برامج . . حياتي الدراسية والوظيفية كانت كلها مفاجآت .

ثم تستطرد قائلة : إنني أفضل العمل في الإذاعة والتليفزيون ، عن العمل في الصحافة ، لأنني أستطيع التعبيرعن نفسي باللغة العامية ، وهي بلا شك أقرب إلى قلب وأذن المستمع والمشاهد من اللغة العربية الفصحى ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر اعتقد أن العمل الصحفي مرهق جداً ، يحتاج إلى وقت طويل في العمل المضني ، حتى يتعود الانسان بعد ذلك على الكتابة ، والحصول على الخبر بسهولة . وفي نهاية الحديث تطالب الصحافة الكويتية العناية بالكاريكاتير الذي لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب .

حاولت كهاو

* **ويقول ناصر الصانع :**

كنت أفكر في الالتحاق بقسم الصحافة أثناء حصولي على الثانوية العامة ، ولكن لم أحاول الالتحاق بالصحف الكويتية للعمل فيها ، لا أثناء دراستي الجامعية ولا حتى بعد التخرج ، لكن حاولت الكتابة كهاو فقط ، ويؤكد ناصر أنه ليس هناك ارتباط بين دراسة الصحافة كفن وبين المقدرة على الكتابة .

هذا ولا أستطيع أن أقول إن دراستي الصحفية ما كان لها دور في مساعدتي في عملي الحالي بالقسم الصحفي بالديوان الأميري ، حيث إن العمل يدور في تقدير الخبر من حيث أهميته ، ودراستي لفن صياغة الخبر أنمت عندي من الإحساس بأهمية الخبر مما ساعدني على القيام بهذا العمل الذي أقوم به الآن . ويستطرد **ناصر الصانع** في الحديث فيقول : لماذانلوم خريج قسم الصحافة ، ولا نلوم جميع الخريجين في الأقسام والتخصصات المختلفة ؟ فلماذا لا يلتحق خريج التجارة مثلاً بالشركات والبنوك ؟

ويعلل الأخ ناصر هذه الظاهرة بقوله : إن الوضع العام للمجتمع والعلاقة بين المواطن كمواطن وبين الدولة كدولة ، قامت على أساس توفير الخدمات كاملة ، بحيث يكون للمواطن كل الحقوق وليس عليه أي واجب ، الأمر الذي دفع الخريج الكويتي عندنا ، إلى اصطياد الكرسي المريح ، دون ما اهتمام لعلاقة هذا الكرسي بالتخصص الجامعي الذي تخرج منه . اذهب وألقي نظره في دواوين الحكومة . . . وسترى إن كنت صادقا في كلامي أم لا . .

وإذا احتاجت الصحف الكويتية لخريجي الصحافة ، لظرف ما ، فلا أستطيع أن أقبل تحمل هذه المسئولية ، لأنني أعتقد أن الصحافة رسالة ، قبل أن تكون عملية تجارية ، ولأن هذا العمل يحتاج إلى خبرة طويلة جداً ، وأعتقد أن الوظيفة الحكومية عمل روتيني منظم وواضح ، يختلف عن العمل الصحفي الذي

يعتمد على الخلق والإبداع المستمرين .

ــ وماهي حكاية برنامج قضايا وردود الذي تقدمه في التليفزيون ؟

هذا البرنامج نتيجة لعلاقتي بجمعية الخريجين ، وأعتقد أنه جزء من تخصصي ، أساهم به في الحقل الإعلامي لخدمة المجتمع .

ماذا يقول الثلاثة :

* **وتقول عواطف المغربي :**

كنت أرغب في الالتحاق بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ولكن المجموع لم يحقق رغبتي ، فاخترت أقرب شيء للسياسة والاقتصاد ، فالتحقت بقسم الصحافة ، ولم أكن أفكر في العمل بالصحف الكويتية ، لأنني أعلم مقدما أنه عمل انتحاري ، يتطلب جهداً متواصلاً طوال الليل والنهار . . إنما كنت أفكر في الالتحاق في أي عمل إعلامي آخر ، كالإذاعة والتليفزيون . وتؤيدها في هذا الرأي **شيخة النصف** لأنها تعملان بعيدا عن العمل .

. . خلاصة القول :

كما تقول شيخة وعواطف : إن عملهما أقرب بكثير جداً إلى العمل الإداري ، منه إلى العمل الصحفي ، إلا أنهما ، بالانضمام والاتفاق في الرأي مع **غنيمة العماني** ، يقلن إن الدراسة في قسم الصحافة لم تكن كافية لمزاولتهن العمل الصحفي بمعناه المفهوم ، لأن دراستهن شملت الكثير من الموضوعات ، كالإذاعة والتليفزيون ، والقانون الدولي ، والتشريعات الصحفية ، وفن الإخراج ، والجغرافيا السياسية ، وغيرها . ولكن كانت دراسة وسط بين السطحية والعمق ، لا يمكننا من مزاولة العمل الصحفي ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى لا يستطعن مزاولة العمل الصحفي الحقيقي ، كجمع المعلومات ، والأخبار ، وعمل

التحقيقات الصحفية ، أو اللقاءات مع الشخصيات المسؤولة في الدولة ، لأنهن لا يستطعن القيام بهذا العمل الشاق ، لكونهن بنات ، والمجتمع الكويتي نفسه ، لا يشجع على انخراط الجنس الناعم في هذا العمل المضني . . زد على ذلك عدم تدربهن في صحافة القاهرة ، التدريب الذي يسمح بالعمل في الصحف ، لسببين :

أولهما : أن قسم الصحافة لم يكن قد طبق نظام التدريب الإجباري في الصحف اليومية ، بالقاهرة ، أثناء الدراسة .

ثانيهما : وقت ذاك ، كن مقيدات بمواعيد حضور إلى المسكن كمبعوثات مغتربات ، مفروض عليهن بعض القيود ، على حركتهن ، الأمر الذي أثر على دراستهن الصحفية .

ويقول الثلاثة : **شيخة وغنيمة وعواطف** ـ كل هذه العوامل تجعلنا لا نستطيع إخراج الصحف الكويتية ، اذا قدّر لنا العمل فيها كمسئولات ـ لظرف ما ـ كما هي عليه الآن . كما أضافت **غنيمة العماني** ، أنها كانت تكتب كثيراً في « مجلة الكويت » ، ولكنها الآن مجمدة عن قصد ، لأنها لا تعتبر مجلة الكويت صحافة بمعنى الكلمة ، بل مجلة إعلامية دعائية ، ولا نشعر بلذة مطلقا بالعمل فيها . وتدور على لسانها كل العيوب التي ذكرها ، **عباس عبد الرزاق** ، الذي ترك المجلة لهذه الأسباب .

وفي سياق الحديث قالت **عواطف المغربي** إنها لا تقرأ إلّا عناوين ومانشيتات الصحف فقط ، فإذا جذبها عنوان ما ، واصلت قراءة الموضوع ، خصوصا في النقد الاجتماعي . أما **غنيمة العماني** ، فتؤكد حرصها على قراءة التحقيقات الصحفية ، والخواطر ، وكل ما يكتبه محمد مساعد الصالح ، في الهدف ، **وشيخة النصف** تفضل قراءة الأخبار ، والتعليقات ، والتحليلات السياسية .

والثلاثة يقدرن المجهودات التي يبذلها العاملون في الصحف الكويتية ، ولا

يشجعن على افتتاح قسم الصحافة في جامعة الكويت ، معللات ذلك بقولهن : إن الصحف الكويتية لا يمكن لها أن تستوعب جميع خريجي هذا القسم ، حيث أن الصحيفة الواحدة في الكويت ، تعتمد فقط على اثنين أو ثلاثة أفراد .

صحافة . . صحافة

* ويقـول **سعود العصيمي** : كنت أرغب الالتحـاق بقسم الصحـافـة ، لإشباع رغبتي التي راودتني منذ كنت تلميذا في المتوسط ، وكنت أسمع عن أهمية السلطة الرابعة ـ صاحبة الجلالة ـ هذه الرغبـة القديمـة المتأصلة في نفسي ، ممـا جعلتني أكتب الرغبات الثلاث في استمارة الالتحاق بالجامعة : صحافة ـ صحافة ـ صحافة .

ويضيف الزميل سعود : ولكني صدمت عندما فوجئت بأن الدراسة بقسم الصحافة دراسة نظرية ، وكنت متوقعا أن تكون دراسة عملية ، يتدرب الطالب فيها تحت إشراف نخبة من أساتذة الصحافة .

والغريب أن ا الأخ سعود يقول في حديثه : إنه لم يدخل قسم الصحافة ـ رغم الهواية القديمة منذ الصغر ـ للعمل كصحفي محترف ، وإنما كان يقصد من دراسته للصحافة فتح آفاق جديدة أمامه ، باعتبارها بابـا للمعرفـة ، في هذا الميـدان . وضرب مثلاً بقوله : يقال إن الصحافة تاريخ للعالم ، في ٢٤ ساعة ، فيكفي أن يعيش الإنسان تاريخ هذا العالم .

ويعلل عدم اشتغاله بالصحافة ، بأنه يقـوم بخدمـة المجتمع الكـويتي ، ككل ، في عمله الحالي بوزارة الخارجية ، وأن عمله ليس بعيدا عن الصحافة ، وفيه خدمة غير مباشرة للصحافة المحلية . ويقول بالحرف الواحد :

لا أعتقد أن مجال عملي الوحيد هو الصحف ، لأنني درست الصحافة ، وكل وسائل الإعلام الأخرى ، وعملي في الحكومة خدمة للدولة ، أكثر مما لو تسنّى

لي خدمتها في أيّ عمل آخر . واعتقد أن الصحافة أصبحت مهنة تجارية ، بالإضافة إلى ما تؤديه من خدمة للمجتمع ، وأن السوق المحلية وصل لدرجة التشبع من حيث الكمّ الصحفي ، وإزاء هذا التشبع يالإنسان بطبعه يحتاج أولاً وأخيراً أن يؤمن لقمة عيشه ، فيمكنه أن يؤدي عمله في إحدى الوزارات والمصالح الحكومية ، ويخدم المجتمع عن طريق الكتابة في الصحف .

ثم يعترف بعد ذلك بضرورة عمل الشباب الكويتي في الصحف ، فيقول :

مع احترامي للصحفيين العرب العاملين بالكويت ، فأعتقد أن المخبر الصحفي من أهل البلد ، يكون أنجح بكثير من زميله غير الكويتي ، وهذه بديهية لا جدال فيها .

دراسة ممتعة ومفيدة

* وتقول **موضي منصور** : لم يكن الغرض من التحاقي بقسم الصحافة هو الالتحاق بالعمل الصحفي ، بعد حصولي على الليسانس ، ولكن كانت مجرد إشباع لرغبتي منذ المرحلة المتوسطة . . كنت لا أترك جريدة إلاّ وتصفحتها ، ولا كتابا يقع تحت يدي إلاّ وقرأته ، خاصة كتب الأدب والسياسة . ثم وجدت في قسم الصحافة ما يشبع هذه الهواية « ولا أعتقد أن الهواية تصبح حرفة إلاّ في بعض الحالات القليلة ، لذلك لم أعمل في الصحف » .

وتستطرد « موضي » في الحديث عن دراستها للصحافة ، فتخالف معظم زملائها في الرأي حيث تقول :

قضيت أربع سنوات في قسم الصحافة ، بجامعة القاهرة ، درست فيها مواد مختلفة ، بعضها يتعلق بالصحافة والتحرير ، والبعض الآخر عبارة عن معلومات عامة عن مواد مختلفة ، مع دراسة القانون الدولي على توسع .

ولقد كانت حقا دراسة شيقة ممتعة ، ومفيدة ، وبعد أن زاولت العمل في

العلاقات العامة ، بجامعة الكويت ، وكنت المسؤولة عن الشؤون الصحفية فيها ، لم أجد نفسي بعيدةعن مجال تخصصي ، بل العكس ، فهناك اتصال وثيق بينهما ، لأن العلاقات العامة تتصل اتصالا مباشرا بالصحافة ، وبمختلف وسائل الإعلام الأخرى .

وتؤكد « موضي » أن العمل بالصحافة عمل ممتع ، رغم أنها لم تطرق باب جريدة واحدة ، لأنها في الأصل ، لم تدرس الصحافة للاشتغال في الصحف أو المجلات . وتعتقد أن بعض الزملاء الذين ابتعدوا عن هذا العمل ، لاشك وأن هناك ظروفا خاصة حالت بينهم وبين الالتحاق بالعمل الصحفي . أما من وجد الفرصة للعمل في هذا الميدان ، ولم يعمل في الصحافة ، فلا شك أنهم نادمون على ذلك ، خاصة الذين يعملون منهم في ميادين بعيدة كل البعد عن الميدان الإعلامي ، إذ سوف تعترضهم صعوبات ، ويحتاجون إلى وقت طويل للتكيف مع عملهم في الميدان الجديد ، البعيد عن دراسة دامت أربع سنوات في الجامعة .

وتنصح الزميلة **موضى منصور** هؤلاء الزملاء ، بألاّ يضيعوا الفرصة على أنفسهم ، ويحاولو الالتحاق بوظائف في مجال تخصصهم ، كي يكون الانتاج أوفر ، حرصا على حسن سير العمل ، من حسن إلى أحسن .

حاد عن الطريق

*** وعباس عبد الرزاق محميد ، يقول :**

لم يكن التحاقي بقسم الصحافة ، وتخصصي في هذا النوع من الدراسة اعتباطا ، وإنما كنت أمهد طريقي للعمل في الصحافة ، بعد التخرج . . . وفعلا التحقت بمجلة الكويت للعمل كمحرر ، ولكن لم أستمر في هذا العمل ، لعدة أسباب منها :

اولا : مجلة الكويت ، لا تحمل من قاموس الصحافة سوى الاسم فقط ،

وكان الأجدر أن تسمى « نشرة وزارة الإرشاد والأنباء » فطابعها دعائي بحت ، لأعمال الوزارات ، والمسؤولين فيها .

ثانيا : عدم انتظام مواعيد صدور المجلة ، وهذا ينفي عنها صفة الدورية ، وهي من الصفات الأساسية لتعريف أي صحيفة أو مجلة ، وكثيرا ما تنشر الأخبار فيها ، أو بعض الموضوعات ، بعد فوات الأوان ، بسبب تأخرها عن موعد الصدور في بعض الأحيان .

ثالثا : لا جديد في المجلة ، وكل موضوعاتها مستهلكة ، لا تتعدى الحديث عن النوادي الصيفية .

كان هذا الرأي الشخصي ، لمحرر عمل في المجلة فترة من الوقت ، ونحن لا نؤيده في كثير مما قال ، ولكننا نعرض وجهة نظره ، إيمانا بحرية الرأي ، ولا يعتبر نشر هذا الرأي موافقة منا عليه ، بل هو رأي شخصي لا علاقة للكاتب ، أو للجريدة ، بهذا الرأي ، من قريب أو من بعيد .

والزميل عباس ستوفده جامعة الكويت للحصول على درجة الماجستير ، والدكتوراه ، في الوثائق والمكتبات ، من الخارج ، ولذلك طرحنا عليه سؤالا :

هل أنت مستريح نفسيا ، لمواصلة دراستك العليا ، في مجال غير مجال تخصصك ؟

وكان الجواب :

لا يخفى على أحد في عصرنا الحاضر ، أن الصحافة والمكتبة يؤديان نفس الدور في تنوير العقول . ونشر المعرفة ، والنهوض بالمجتمع في ركب التقدم ، في جميع المجالات ، عن طريق نشر العلم على جميع المستويات . لكل ما تقدم ، أجد نفسي راضيا عن عملي في المكتبات ، بل سعيدا ، لأني سأرسل إلى أمريكا للحصول على الماجستير والدكتوراه ، في فن المكتبات .

* **ويحدثنا علي خريبط** عن ظروف اشتغاله بعيدا عن الصحافة ، فيقول :

كانت عندي رغبة في العمل في الصحف ، أو المجلات . ولكن ديوان الموظفين هو الذي رشحنا لوزارة الإرشاد والأنباء ، حتى أصبحت اليوم أزاول عملا لا علاقة له بدراستي الصحفية . هذا العمل لا يعطيني أية فرصة للاتصال بالصحف عن طريق الكتابة ، والدليل على ذلك . . أن عمّي عنده صحيفة « صوت الخليج » ، ومع ذلك لم أساهم فيها بأي مجهود صحفي .

ويختم الزميل علي خريبط الحديث ، بالمطالبة بإنشاء قسم للصحافة ، بجامعة الكويت ، لرفع مستوى العاملين في الصحف ، خصوصا ، الكويتيون منهم .

تحقيق : محمود عبد القادر
الهدف
١٩٧٠/٧/٢

الحاصلون على ليسانس الآداب ـ صحافة ـ
من جامعة القاهرة

الاسم	سنة التخرج	العمل الحالي
١ ـ فاطمة حسين عيسى المطوع	١٩٦٠	الاذاعة والتلفزيون
٢ ـ غنيمة فهد المرزوق	١٩٦٤	رئيسة تحرير مجلة « اسرتي »
٣ ـ عواطف محمد احمد المغربي	١٩٦٥	الارشاد والانباء « سلسلة المسرح العالمي »
٤ ـ نوار عبد الرحمن ملا حسين	١٩٦٥	بالخارج
٥ ـ غنيمة جاسم العماني	١٩٦٦	الارشاد والانباء « مجلة الكويت »
٦ ـ شيخة حمود النصف	١٩٦٦	الارشاد والانباء (عالم الفكر)
٧ ـ سعود محمد مطلق العصيمي	١٩٦٧	وزارة الخارجية (القسم الصحفي)
٨ ـ احمد عبد الله محمد المبارك	١٩٦٧	بالخارج
٩ ـ علي جعفر خريبط	١٩٦٧	البرامج الخاصة ـ بالتلفزيون ـ
١٠ ـ عباس عبد الرزاق محميد	١٩٦٨	مراقبة المكتبات بجامعة الكويت
١١ ـ ناصر عبد المجيد عبد الحميد الصانع	١٩٦٨	الديوان الاميري (القسم الصحفي)
١٢ ـ لولوه علي خليفة العميري	١٩٦٨	في بعثة وثائق ومكتبات
١٣ ـ موضي منصور ناصر المنصور	١٩٦٨	جامعة الكويت (العلاقات العامة)

اصحاب الصحف
يردون على خريجي قسم الصحافة

اليوم التقينا ببعض أصحاب دور الصحف والمجلات للرد على ما جاء من اتهامات على لسان خريجي الصحافة الكويتيين .

كسل واتكالية :

يقول السيد **أحمد الجار الله صاحب ورئيس تحرير جريدة السياسة** : بالنسبة للنقطة الأولى التي يفضلون فيها العمل بالحكومة عن دور الصحف ، فهي تعبر عن الكسل والاتكالية التي تغلف جو هذه الفئة ، فهؤلاء يبحثون عن عمل روتيني يصحى الواحد منهم الساعة السابعة صباحا ويعود إلى البيت في الواحدة والنصف ليتناول غداء دسما ينهيه بصطلين من اللبن ، ويخمد بعد ذلك في نوم عميق يصحى بعدها مع زيادة وزن تزيد مع الأيام كسله وانحرافه عن العمل النشط .

في الهند عندما يتقدم العريس للزواج يسأل الأب عن مهنته ، فعندما يقول انه موظف يقول الأب إن البنت مخطوبة . لكن عندما يقول العريس إنني بائع سجاير ، يزوجه الأب . . لأن الحرفة خارج كادر الحكومة هي مهنة المستقبل ، ومهنة الطموح ، وهؤلاء يبحثون عن ضمانات ولا يبحثون عن طموح .

واعتقاد هؤلاء بأن الصحافة في الكويت مهنة تجارية هي ضمن المبررات التي تشجعهم على الكسل ، والتي يدارون بها نشاطهم المعكوس . . فالمهنة بالفعل مهنة تجارية لأن الصحافة فيها أقسام تجارية وصناعية ، بدليل الآلة والعامل والمفكر والفنان ، كما أنه بالضرورة يجوز أن تكون الصحافة ملكا للتجار ، بدليل أن اسهمها مطروحة في أرقى الدول ، ويمتلكها التجار ، ولكن العبرة فيما تصدره من كلام لا في شكل الإدارة ، هذا إذا كنا مع هؤلاء بأن الصحافة رسالة .

على أعتاب القبر :

ويضيف صاحب ورئيس تحرير جريدة السياسة قائلا : وأما بالنسبة للضمانات التي يتحدث عنها هؤلاء ـ خريجو قسم الصحافة ـ فيكفي بأنهم من خلال صفحات الجريدة يبنون لهم عالما لم يحلموا به ، والفرق بين الصحفي النشيط والموظف الكسول هو الثمن ، والضمان الكافي لهؤلاء باعتبارهم يبنون سمعة صحفية يمكن ان يستثمروها حتى وهم على أعتاب القبر .

وبالطبع لا يمكن تعيين هؤلاء بالكادر الوظيفي للحكومة في الشهور الاولى ، سيما وأن الصحافة ممارسة قبل أن تكون دراسة ، فهؤلاء بحاجة إلى ست سنوات على الأقل حتى يكونوا صحفيين حقيقيين ، يعيشون خلالها بين روائح الرصاص بالمطبعة ووساخة الحبر ، وبين المكاتب الأنيقة للتحرير ، بعدها سينالون مرتبات تفوق مرتباتهم الوظيفية ، بعد عشر سنوات يقضونها في الدرجة الرابعة بالدولة ، وبعدها يكون استثمارهم بالنسبة للجريدة استثمارا مربحا ، واي مرتب يحصلون عليه لن يكون خسارة . . فالصحف لا تؤمن بالاتكالية ، ولا تحدد وقتا للعمل ، فهي عمل دائم مستمر يستحق هذا الثمن .

واما مسألة الهزات الاقتصادية التي يتوقعونها للصحف فإنني أقول : إن الصحفي كالفنان ، يمكنه أن يؤدي رسالته في أي بلد كان ، فإذا فرضنا وصدق توقعهم بحدوث هزات اقتصادية للصحف الكويتية ، فإنهم يستطيعون ممارسة عملهم الصحفي في أي بلد آخر ، بعد أن يكونوا قد اكتسبوا الخبرة الصحفية الحقيقية ، ثم إن عليهم أيضا أن يتوقعوا بأن كل شيء معرض للهزات ، حتى أجسادهم نفسها ، فالمستقبل تحكمه قوة قدرية يصعب تحديدها من خلال مقدمات بسيطة .

الجرأة والصبر :

ويرد أحمد الجار الله على الرأي الذي ورد في التحقيق الصحفي على لسان

الخريجات ، بأن المجتمع الكويتي لا يشجعهن على العمل بالصحافة فيقول : بالنسبة للصحافة سواء للرجل أو للمرأة فتعتمد فيها تعتمد عليه على نوع من الجرأة والصبر ، إلى جانب الالمام التام في نفسيات الناس حتى يستطيع الصحفي أن ينال كل شيء . . دون هذا يكون الصحفي كالذي يبحث عن لقمة العيش بسهولة ويسر . .

فالخبر الصحفي أو المقالة الصحفية يحتاج إلى نوع من المشقة والصبر ، وأظن هذا هو الذي يصور للبنات بأن المجتمع لا يشجعهن على العمل في الصحافة . . هؤلاء انفسهن يحتجن إلى الصبر على المجتمع . .

ثم يختم رئيس تحرير وصاحب جريدة السياسة رده بقوله : ليس لديّ مانعا من التحاق هؤلاء الخريجين بالعمل الصحفي بالسياسة ، على ان يتخذوا من مادة الصحافة نشاطا لجهدهم الانساني ، لا مجرد وجاهة يستمد منها النفوذ ، وتستغل لأغراض اجتماعية أو لاغراض خاصة ، إذا ما اراد هؤلاء أن يعملوا بحق ، فنحن نرحب بهم حتى في منتصف الليل ، وهي الذ ساعات العمل عندنا .

الغلطة كبيرة :

ويقول السيد **داود مساعد الصالح صاحب ورئيس تحرير جريدة الهدف ،** التي تبنت عرض المشكلة وبحثها للوصول إلى حل :

كنت أتوقع أن أرى نقدا للصحافة المحلية بسبب النقائص التي لا زالت تلازمها ، والتي بسببها أحجم خريجو الصحافة عن العمل فيها . . ولكن لم أجد شيئا مما توقعته ، فلقد كانت أغلب الردود تشرح كيف ولماذا دخل الزملاء كلية الآداب ـ قسم الصحافة ـ ثم كيف ولماذا التحقوا بالحكومة أو بالأعمال التي يزاولونها الآن . . وكانت كلها أسباب شخصية إنسانية ، بمعنى أنه لا لوم على الفرد إذا ما بحث عن الاستقرار والضمان لحياته ، والتحق بعمل ، حسب اعتقاده هو أضمن وأحسن من مجال تخصصه .

ومن المقدمة السابقة أجد أنه ليس من الصالح أن أناقش كل رد على حده ، لأن ارتباط الرد بموضوع الصحافة الكويتية وسبب عدم إقبال الشباب الكويتي للعمل في ميدان الصحافة الكويتية ، هو ارتباط عضوي . . وعليه فإنني سوف أتكلم عن صحافتنا المحلية لا لأحلّيها في عيونهم ، بل لأذكر الوقائع كما هي . وأنا متأكد أن في عزوف الشباب وخاصة الخريجين عن العمل في ميدان الصحافة غلطة كبيرة .

إن ازدياد نسبة الكويتيين ، إذا ما عملوا في الحياة الصحفية لن يزيد الصحافة تقدما ، في الوقت الحاضر ، ولكن سيعوق تقدمها في المستقبل . وأنا مقتنع من هذه النظرية ، وأعتقد بأن الصحافة في الكويت متقدمة جدا عن صحافة كثير من الدول العربية ، بل أكاد أقول إذا ما احتسب عمر الصحافة المحلية وقورن بإمكانيات وعمر الصحافة في الدول العربية الأخرى فإن صحافتنا بالنسبة لها تكون متقدمة بعشر سنوات على الاقل عن صحافة جميع الدول العربية .

شكر للمؤسسين :

إن الصحافة في الكويت مدينة بالشكر للمؤسسين للصحافة الكويتية ، وهم بدون استثناء ليس بينهم من خريجي الصحافة إلا واحدة . هؤلاء هم الذين أسسوا وصبروا وطوروا الصحافة . . . وهذا أمر معمول به في كثير من بلدان العالم . . فالصحافة شعور من شخص للتعبير عما يشعر به هو ، أو يشعر به المجتمع ، والصحافة وسيلة لنقل الأفكار من الشعب للمسئولين ومن المسئولين إلى الشعب .

وهي لهذا وسيط محايد ، وموضوعي ، أو ينبغي أن تكون كذلك بين فكر السلطة وفكر الشعب ، ومنبر حر ، ومركز إشعاع دائم للثقافة والفكر والابداع الانشائي . وهي بذلك كله ، تحظى بأوفر الاهتمام والرعاية من الدول المتقدمة جميعا . لنأخذ مثلا فرنسا ، حيث أصبح من التقليد المتوارث أن تقوم الحكومة الفرنسية بتقديم مساعدات ضخمة ، تصل إلى نصف الكلفة ، الأمر الذي يتيح

لدور الصحف أن تتحرك بمزيد من الفاعلية والشهية والتأثير . ولكي أتيح للقاريء أن يكوّن فكرة واضحة عن حجم وطبيعة هذه المساعدات ، أورد فيما يلي صورة موجزة عنها .

اولا : المساعدات الضرائبية وتشمل :

ـ إعفاء ناشري المطبوعات الدورية من كافة الرسوم الصناعية .
ـ إعفاء الموارد الصحفية من إعلانات واشتراكات ومبيعات وغيرها من ضـريبة الدخل .
ـ إعفاء الورق والحبر وكل ما يتعلق بطباعة الصحف من دفع أية رسوم .
ـ تخفيض الرسوم على البرقيات والمراسلات العائدة للصحف ووكالات الأنباء .

وقد بلغت الاعفاءات الضرائبية عن الصحافة الفرنسية :

سنة ١٩٦٢ ـ ٥,٣٠٦,٩٦٠ فرنك جديد .
سنة ١٩٦٣ ـ ٥,٣٠٦,٩٦٠ فرنك جديد .
سنة ١٩٦٤ ـ ٦,٨٠٦,٩٦٠ فرنك جديد .

ثانيا : المساعدات البريدية :

إن الإعفاءات البريدية للصحافة تبلغ معدل ٥٠ بالمئة من التعريفة العادية . وقد بلغت هذه الإعفاءات :

سنة ١٩٦٢ ـ ٢,٧٦١,٥٠٠ فرنك جديد .
سنة ١٩٦٣ ـ ٢,٩٥١,٥٠٠ فرنك جديد .
سنة ١٩٦٤ ـ ٣,٠٥١,٥٠٠ فرنك جديد .

ـ إن وكالات الأنباء تتمتع أيضا بخصم مقداره ٥٠ بالمئة على المراسلات البرقية .
ـ إن قسما من البريد الصحفي ينقل بواسطة وسائل النقل الحكوميـة ، بتعرفـة

خاصة تبلغ معدل ٥٠ بالمئة من التعرفة العادية . وقد بلغت هذه المساعدة :

سنة ١٩٦٢ ـ ١٦,٥٠٠,٠٠٠ فرنك جديد .
سنة ١٩٦٣ ـ ١٩,٢٠٠,٠٠٠ فرنك جديد .
سنة ١٩٦٤ ـ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك جديد .

ثالثا : المساعدات الفنية :

إن الدولة الفرنسية تقدم لكل صحيفة نسبة ١٥ بالمئة من ثمن المعدات والآليات التي تشتريها . وإن مساعدة الدولة الحقيقية للصحف هي في إمدادها بالورق . وفي فرنسا يقولون (إذا أرادت الدولة مساعدة الجريدة مدتها بالورق) وهذا القول قديم جدا يرجع إلى الزمن الذي كان فيه الورق مادة ثمينة كما يقول بلزاك في روايته (عذاب المخترع) .

ولما كان سعر الورق في فرنسا أغلى منه في الأسواق العالمية الأخرى ، فقد عمدت الحكومة إلى تخفيض هذا السعر ، حيث بلغ مقدار التخفيض سنة ١٩٦٢ : ٢٢ مليون فرنك جديد .

رابعا : مساهمة الدولة للانتاج الثقافي

ان العقبات التي تلاقيها الصحافة في سبيل انتشارها خارج الحدود ، والمصلحة الثقافية الوطنية التي تفرض هذا الانتشار ، حملت الدولة على الاهتمام جديا بالامر . وكانت الطريقة المتبعة في منتهى البساطة : تسديد العجز الناجم من عمليات التوزيع هذه . وبلغت مساهمة الدولة في تغطية هذا العجز :

سنة ١٩٦٢ ـ ٤,٢٠٠,٠٠٠ فرنك جديد .
سنة ١٩٦٣ ـ ٣,٥٠٠,٠٠٠ فرنك جديد
سنة ١٩٦٤ ـ ٦,٢٠٠,٠٠٠ فرنك جديد .

إن هذه الزيادة التي طرأت خلال عام ١٩٦٤ ترجع بالدرجة الأولى إلى أسباب وطنية ، اهتمام الدولة بنشر الصحف الفرنسية في الخارج .

وبهذا المثل من فرنسا قصدت الرد لتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة ، والقائلة بأن حكومة الكويت تدفع بعض الدراهم للصحافة المحلية ، وواقع الحال هو أن الحكومة والمؤسسات تدفع بدل اشتراك فقط ، ومحاسبة الحكومة دقيقة في هذا الشأن ، بحيث تدفع عن الأعداد التي تصدر فقط ، وإذا تعطلت الجريدة أو المجلة لسبب ما ، أو صدر قرار بتعطيلها فإن الحكومة لا تدفع اشتراكا عن تلك الفترة التي تعطلت فيها الصحيفة أو المجلة . . . علما بأن في معظم بلدان أوربا وأمريكا تخصص الشركات والأثرياء مبالغ وتبرعات لإعانة الصحف تخصم من الضرائب ، ويعتبر ذلك بمثابة إنشاء مدرسة ، أو التبرع لعمل خيري .

ضمان واستقرار :

وأملي أن تصحح الفكرة المغلوطة ، بأن الصحف المحلية تعيش على إعانة الحكومة ، بل الواقع أنه لو قطع اشتراك الحكومة فلن يؤثر ذلك على الصحف والمجلات ، وهذا هو الواقع المؤسف بعينه . . بعد ذلك . . . أود أن أؤكد ما يلي :

- أن صحافتنا متقدمة متطورة فنيا وإعلانيا وثقافيا .
- وكذلك فإن الصحف مستقرة وباقية .
- وصحافتنا لها سمعة محلية وعربية طيبة .
- ومؤسساتنا الصحفية كاي مؤسسة تطبق عليها القوانين ، وخاصة قوانين وزارة الشئون الاجتماعية ، حيث إن الوضع مستقر ، وحقوق الموظفين محفوظة . . وإن حقوق الموظف في القطاع العام لاتختلف كثيرا عن حقوق الموظف في القطاع الخاص .

وعليه أرجو وآمل أن يطمئن الذين يعملون بالصحافة ، أو الذين يرغبون أو يفكرون في العمل بها ، بأن يقدموا ولا يترددوا ، فهناك استقرار وضمانات .

والنقطة الثانية التي تطرق لها بعض الإخوان خريجو قسم الصحافة ـ هي صعوبة العمل الصحفي ، واعتقد أنهم خاطئون في ذلك ، ولعل السيد محمود عبد القادر قد بين لزملائه ذلك ، فليس كل عمل الصحافة جمع الأخبار واللهث وراء كل جديد ، والبحث عن مشاكل الناس . بل هناك أعمال كثيرة منها مثلا : كاتب المقال : وهو يستطيع أن يبقى في المكتب يفكر ويحلل ولا يطلب منه الانتاج المستمر ، فمقالة قوية ينتظرها القراء مرة واحدة في الشهر ، خير للمجلة أو الجريدة من عدة مقالات سطحية ، لا تعالج ما يشكو منه الناس في نفس المدة .

وهنا أيضا المعلق السياسي ، وكاتب الافتتاحية ، وكل مهمته الأخبار السياسية والمحلية والعالمية وقراءة بعض المصادر والاستماع إلى بعض الإذاعات العربية منها والأجنبية ، للخروج باستنتاجات وأفكار جديدة يعرضها على صفحات جريدته .

وكذلك الحال بالنسبة لكاتب القصة أو الناقد الفني ، وهو شخص لا سلطان لأحد عليه (حسب مزاجه وفنه) والفن اما رسما أو نحتا وغيرهما .

ويمكن اعتبار الفن متقدما بل وممتازا في الكويت . . ولكن الصحافة للأسف لا تولى هذا الفن الجميل العناية والتشجيع الكافيين ، نظرا لعدم وجود الكاتب او الناقد الفني المتفرغ .

لماذا . . لماذا . . . ؟

هناك أيضا الجنود المجهولين في الصحافة ، مثل موظفي الأرشيف والتصليح (التصحيح) والإشراف ، وهؤلاء هواة محترفون يحبون عملهم كثيرا . . ويعرضون عن الشهرة الصحفية بالاستفادة العظيمة من كثرة القراءة والاطلاع

بحكم عملهم .

ثم يتساءل السيد داود مساعد ، صاحب ورئيس تحرير جريدة الهدف :
ــ لماذا نريد صحفيين كويتيين ؟

نريدهم للقيام بأعمال ، لا يستطيع غيرهم القيام بها على الوجه الذي يرضاه القاريء أو المواطن الكويتي فمثلا :

١ ــ تحليل الأخبار المحلية بوجه خاص ، لأن العاملين في الصحف ليس لديهم الوقت الكافي لتنفيذ هذا العمل من جهة ، وعدم استطاعتهم أصلا القيام به بالصورة التي نرضاها من جهة أخرى ، وهذا التحليل الذي يقوم به شخص كويتي يريح بالطبع الكثير من الكويتيين ، لأنه أعلم بنفسياتهم وميولهم .

٢ ــ هناك عدد كبير من العاملين في دور الصحف يعملون نصف نهار ، وعدد الكويتيين بينهم قليل جدا ، ونأمل أن يزداد هذا العدد كمرحلة أولية ، لترغيبهم في العمل الصحفي ، في نفس الوقت . ومن يجد في نفسه الكفاءة عليه أن يتفرغ لهذا العمل المشرف ، لتأدية خدمة لا نظير لها في أي جهة أخرى تعود على المجتمع بالنفع والخير ، ونحن نرحب بمن يريد أن يعمل في الصحافة من إخواننا الكويتيين ويا حبذا لو كانوا من خريجي الصحافة الذين يعملون الآن في الوزارات ووراء الطاولات الأنيقة .
وأخيرا وليس آخرا .
هناك في كل وزارة شكلت كتاب من (الهدف) ولهذا أقول : من يريد الوصول إلى كرسي الوزارة بسهولة فإن أقرب طريق هو (الهدف) .

ثلاثة أنواع :

ويقول السيد **سامي المنيس صاحب ورئيس تحرير مجلة الطليعة** :

في الحقيقة لابد من تعريف لمعنى الصحافة وما هيتها :

أولا : هناك صحافة مكافحة .
ثانيا : صحافة مهنة .
ثالثا : صحافة ارتزاق .

والمقصود هنا بالصحافة المكافحة ، هي التي تدافع عن القضايا ، دفاعا مباشرا دون التواء ، متوخية الحقيقة والدقة في معلوماتها .

أما النوع الثاني من الصحافة وهو صحافة المهنة ، فاعتقد أن هذا النوع يديره صحفيون محترفون يخدمون العمل الصحفي ، بدافع من شرف المهنة وقدسيتها ، من أجل النهوض بها إلى أعلا المستويات .

والنوع الثالث الأخير وهو خطر - صحافة ارتزاق - فهي متمرسة بقلب الحقائق عن طريق النفاق ، بقصد الحصول على مصالح مادية بحته ، وهذا ما يسمى بصحافة التجار . ولكنها تجارة من نوع قذر ، وبالطبع يوجد في الكويت هذه الأنواع الثلاث من الصحافة .

وبالنسبة للضمانات للقمة العيش ، فهي موجودة في أي عمل كان ، إنما هؤلاء الخريجون يبحثون عن الامتيازات التي توفرها الدولة لهم في العمل الوظيفي . . والعمل الصحفي يختلف عن ذلك كثيرا ، فهو يعتمد على إنكار الذات ، والإيمان بخدمة المجموعة ، بصرف النظر عما يقاسيه الصحفي من متاعب .

وأنا معهم في الرأي الذي ينادي بضرورة التخصص في العمل الصحفي ، ولكن ليس من الضروري أن يكون الصحفي على جهل ، إلى حد ما ، بكل نواحي الحياة ، فالمفروض أن يلم الصحفي ، مهما كان تخصصه ، بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية مصداقا للقول المأثور : إذا أردت أن تكون صحفيا فلتأخذ من كل شيء بطرف . .

أزمات مالية . .

وبالنسبة للهزات الاقتصادية التي يتوقعونها للصحف بالكويت . . باعتقادي إن عبارة « هزات اقتصادية » اكبر من حجمها في هذا الموضوع ، وإنما نستطيع أن نقول بإن الصحافة الكويتية أو غيرها ، تكون عرضة لأي سبب ما لأزمات مالية . . وفي رأيي أن الصحافة الحرة القريبة من قرائها تستطيع أن تتخطى أزماتها المالية التي قد تعترضها .

وبالنسبة لما قالته الخريجات عن أن المجتمع لا يشجعهن على العمل في الصحافة ، فإنني أقول : إن الحرية تؤخذ ولا تعطى ، وإذا كانت الخريجات مقتنعات بالعمل في الصحافة فباستطاعتهن التغلب على هذه المشكلة ، ولو بالتمرد على هذا المجتمع حتى يصلن إلى ما يبغين إليه .

أما بالنسبة لقولهم بأن شعب الكويت شعب مدلل ، له حقوق وليست عله واجبات ، فإني أتساءل : هل هؤلاء الخريجون مقتنعين بهذا ؟

ولو فرضنا وكانوا مقتنعين فعلى الدنيا سلام ، إذا كان هذا حال خريجي الجامعات في عصرنا .

ويختتم السيد سامي المنيس رده بقوله :

نحن نرحب بهؤلاء الخريجين للعمل في صحيفتنا ، شريطة أن يلترم من يعمل عندنا بالخط الذي نسير عليه .

تحقيق : محمود عبد القادر
الهدف
١٩٧٠/٧/٩



الفصل الخامس عشر

تصورات شمولية للمسألة الإعلامية

هذا الفصل بمثابة استمرار لما بدأنا فيه ، في الفصل السابق ، مع فروق . أولها أنه لا يقوم على مقالات يكتبها أشخاص محددون ، وإنما على تقارير تقدمها هيئات أو جمعيات . وثانيها أن هذه التقارير لا تعالج قضية الصحافة ، بل تتجه إلى مشكلة الاعلام بشكل عام ، ومن ضمنه الصحافة بالطبع ، بل إن مذكرة جمعية الفنانين ، وكذلك جمعية الخريجين تنظر إلى الفن (المسرح مثلا) على أنه أداة إعلام ينبغي توجيهه لأداء وظيفة اجتماعية بنائية .

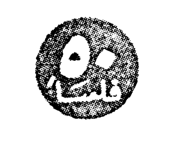
لقد طمح مجلس التخطيط ـ حين كان مديره الاستاذ أحمد علي الدعيج (رحمه الله) ـ الى وضع خطة إعلامية ، تكون بمثابة « دليل عمل » ، وهذا الطموح لابد أن يكون نابعا من مراقبة واقع أجهزة الاعلام في الكويت ، وكيف أنها لا تناغم بينها ، قد تفتقد التنسيق فيما بين أنشطتها ، وقد يكون بعضها بلا خطة أصلا ، ومن هنا كان طرح قضية الاعلام على المؤسسات الثقافية ذات العلاقة المباشرة ومن الطبيعي أن تأتي تقارير هذه المؤسسات منسجمة مع تكوينها الخاص ، ففي حين يهتم تقرير « وزارة الأوقاف » بالكليات ، دون توغل الى التفاصيل ، التي ستجعله في صدام لا طائل من ورائه مع واقع الاجهزة الاعلامية ، وما تبثه بين الناس ، ومن ثم يكتفي بإطار عام للعمل الاعلامي ، يرتكز على رعاية الاخلاق ، والاهتمام بالتراث الروحي ، فإن تقرير رابطة الاجتماعيين ، منطلقا من تصوره الخاص لمفهوم « مجتمع » ، وعلاقة البنى الفاعلة فيه ، ودور الثقافة في تشكيل هذه العلاقة ، ورسم القيم الاجتماعية ، تكتسب نظرته شمولا من نوع آخر ، ليس هو الحرص على الكليات ، بل الربط بين الجزئيات ، ووضعها في إطار شامل .

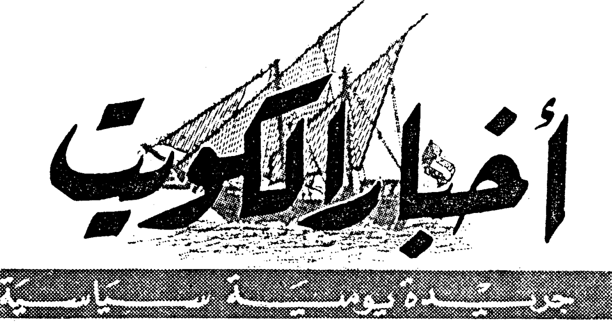
إننا نسجل هذه الوثائق المهمة ، مرتبطة بالهيئات التي شكلت فيها تصورها لدور الاعلام في المجتمع ، مرهونة بتاريخ نشرها ، وما يدل عليه هذا التاريخ من إحساس بواقع غير متوافق ، وتطلع لتطوير هذا الواقع ، إلى ما هو أكثر ايجابية وتماسكا بعد أكثر من عشر سنوات من محاولة مجلس التخطيط ، نجد وزير التربية الدكتور يعقوب الغنيم (انظر الفقرة الخامسة من هذا الفصل) يقدم ثماني وصايا أو ثمانية مباديء ، للإعلاميين ، يطلب منهم وضعها موضع الرعاية فيما ينشرونه ويبثونه في أجهزتهم ، حتى لا يكون لهذه الأجهزة مردود سلبي مناقض للأهداف التربوية التي ترعاها الوزارة في مناهجها وخططها التعليمية . سيكون من الطريف أن تجرى موازنة ، أو مقارنة ، بين مذكرة وزارة الاوقاف عام ١٩٧١ ، و « مذكرة » . وزارة التربية عام ١٩٨٢ لنرى أين تتجه مسارات القيم والأهداف في المجتمع الكويتي .

السؤال الباقي في هذا المدخل إلى قراءة هذه المذكرات ـ التصورات ، هو : هل وضع منها شيء موضع التنفيذ ، أو حتى المناقشة ، والتقويم ، للانتهاء الى صيغة متفق عليها ، تجمع « حسنات » هذه التصورات ، وتتجنب النزعات الخاصة ، أو الأمور غير المهمة ؟

الجواب ، ينبغي ان يمر بمرحلتين : قراءة هذه الوثائق بشيء من التمعن الهاديء،ثم مراقبة حركة المؤسسات الاعلامية التي ورد ذكرها ، وما حققت من إنجازات في السبعينات .

لا أحب أن أتعجل بإصدار حكم ، وليس مهما أن أصدر حكما خاصا ، قد لا يخلو من تعسف ، أو تعجل ، أو رؤية خاصة . ولكنه على أي حال ، لن يكون متيقنا من أن هذه التصورات قد أخذت طريقها إلى المناقشة ، والتنفيذ ، أو ما يشبه التنفيذ .







جريدة يومية سياسية

العدد ٢٤١٣ — الثلاثاء ٢٧ ابريل ١٩٧١ م — ١ ربيع اول ١٣٩١ هـ

صاحب الامتياز ورئيس التحرير عبد العزيز فهد الفليج

أخبار الكويت

صدر عدد الأول في ١٩٦٢/٣/١

وتوقفت في عام ١٩٧٥

تحية وذكرى ، للصحيفة الوحيدة التي احتفظت لنا بهذه التقارير والتصورات

نص مذكرة رابطة الاجتماعيين

أخبار الكويت ١٩٧١/٩/٨

طلب مجلس التخطيط من المؤسسات والوزارات والجمعيات المختلفة ان تقدم رأيها لتساهم في وضع سياسة اعلامية للكويت . . وبالفعل تقدمت كل هذه الجهات بدراسات حول موضوعات مختلفة طرحها مجلس التخطيط . وكانت السياسة الاعلامية في الكويت من اهم الموضوعات التي تركزت عليها هذه الدراسات . وعلى هذه الصفحة ننشر رأي رابطة الاجتماعيين تجاه السياسة الاعلامية بالكويت :

نظرا لما لوسائل الاتصال الاعلامي من قوة في النفاذ والتأثير على الافراد والجماعات بل المجتمع ككل ، وكذلك القدرة على القيادة والتوجيه في شتى نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولما لهذا الموضوع من حساسية تتطلب الكثير من الحذر في معالجته . ولاننا رابطة الاجتماعيين لا نملك وحدنا الجهاز الكافي للقيام بمعالجته بطريقة عملية تعتمد على الدراسة والبحث لمثل هذا الموضوع الخطير في تأثيره الجماهيري ، ونظرا لان ما ننتهجه من سياسة علمية في هذه الرابطة تفرض علينا البعد عن الحدس والتخمين في معالجة مثل هذه المواضيع معالجة جزئية نظرية لا تعتمد الا على الملاحظة ، والرأي الفردي المجرد ، فإننا لن نطرح مقترحات حلول لهذا الموضوع قد تقود الى عملية ترقيعية وقتية ما تلبث ان تنهار إلى الاسوأ .

ولكننا في البداية سنثير تساؤلا وحوارا حول نقطة نرى انه من الاهمية التوقف عندها طويلا ومن ثم نطرح برنامج خطة عمل كمحاولة تقود الى تلمس الصواب باسلوب علمي حديث .

فبالنسبة لموضوع التساؤل فاننا نرى أنه لابد من طرح سؤال هام وملح يثير

طرحه كثيرا من الجدل والنقاش وذلك لما له من اهمية في انه الهدف الذي تقام من اجله اجهزة الاعلام في مختلف الدول وهذا السؤال هو : ما هي مهمة الإعلام ؟

وفي رأينا انه ليس هناك حتى الان مفهوم محدد وواضح في أذهان الجميع عن هذه المهمة أو حتى عند غالبيتهم . ومعنى هذا أنه قد يفهم البعض هذه المهمة بصورة معينة بينما يفهمها البعض الآخر بشكل مغاير . وهذا المفهوم قد يختلف في كلياته أو جزئياته من مجتمع الى آخر متأثرا في ذلك بالانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في هذا المجتمع او ذاك . ومع ذلك فقد تكون لدينا خطوط عريضة متفق على إنها تشكل مفهوم المهمة الإعلامية ولكن الشيء غير المتفق عليه هو كيفية تنفيذ هذه الخطوط والمهام . فإذا اعتبرنا أن مهمة الإعلام تقوم على الآتي :

أ ــ تزويد المواطنين بالمعلومات والاخبار الصحيحة .
ب ــ تعمل على تثقيف المواطنين وتوعيتهم .
جـ ــ تعمل على الترويح عن المواطنين وشغل أوقات فراغهم .

فلو أخذنا على سبيل المثال النقطة الاولى فهل المقصود هنا نقل الاخبار والمعلومات كما اتفق وحسبما تزودنا به وكالات الانباء ام ماذا ؟ . . في رأينا أن ما تمدنا به أجهزة الإعلام المحلية بهذا الخصوص يعتبر تجسيدا واضحا لسلبية الجهاز القائم على هذه العملية اذ أنه من المفروض أن يكون هناك عملية تحليل وربط للحودات بما سبقها مع طرح بعض النتائج المتوقعة مستقبلا وهذا الواقع يسحب نفسه أيضا على عمليتي التثقيف والترويح اذ لابد أن تكون كذلك لهاتين العمليتين أهداف واضحة ونظرة محددة .

هذا الاختلاف بين دور أو مهمة الاعلام وكيفية تطبيقها أو الاختلاف بين الفكرة والتطبيق قد ينحو بنا بعيدا عما تضمنته وكفلته نصوص الدستور للمواطن، وخاصة فيما جاء في موضوع المقومات الاساسية للمجتمع من ايضاحات كافية لما نتصوره لمستقبلنا .

لذلك فنحن في حاجة ماسة الى تحديد واضح وصريح لمفهوم مهمة الإعلام في هذا المجتمع على أن يكون هذا التحديد نابعا من واقعنا مجسدا نصوص دستورنا الذي يمثل الإرادة الجماعية متأثرا بتركيبتنا الاجتماعية عبر السنين ، معبرا عن طبيعة وتطلعات أفراد مجتمعنا في حاضره ومستقبله

هذا بالنسبة لموضوع التساؤل . أما بالنسبة لموضوع خطة العمل فانها ترتكز على مرحلتين أساسيتين .

المرحلة الاولى :

١ ــ القيام بعمل حصر وتقييم شاملين لوسائل الاعلام الحالية بجهازيها الاداري والفني للتعرف على مواضع السلب والايجاب فيها والعمل على التخلص من العوامل والمؤثرات المعوقة التي تحول دون وصولها الى أهدافها تضيق من دائرة تحركها وهنا نركز على أهمية النوعية البشرية كأساس لاختيار الكفاءات القيادية لهذا الجهاز واعداد الكوادر الفنية والادارية اللازمة للسير بهذا المرفق الى الأغراض المناطة به .

٢ ــ وضع تخطيط لبرنامج عمل مرحلي يكون خاليا من الشوائب والسلبيات التي تبرز بعد القيام بالعملية التقييمية ويراعى في هذا البرنامج المرحلي ـ بالاضافة الى تحديد الفترة الزمنية له ـ الجدة بالفكرة واسلوب الطرح بما يتمشى ومعطيات العصر باساليبه العلمية الحديثة .

المرحلة الثانية :

١ ــ وكمرحلة ثانية ، يلزم الى جانب ما تقدم القيام بعمل بحوث ودراسات ميدانية قصيرة او طويلة الأجل يوضع في ضوء نتائجها تخطيط للبرامج الإعلامية .

يراعى عند التخطيط ان تكون برامج المستقبل هادفة ترمي الى توعية المواطن وتثقيفه وكسب ثقته بالحقائق الصادقة . ولايجاد مثل هذه الثقة فاننا نرى أنه ليس ثمة ما يمنع من أن يكون التلفزيون والاذاعة بصورة خاصة منبرا عاما ومشتركا تساهم فيه كافة القطاعات الشعبية فيما تود ان تبديه من اراء سواء كان منها ما يتفق مع سياسة الحكومة أو ما يتعارض معها . وذلك لان مثل هذه الاراء ان وجدت وافسح المجال لها فانها تكن صورة من صور الحوار الجاد الهادف الذي يسعى الى استخلاص الحقائق واعطاء الفرص لكافة الاراء المتصارعة في المجتمع بدلا من ان تفتش هذه الفئات عن التنفيس بوسائل اخرى تفرغ فيها اراءها واما لها وطموحها .

٢ ــ نرى انه ينبغي ان تستمر هذه البحوث الميدانية على فترات زمنية متقاربة أو متباعدة لكي تعي وتستوعب ما يطرأ على المجتمع من تغيرات وتبدلات يستتبعه تغير في متطلبات وحاجيات الافراد والجماعات التي تفرضها معطيات المراحل الجديدة .

٣ ــ ان تستهدف هذه الدراسات والبحوث البرامج التي تعمل على نشر العلم والحقائق العلمية وتعمل ايضا على النهوض بالمجتمع ودمجه للسير به الى الامام مع التأكيد على احساس الناس وشعورهم بانهم اصحاب مصلحة في هذا المجتمع وانه لا فرق بين فرد وآخر وبانهم سواسية امام القانون وأن لهم الحق في المشاركة وابداء الرأي فيما يهمهم ويهم مجتمعهم .

٤ ــ ان تشارك الهيئات الاهلية والاجهزة الحكومية في بلورة الاتجاه الذي يمثل التيار الغالب والتيار الحديث المطالب في تطوير مفاهيم المجتمع وتحسين ظروفه المعيشية لكي يقضي عل السلبية المتمثلة في عدم التجاوب الفعال بين اجهزة الدولة والمواطنين ؛ ذلك انه من الملاحظ ان كثيرا من المهام التي تضطلع بها الدولة على مختلف اجهزتها كثيرا ما تكون نابعة من اعلى بحيث يشعر المواطن انها مفروضة عليه ولا تعبر بصدق عن واقع احتياجاته ومن هنا فان رابطة

الاجتماعيين تطالب بالتوسع بهذا الاتجاه في التخطيط للمستقبل ضمانا للمشاركة الجماعية واحساسا بالمسئولية .

٥ ــ وعلى هذا فان رابطة الاجتماعيين ترى صحة الفكرة التي تبناها مجلس التخطيط بتلمس اراء الهيئات الاهلية حول تلك السياسة وانها لترى النظر في توسيع تلك القاعدة حتى تشمل الكثير من المؤسسات والافراد ذوي الاهتمامات بقضايا المجتمع .

٦ ــ ينبغي ان تكون هناك نظرة فاحصة لتجاوب الدول الاخرى المتقدمة في هذا المضمار لكي لا نكون في معزل عنها وعن الاشواط التي خطتها البشرية في هذا المجال . كما يجب الاهتمام بالدراسات والبحوث الفردية والجماعية ، أو ما تقدمه هيئة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بهذا الشأن .

٧ ــ ان رابطة الاجتماعيين لعلى اتم الاستعداد للمشاركة الفعالة مع مجلس التخطيط في مختلف الدراسات والبحوث التي تحقق مثل تلك الاهداف .

ولعلنا في ختام هذه المذكرة الموجزة يمكننا القول بان الغرض من طرح هذا التساؤل وخطة العمل هو محاولة التوصل الى وضع سياسة اعلامية محددة وواضحة المعالم ، تستهدف النتائج الاساسية التالية :

اولا : خلق الاحساس لدى افراد المجتمع بما تبثه وسائل الاعلام من برامج وبمن يوكل اليهم القيام بهذه المهام في المجتمع . وهذا يقتضي استكشاف الامكانات القائمة عن طريق اعادة تقييم الكوادر الفنية والادارية المنوط بها القيام بالاشراف على وسائل الاعلام بالدولة .

ثانيا : ضرورة استلهام روح العصر والنظر الى الامور نظرة موضوعية في معالجة قضايا المجتمع ، وهذا يقتضي بعد الوقوف على الامكانات المتوفرة حاليا وضع خطة عمل مرحلية تستخدم الاسلوب العلمي في تخطيط وتنفيذ برامجها .

ثالثا : خلق الاحساس بالمسؤولية ودعوة المواطنين للمشاركة الايجابية في حل قضاياهم وقضايا مجتمعهم وهذا فيما نعتقد هو ما استهدفه مجلس التخطيط في دعوته الهيئات الاهلية للمساهمة في وضع السياسة الاعلامية وهو ما ندعو الى التوسع فيه في كافة المجالات .

رابعا : استثارة الوعي لدى المواطنين وخلق الحافز لديهم للمشاركة في تصور ورسم المستقبل لمجتمعهم وما ينبغي ان يكون عليه .

وهذا ما نستهدفه من ضرورة التركيز على القيام بالبحوث والدراسات الميدانية والوقوف على اراء وامال وتطلعات المواطنين لنضمن بذلك ان يكون التقدم شاملا متواصل الحلقات لا من اجل تحسين ظروف الحياة الحاضرة فحسب بل وفي وضع اطر واسس الحياة للمستقبل الذي نرنو اليه جميعا .

نصّ مذكرة وزارة الأوقاف

أخبار الكويت ١٢/٩/١٩٧١

يجري مجلس التخطيط دراسات واسعة حول السياسة الاعلامية في البلاد بهدف اعادة تخطيط السياسة الاعلامية .

وقد رأى مجلس التخطيط قبل البدء في وضع الخطوط الرئيسية للسياسة الاعلامية الجديدة أن يستطلع رأي الوزارات والهيئات والجمعيات المختلفة ووجهة نظرها في السياسة الاعلامية ومقترحاتها في هذا الخصوص بغية الوصول إلى عمل مسح شامل لكافة الاراء والاتجاهات المختلفة وقد استطاعت أخبار الكويت أن تحصل على نص المذكرات التي قدمتها الوزارات والهيئات المختلفة وتبدأ اليوم بنشر نص المذكرات المقدمة من كل من وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية وجمعية الفنانين الكويتية .

نص مذكرة وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية :

إن الكويت بلد مسلم يعتز باسلامه وعقيدته ، والاسلام يحمل كل المنتسبين اليه اعادة الدعوة إلى الحق والخير والسلام ومن هنا فإن ديننا ودستور بلادنا يفرضان أن يتميز اعلامنا بنشر كل نافع فاضل يحقق السعادة للفرد والأمة . وكل غفلة عن هذا الدور تعتبر استهانة بالمقدسات وتضييعا لآمال الوطن وعدوانا على دستور البلاد وأن الحرص على الاستفادة من خبرات الآخرين في مجالات الاعلام مطلب محمود فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها غير أن الانسياق وراء كل مستورد ضار أمر تتميع بسببه شخصية الأمة ويذهب بتقاليدها وعاداتها ، بل ويصل ألى حد استخفافها بعقيدتها وحقيقة ايمانها .

إن أجهزة الاعلام ماهي إلا أداة يجب تسخيرها لما يعود على الفرد والمجتمع بالنفع والخير العميم في الدرجة الأولى ، لأنها مدرسة الشعب والأمة ولأنها تغزو كل بيت في الحضر والبادية ويسمعها القاصي والداني على السواء، سواء كانت اذاعة مرئية أو مسموعة أو صحافة فهي محط أسماع الناس وابصارهم لذلك يجب العناية بها والتركيز عليها بما يحفظ على الأمة كيانها وشخصيتها وحضارتها وثقافتها .

من أجل ذلك نقترح ما يلي :

١ ــ نرى أن تكون سياسة الاعلام وأسلوبه نابعان من بيئتنا المسلمة ، وأن لا تخرج على تقاليده وعاداته في هذه البيئة الكريمة بل تعمل على احياء الضمير والروح الدينية حتى تقف حارسا أمينا على تصرفات الجميع والشعور بالمسؤولية .

٢ ــ ضرورة حرص وسائل الاعلام كافة على تبصير المواطنين بحقيقة دينهم ومحاسن اسلامهم ودحض الشبه وما يثار حوله من اباطيل .

٣ ــ لفت نظر الجمهور وعلى الأخص الناشئة من الفتيان والفتيات والامهات إلى مكارم الأخلاق ومحامد الشيم حتى يؤسس كياننا الاجتماعي على قواعد من الطهر والعفة واستقامة الفكر والسلوك .

٤ ــ ثقافتنا غنية بما يؤنس النفس وينعش الخاطر . . وامجادنا في المشارق والمغارب مادة جيدة للتسلية وللهو البريء والثقافة الممتعة . . وليس في ديننا ما يأخذ مسالك المرح العف بل أن الشرع القويم ليدعونا إلى ذلك وفي المأثور : روحوا عن القلوب ساعة بعد ساعة .

هذا ما ترى الوزارة ابداءه من ملاحظات تدخل في اختصاصها .

نص مذكرة جمعية الفنانين

أخبار الكويت ١٢/٩/١٩٧١

إن لكل دولة سياسة تعرف بها وتسمى السياسة القومية وهي فحوى دينها ودستورها وتقاليدها الاجتماعية وإن الكويت التي أصبحت دولة عربية مستقلة لها من تقاليدها وعاداتها ما يجعلنا نحرص على الحفاظ عليها وأن التطور الاجتماعي الذي لمسناه في سياسة الاعلام لم يكن مبني على أساس سليم حيث نرى التخبط في برامجه والمتناقضات الواضحة سواء كانت بالمسلسلات الاجنبية أو بالبرامج الترفيهية والاحاديث في الاذاعة والتلفزيون والمسرحيات وكذلك الأغاني العربية منها والأجنبية .

وما من شك أن شغل فراغ المواطن بشيء يعود عليه بالنفع العام ويشده شدا وثيقا بماضيه وحاضره ويحافظ على رباطه الاجتماعي الذي عاشوا عليه ابائه واجداده يتطلب منا أن نحرص كل الحرص على نهج سياسة واضحة في أجهزة الأعلام .

وأن رغبتكم لاستطلاع رأي المجتمع عن طريق الاندية والجمعيات أمر جليل يستحق منا الثناء والتقدير لكن هناك بعض ما يجيش في نفوسنا نود ذكره على سبيل المثال :

لم تضع سياسة الاعلام فئة معينة من المجتمع لأن هذه الفئة تتفاوت بالآراء

والخبرات والقدرات واليوم تنهج المجتمعات المتحضرة والمتقدمة علميا على جعل فطاحلة العلم والمعرفة يخططون لمجتمعاتهم السياسة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية وكذلك السياسة الاعلامية فلا يضير مجلس التخطيط اذا استطلع رأي المجتمع لوضع هذه السياسة وإذا كان لابد من الاستطلاع برأينا فهو حرصنا الأكيد على جعل هذا المجتمع عربي اسلامي متحضر يسعى إلى التطور العلمي شأنه شأن أي مجتمع متحضر . وعليه نرى أن نستعرض هذه النقاط :

١ ــ إن الأسرة وهي عماد المجتمع تستوجب منا الحرص على لم شتاتها الذي أصبح واضحا في تيار التقدم والنمو والتطور والثقافات المكتسبة فيجب العمل على حماية الأسرة عن طريق سياسة الاعلام حماية كاملة ومحصنة تحصينا متينا يرتق هذا التصدع الذي طرأ عليها نتيجة الثقافات المكتسبة ، ولهذا يستوجب منا نحن المؤلفين والناشرين ومصوري الأفلام والمسلسلات التقيد والحرص على التقيد فيما تنتهجه الدولة من سياسة إعلامية يكون هدفها الأول هو دعم الأسرة دعما علميا يجعل الاحترام والود والتعاطف بين أفرادها كما كان مألوفا في مجتمعنا قبل التطور ويحافظ على تقاليدنا العربية الأصيلة التي نمى المجتمع عليها وعاش فيها ردحا من الزمن .

٢ ــ إن دور الأغنية دور كبير في تقدم المجتمع وتصحيح خطاه إذا حرصنا حرصا أكيدا على جعل كلمات هذه الأغذية بعيدة كل البعد عن الكلمات المبتذلة والكلمات الرخيصة التي لا تعود على المجتمع بالفائدة التي ترتضيها بل على العكس تضره تدريجيا دون أن يشعر بها فلابد من أن يكون هناك سياسة واضحة ينتهجها مؤلفي الأغاني يكون لها وضوح وفق ما ترتضيه الدولة من سياسة لهذا المجتمع .

٣ ــ والصحافة والمجلات والجرائد سواء كانت منها الشهرية أو الأسبوعية أو اليومية يجب أن تكون بعيدة عن الابتذال التجاري المحض وأن يكون النشر فيها مقيد بهدف بناء يربط المجتمع ويشده إلى خدمة تعاليمه ودستوره ولا نريد

أن نقفل على المجتمع ما يدور في المجتمعات الأخرى ألا أننا لا نريد ان نطلق حريات وأفكار ومباديء أجنبية عن طريق الصحافة والمجلات لغزو مجتمعنا وتغير من عاداتنا وتقاليدنا وتجعلنا مقلدين كالببغاوات .

٤ ـ وللمسرح دور كبير وعظيم في ثقافة المجتمع ، فهو على غرار مدرسة كبيرة يؤمه فئات كثيرة من المجتمع تتفاوت أفكارهم وتختلف ثقافاتهم وأن توفير المزيد من المسارح قد يكون نافعا متى ما توفر العنصر الصالح من ممثلين ومؤلفين وجهاز فني لادارة هذه المسارح وأصبحوا على مستوى من الثقافة والوعي . والموضوع الذي نفتقر له اليوم في المسرح ناتج هذا الافتقار على عدم وضوح رؤية سياسة الاعلام في هذا المجتمع إذ لا يجوز اطلاق حرية الأقلام تكتب ما تشاء كما أنه لا يجب تقييد الاقلام بشكل يجعلها جامدة فلابد من جعل سياسة تكون واضحة الرؤية لمؤلفي المسرحية ليكتبوا في اطار سياسة معينة يكون من خلالها ثقافة المجتمع على نمط ما ذكرناه في الصحافة والاذاعة والتلفزيون .

٥ ـ وللشعر دور كبير في تقييم المجتمع وتصحيح سيره والشاعر بمثابة موجها اجتماعيا يستطيع عن طريق شعره أن يوجه المجتمع إلى الصواب أو على العكس . ويجب علينا أن نضع سياسة مرسومة له تكون واضحة المعالم ينسج اشعاره فحوى هذه السياسة ويستطيع الشاعر أن يقول ما يشاء ولكن ليس له الحق في أن ينشر ما يشاء اذا لم يتناسب مع سياسة الاعلام . وأن جعل الشعراء في منزلة تدفعهم إلى الامام وتجعلهم يحرصون كل الحرص في مساهمة بناء مجتمعهم عن طريق شعرهم أمر ضروري فاتاحة الفرصة لهم باقامة مهرجانات شعرية وندوات وجعل المكافات السخية والجوائز في هذا المضمار واجب على سياسة الدولة حتى تستطيع أن توجه صفوة هؤلاء الشعراء ليساعدونها فيما ترتضيه سياستهم لهذا المجتمع .

٦ ـ الفرق الشعبية ذات الطابع البري أو البحري والفلكلور الشعبي مرآة ناصعة تقاس عليها ثقافة المجتمع ومدى ما وصل إليه من تطور في نهضته الفنية اذ أن

الفرق الشعبية الموجودة حاليا في الكويت تحتاج لبعض العناية والتوجيه في ظل ما تنتهجه الدولة من سياسة وجعلها متطورة علميا وفق ما تقتضيه السياسة لهذا المجتمع وحفاظا على هذا اللون الفني من الاندثار فلا بد من أن نعطي هذا الموضوع دراسته الخاصة كي نستطيع ضمان تطوره وتوالده وتواجده في اطار علمي متقدم متطور لهذا المجتمع .

وكل ما تقدم ذكره هو ما يجيش في نفوسنا بشكل عام أما ما نرتضيه أن يكون بشكل خاص ظنا منا أنه يدعم الفن والفنانين ويقدمهما ويحافظ على تراثنا العتيد فيه فهو ما يلي شرحه :

١ ــ إن ما وصلت إليه الأغنية الكويتية اليوم من تطور وإبداع يجعلنا نحرص على تطويرها وجعلها ملائمة ومستساغة في المجتمعات الأخرى كما أن المغنين يحتاجون منا كل التشجيع والتقدير فلا بد من حماية انتاجهم من المتاجرة الرخيصة وأكل حقوقهم مما يجعلهم كثيرون التظلم في هذا المضمار والحماية التي نريدها هي حماية انتاجه من الشركات وبيع انتاجه في الاسواق المحلية والاسواق العربية الأخرى دون علمه وموافقته ودون رضاه .

٢ ــ إن جعل التفاوت بين المطرب المبدع والمؤلف المبدع أمر ضروري إذ أن المكافآت والتقديرات المالية التي تصرف له حاليا غير مرضية لكونها أقل مما يستحقه فلا بد من إعادة الدراسة ووضع اللوائح التي تجعله في مكانه المناسب راضيا عن تقدير المسؤولين له ليزيد من ابداعه ويرتبط معها في سياستنا الاجتماعية والاعلامية التي يرتضيها هذا المجتمع .

كذلك الشعراء لابد أن يكون بينهم من تفاوت وفق تقدير انتاجه وجعل كل شاعر في منزلته اي انه لابد من إعادة النظر في مكافآتهم ومخصصات انتاجهم .

أما مؤلفو المسرحيات فيتفاوتون بتأليفهم كما يتفاوت الشعراء والملحنين ،

فلابد أيضا من أن تكون هناك لجنة تدرس وتقيم الانتاج الجديد وتضع له أجر يستحقه كي تضمن ديمومة الاستمرار وتجعله يحرص على الأجود والأفضل .

٣ ــ أما توفير الأماكن المناسبة للفرق المسرحية وجمعية الفنانين فهو أمر ضروري أيضا يستوجب سرعة دراسته والعمل على توفير الاماكن اللازمة التي تتناسب وما وصل إليه هذا الفن من تطور وتقدم إذ أن الأماكن الحالية المخصصة هي بيوت مؤجرة ولا تعطيه المجال الرحب بل تقيد انطلاقه وأن اختلاطه بالفنانين الزائرين يستدعي أن نوفر المكان المناسب له ليعطيه نوع من الاطمئنان وتعطي الزائر نظرة يعرف من خلالها أن هذا الفنان في مكان الرعاية الحكومية والعناية التامة .

ومن الجدير بالذكر أن الدولة تقوم باستضافة بعض الفنانين من الدول العربية ويكونوا محل حفاوة وتقدير وسخاء بالرغم مما يعطون من انتاج غير مرضي ونظرا لأن هذه الظاهرة تثير الحساسية لدى فنانينا فإننا نرى الحد منها والحد من أجورهم وخصوصا أن فنانينا قد وصلوا إلى مستوى فني لا يقل جودة عن مستوى الفنانين الضيوف . كما أن الجهات المعنية لا تعطي هذا الانتاج دوره في النشر وقد أصبح لديها رصيد تستطيع الاستغناء عن استضافة أي فنان آخر في المستقبل . وعليه نرى ضرورة إعطاء الفنان الكويتي الأولوية في عرض انتاجه .

ومن الملاحظ أننا لا زلنا نفتقر إلى الموسيقي الكويتي المتعلم - العازف - والذي نحن في أشد الحاجة إليه إذ لا يكتمل الفن بدونه والذي أصبح توفره أمر ضروري لدعم واكتمال الحركة الفنية التي تعم الوطن .

ونرى أن أحد السبل والوسائل لتوفير هؤلاء الموسيقيين المتعلمين هي ايفادهم في بعثات دراسية وفتح معهد للموسيقى في الكويت يستطيع ان ينمو على قواعد علمية سليمة ويوفر لنا الحاجة الملحة للموسيقيين في فترة قصيرة من الزمن .

أما الممثلين والمخرجين فلابد من أن تسهم جامعة الكويت في معهد للتمثيل

يكون على أسس علمية ويكفى هذه البلاد شر التخبط والارتجال الملموس حاليا في الكويت .

وتأمل جمعية الفنانين الكويتيين أن تتاح لها فرصة المشاركة في كل ما يتعلق بالفن حيث أنها أصبحت أساسا وليست طرفا وأن فتح المجال للفنانين في المشاركة بالمؤتمرات والمهرجانات التي تعقد خارج البلاد أو في داخلها أمر ضروري كما أن اللجان التي تعقد اجتماعاتها لوضع دراسات وأجور ومكافات لابد من أن تسهم بها الجمعية ولو برأي استشاري حتى يعطيها الدعم الاكيد والنية الصادقة بأن الدولة ترعى الفن رعاية صادقة .

وأخيرا نأمل أن نكون قد وفقنا بعرض بعض النقاط والملاحظات فيما نرتضيه من سياسة للاعلام في مجتمعنا . ولاشك أن حرصكم الأكيد الذي ترك لنا المشاركة بالرأي والاقتراح حول ما ترغبون وضعه من سياسة اعلامية واضحة لهذا المجتمع العربي الاصيل يجعلنا نشعر بافتخار وإعتزاز بأننا وضعنا بعض ما يجيش في نفوسنا آملين أن يكون هو المطلوب . ولا يفوتنا نكرر شكرنا للفتتكم الكريمة لهذه المشاركة التي تعتز بها جمعية الفنانين دائما وابدا ونسأل الله أن يوفق المخلصين لما فيه الخير لهذا المجتمع .

رئيس جمعية الفنانين الكويتيين
محمد احمد النشمي

نص مذكرة جمعية الخريجين

أخبار الكويت ١٣/٩/١٩٧١

لقد انشغل الرأي العام الكويتي ولمدة طويلة بالاوضاع التي تعيشها وسائل الاعلام الجماهيرية في الكويت .

ولا نعدو الحقيقة اذا قلنا ان وسائلنا الاعلامية وخاصة الاذاعة والتلفزيون ولدت وهي تحمل سمات تخلفها . ولعل الدراسة العلمية الميدانية كفيلة بان تجسم لنا ابعاد هذه الظاهرة .

ونحن وإن لم نقم بمثل هذه الدراسة فهي بدون شك أكبر من امكانياتنا . الا اننا حريصين على ان نؤكد اولوية وضرورة اجراء مثل هذه الدراسة تحت اشراف مجلس التخطيط وبمعونة من منظمة اليونسكو . انها السبيل السليم للخروج من هذه الازمة الاعلامية .

ولا نعني بالدراسة المقترحة مجرد الاعتماد وما يقال سواء من قبل الافراد او الهيئات وانما نعني بها البحث الميداني الذي يعتمد على المسح الشامل والاحصاء للامكانيات الاعلامية الحالية واجراء الاستفتاءات الجماهيرية اللازمة وبالاضافة الى الدراسة النظرية والدراسة المقارنة للتجارب الدولية في هذا المجال . ثم تحليل هذه المعلومات وتقييمها تمهيدا لتحديد السبل الكفيلة بالنهوض بوسائل الاعلام في اطار خطة اعلامية ذات فلسفة واهداف وبرامج محددة سواء للمدى الطويل أو المدى القصير ، على ان تحظى هذه الخطة بنظام فعال في مراحل تنفيذ الخطة وبصورة مستمرة للمتابعة والتقييم . وكمساهمة في الحوار الدائر الان وعلى جميع المستويات حول ازمة الاعلام الكويتي تود لجنة الاعلام والثقافة بجمعية الخريجين الكويتية ان تقدم بعض الملاحظات كتعبير عن وجهة نظرها في هذه الازمة .

الاعلام الحديث بمفهومه الديمقراطي يعني حق الانسان في الحصول على اكبر قدر من المعلومات الصحيحة والحقائق الواضحة وتزويده بثقافة انسانية متنوعة تخلق منه مواطنا واعيا فضلا عن اشباع حاجته للترويح .

فالاعلام الحر الوافي هو احد الحقوق الاساسية التي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ واذا كان هذا المفهوم الحديث للاعلام هو ما يفترض ان تأخذ به الدول المتقدمة فان الدول المتخلفة تكون اكثر حاجة للاخذ به .

ذلك ان قضية التنمية بالنسبة لهذه الدول هي قضية الاعلام بالدرجة الاولى فلن يكتب لبرنامج التنمية في الدول المتخلفة النجاح ما لم تشارك فيها شعوبها ، ولن تتحقق هذه المشاركة ما لم تنل هذه الشعوب ـ والتي تتفشى فيها الامية ـ قدر من العلم والثقافة تدرك به اهمية هذه التنمية وضروريتها وليس اقدر على بلوغ هذا الهدف من وسائل الاعلام الحديثة التي احدثت ثورة اعلامية في حضارة هذا العصر .

في ضوء هذا المفهوم للاعلام الحديث سنتناول فيما يلي . . قضية الاعلام الكويتي .

اولا : الاذاعة والتلفزيون :

لقد احدث اكتشاف الاذاعة والتلفزيون في النصف الاول من هذا القرن ثورة اعلامية كبرى لم تدرك ابعادها واهميتها حتى الان .

ولا نتجاوز الحقيقة اذا قلنا ان حضارة الانسان المعاصره هي حضارة اعلامية . ذلك ان الاذاعة والتلفزيون جعلت من الاعلام ظاهرة جماهيرية فهما يخاطبان كل انسان وكل مستمع ومشاهد وبلغة الجمهور العادي سواء اكان داخل حدود الدولة ام خارجها بحيث اصبح الانسان بالتدريج يعيش عصر المواطنة العالمية بالرغم من الفوارق والفواصل والعوائق . ان الامكانيات الهائلة التي تتيحها الاذاعة والتلفزيون للاعلام في الاتصال السريع والسهل بالجماهير تجعل من هاتين الوسيلتين الاعلاميتين اذا ما احسن استخدامهما اداة ذات قدرة عظيمة في نشر الثقافة والوعي بين فئات الشعب المختلفة .

فماذا عن الاذاعة والتلفزيون في الكويت ؟؟

لقد مضى على تاريخ انشاء الاذاعة والتلفزيون مدة زمنية ليست بالقصيرة مما يجعل القيام بدراسة وتقييم العمل الاعلامي في هذين الجهازين امرا ضروريا

ومجديا . ويمكننا ان نورد بعض الملاحظات من خلال تتبعنا لنتاج الاذاعة والتلفزيون ومن الكتابات والمناقشات المتفرقة سواء في الصحف أو الندوات أو الاحاديث التي تناولت هذا الموضوع .

اهم الملاحظات :

١ ــ عدم وجود سياسة اعلامية مخططة علميا وذات اهداف وفلسفة محددة .

٢ ــ انخفاض المستوى الثقافي والعلمي والفني لمعظم البرامج التي يقدمها هذان الجهازان وما يرتب على ذلك من تسطيح لثقافة الجمهور وافتقار لرؤياه ووعيه .

٣ ــ تدني مستوى الفن الغنائي والموسيقى الكويتي وسوء اختيار ما يقدم من الغناء والموسيقى .

٤ ــ غياب البرامج السياسية بمعناها العلمي والديمقراطي وفقر وتحيز ما يقدم من اخبار ومعلومات سياسية . وبذلك يحرم المواطن حقه في الحصول على قدر كاف من المعلومات والحقائق المتصلة بالقرارات السياسية التي تتخذها السلطة ، والتي تعينه على المشاركة في صنع هذه القرارات ومراعاة تنفيذها .

٥ ــ عدم الاهتمام بدراسة اراء ومواقف الجمهور فيما يقدم من وسائل اعلامية وتقدير احتياجاته الثقافية والترويحية . مما خلق حالة من عدم الثقة والاحترام لدى الجمهور تجاه الاذاعة والتلفزيون . وهذا اسوأ وضع يمكن لاي جهاز اعلامي ان يواجهه .

ان الملاحظات السابقة هي نتيجة طبيعية وحتمية للعيوب والمتناقضات التي تحكم العمل في الاذاعة والتلفزيون ، فما هي اهم تلك العيوب والمتناقضات ؟؟

اولا : الاعتماد على مبدأ الارتجال والبعد عن التخطيط العلمي المدروس في

الانتاج الاعلامي مما يجعل للاعتبارات والاهواء باعا طويلة في التدخل في شئون الاذاعة والتلفزيون .

ثانيا : انخفاض المستوى الثقافي والعلمي لمعظم الكفاءات البشرية العاملة في هذين الجهازين .

ثالثا : انخفاض مستوى كفاءة الرقابة على البرامج في الاذاعة والتلفزيون .

رابعا : عدم الاهتمام برأي الجمهور ومتابعة رغباته .

خامسا : عدم كفاية المنشئات والامكانيات الفنية والالية الموجودة حاليا للنهوض بالنشاط الاعلامي المتزايد في هذين الجهازين .

سادسا : ضعف المكافئات والأجور التي يتقاضاها العاملون في الاذاعة والتلفزيون

سابعا : ظروف العمل في الاذاعة والتلفزيون غير مواتية للاستفادة من الكفاءات المحلية الصالحة والقادرة .

حلول مقترحة :

ان هذا الوضع المتأزم الذي وصلت اليه ظروف العمل الاعلامي في الاذاعة والتلفزيون يقتضي من المسؤولين القيام بعملية اصلاح جذري وحاسم لهذين الجهازين . ويمكننا ان نطرح بهذه المناسبة بعض الحلول التي قد تفيد في هذا المجال .

١ ــ انشاء مجلس اداري للاذاعة والتلفزيون ذو شخصية مستقلة تمثل المصلحة العامة والدولة ، تكون عضويته على النحو التالي : اكثرية الاعضاء تختارهم الهيئات والجمعيات الشعبية من العناصر المثقفة بصفتهم الشخصية كممثلين للمجتمع بالاضافة الى الاعضاء الممثلين للحكومة .

٢ ــ ونقترح ان يتكون المجلس من ١٣ عضوا ثمانية منهم يمثلون المجتمع وخمسة يمثلون الحكومة وفي رأينا ان الجمعيات الشعبية التي يمكن ان تمثل في هذا المجلس هي :

١ ــ جمعية المعلمين الكويتية
٢ ــ رابطة الادباء .
٣ ــ رابطة الاجتماعيين
٤ ــ جمعية الاقتصاديين الكويتيين .
٥ ــ جمعية الحقوقيين المحامين
٦ ــ جمعية الصحفيين .
٧ ــ جمعية الخريجين .
٨ ــ جمعية الفنانين .

كما نرى ان تختار الحكومة ممثليها عن الجهات والوزارات ذات الصلة بالاعلام وهي:

١ ــ وزارة الاعلام
٢ ــ وزارة التربية
٣ ــ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .
٤ ــ وزارة الاوقاف
٥ ــ مجلس التخطيط

على ان ينتخب اعضاء المجلس من بينهم رئيسا لهم .

وتتلخص مهام مجلس الادارة في وضع السياسة الاعلامية الصحيحة للاذاعة والتلفزيون ومراقبة تنفيذها والعمل على توفير اسباب التطوير المستمر في هـذين الجهازين لرفع مستوى الخدمة الاعلامية . على ان يشترك هذا المجلس في حالة تكوينه في وقت مبكر مع مجلس التخطيط وبمعونة اليونسكو في الاشراف على

الدراسة العلمية المقترحة للاوضاع الحالية للاذاعة والتفزيون ووضع خطة التطوير لهذين الجهازين . وفي رأينا أن أي خطة للتطوير الاعلامي حرى بها ان تراعي الاعتبارات التالية :

١ ــ ضرورة اعادة النظر في المناصب القيادية في الاذاعة والتلفزيون .

٢ ــ وضع برنامج متكامل لرفع مستوى الكفاءات العاملة بالاذاعة والتلفزيون علميا وفنيا وثقافيا عن طريق تنظيم بعثات دراسية الى المعاهد المتخصصة في الدول العربية والاجنبية على ان توفر الضمانات الكافية للافراد في هذه البعثات . مع تطوير امكانيات التدريب والتثقيف المحلي .

٣ ــ ضرورة تكوين قسم مشترك يخدم كلا من الاذاعة والتلفزيون للبحث العلمي والتنسيق يقوم بتخطيط ومتابعة وتقييم النتاج الاعلامي لكل من هذين الجهازين ، والاهتمام بدراسة وخصائص الجمهور ومتابعة آرائه وردود فعله وفقاً لأساليب البحث العلمي في هذا المجال . على ان يكون العاملون في هذا القسم اخصائيين من الخريجين الكويتيين .

٤ ــ اتاحة قدر من الاستقلال الاداري والمالي للاذاعة والتلفزيون نظرا لطبيعة عملها التي تقتضي سرعة البت وسهولة التعامل .

٥ ــ اتاحة الفرصة بشكل جدي امام الخريجين ممن تتناسب اختصاصتهم العلمية والعمل الاعلامي للعمل في الاذاعة والتلفزيون .

٦ ــ ضرورة تشجيع الكفاءات المحلية من المثقفين والأدباء ماديا وادبيا .

٧ ــ اعادة النظر في نظام الاجور والمكافئات القائم .

٨ ــ وضع خطة لتكوين فرقة موسيقية أوركسترالية ذات مستوى فني رفيع من العازفين الكويتيين للنهوض بمستوى الموسيقى والغناء الكويتي .

ثانيا : الصحافة :

تأتي الصحافة في مقدمة وسائل الاعلام الحديثة من حيث الاهمة ، ذلك ان التقدم الفني والصناعي والمهني جعل منها وسيلة اعلامية ذات اثر بعيد في تكوين الرأي العام وتوجيهه حتى وصفت بالسلطة الرابعة . والصحافة بهذا المعنى وبهذه الرسالة لا تنمو ولا تزدهر الا في ظل نظام ديمقراطي يحترم حرية الرأي ويصونها .

فالصحافة الحرة هي دالة للنظام الديمقراطي . ولقد ارسى الدستور الكويتي دعائم صالحة لقيام نظام سياسي ديمقراطي يكفل حرية الرأي والفكر والتعبير عنه ونشره كحق أساسي وانساني من حقوق المواطن .

ومن هنا استمدت الصحافة الكويتية حقها في حرية التعبير عن الرأي والفكر الذي تؤمن به في اطار المسئولية الاجتماعية ومصلحة الشعب . هذا ما يقوله الدستور ولكن قانون المطبوعات يقول شيئا اخرا . فهذا القانون الذي صدر بعد تعديلات طفيفة سلب المزيد من حرية الصحافة وهو نفسه المقيد لحرية الصحافة والمعمول به قبل صدور الدستور وتتضح القيود الخانقة التي فرضها قانون المطبوعات على حرية الصحافة بالحقائق التالية :

١ ــ معظم مواد القانون تتصف بالغموض والابهام وعدم الوضوح والتحديد مما يجعل للرقيب سلطة مطلقة في تفسير هذه المواد وفقا للاغراض .

٢ ــ هناك مواد صريحة وواضحة تحد من حرية وحق المواطن في الحصول على المعلومات والحقائق السليمة .

٣ ــ واذا ما اضفنا القرار الصادر عن مجلس الوزراء والذي يعطي لنفسه الحق بموجبه في تعطيل الصحف دون الرجوع الى القضاء فان الامر يصبح مصادرة لحرية الرأي وسلب حق كفله الدستور .

مستقبل الصحافة في الكويت :

مما لاشك فيه ان تجربة الصحافة الكويتية على قصر فترة ازدهارها في السنوات العشر الاخيرة تحمل من الايجابيات الشيء الكثير ، كما ان هذه التجربة لا تخلو من السلبيات ، وهذا امر طبيعي حدث ويحدث في جميع دول العالم .

على ان اي تقييم لتجربة الصحافة الكويتية لا يكون منصفا الا اذا وضع في حسابه قصر عمر هذه التجربة .

وبالتالي عدم اكتمال الظروف الملائمة لنضوجها وتطورها . ان المصلحة العامة والحياة الديمقراطية السليمة تقتضي تهيئة جميع الظروف الملائمة لنمو وتطور الصحافة الكويتية ولتحقيق ذلك يمكن اقتراح ما يلي :

١ ــ قيام مجلس أو هيئة وطنية للصحافة تضم ممثلين للعاملين في حقل الصحافة . وتكون مهام هذا المجلس أو الهيئة منحصرة في العناية بتطوير الاعلام الصحفي وممارسة سلطة الرقابة الذاتية على ما تنشره الصحافة من مواد اعلامية ، بحيث تنتقل مهمة الرقابة على الصحافة من وزارة الاعلام الى هذا المجلس او هذه الهيئة المهنية المقترحة .

٢ ــ الغاء قانون المطبوعات والنشر الحالي . وعند وضع قانون جديد يؤخذ رأي العاملين في الصحافة في مثل هذا القانون

٣ ــ الغاء قرار مجلس الوزراء القاضي بتعطيل الصحف دون الرجوع الى السلطة القضائية

٤ ــ المساعدة في تهيئة الظروف المادية والادبية للشباب الكويتي المثقف للاقبال على العمل في هذا الحقل الاعلامي الهام .

المسرح :

يعتبر الفن المسرحي من أقدم فنون الاعلام ووسائله وتكفي الاشارة إلى

المسرح اليوناني الشامخة . ولقد لعب المسرح خلال تاريخه الطويل دورا هاما في بناء الحضارة والفكر الانساني ، ويكفي أن يتذكر المرء رواد هذا الفن من كتاب وفنانين ليدرك المكانة السامية والرسالة النبيلة التي يمثلها هذا الفن .

والأمة العربية وهي تبني نهضتها الحديثة أدركت أهمية هذا الفن وخطورة دوره في بناء ثقافة وفكر الشعوب فأقبلت دون تردد على تبني هذا الفن الذي نمى وإزدهر في رحاب الحضارة الأوروبية والذي لم تعرفه حضارتنا العربية السالفة .

تجربة المسرح في الكويت :

إن عمر التجربة المسرحية الكويتية يعد قصيرا إذا ما قورن بنشأة المسرح في بلاد عربية أخرى فضلا عن تاريخ نشأته العالمية . فلقد شهدت بواكير الخمسينات محاولات وتجارب مسرحية تبلورت فيها بعد مع بداية الستينات وبفضل جهود مجموعة من رواد المسرح الكويتيين وجهود الرواد العرب حيث برز مجموعة من الفنانين المسرحيين ، ونجحوا في تأسيس أربع فرق مسرحية أهلية حملت ولا تزال عبء النشاط المسرحي منذ بداية الستينات .

إن المتتبع للتجربة المسرحية التي قادتها تلك الفرق المسرحية الأربع خلال ما يقرب من العشرة مواسم يستطيع أن يقسم هذه التجربة دون تردد إلى مرحلتين :

الاولى مرحلة بداية طيبة وناجحة . والثانية مرحلة ركود وتأزم .

أما المرحلة الأولى وهي مرحلة النشأة فقد شهدت عدة عروض مسرحية طيبة بالنسبة لحداثة المسرح الكويتي وبلغت بعضها مرتبة الجودة ولاقت نجاحا كبيرا ملفتا للنظر .

أما المرحلة الثانية أي مرحلة الركود والأزمة والتي ما يزال يعاني منها المسرح الآن فيمكن ملاحظة بعض ملامحها في موسم ١٩٦٧ والتي إكتملت سيماتها بوضوح في موسم ١٩٦٨ ، ولعل الموسم الأخير ١٩٧٠ يجسم الأزمة التي تعيشها

التجربة المسرحية الكويتية والتي تمثلت في أعمال مسرحية ـ معظمها سواء مؤلفة أو مترجمة ـ ضعيفة المستوى فنا وفكرا .

تفسير أزمة المسرح الكويتي :

في غمرة الحماس لهذا الفن الجديد وبدافع إثبات الوجود اندمجت المسارح الأربعة في نشاط فني تتنافس فيه تنافسا مشروعا لكسب إعجاب الجمهور وثقته . في هذا الجو والاطار شهدنا ميلاد الكاتب المسرحي المحلي ـ وهو عماد أي نهضة مسرحية جادة ـ كما شهدنا المخرج والممثل والفني المسرحي المحلي بدرجات متفاوتة . ولقد تضافرت هذه العوامل بالاضافة إلى تشجيع الجمهور ومساندة المثقفين وعطف الدولة ، وأدت إلى إزدهار الحركة المسرحية في بداية نشأتها . ولم تستمر هذه المرحلة طويلا إذ برزت عوامل جديدة ولعلها تكون أصيلة اذا اعتبرنا العوامل السابقة عوامل طارئة مصطنعة إلى حد ما في بداية هذه العوامل ، إن ثورة الحماس والانبهار قد هدأت وبدأ كل مسرح من المسارح الأربعة يطمئن إلى وجوده الفني والجماهيري في إطار هذا الظرف الجديد بدأت تنكشف حقيقة العوامل المصطنعة التي قامت عليها فترة النشاط النسبي السابقة ولعل أبرزها مشكلة عدم توفر النص المسرحي المناسب كما وكيفا فكتاب المسرح عندنا لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة وقدراتهم محدودة .

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في بروز أزمة المسرح سبب جوهري يتمثل في انخفاض المستوى الثقافي والعلمي لمعظم عناصر الكادر المسرحي ، كما أن هناك نقصا كبيرا في الامكانيات الآلية الفنية اللازمة لعرض الأعمال المسرحية فضلا عن عدم توفر دور عرض مسرحية كافية ، ففي الوقت الحالي لايوجد غير دار عرض واحدة هي مسرح كيفان . فإذا ما أضفنا عاملا مهما آخر هو عدم توفر الناقد المسرحي المتخصص ـ إذ لايمكن لأي حركة مسرحية التطور والنمو مالم تواكبها حركة نقدية جادة . فإذا ما أضفنا هذا العامل الجوهري أدركنا خطورة وعمق

الأزمة التي يواجهها المسرح الكويتي الناشيء . فهل بالامكان الخروج من هـذه الأزمة ؟؟

إن السبيل للخروج من هذه الأزمة في تصـورنا يمكن أن يتمثـل في المقترحـات التالية :

أولا : انشاء هيئة وطنية لشئون المسرح تضم ممثلين للمسارح العاملة ، ممثل لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ممثل لوزارة الاعلام ، ممثل لوزارة التربية ، مـدير معهـد التمثيل ـ ممثلين بصفتهم الشخصيـة من المثقفـين المهتمـين بـالفن المسرحي .

ثانيا : مهمات الهيئة الوطنية المقترحة :

أ ــ وضع مخطط عام للمواسم المسرحية السنوية تحـدد فيه عـدد المسرحيـات ومعايير اختيارها ونسبة كل من المسرحيات المحلية والعربية والعالميـة التي تقدم في كل موسم .

ب ــ تولي مهام الرقابة الذاتية على النصوص المسرحية على أن تلغي رقابة وزارة الاعلام على المسرح .

جـ ــ دراسة مشاكل المسرح الحالية ووضع خطة علميـة متكاملة لـمواجهة هـذه المشـاكل والنهـوض بالفن المسـرحي ليؤدي رسالتـه الاعلاميـة والثقافيـة الشعبية .

د ــ تقييم العروض المسرحية لكل موسم وتصرف المساعدة المالية الحكومية لكل مسرح على اساس هذا التقييم .

هـ ــ تبني الدعوة لانشاء مسرح قومي من قبل الدولة .

و ــ الاهتمام بقضايا العاملين في الحركة المسرحية سواء برفع مستواهم الثقافي

والفني عن طريق ارسال البعثات العلمية والتدريبية لهذا الغرض تحت اشراف الدولة وعلى نفقتها والاستفادة من المنح التي تقدمها الدول الأخرى في هذا المجال والدعوة للاهتمام بتطوير المستوى العلمي لمعهد الفنون المسرحية التابع للدولة بتشجيع فناني المسرح ماديا عن طريق تخصيص جوائز للتأليف والاخراج والتمثيل والديكور المسرحي وبسن نظام التفرغ للكتاب والمخرجين والممثلين المجيدين لتهيئة الظروف الملائمة للتطور والابداع في مجال المسرح .

ز ــ حث الدولة على إقامة عدد كاف من دور العرض المسرحية وتزويدها بكافة الامكانيات الفنية والالية اللازمة . .

حـ ــ إعداد برامج سنوية لاستضافة الفرق المسرحية العربية والاجنبية : مسرح ، أوبرا ، باليه ، فنون شعبية ، وبالمقابل ارسال الفرق الكويتية إلى هذه الدول وخاصة الخليج العربي وتنظيم عملية إقامة المهرجانات والمؤتمرات المسرحية الدولية في الكويت أو الاشتراك بمثيلاتها بالخارج .

السينما :

كما هو معروف فالسينما فن ووسيلة اعلامية حديثة ، إذ أن مولدها بدأ مع مطلع القرن العشرين وتطورت فنا وعلما وصناعة ، على أيدي مجموعة من أفراد علماء وفنانين وأصبح هذا الفن كما يقول بعض الخبراء وسيلة اعلامية هامة تصوغ - أكثر من وسائل اعلامية اخرى الآراء والأذواق والزي والسلوك . بل حتى المظهر المدني لجمهور يضم أكثر من ٦٠ بالمئة من سكان الأرض ، والسينما بهذا الدور الخطير الذي تلعبه وهذا التأثير في صياغة العقول وتكوين الرأي والثقافة والذوق العام لابد من توفر كافة الضمانات بحيث تصبح هذه الوسيلة الاعلامية فنا نافعا وبناء في حياة المجتمع .

السينما في الكويت :

لايوجد في الكويت صناعة سينمائية بالمعنى المتعارف عليه بالرغم من المحاولات المتفرقة لانتاج أفلام تسجيلية ووثائقية وأخبارية ونشاطات القطاع الخاص في الآونة الأخيرة لانتاج أفلام درامية بالرغم من كل ذلك فإن الكويت لم تدخل بعد عالم صناعة السينما كبلد منتج لهذا الفن وهذه الصناعة . أما من ناحية عرض الأفلام السينمائية المستوردة فإن هذا النشاط تحتكره شركة السينما الوطنية الكويتية بموجب عقد امتياز مدته خمسون عاما . وإذا ما وضعنا مصلحة المجتمع كهدف أساسي فإن هذا النظام يعتبر خاطئا فالسينما كأداة اعلامية جماهيرية اصبحت اليوم تؤدي خدمة ثقافية في الدرجة الأولى ولايمكن لوسيلة اعلامية تقوم بهذه المهمة وعلى المستوى الشعبي أن تترك بيد تجارية احتكارية لا تعرف من مقاييس هذا الفن الجماهيري الخطير سوى مقياس الربح ووفقا لهذا المقياس التجاري ساهمت شركة السينما الكويتية منذ انشائها وإلى الآن في إفساد أذواق الجماهير بما تعرضه في معظم الأحيان من أفلام ضعيفة المستوى فنا وفكرا وبالتالي ساهمت في خلق جمهور سطحي للثقافة والذوق الفني لا يتذوق من الفن السينمائي غير ما يتفق ومستوى تفكير شركة السينما الوطنية الكويتية .

مقترحات لرفع مستوى السينما عرضا وانتاجا :

١ ـ إن الحل الأمثل والذي يحقق مصلحة المجتمع يقتضي من الدولة أن تنهي عقود الاحتكار الممنوح لشركة السينما الكويتية على أن يتفتح المجال التنافسي للقطاع الخاص بحيث يمارس نشاطه تحت اشراف فعال من قبل المجتمع لضمان المستوى الثقافي والاعلامي والفني اللائق لهذا الفن .

٢ ـ يتحتم على المجتمع أن يمارس اشرافا فعالا على نشاط شركات السينما الثقافي والفني بحيث يعمل على رفع مستوى ما يقدم من أفلام روائية وتسجيلية واخبارية . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تكوين لجنة شئون السينما تضم

ممثلين لشركات السينما الوطنية ومثقفين بصفتهم الشخصية من القطاع الشعبي وممثل لكل من وزارة الاعلام والتربية والشئون الاجتماعية والعمل بحيث تتولى هذه اللجنة مهمة التخطيط لكل موسم سينمائي وتشارك باختيار الافلام ذات المستوى الفني والفكري المتقدم وتقوم بمهمة الرقابة الذاتية على ما يعرض من أفلام على أن تهتم هذه اللجنة المقترحة بالنواحي التالية :

أ ــ تبني انشاء نادي للسينما لخدمة المثقفين ومحبي التذوق الفني الرفيع .
ب ــ اقامة اسابيع لعرض أفلام الدول العربية والأجنبية .
جـ ــ فتح دور عرض جديدة للمناطق البعيدة عن مواقع دور العرض الحالية لتعميم الخدمة السينمائية .

صناعة الانتاج السينمائي في الكويت :

لاشك أن الوقت ملائم الآن لأن تتبنى الدولة الدعوة لانشاء صناعة سينمائية كويتية تقوم على أساس خطة علمية مدروسة لايفاد البعثات للتخصص في كافة فروع هذا الفن كما أنه من المفيد أن ترعى الدولة نشاط القطاع الخاص في هذا المجال وتشجيعه ماديا ومعنويا ووضع قانون ينظم صناعة السينما ويوجهها إلى خدمة الثقافة والفن .

نشاطات وزارة الاعلام الاخرى :

تقوم وزارة الاعلام بعدة نشاطات اعلامية هامة ـ فيما عدا الاذاعة والتلفزيون ـ فهي تصدر عدة مجلات أهمها مجلة العربي وعالم الفكر ومجلة الكويت . كما أنها تتبنى مشروعات ثقافية هامة مثل سلسلة المسرح العالمي وسلسلة التراث العربي وكتابة تاريخ الكويت ولاشك أن هذه النشاطات هامة وضرورية من حيث المبدأ إلا أنه من المفيد أن تولي وزارة الاعلام هذه النشاطات اهتماما علميا وماديا بحيث يتهيأ لهذه النشاطات الثقافية الظروف الملائمة للتطور والتقدم في أداء

رسالتها الثقافية ، أما بالنسبة للمهرجانات والمؤتمرات والمعارض الفنية والثقافية كوسائل هامة من وسائل الاعلام فإن هناك تقصير من قبل وزارة الاعلام في هذا المجال يحتم عليها أن تبذل كافة الجهود والرعاية لمثل هذه الوسائل والنشاطات .

خاتمة :

في نهاية هذا التقرير حول ملاحظاتنا عن أزمة الاعلام الكويتي ، نود أن نؤكد بعض الحقائق الاساسية لتطوير الاعلام وتنميته :

١ ــ أن الدراسة العلمية الميدانية هي السبيل الوحيد لوضع خطة اعلامية سليمة للنهوض بالاعلام الكويتي سواء في المدى القريب أو المدى البعيد . ونجاح خطة التطوير الاعلامي هذه يعتمد على ايجاد نظام فعال للمتابعة العلمية المستمرة لتنفيذ مراحل الخطة وتقييمها .

٢ ــ أن أي خطة لتطوير الاعلام يجب أن ترتبط بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فالعلاقة الحتمية بين الاعلام والتنمية في الدول المتخلفة هي من المسلمات .

٣ ــ أن الدور الانمائي الهام الذي يلعبه الاعلام يقتضي وجود تنسيق فعال بين وزارات الاعلام والتربية والشؤون الاجتماعية والعمل ومجلس التخطيط وهي الجهات التي تتصل اتصالا وثيقا بالوظائف الاساسية للاعلام ودوره الانمائي .

٤ ــ أن الثورة الاعلامية التي احدثتها وسائل الاتصال الحديثة ـ وخاصة الاذاعة والتلفزيون ـ تقتضي الاهتمام بالدور الفعال والمتزايد الذي تلعبه هذه الوسائل في مجال التعليم والتثقيف .

٥ ــ وأن دراسة خصائص الجمهور دراسة علمية ميدانية ومعملية هي الوسيلة السليمة للتعرف على مدى تجاوب الجمهور مع الرسائل الاعلامية المقدمة له .

وهي المؤشر الهادي لتقديم الاعلام الملائم لاحتياجات الجماهير ، ودون التعرف على تجاوب الجمهور فان وسائل الاعلام تكون كمن يلعب بالسكاكين في الظلام .

٦ ــ على الدولة أن تشارك في وضع قانون خاص بالاعلام يصون الحريات والحقوق الاعلامية ويوضح الواجبات والمهام والاخلاقيات ، يواكب مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتكيف بالمراجعات المتتابعة مع اطوار النمو والتقدم . ويمكن أن يشمل قانون المضمون الاعلامي والهيئات الاعلامية والتخصص المهني والعلمي ثم قانون الاعلام الدولي . ولاشك أن مثل هذا القانون سيهيء الظروف الملائمة لتطور ونمو وسائل الاعلام .

٧ ــ إذا ما نظرنا إلى الدور الهام والفعال الذي يمكن أن تقوم به وسائل الاتصال الجماهيرية في انجاح خطط التنمية والتقدم والاسراع بانجازاتها في الدول النامية فضلا عن الدور الاخباري والثقافي التربوي في هذه الوسائل الاعلامية اذا ما نظرنا إلى هذه الاعتبارات فإن من الواجب على الدولة أن تعتبر مصروفاتها في مجال الاعلام هي في حقيقتها استثمارا وليس استهلاكا ، كما تزعم النظرة التقليدية المتخلفة . ومن ثم فإن على الدولة أن توفر الاحتياجات المالية الكافية للاعلام وتعطيها من الأهمية والأولية بما يتفق ودور الاعلام الكبير في النمو والتقدم .

٨ ــ الاعلام الحديث كعلم وصناعة وفن ينمو ويزدهر بمقدار ما يتهيأ له من ظروف محلية بشرية ومادية وفنية مواتية . وعلى الدولة أن تهيء مثل هذه البيئة الاعلامية وذلك بالتخطيط لاعداد الكفاءات البشرية المتخصصة علما وعملا في المجال الاعلامي ، وتوفير الوسائل والمنشئات الفنية الحديثة ، مع العمل على خلق صناعة محلية قدر الامكان تخدم النشاط الاعلامي . كما أن عليها تشجيع العمل في هذا المجال عن طريق الحوافز المادية والمعنوية المجدية . وكما تقدم فإن مصروفات الاعلام هي استثمارا وليس استهلاكا .

٩ ــ وأخيرا نود أن نلفت النظر إلى البحوث العلمية القيمة التي أشرفت منظمة اليونسكو على اعدادها حول قضايا الاعـلام في الدول النـامية وامكـانيات تطويرها ، ونخص بالذكر الدراسة القيمة التي أعدها الدكتور ولبور شرام استاذ أبحاث الاتصال الجماهيري بجامعـة ستانفـورد بالـولايات المتحـدة الاميركية والتي تبنتها اليونسكو وترجمت إلى العربية باشراف وزارة الثقافة في ج . م . ع في كتاب بعنوان : اجهزة الاعلام والتنمية الوطنية ودور الاعلام في البلدان النامية ، كما نذكر مرجع اليونسكو حول وسائل البحث العلمي في الاتصال الجماهيري في الدول النامية .

وزير التربية

ماذا يطلب من الاعلاميين ؟

القبس ١٩٨٢/٦/١

هذا تصور آخر ، أقرب الى مرحلتنا الراهنة ، ينطلق من زاوية مختلفة ، هي زاوية « التربية » التي أصبحت ترى في وسائل الاعلام المنتشرة سلاحا خطيرا ، يمكن ان يكون عظيما في نفعة ، وفي ضره . ننقل هذا التصور ، متمثلا في ثمان وصايا ، كما جاءت بالقبس :

عـاد الى البلاد وزيـر التربيـة الدكتـور يعقوب يـوسف الغنيم قادمـا من الرياض ، بعد ان حضر الندوة الفكرية التي عقدها مكتب التربية العربي لدول الخليج حول موضوع « ماذا يريد التربويون من الاعلاميين ؟ » . وقد القى وزير التربية محاضرة اشار فيها الى الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام ، وحدد ما يطلبه التربويون من الاعلاميين في ثماني نقاط مهمة ابرزها ان يتحد فكرنا حول نوعية الانسان العربي المسلم الذي نسعى اليه ، وان يشعر الاعلاميون بأنهم اولا واخيرا تربويون ، واننا يمكن عن طريق القوة الكامنة في اجهزة الاعلام ان نعمـل على ترشيد اتجاهات الطلاب نحو التعليم الفني والمهني .

كما طالب بتوحيد الجهود في قطاعين مهمين هما قطاع الطفولة وقطاع الكبار ، وان يتوفر للاعلام بنك للمعلومات يضم ثمرة الجهود العلمية ، ويجند الطاقات الفكرية والابداعية في الامة من خلال خطة طويلة مرسومة .

نوعية الانسان العربي

قال وزير التربية ان ما يطلبه التربويون من الاعلاميين يتركز في هذه النقاط :

* اولا : ان يتحد فكرنا حول نوعية الانسان العربي المسلم الذي نسعى بالتربية والتدريب والتوجيه والاعلام الى ان نثري فكره ، ونسدد اتجاهاته ، ونمنحه فرص تكوين المهارات اللازمة لادواره في حياته .

وان تتناغم بيننا الاصوات التي تتحدث عنه أو اليه ، سواء في اولويات قضاياه أو في اهتماماته أو في طبيعة ما يواجهه من تحديات ، فاذا تم لنا هذا القدر من تحديد الهدف ووضوح الرؤية وتحديد الادوار بدا طريق التنفيذ سهلا وواضحا .

* ثانيا : أن يشعر الاعلاميون انهم اولا واخيرا تربويون وان مهمتهم لا تقتصر على نقل الرسالة عبر الاثير او فوق الصفحات او على شاشة التلفاز ، بل ان مهمتهم الحقة بذل كل مجهود فني ممكن لكي تحدث الرسالة اثرها المنشود ، فهي اولا واخيرا رسالتهم نابعة منهم وعائدة اليهم بما تحقق من اثار ، فمسؤولية الاعلاميين ان يسهموا في تعديل السلوك الانساني من خلال جهودهم الاعلامية الناجحة .

سلاح ذو حدين :

* ثالثا : ان هذه القوة الخطيرة التي يملكها الاعلام هي دائما سلاح ذو حدين ، ومن هنا تأتي اهمية اختيار المشكلة التى تعرض ، والطريقة التي تعرض بها ، فحين

يتجاهل الاعـلاميون مشـاكلنا الحقيقيـة ويملأون سـاعات الارسـال أوصفحات الصحف بما يستهين بعقلية السامع أو القاريء فان الامر يتجاوز مجرد تبديد الوقت او المال أو الجهد ، بل ان ما يقدم بهذه الكيفية انما يترك اثارا مدمره في العقول والنفوس التي لا تملك القدرة على النقد أو المقاومة نتيجة للقوة الكامنة في اجهزة الاعلام بما لها من تأثير وانتشار ، اما الوجه الاخر للمسألة فيتمثل في النتائج الرائعة التي يمكن ان نحصل عليها حين تتجه اجهزة الاعلام بما تملك من قوة التأثير الى تغيير الفكر من الغوغائية الى العلمية ومن الميل الى اطلاق الاحكام والشعارات الى جعل البحث والدراسة ، وترشيد الرأي بمعلومات تستند الى ادلـة وسيلة الفكر العربي لصنع القرار أو الاختيار بين البدائل .

ترشيد اتجاهات الطلاب :

* رابعا : اننا يمكن (عن طريق الاستخدام الامثل لهذه القوة الكامنة في اجهزة الاعلام) ان نعمل على ترشيد اتجاهات الطلاب نحو التعليم الفني والمهني الذي تمس الحاجة اليه لخدمة خطط التنمية ، عن طريق ابراز الدور الخطير الذي يلعبه هذا التعليم في تحديث البلاد وتنمية الصناعة بما يتلاءم مع عصر ثورة التكنولوجيا والمعلومات .

قطاعا الطفولة والكبار :

* خامسا : في واقعنا العربي قطاعان بأمس الحاجة الى تآزر الجهود بين الاعلاميين والتربويين هذان القطاعان همـا قطاع الـطفولـة وقطاع الكبـار ، فما زال نصيب الاطفال من الكلمة المكتوبة والمسموعة والمرئية يمثـل هامشـا ضئيلا من العمـل الاعلامي رغم ما هو مؤكد من ان السنوات الخمس الاولى من حياة كل انسان هي ابلغ سنوات العمر اثرا في بناء الشخصية ، ويعيش اطفالنا على ما يقدم لهم من عمل اعلامي تم في بيئات اخرى لا تضع في اعتبارها قيمنا واهدافنا .

وقطاع الكبار والاميين منهم على وجه التحديد يكتسب العمل المرئي والصوتي بالنسبة لهم اهمية بالغة فهو الوسيلة الوحيدة الفعالة للوصول اليهم ، ومحاولة ايجاد التقارب بينهم ، وربطهم بالاهداف والاتجاهات العامة لامتهم ، وفتح مجالات جديدة امامهم .

* سادسا : حين يتحدث الناس عن اعداد المعلم يطيلون الحوار ، ويدققون في المعايير ، ويصرون على ان يكون المعلم على مستوى من الفكر ومن الخلق ومن الثقافة ومن القدرة على التفهم والادراك والخبرة بالشخصية الانسانية يهيئه للتصدي للمسؤولية الخطيرة الملقاه على عاتقه كمرب للاجيال الصاعدة ، فهل يدعونا الدور التربوي للاعلام ان نطالب بان تتوفر في الاطر الاعلامية الشروط نفسها للعاملين في التربية ؟

بنك للمعلومات :

* سابعا : ان تحقيق الاهداف السابقة يتطلب ان يتوفر للاعلام بنك للمعلومات يضم ثمرة الجهود العلمية ، ويجند الطاقات الفكرية والابداعية في الامة من خلال خطة طويلة مرسومة تستهدف بناء هذه القاعدة من المعلومات لتمد جميع القنوات الاعلامية بما تحتاجه من المعلومات المناسبة والخبرات المطلوبة لتحقيق الاهداف المرجوة في بناء المواطن الصالح الذي تتطلع اليه التربية والاعلام معا .

* ثامنا : قد تملك امم كثيرة (قطعت اشواطا من التقدم وملكت عبر الازمنة وسائل القوة وامكانات العلم) ترف تبديد الوقت والطاقات ومع ذلك نجدها لا تفعل . بل نشعر جميعا ان الوقت والفكر والرأي هي الثروة الحقيقية لهذه الامم ، فهل من سبيل الى ان تتشابك ايدينا معا في عمل مشترك نثري به فكر المواطن العربي ونصون وقته ، ونمنحه كل الفرص ليسهم بالمدروس من رأيه .

الفصل السادس عشر

جمعية الصحافيين الكويتية

« جمعية الصحافيين الكويتية » هي التنظيم الوحيد ـ شبه النقابي ـ الذي يسمح بين جدرانه باجتماع أبناء المهنة الواحدة ، لمعالجة بعض مشكلاتهم ، من خلال « جمعية عمومية » تضم جميع العاملين في المؤسسات الصحفية ، و « مجلس إدارة » ينتخب كل عام . وهذه الجمعية ، مثل غيرها من الجمعيات في الكويت ، لا تعتبر « نقابة » وليس يتاح لها ما يتاح للنقابات من العمل ، إذ أنها تعتبر من جمعيات النفع العام ، التي تعمل وفقا للقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ ، والمعدل بالقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٥ . ولا يشترط في عضو الجمعية ان يكون كويتي الجنسية ، ولكن هذا الشرط ـ الجنسية الكويتية ـ ينبغي أن يتوفر في عضو مجلس الادارة . أما الأعضاء غير الكويتيين فلهم حق حضور الجمعية العمومية ، والمشاركة في الانتخاب . (انظر نص القانون في الملحق) .

ورسم التسجيل في الجمعية زهيد جدا ، ولكنه ارتفع هذا العام من دينارين في السنة ، إلى ثلاثين دينارا . وقد شرح رئيس مجلس الادارة أسباب هذا الارتفاع بما يوضح جانبا من الخدمات التي تقوم بها الجمعية لاعضائها ، والخدمات التي تسعى إلى توفيرها ، ولهذا نورد كلامه بنصه ، كما جاء في جريدة « السياسة » (١٩٨٣/٥/٢٠) :

قال رئيس جمعية الصحفيين الكويتية الزميل يوسف العليان ان رفع الاشتراك السنوي لاعضاء الجمعية من دينارين إلى ثلاثين دينارا يأتي نتيجة العديد من الاعتبارات على رأسها ان قيمة الاشتراك السابق اصبحت لا تتفق مع ارتفاع

كلفة الخدمات بالجمعية واتجاه الجمعية الى تطوير تلك الخدمات لصالح الاعضاء وعائلاتهم . . وقال العليان لـ « السياسة » ان مجلس الادارة اتخذ قراره استنادا الى مشروعات عديدة تدرسها الجمعية الآن وتكفل تطوير الخدمات لاعضائها ومن بينها انشاء ناد للعائلات وقاعة للحفلات في مشروع مبناها الجديد ، والحصول على تخفيض لصالح الاعضاء يبلغ ٥٠٪ من قيمة الخدمات التي تقدمها فنادق الكويت ، فضلا عن جهود تبذل حاليا لكي يسري تخفيض تذاكر السفر على طائرات الخطوط الجوية الكويتية والذي يمنح للعضو حاليا بواقع ٥٠٪ ، لكي يسري هذا التخفيض على العضو وزوجته وثلاثة من ابنائه ايضا . . وقد تلقت الجمعية اشارات ايجابية لتلبية هذا المطلب . . واضاف رئيس مجلس ادارة الجمعية : ان مبلغ الـ ٣٠ دينارا سنويا لا يمثل عبئا كبيرا على الاعضاء الذين يتمتعون حاليا بنظام الضمان الاجتماعي ، وهو نظام جديد تشرف عليه الجمعية ويمنح بمقتضاه العضو قرضا في الحالات التي يتعرض لها وتستدعي تقديم يد العون ، كما يقدم الصندوق لاعضائه مكافآت مجزية في نهاية الخدمة . فضلا عن الجانب الآخر المتعلق بالتأمين على العضو في حالتي الوفاة والعجز حيث يشترك الصندوق لاعضائه في نظام للتأمين الجماعي يحقق تأمينا يبلغ ثمانية الاف دينار في اي من الحالتين . . وناشد رئيس الجمعية الاعضاء تفهم تلك الاهداف والغايات والاهتمام بالتردد على الجمعية والمشاركة في نشاطاتها الاجتماعية والفكرية ، بعد أن لوحظ ان الكثير من الاعضاء يكتفي بسداد اشتراكه في الجمعية والصندوق دون الاسهام في الانشطة التي تنظم لصالح الاعضاء في الاساس . . فضلا عما يحققه تواجد الاعضاء من توطيد لعلاقاتهم ، ومناقشة شؤون المهنة ووسائل تطويرها بما يدفع العمل الصحفي قدما الى الامام .

* * *

وقد ثارت مؤخرا (مايو ١٩٨٣) حوارات على صفحات الجرائد حول حق التصويت ، وهل ينبغي قصره على من يتمتعون بالجنسية الكويتية ، من العاملين

في الحقل الصحفي ، باعتبار ان التصويت وحضور الجمعية العمومية ، كالترشيح والتمثيل ، من حقوق المواطنة وحدها ، أو من حقوق السيادة ، كما عبر احد المحررين الداعين الى هذا القصر ، أو يبقى الأمر على ما هو عليه ، وهو أن يكون مجلس الادارة قاصرا على الكويتيين ، اما عضوية الجمعية ، وحضور جمعيتها العمومية ، والمشاركة في انتخاب مجلس الادارة كل عام ، فتكون حقا مكتسبا لكل العاملين في الحقل الصحفي ، المسجلين أعضاء في جمعية الصحافيين ، مهما كانت الجنسية التي يحملونها .

مبدئيا : لا يمنع قانون جمعيات النفع العام من استمرار الوضع الحالي ، وهو مشاركة غير الكويتي في عضوية الجمعيات ، دون الترشيح لمجلس الادارة ، والمناصب التنفيذية . ولعل المشرع وضع مبدأ الانتماء العربي موضع الاعتبار ، وأضاف إليه واقع الحال ، فالاحصاءات في هذه الجمعية ، وفي غيرها ايضا ، أحيانا ، تدل على ان اعداد العاملين من غير الكويتيين تفوق اعداد أبناء الكويت . وبالطبع ، من الممكن إهمال الجانب الكمي تماما ، فالمهم أن تراعى حقوق المواطنة ، ولا تمنح لغير المواطنين ، وهو ما يجرى عليه العمل في بلاد اخرى كثيرة ، وهذا القول ردده الذين يعترضون على اعطاء غير الكويتي الحق في عضوية الجمعية . ولكن هذا وجه آخر لمسألة متعددة الوجوه ، فهذه الكثرة العددية ، والنوعية ، بين العاملين في الصحافة من غير الكويتين ، حين نحرمها من عضوية الجمعية ، فإننا نخسر مساهمتها في نشاط الجمعية ، مساهمة مادية وأدبية لابد أن تكون مؤثرة ، ونخسر الطريق الاكثر تنظيما ومشروعية في الاتصال بها ، وتوجيهها ، أو التأثير عليها ، بما فيه صالح الصحافة ، وصالح البلاد . هذا فضلا عن مبدأ الانتماء العربي ، الذي لا يمكننا إغفاله .

والآن . . إلى حديث الوثائق ، حول هذا الخلاف المعلن على صفحات الصحف :

اولا : نموذج من كتابات القائلين بقصر عضوية الجمعية على الكويتيين :

أ ـ : نشرت جريدة « الرأي العـام » بتوقيـع « مراقب » هـذا العمود ، بتـاريخ ١٩٨٣/٥/٦ :

رأي
عن العضوية في جمعية الصحافيين . . .
واشياء اخرى

يبدو ان موضوع قصر عضوية مجالس الادارات والجمعيات ذات النفع العام على الكويتيين ، لا يزال يستهوي البعض ، ويدفعهم إلى الكتابة لاعتبارات هي اقرب للمنفعة الشخصية منها الى المصلحة العامة .

لقد اشرنا الى ان حصر عضوية الجمعيات بالمواطنين الكويتيين عدا انه حق من حقوق المواطن ، فهو ظاهرة معمول بها في كل البلدان المتقدمة منها والمتأخرة ، ولا سبيل إلى انكار هذا الحق او اغفاله بالتظاهر بالغيرة أو التباكي على المصلحة العامة .

فأين هي المصلحة في جمعية الصحافيين مثلا ، عندما يكون اعضاؤها من غير الكويتيين بينما الجمعية ، رئيسا واعضاء مجلس ادارة كويتية خالصة ، ومائة في المائة ؟ واين هي الحكمة من استمرار العضوية ، في جمعية كويتية لغير الكويتيين ، بينما الاندية والنقابات والجمعيات في سورية للسوريين ، وفي لبنـان للبنانيـين . وحتى في الكونغو وجزر القمر مقصورة العضوية على المواطنين واهل البلد وحدهم دون سواهم .

ونحن لا ننكر ان اخواننا العرب العاملين في الجسم الصحافي قدموا الكثير للصحافة الكويتية وأثروها بخبرتهم وعطاءاتهم ، ولكننا في نفس الوقت يعز علينا ان نرى ان هناك من يحاول التصدي لحق قانوني كفله المشرع الكويتي في ان يكون عضوا في جمعية هي في الاساس انشئت لرعايته مهنيا واجتماعيا .

ولا نعـرف ان كـان الـذين « ضـاقت عينهم » بـان ينـازعهم احـد تلك « المكاسب العظيمة » التي يوفرها شرف العضوية في جمعية الصحـافيين ، بينـما هؤلاء يعرفون تماما ان دورهم في الجمعية يقتصر على التصويت ، كل سنتين ، لانتخاب ، رئيس واعضاء مجلس ادارة جميعهم من الكويتيين .

واذا كان البعض يطالب بابعاد الكـويتيين عن جمعيـة الصحافيـين ، على اساس انهم غير صحافيين . . فاننا بالمقابل نطالب بابعاد غير الكويتين من الذين تركوا الصحافة وامتهنوا التجارة من الجمعية واسقاط عضويتهم منها .

اما اذا كان هذا البعض خائفا على صنـدوق الضمان ، فـاننا نقـول لهذا البعض اننا في « دار الرأي العام » وفرنا التأمين الاجتماعي لجميـع العاملين في الدار ، ولم تعد هناك حاجة للانتساب الى صندوق اعضاؤه يدفعون . . واعضاؤه يقبضون . . بينما في صندوق « الرأي العام » الكل يقبض كما في الحالات التي ادت الى غياب بعض الزملاء من الذين كانوا يعملون في الدار بفعل العجز أو الوفاة .

من هنا نحن نتمنى على الذين جعلوا من موضوع العضوية في الجمعيات مناسبة للبروز واثبات الذات ان يقوموا بدور ايجـابي ، وان يكفوا عن طـرح ما يعتقدونه انه « الشرط اللازم » الذي يجب توفره في الكويتي كي ينتسب الى جمعية كـويتية . . . بينـما هذا البعض لم يعـد يحمل حتى الصفـة التي تخولـه البقـاء في الجمعية ، او التحدث باسمها أو عن شؤونها وقضاياها .

ب : ونشرت جريدة « الرأي العام » أيضا هذا العمود ، بتـوقيع « العـدواني » بتاريخ ٢١/٥/١٩٨٣ :

صباح الخير
توصية مجلس الامة
بحصر التصويت بالكويتيين

ضمن مناقشته لميزانية الجامعة أصدر مجلس الامة توصية الى الحكومة ، نالت موافقة اجماعية من الأعضاء ، بوجوب حصر التصويت في اتحادات الطلاب بالمواطنين الكويتيين فقط . والمتوقع ان تبادر الحكومة الى تنفيذ هذه التوصية ، التي تجيء في وقتها وتجسد واقعا لم يعد يجوز تجاهله .

وما دام المجلس قد أصدر هذه التوصية بالنسبة لانتخابات اتحادات الطلاب وحصرها في الكويتيين فانه يؤشر بذلك ، إلى أنه سيوافق على مشروع القانون الذي تقدم به بعض السادة النواب ، قبل أكثر من شهر ، وينص على وجوب حصر حق التصويت في انتخابات جمعيات النفع العام في البلاد ، كمثل جمعية الصحافيين أو المهندسين أو غيرها .

كما نود لو ان المجلس يسارع في إقرار هذا المشروع تأكيدا منه لواقع الحال ، وما أصبح ضروريا بالنسبة لهذه الجمعيات ، حيث يقوم اشكال واضح بالنسبة لاشراك المقيمين في انتخابات هي من حق الكويتيين فقط ، وتعتبر من مستلزمات السيادة في البلاد .

ذلك أن حق التصويت محصور في أي بلد بمواطنيه فقط .

والحقيقة ان توصية مجلس الامة ، في حد ذاتها ، تعتبر بمثابة القانون ، حتى ولو أن مشروع القانون المذكور ما زال ، من حيث الشكل ، على جدول الأعمال لم يناقشه . والمقصود بذلك هو الصفة الشمولية لمبدأ اقره مجلس الامة في توصيته هذه . ولهذا فإن اقرار مشروع القانون لم يعد يحتاج الى مناقشة ، فمجرد ان يعرض يلقى الموافقة وكأنه استمرار للتوصية التي صدرت وتثبيت لها .

وكنا اوضحنا ، غير مرة ، اهمية وضع هذا القانون موضع التنفيذ منعا

للملابسات والاشكالات التي تقع في بعض المجالات ، وما عاد يجوز أن تبقى .

« العدواني »

ثانيا : نموذج من كتابات الذين اعترضوا على تغيير الوضع الراهن في الجمعية ، ومن أهم ما كتب في هذا المجال ، ما كتبه « رمزي » تحت عنوان « بدون رموز » في أربع حلقات متتابعة ، واختار لعموده عنوانا متكررا طوال الأيام الأربعة ، صاغة بطريقة لا تخلو من ألم وسخرية معا : « قال ايه . . صحافة متقدمة !! » ، وذلك في جريدة « الانباء » بتاريخ : ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ مايو ١٩٨٣ ، وعلى الرغم من النكهة العامية في اختيار العنوان ، التي ترجح أن كاتب هذه الأعمدة الأربعة غير كويتي ، فإن الجرأة التي هاجم بها الداعين لحرمان العرب ـ غير الكويتين ـ من الانتماء إلى الجمعية ، والطريقة التي سجل بها رأيه ، تؤكدان انه من أبناء الكويت ، أنه مقتنع بجدوى الوضع الراهن ، وأن التغيير سيضر بمهنة الصحافة ، وبنشاط جمعية الصحافيين ، وأننا اذا كنا نفاخر بأننا نملك صحافة متقدمة ، ونصفها بأنها صحافة الكويت ، فإنه ينبغي الاعتراف بأن أبناء الامة العربية العاملين بها جزء من هذا النجاح ، جزء اساسي لا يستهان به .

نكتفي هنا بتسجيل الحلقة الأولى مما كتبه « رمزي » ، مع اهمية الحلقات الثلاث الاخرى في أية مناقشة حول مشكلات واقع الصحافة في الكويت ، واحتمالات المستقبل .

أ : نشرت « الانباء » بتوقيع « رمزي » بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٣

بدون رموز
« قال ايه » . .
صحافة متقدمة !!

تصور عزيزي القاريء أن الصحافة « الكويتية » العتيدة التي يصورها العرب بأنها متقدمة عن بقية الصحافة العربية يعمل بين اروقتها مائة وتسعة عشر صحافيا كويتيا . . معظمهم عمل في الصحافة فترة وجيزة وانضم لعضوية جمعية الصحفيين وبعدها « خرج ولم يعد » . . وهكذا ساهموا بزيادة عدد الصحفيين الكويتيين من الناحية الكمية فقط . . وعلى الورق . الكويتيون بهذا العدد يشكلون ثلث مجموع اعضاء الجمعية . . الثلثان الآخران هم الأخوة العرب الذين ساهموا ويساهمون باستمرار في اطلاق لقب صحافة متقدمة . . لا تستعجلوا في التعجب فالمقالة لم تنته بعد . .

الكويتيون المتفرغون للعمل الصحفي يشكلون ربع هذا العدد (المائة وتسعة عشر صحافيا كويتيا) . . تخيل أن هذا العدد الضئيل فقط يعمل في الجسم الصحفي الكويتي بصفة تفرغ دائمة . . وتخيل أيضا أن معظم هؤلاء - ولا أجد نفسي مبالغا اذا قلت إن ٩٠٪ من هؤلاء المتفرغين - يعملون في المراكز القيادية في الصحافة الكويتية . المتفرغون (وهم ثلاثون صحافيا) يشكلون ثمانية في المائة من عدد اعضاء جمعية الصحافيين . . تصور عزيزي القاريء ان صحافتنا الكويتية المتقدمة يعمل بين اروقتها ثلاثون صحافيا كويتيا متفرغا . . . تصور أن الصحافة الكويتية الرائدة بصحفها اليومية السبع و « عشرات » المجلات الاسبوعية يديرها ثلاثون صحافيا كويتيا متفرغا . . وهذا يعني أن هناك الكثير من المجلات الأسبوعية التي تخلو من صحافيين كويتيين متفرغين . . وكأنها صحف غير كويتية تطبع في غير بلادها أو تطبع في المهجر !!

هناك الكثير من الصحف العربية التي تطبع في قبرص ولندن وباريس وغيرها وتدار بأيد عربية خالصة ، ولكنها لاتحسب على الصحف القبرصية أو الانكليزية أو الفرنسية . . فكلها تبحث عن أجواء ديمقراطية تسود فيها حرية التعبير عن الرأي . واذا كان غيري يعتبر أمثال هذه الصحف أو المجلات كويتية الجنسية لمجرد أنها تصدر في الكويت فانني أعارض هذه التسمية لأنها لاتمثل الكويت في شيء سوى أنها تصدر على أرضها ، واذا كنا نرضى باعطائها الجنسية الكويتية فالأولى ايضا أن نمنح الجنسية القبرصية والفرنسية والانكليزية للصحف العربية التي تصدر على أرض هذه الدول أسوة بالصحف التي تصدر على أرض الكويت دون أن يكون بين جهازها الاداري او التنفيذي او الفني كويتي واحد . اقول هذا لأن الخطر على الأبواب كما كانت وما زالت بعض الأخطار الاقتصادية على الابواب وبعضها الآخر قد اقتحم حياتنا فدمرها . .

« رمزي »

* حكمة اليوم : (ديمقراطية كويتية + صحافيين عرب) - صحافيين كويتيين = صحافة عربية في المهجر .

ب : ونشرت « الجماهير » ، بتوقيع « ابن الكويت » بتاريخ ١٩٨٣/٣/٧ هذا العمود ، بعنوان : « تكويت الصحافة »

الرأي الحر

تكويت الصحافة

وصلت إلى مسامعي أن مجموعة من اعضاء مجلس الأمة الموقر قد تقدمت بمشروع غريب بعض الشيء وهو مشروع تكويت ادارة تحرير الصحف المحلية . . وغرابة هذا المشروع تنبع من عدة جوانب هي كالآتي :

أولا : أن الصحافة الكويتية من الصحف الرائدة على الصعيد العربي وليس هناك ما يستدعي جهاز ادارته الذي شغل معظمه أخوة لنا عرب اسهموا وبشكل فعال ومثمر بجانب الكويتيين بدفع عجلة الصحافة خطوات واسعة ثابتة إلى الأمام . . ولو كانت هناك بوادر فشل في البنيان الصحفي لقلنا أن هناك حاجة ماسة إلى تغيير جهازه بجهاز اخر افضل حتى ولو كان هذا الجهاز الفاشل كويتيا باكمله طالما اصابه الفشل . .

ثانيا : هناك مشاكل كثيرة ينادي الشعب نوابه المنتخبين لحلها حسب سلم الاولويات ومعظمها تأتي قبل قضية الصحافة فلم لا يحاول النواب التطرق لحلها قبل محاولتهم الغريبة ايجاد حل لمشكلة الصحافة ـ إن كانت تسمى مشاكل ؟ لم لا يحاول النواب الكرام التطرق لقضية تكويت الوظائف الحكومية قبل التطرق لتكويت الوظائف في القطاع الخاص خاصة وأن هناك الكثير من الخريجين الكويتيين الذين لازالوا يبحثون دون جدوى عن عمل يضمن لهم مستقبلا شريفا يضمن حياته كفرد في بلاد تسوده الديمقراطية ؟ . .

ثالثا : قضية تكويت الصحافة التي يثيرها النواب توحي بأمرين أحدهما يصور الأخوة العرب الاشقاء وكأنهم مستعمرين استولوا عنوة على ثروات الشعب فحان الوقت لتأميم هذه الثروة . . والحقيقة تقال أن هؤلاء الاشقاء قد خدموا الكويت وقضاياها أكثر مما خدموا هم قضايا بلادهم فاي مستعمر هذا الذي نريد التخلص منه وهو الذي خدمنا باخلاص طوال هذه السنين ؟ . . الأمر الآخر يصور القطاع الخاص وكأنه ملك لغير اصحابه ومؤسسيه ولذا حق لهؤلاء النواب التدخل لاصلاح وضع ظنوا انه معوج . . بينما الحقيقة غير هذا فالصحافة ملك خاص وهي مؤسسات تحاول صهر اراء متباينة ثقافيا وسياسيا واجتماعيا ودينيا في بوتقة واحدة لخدمة الوطن . . واذا كانت هذه المؤسسات تحظى بثناء جميع الاطراف ومن بينهم النواب وشهادتهم بنجاحها وتفوقها على الصحف العربية الأخرى فليس هناك ما يستدعي هذا التكويت . .

رابعا : اذا كان الأخوة النواب الكرام اصحاب المشروع المقدم بخصوص تكويت الصحافة يقصدون به سد النقص الموجود في الصحافة المحلية بالكوادر الكويتية المدربة القادرة على تحمل المسؤوليات الصحفية من الناحية الكتابية او الفنية لم لاينادي هؤلاء النواب بانشاء كلية للاعلام تزود جميع المؤسسات الاعلامية الصحفية منها والتلفزيونية والاذاعية بالايدي المدربة . . فيزيد من فرص العمل للكويتيين في هذه المجالات دون الحاجة إلى التركيز على قضية التكويت التي قد تحمل في طياتها تقليل أهمية الاشقاء العرب الذين كانوا ولازالوا يسدون خدمات جليلة لصحافتنا الرائدة ؟ . .

ختاما فإن التكويت لمجرد التكويت لن يدفع عجلة الصحافة إلى الأمام بل سيعيدها خطوات كبيرة الى الوراء لأنها ستدخل كل من هب ودب إلى الجسم الصحفي دون النظر الى أمور أهم كالاستعداد للعمل الصحفي وموهبة الكتابة وقضية الخلق والابداع وأخيرا القدرة على نقل مشاعر المواطن الحقيقية بين سطور الصفحات . . الوظيفة الصحفية ليست وظيفة حكومية عادية يمكن أن يشغلها اي انسان . . واذا كان الهدف من وراء هذا المشروع ازالة النقص في الكوادر الصحفية فلن تحل إلا عن طريق انشاء كلية للاعلام وليس غير ذلك . . والله الموفق . .

ابن الكويت ـ سان فرانسيسكو

من الواضح أن قضية الانتساب إلى جمعية الصحافيين ، والمشاركة في انتخاباتها ظلت قضية كويتية صرفة ، لم يتطرق إليها أحد من العاملين في الصحافة من غير الكويتيين ، على كثرتهم ، وكثرة ما يكتبون ، لما تمثله من حساسية ، واحتمال الإتهام بإشاعة التفرقة ، أو الانتهازية ، ولعل هذا الموقف يضع في الاعتبار مصلحة الجمعية نفسها ، التي لا يصح مناقشة أوضاعها بعيدا عن مقرها أولا ، وبطريقتها . لم يتعرض لهذا الأمر أحد غير عبد الله الشيتي ، الذي نشر فقرة قصيرة ، ضمن عموده في الصفحة الأخيرة من « الرأي العام » ، بتاريخ

١٨/٥/١٩٨٣ ، ونص هذه الفقرة كالآتي :

* في استفتاء الزميلة « الانباء » حول عضوية جمعية الصحافيين الكويتية والمثارة في هذه الايام ، بين مؤيد ومعارض ، قلت واعيد ههنا ، إن مسألة الانتخاب لا معنى لها ولا ضرورة ، مادام القانون لا يعطي حق الترشيح ، لغير الكويتي . وكثير من الزملاء شاركوني الرأي في أن المطلوب هو العنب لا قتل الناطور كما تقول الامثال . .

إن اتفاق جميع الآراء على ضمان حقوق المحرر والعامل في أي حقل من حقول الصحافة ، وغير ذلك من الحقوق الضرورية والانسانية ، يضع حدا للخلاف الطاريء ، والذي لن يفسد للود قضية في جميع الاحوال . .

زيادة على ما تقدم فان الوجوه التي يحملها التصويت الى مجلس ادارة الجمعية ، في كل انتخاب ، تكاد تكون ذاتها . . وكفى الله الصحفيين شر الخلاف . . . !

ولعل هذا الرأي يحاول التوفيق بين الوجهات المختلفة ، ولعله أيضا يعبر عن الرأي الحقيقي للعاملين من غير الكويتيين .

ولكن الطريف حقا ، أن بعض القائلين بقصر عضوية الجمعية على المواطنين دون غيرهم قد رددوا أن مجلس الأمة قد أوصى بقصر حق الانتخاب في الجمعيات العلمية ، بجامعة الكويت على طلاب الجامعة من الكويتيين ، دون غيرهم . وكانت المفاجأة أن الاتحاد الوطني لطلبة الكويت رفض هذه التوصية ، وناقش الأساس الذي قامت عليه من الناحيتين : القومية والعلمية ، ودعا إدارة الجامعة إلى رفضها .

وقد جاء هذا الخبر في السياسة **يوم** ٢٤/٥/١٩٨٣ بصفحة «الجامعة »

ذكر رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ـ فرع الجامعة الطالب سامي الخترش أن الاتحاد قد ارسل كتابا الى مدير جامعة الكويت يستنكر فيه صدور توصية من مجلس الامة الكويتي تحرم فيه الطلبة غير الكويتيين من المشاركة في انتخابات الجمعيات العلمية بكليات الجامعة ، ويشرح فيه موقفه ازاء هذه التوصية .

وأفاد سامي الخترش أن الاتحاد يرفض التوصية ويدعو ادارة الجامعة إلى رفض هذه التوصية ايضا .

وقد نشرت اللجنة المشتركة ، للجمعيات العلمية في جامعة الكويت مذكرة إلى مدير الجامعة ، تتضمن رأيها ، ورفضها ، لتوصية مجلس الأمة ، بشأن قصر الجمعيات العلمية ، والتصويت فيها ، على الطلاب الكويتيين . وهذا نص المذكرة ، كما نشرتها « الأنباء » بتاريخ ١٩٨٣/٦/٤ :

رفعت اللجنة المشتركة للجمعيات العلمية الخمس في جامعة الكويت مذكرة إلى مدير جامعة الكويت الدكتور عبد الرزاق العدواني ، اعربت فيها عن اعتراضها على توصية مجلس الامة بمنع الطلبة الوافدين من المشاركة في الانتخاب والترشيح في الجمعيات العلمية بالجامعة . وتضم اللجنة الجمعيات الكيميائية والبيولوجية وجمعية اللغة الانكليزية ورابطة الاقتصاد والعلوم السياسية .

وقالت اللجنة المشتركة في مذكرتها :

فوجئنا في اجتماع مجلس الأمة الذي عقد بتاريخ ٢١ ـ ٥ ـ ١٩٨٣ بصدور توصية تمنع في مضمونها الطلبة الوافدين من حقهم في المشاركة في الانتخاب والترشيح في الجمعيات العلمية في جامعة الكويت .

إن مثل هذه التوصيات تثير النزعة الاقليمية في الجامعة . والغريب أن يطرح هذا الاتجاه نواب دخلوا المجلس بشعار الاسلام الذي لا يميز بين عربي وعجمي إلا بالتقوى . فما بالك والمطالبة في هذه التوصية بالتمييز بين عربي وعربي آخر .

ولما كانت جامعة الكويت هي إحدى المؤسسات الاكاديمية المستقلة وبالتالي فان المعايير المستخدمة للتمييز يجب أن تكون معايير علمية اكاديمية وليست معايير اقليمية . لذلك ننوه في هذا الصدد الى أن هذه التوصية لا تحمل في طياتها أي نوع من المنهجية العلمية في الاصلاح الاجتماعي والثقافي في الجامعة . ونستند في ذلك إلى مبررات ثلاثة :

* أولا : ان الطلبة الوافدين لا يستطيعون أن ينشطوا في الجامعة بهيئاتهم الطلابية سواء كانت اتحادات او روابط أو مجالس أو اي اطر تنظيمية ، حيث أن ادارة الجامعة قد جمدت الاتحادات والروابط الطلابية بما فيها الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وذلك في عام ١٩٧٨ ، وحتى اللحظة هذه لم يرفع التجميد ، الا عن الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وظلت الاتحادات الطلابية الأخرى بعيدة عن الساحة الجامعية لا تمارس نشاطها النقابي الطبيعي المتعارف عليه في جميع جامعات العالم .

* ثانيا : أن الهدف الاساسي من الجمعيات العلمية في اي جامعة في العالم هو تقديم نشاط الطالب المتخصص ضمن اطار حاجات القسم الاساسية والتي لا تفرق بين جنسية وأخرى . وبالتالي فإن هذه التوصية تصبح مناقضة لاهداف القسم العلمي والذي يهدف إلى تعليم وصقل الطلبة دون تفرقة .

* ثالثا : الملاحظ في الجمعيات العلمية للجامعة أن هيئاتها الادارية تتكون في معظمها من الطلبة الكويتيين الا فيما ندر ، وبالتالي فإن الطالب الوافد يمارس حقه في الانتخاب فقط وليس الترشيح ، وكنا نتوقع من مجلس الامة (المنتخب) أن يصدر توصية تلزم الجمعيات العلمية بان يكون من ضمن هيئاتها الادارية طلبة وافدون للعمل على اذابة الفوارق الاقليمية وليس تجذيرها .

كما أنه في حالة قبول هذه التوصية فان جامعة الكويت ستصبح أول جامعة في العالم تطبق هذا الاسلوب البعيد عن روح العلم واهدافه في بناء المجتمع .

لقد كانت هذه « المذكرة » مفاجأة حقيقية ، ولابد أن يكون لها تأثير واضح على مسار الحوار حول قضية الانتساب إلى جمعية الصحافيين الكويتية .

وقبل أن ننهي هذا الفصل نذكر بعض الركائز المهمة :

١ ــ إن جمعية الصحافيين الكويتية عضو نشط في اتحاد الصحفيين العرب ، وقد استضافت اجتماعات الاتحاد أكثر من مرة .

٢ ــ أن الأستاذ سامي المنيس ، الذي كان رئيسا لجمعية الصحافيين الكويتية في مرحلة سابقة ، ورئيسا لتحرير مجلة الطليعة ، وعضوا بمجلس الأمة ، هو نائب رئيس اتحاد الصحفيين العرب حتى الآن .

٣ ــ إن عدد العاملين بالصحافة الكويتية ، المسجلين بجمعية الصحافيين ، حسب آخر أحصاء أصدرته الجمعية هو : ٣٥٥ عضوا موزعين بين : ١١٩ كويتيا و ٢٣٦ من جنسيات عربية مختلفة .

٤ ــ سيتضمن الملحق نص النظام الاساسي لجمعية الصحافيين الكويتية ، وأسماء جميع الأعضاء الكويتيين .



الملاحق

١ ـ ما يتعلق بالصحافة من بيان سمو ولي العهد ٢٥ يويو ١٩٧٠
٢ ـ تعديل قانون الأندية وجمعيات النفع العام ومذكراته الايضاحية .
٣ ـ عدد الأعضاء العاملين بكل صحيفة كويتية ، من الكويتيين وغير الكويتيين ، المسجلين بجمعية الصحافيين الكويتية .
٤ ـ أسماء أعضاء جمعية الصحافيين الكويتية ، من الكويتيين .
٥ ـ النظام الاساسي لجمعية الصحافيين الكويتية
٦ ـ النص الانجليزي لقانون المطبوعات رقم (٣) لسنة ١٩٦١ .



ملحق رقم (١)

في الخامس والعشرين من يونيو سنة ١٩٧٠ أدلى سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ، أمام مجلس الامة ببيان شامل عن خطة العمل في المستقبل ، وتصور الحكومة لما تواجه الكويت من أوضاع داخلية وخارجية .

نجتزيء من هذا البيان الشامل ما يتعلق بحرية الرأي واتجاهات الصحافة (نقلا عن الرأي العام ١٩٧٠/٦/٢٦) وقد عرضته كافة الصحف ، وناقشت جوانب مما جاء فيه .

اصلاح الأخطاء
ضمن النظام الديمقراطي السليم

اخواني :

إني إذ احدثكم اليوم كرئيس للحكومة وكواحد منكم فاتحا لكم قلبي في اخلاص وباسطا اليكم يدي في صدق . . فلكي اؤكد لكم أولا ايماني بنظام الحكم الديمقراطي السليم ، ولكي أدعو كل فرد منكم للتعاون معا على الخير ، وعلى توفير الطمأنينة لهذا الشعب الطيب وتامين استقراره ورخائه . . ولكي اصارحكم بما تعانيه بلادنا من علل اجتماعية ومشاكل واخطاء . . ولنضع لها العلاج . . ونرسي لها دعائم الاصلاح . . لنجنب بلادنا كل سوء ، ولنسير بها - بمشيئة الله - إلى بر الامان ، ولنحفظ لها مباديء الحرية والشورى من الزوال .

كما أني أقدر الامانة التي حملني إياها صاحب السمو الأمير المعظم ، وأشعر بمسؤولياتها نحو هذا الشعب الكريم ، في حاضره ومستقبله ، واني اطالب كل واحد منكم بأن يشاركني عبء هذه الامانة ، بتحمل نصيبه منه ، كافراد اسرة واحدة ، يقوم كل واحد منهم بما يتوجب عليه ، لتوفر لذاتها الكرامة ، ولتؤدي ما عليها نحو ابنائها ومستقبلها ، في تعاون صادق ، وحرية شاملة نؤمن بها جميعا ،

ونرفض أن تصبح فوضى تعصف بمقدرات بلدنا وأمنه واستقراره .

حان الوقت لاعادة النظر

اخواني :

لقد استمعت إلى العديد منكم ، فوجدت اصالة في الجوهر ، وتوافقا في الرأي وتجاوبا في الفكر ، وايقنت ان ثمة شعورا عاما بأن الوقت قد حان ، لنعيد النظر في الطريق التي نسير عليها ، ورغبة صادقة في أن نضع لانفسنا سياسة داخلية محددة مستمدة من تجاربنا وظروفنا . تمارس الدولة بموجبها كامل صلاحياتها دون تردد .

إن أسس النظام الديموقراطي السليم التي تضمنها دستورنا ليست جديدة علينا في جوهرها ولا هي مستحدثة في مجتمعنا . فالمساواة بين الافراد مبدأ مقرر في اعرافنا وعاداتنا وفي ديننا الذي يحض على المساواة بين الناس وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجميع . . كما كان لكل فرد منا أن يصارح الحاكم برأيه فيما يتصل بالشؤون العامة المتعلقة بالمجتمع وخير الافراد والجماعة .

استغلال الحريات

لقد جاء الدستور مؤكدا لكل ذلك ومفصلا له ، ولكن للأسف الشديد فقد استغل الدستور وما جاء به من حريات اناس ليس عندهم وازع من ضمير أو ايمان بالمصلحة الوطنية ، فحاولوا ان يقلبوا الحرية إلى فوضى تستهدف هدم معتقداتنا واخلاقياتنا ، وبث روح الشقاق بين صفوفنا .

وتحت شعار حرية الرأي ، أخذت صحافتنا التي نجل رسالتها الواعية في التعريض بكرامة الاسر والاشخاص والاستهتار بالدين والاداب والاخلاق ، والتهجم على رؤساء الدول الشقيقة ورجالها ، على نحو يسيء الى علاقاتنا الودية باخواننا ، ويخرج عن سياسة هذا البلد ، ويخالف طباع ابنائه . . كل هذه أمور لا

يمكن تجاهلها ، لما فيها من اهدار لمصالح بلدنا ، واستهتار بكافة القيم . . لقد صار المتابع لمناقشاتنا وصحافتنا ، يظن بنا جميعا ظن السوء ، إذ يرى كل كرامة قد أهدرت ، وكل عمل لمصلحة المجموع قد اهمل . . في بلد عرف كرامة افراده ، ومصلحة مجتمعه منذ عهد بعيد .

الفاسد ليس النظام

واذا كان النظام النيابي البرلماني واطلاق الحريات الديمقراطية قد أديا إلى مثل هذه الأمور في بلدنا فذلك لا يعني فساد هذا النظام في حد ذاته أو عدم صلاحه لعصرنا ، بل يعني فقط أن بعضنا قد اساء فهمه ، وانحرف به عن طريقه السوي . . وأن ما حدث لعدد من الدول الاخرى التي سبقتنا في الاخذ بهذا النظام ، يجب أن يكون عبرة لنا . نقف عندها ونتدبرها ، فاين هي الآن برلماناتها ومجالسها التشريعية التي كانت الى عهد قريب تنطق باسم شعوبها ؟ لقد مزقتها المجادلات العقيمة وانصراف اعضائها إلى مصالحهم الشخصية ، وكانوا مثلا سيئا لغيرهم . . فقضت هذه المجالس على نفسها ، وعلى الحريات العامة .

إن علينا عندما نتحدث عن الدستور أن نتمسك بجوهره الذي نحرص عليه جميعا ، وما حواه من قيم ومعان وأن نتفادى عيوبا عديدة اظهرها العمل خلال السنوات الماضية ، وأن نضع في الاعتبار أن هناك العديد من المواطنين الذين ساهموا في بناء الكويت بسواعدهم واموالهم قد اثروا البقاء بعيدين عن المجالس التشريعية لسبب او لآخر ، بينما الصالح العام يتطلب وجودهم في هذه المجالس للاستفادة من خبرتهم وكفاءتهم واخلاصهم لوطنهم .

اخواني:

لقد تساءلت منذ حوالي اربعة اعوام واتساءل مجددا اين مجتمعنا اليوم من مجتمعنا بالامس القريب ، الذي كان يضرب به المثل في الجد ، والشعور بالمسؤولية . . في التعاون والتعاطف في المحبة والتآخي ، في حب الخير ومساعدة

المحتاج . . يحترم فيه الصغير الكبير ، ويعطف الكبير على الصغير . ما الذي غير من حالنا ونحن ناخذ مع ذلك باسباب التقدم والرقي ونحاول أن نضع مجتمعنا في اطار حديث من التنظيم الدستوري والقانوني ؟

انفعال دون وعي

إن مجتمعنا اليوم ، ينفعل مع الاحداث دون وعي ، يقلد حينا ـ دون فهم ـ فيقع في الاخطاء . . ويخالف حينا اخر ـ دون ادراك ـ فيقع في التناقض . . ان مجتمعاً مصاب بهذه الظواهر لهو مجتمع مريض ، عرضة لان تتفشى فيه الفوضى والاثرة والانانية ولان يصبح مسرحا للحقد والكراهية والتفرقة بين ابنائه ، وانعدام الشعور بالمسؤولية . . فيتفسخ ، وليس بعد التفسخ الا الانهيار ، وهذا ما نرفض ان يكون . . مهما كلفنا ذلك ، من جهد وتضحيات . .

ملحق رقم (٢)

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٥
بتعديل احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢
في شأن الاندية وجمعيات النفع العام

نحن عبد الله السالم الصباح أمير الكويت
بعد الاطلاع على المادتين ٤٣ و ٦٥ من الدستور
وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن الاندية وجمعيات النفع العام
وافق مجلس الامة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه .

مادة اولى

تستبدل بأحكام المواد ٢ و ٤ و ٦ و ١١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الاندية وجمعيات النفع العام ، الاحكام التالية :

مادة ـ ٢ . .

« لايجوز للجمعية أو النادي مباشرة أي نوع من أنواع النشاط ولا تثبت لايهما الشخصية الاعتبارية ، مالم يكن قد اشهر نظامه وفقا لاحكام هذا القانون » .

مادة ـ ٤ . .

« يشترط لقيام أي جمعية أو ناد توفر الشروط التالية :

أ ــ الا يقل عدد المؤسسين عن عشرة أشخاص ، بشرط أن يكونوا جميعا كويتي الجنسية .

ب ــ الا يقل سن أي مؤسس عن احدى وعشرين سنة ميلادية ، والا يكون قد

سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

مادة ـ ٦ . .

« لا يجوز للجمعية أو النادي السعي الى تحقيق أي غرض غير مشروع ، أو مناف للآداب ، أو لا يدخل في الاغراض المنصوص عليها في النظام الاساسي لكل منهما .

ويحظر على الجمعية أو النادي التدخل في السياسة أو المنازعات الدينية ، أو اثارة العصبيات والطائفية والعنصرية » .

مادة ـ ١١ . .

« يشترط في عضو مجلس الادارة ان يكون كويتي الجنسية ومن اعضاء الجمعية أو النادي الذين يحق لهم حضور الجمعية العمومية . ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الادارة والعمل في أي وظيفة في الجمعية أو النادي بأجر أو مكافأة » .

مادة ثانية

على جمعيات النفع العام والاندية القائمة وقت العمل بهذا القانون ان تقدم لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل ما يثبت مراعاتها لاحكامه وذلك خلال شهرين من تاريخ العمل به والا اعتبرت منحلة في نهاية هذه المدة ويصدر بذلك قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل .

مادة ثالثة

على وزير الشئون الاجتماعية والعمل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت
عبد الله السالم الصباح

صدر في ٣ ربيع الاول ١٣٨٥ هـ
الموافق ١ يوليو ١٩٦٥م

مذكرة ايضاحية
لمشروع القانون الخاص بتعديل بعض احكام قانون الاندية وجمعيات النفع العام

تنوي الحكومة التقدم الى مجلس الامة بمشروع قانون جديد شامل للاندية وجمعيات النفع العام يكون أكثر تمشيا مع متطلبات الوقت الحاضر في هذا الصدد من القانون الحالي رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ ، مستفيدة في ذلك مما اسفر عنه هذا التشريع الاخير موضع التنفيذ قرابة ثلاث سنوات .

والى ان يتم استصدار التشريع الجديد في الوقت المناسب تدعو الحاجة الى ادخال تعديلات ضرورية على بعض احكام القانون القائم . ومن اجل هذا اعد مشروع القانون المرافق . وتقتصر التعديلات المقترحة فيه على الآتي :

١ ــ منع الجمعيات والاندية الخاضعة لاحكام القانون المذكور من مباشرة اي نوع من انواع النشاط قبل شهر نظامها الاساسي وفقا لاحكام القانون ، علما بأنه لا تثبت لها الشخصية الاعتبارية الا بموجب هذا الشهر ذاته واعتبارا من تاريخه (مادة ٢ من القانون) .

٢ ــ استلزام الا يقل عدد المؤسسين للجمعية أو النادي عن عشرة أشخاص على ان يكونوا جميعهم كويتي الجنسية وهو شرط مستحدث أغفله القانون القائم ، والا يقل سن أي مؤسس عن ٢١ سنة ميلادية بينما هي الآن ١٨ سنة (مادة ٤ من القانون) .

٣ ــ التحريم على الجمعيات والاندية السعي الى اغراض غير مشروعة أو منافية للاداب ، مع الزامها في الوقت ذاته بعدم الخروج عن الاغراض والاهداف المنصوص عليها في النظام الاساسي لكل منها (مادة ٦ فقرة اولى من القانون) .

٤ ــ تحريم التدخل في السياسة أو التعرض لها على هذه الاندية والجمعيات ، وكذا التعرض للمنازعات الدينية أو اثارة العصبيات الطائفية او العنصرية (مادة ٦ فقرة ثانية من القانون) . والجديد في النص المقترح هو اضافة عبارة (أو التعرض لها) الى المادة بعد لفظة « التدخل » وذلك لتوكيد هذا المنع في شتى صوره .

واخيرا ينص مشروع القانون في مادته الثانية على إلزام الاندية والجمعيات الخاضعة لاحكامه والقائمة حاليا ، باعادة طلب تسجيلها لدى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، وذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بمشروع القانون المرافق ، بعد اقراره ونشره والا اعتبرت منحلة بحكم القانون .

وزير الشئون الاجتماعية والعمل

ملحق رقم (٢)

كشف بعدد اعضاء الجمعية بكل
جريدة يومية ومجلة اسبوعية

رقم مسلسل	الجريدة	الكويتيون	غير كويتيين	الأجمالي
١	الأنباء	١٢	٤٦	٥٨
٢	الوطن	٢٠	٣١	٥١
٣	الرأي العام	١٤	٢٨	٤٢
٤	السياسة	١٠	٢٤	٣٤
٥	القبس	٨	٢٢	٣٠
٦	الرياضي	٦	٢٥	٣١
٧	اليقظة	٥	١٥	٢٠
٨	صوت الخليج	٨	٧	١٥
٩	كويت تايمز	٤	١٠	١٤
١٠	مرآة الامة	٤	٩	١٣
١١	أسرتي	—	٧	٧
١٢	الجماهير	٢	٣	٥
١٣	الرائد	٣	١	٤
١٤	أضواء الكويت	—	٤	٤
١٥	البيان	٤	—	٤
١٦	عالم الفن	٤	—	٤

١٧	البلاغ	٤	—	٤
١٨	المجتمع	٤	—	٤
١٩	الطليعة	٢	١	٣
٢٠	الرسالة	١	١	٢
٢١	وكالة الانباء	١	١	٢
٢٢	العامل	١	—	١
٢٣	أنباء الرياضة	١	—	١
٢٤	دراسات الخليج	١	—	١
٢٥	الفروسية	—	١	١
	الاجمالي	١١٩	٢٣٦	٣٥٥

ملحق رقم (٤)

أسماء الأعضاء الكويتيين بجمعية الصحافة الكويتية

١٩٨٤

رقم مسلسل	الأســـم	الجريـــدة
١	فيصل عبدالرسول معرفي	الوطن
٢	سليمان صالح الفهد	الوطن
٣	محمد مساعد الصالح	الوطن
٤	ليلى عبدالله العثمان	الوطن
٥	محمد غانم الرميحي	الوطن
٦	عدنان السيد باقر حسن	الوطن
٧	اشواق خيرالله مالك	الوطن
٨	جاسم محمد سليمان المطوع	الوطن
٩	فاطمة فاضل الناهض	الوطن
١٠	عباس علي عبدالله المجرن	الوطن
١١	غانم حمد عبدالرحمن النجار	الوطن
١٢	محمد مبارك الصوري	الوطن
١٣	أنور جاسم الياسين	الوطن
١٤	خالد ناصر الصليهم	الوطن
١٥	صادق بدر محمد عبدالله	الوطن
١٦	صالح ناصر الشايجي	الوطن
١٧	صادق جعفر ابل	الوطن
١٨	غازي عبدالعزيز الجاسم	الوطن
١٩	جاسم محمد حبيب	الوطن

رقم مسلسل	الاســـم	الجريـــدة
٢٠	لافي ماجد الحربي	الوطن
٢١	عبدالعزيز فهد المساعيد	الرأي العام
٢٢	حمد جاسم السعيد	الرأي العام
٢٣	بلال عبدالله	الرأي العام
٢٤	محمد برجس البرجس	الرأي العام
٢٥	منال السيد هاشم الرفاعي	الرأي العام
٢٦	عيسى محمد الطالب	الرأي العام
٢٧	منى سليمان الفريح	الرأي العام
٢٨	منى عبدالعزيز المساعيد	الرأي العام
٢٩	محمد حمود السمار	الرأي العام
٣٠	فهد عبدالعزيز المساعيد	الرأي العام
٣١	سالم طاهر الشمري	الرأي العام
٣٢	فريال عبدالعزيز العتيقي	الرأي العام
٣٣	طالب اسماعيـــل	الرأي العام
٣٤	نايف حمدي الحـــربي	الرأي العام
٣٥	جاسم احمد النصف	القبس
٣٦	يوسف أحمد الشهاب	القبس
٣٧	كاظم عباس حسن	القبس
٣٨	جاسم حاجي اشكناني	القبس
٣٩	فاطمة يوسف العلي	القبس
٤٠	عبدالله احمد حسين	القبس
٤١	حسين عبدالرحمن أحمد	القبس

رقم مسلسل	الأســـم	الجريـــدة
٤٢	رقية علي غلوم حسين	القبس
٤٣	عهدي فهد المرزوق	الأنباء
٤٤	عبداللطيف عبدالله العوضي	الأنباء
٤٥	فيصل يوسف المرزوق	الأنباء
٤٦	عبدالعزيز عبدالله الريس	الأنباء
٤٧	صالح عثمان السعيد	الأنباء
٤٨	فرحان عبدالله الفرحان	الأنباء
٤٩	عدنان خليفة الراشد	الأنباء
٥٠	يوسف عبدالكريم الزنكوي	الأنباء
٥١	صالح علي المطيري	الأنباء
٥٢	فؤاد عبدالرحمن الهاشم	الأنباء
٥٣	مشعل منسي الدلماني	الأنباء
٥٤	محمد الفايز العلي	الأنباء
٥٥	صالح ناصر الصالح	السياسة
٥٦	مسعود عبدالرضا اليـــل	السياسة
٥٧	عائشة محمد الرشيد البدر	السياسة
٥٨	فيصل مبارك القناعي	السياسة
٥٩	باسم علي عباس الصقر	السياسة
٦٠	عبدالله ناصر السنعوســـي	السياسة
٦١	أحمد عبدالعزيز الجارالله	السياسة
٦٢	قاسم عبدالقادر قادري	السياسة
٦٣	نجم عبدالكريم حمزة	السياسة
٦٤	كاظم عباس أبل	السياسة

رقم مسلسل	الأســـم	الجريـــدة
٦٥	باقر خريبـــط	صوت الخليج
٦٦	محمد صالح المهيني	البيان
٦٧	خالد عبدالكريم جمعه	البيان
٦٨	خليفة عبدالله الوقيان	البيان
٦٩	خالد سعود الزيد	البيان
٧٠	مهدي باقر خريبـــط	صوت الخليج
٧١	صلاح خريبـــط	صوت الخليج
٧٢	كافية جواد رمضان	صوت الخليج
٧٣	علي جعفر خريبط	صوت الخليج
٧٤	عبدالرحيم عبدالله خريبط	صوت الخليج
٧٥	حسن علي كرم	صوت الخليج
٧٦	جمال باقر خريبط	صوت الخليج
٧٧	حسين عبدالعزيز العثمان	الرياضي
٧٨	هداية سلطان الســـالم	الرياضي
٧٩	نواف عبدالعزيز العثمان	الرياضي
٨٠	طلال محمد العثمان	الرياضي
٨١	نوال محمد العثمـــان	الرياضي
٨٢	مريم مرزوق العلي	الرياضي
٨٣	أحمد يوسف بهبهاني	اليقظة
٨٤	صالح علي احمد الغريب	اليقظة
٨٥	أحمد اسماعيل بهبهاني	اليقظة
٨٦	حمد حسن المفرج	اليقظة
٨٧	ليلى احمد غلوم اكبر	اليقظة

رقم مسلسل	الاســـم	الجريـــدة
٨٨	علي بن يوسف الرومي	مرآة الامة
٨٩	عبدالرضا احمد كمال	مرآة الامة
٩٠	ناشي هلال الحربي	مرآة الامة
٩١	اقبال عبداللطيف الغربللي	مرآة الامة
٩٢	عبدالرحمن راشد الولايتي	البلاغ
٩٣	رشيد عبدالرحمن الولايتي	البلاغ
٩٤	يوسف السيد هاشم الرفاعي	البلاغ
٩٥	وليد عبدالرحمن الولايتي	البلاغ
٩٦	يوسف صالح العليان	كويت تايمز
٩٧	عبدالعزيز عبدالرحمن العليان	كويت تايمز
٩٨	علي خالد العليان	كويت تايمز
٩٩	يعقوب عبدالعزيز الرشيد	كويت تايمز
١٠٠	خالد محمد الريس	عالم الفن
١٠١	عبدالرسول سلمان	عالم الفن
١٠٢	ثامر عبدالله الصالح	عالم الفن
١٠٣	سالم ثاني الوهيده	عالم الفن
١٠٤	اسماعيل خضر الشطي	المجتمع
١٠٥	احمد محمد أمين	المجتمع
١٠٦	أحمد خليفة الشطي	المجتمع
١٠٧	عبدالعزيز عبدالرازق الخلف	المجتمع
١٠٨	عبدالله صخي العنزي	الرائد
١٠٩	عبدالله جاسم العبيد	الرائد

رقم مسلسل	الأســـم	الجريـــدة
١١٠	جمعه محمد ياسين	الرائد
١١١	سامي احمد المنيس	الطليعة
١١٢	أحمد يوسف النفيسي	الطليعة
١١٣	عبدالمحسن الحسيني	الجماهير
١١٤	ناصر عبدالحسين ناصر	الجماهير
١١٥	عبدالحميد حجي عبدالرحيم	أنباء الرياضة
١١٦	علي عبدالرحمن الكندري	العامل
١١٧	جاسم مبارك الجاسم	الرسالة
١١٨	جاسم محمد مجلي	وكالة الأنباء
١١٩	عبدالله يوسف الغنيم	دراسات الخليج

ملحق رقم (٥)

النظام الأساسي لجمعية الصحافيين الكويتية

جمعية الصحفيين الكويتية

الباب الأول
الجمعية وأغراضها

مادة ١ : تأسست في دولة الكويت جمعية اطلق عليها جمعية الصحفيين الكويتية ومقرها مدينة الكويت .

مادة ٢ : **الأغراض التي تأسست من أجلها الجمعية هي** :

أولا ـ رعاية مصالح الاعضاء والدفاع عن حقوقهم .

ثانيا ـ توثيق روابط الود والصداقة بين مختلف اعضاء الجمعية .. وبين اعضاء الجمعية وغيرهم من الصحفيين في الكويت والبلاد العربية .

ثالثا ـ النهوض بالصحافة المحلية لتكون الوجه المعبر الصادق عن الكويت خاصة والوطن العربي عامة .

رابعا ـ الدفاع عن مصالح الاعضاء وتهيئة السبل ليستطيعوا اداء واجبهم الصحفي على أحسن وجه وطبقا لما تقتضيه المصلحة العامة ..

الباب الثاني
في العضوية

مادة ٣ : العضو هو كل من يمارس عملا صحفيا في الصحافة الكويتية .

مادة ٤ : يشترط في العضو أن يكون ذا سمعة حسنة غير محكوم عليه في جريمة مخلة بالشرف وأن يقر نظام الجمعية . ولا يقل عمره عن (٢١) عاما .

مادة ٥ : جميع أعضاء الجمعية سواء فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات في

حدود أحكام هذا النظام واللوائح التي تصدرها الجمعية مع مراعاة نص المادة ٣٩ .

مادة ٦ : يقدم طلب العضوية الى سكرتير الجمعية على النموذج المخصص لذلك . . . وتقوم الجمعية خلال أسبوع من تاريخ تقديم هذه الطلبات بعرضها على مجلس الادارة للبت فيها .

مادة ٧ : يخطر مقدم الطلب بقرار من المجلس في خلال أسبوعين من تاريخ صدوره وتعلن صورة من هذا القرار في لوحة اعلانات الجمعية ، في حالة القبول يجب على مقدم الطلب سداد الاشتراك طبقا لاحكام اللائحة المالية .

مادة ٨ : لا يجوز اعادة النظر في طلبات الجمعية التي سبق رفضها قبل مضي ثلاثة شهور من تاريخ الرفض .

مادة ٩ : تسقط العضوية عن عضو الجمعية في الحالات الآتية :

أولا ـ بالوفاة أو الاستقالة .

ثانيا ـ إذا فقط شرطا من شروط العضوية .

مادة ١٠ : تعطى الجمعية كل من اعضائها العاملين بطاقة شخصية تثبت عضويته .

مادة ١١ : يجوز لمجلس الادارة فصل أحد الاعضاء في الحالات الآتية :

أولا ـ اذا ثبت عليه القيام بأعمال تخالف نظام الجمعية ولوائحها .

ثانيا ـ اذا امتنع عن دفع الاشتراك المالي أكثر من ثلاثة شهور من يوم استحقاقه بدون عذر مقبول .

ثالثا ـ اذا صدرت ضده أحكام جنائية مخلة بالأمانة والشرف .

مادة ١٢ : اذا نسب الى أحد الاعضاء ما يوجب فصله يتعين على مجلس الادارة اخطاره كتابة بجميع الاسباب بخطاب موصي عليه مع تحديد ميعاد لسماع دفاعه أمام لجنة تحكيم الجمعية التي تنتخب من الجمعية العمومية ـ من ثلاثة اعضاء ـ على أن يكون الاخطار قبل موعد المحاكمة بأسبوع على الأقل .

مادة ١٣ : اذا أخطر العضو بالمحاكمة ولم يحضر دون عذر مقبول جاز الحكم في

غيبته ويجب اخطاره بقرار الفصل في ظرف ثلاثة ايام من صدوره .
مادة ١٤ : يجوز للعضو المقدم للمحاكمة في جميع الأحوال الطعن في قرار الفصل أمام مجلس الادارة وذلك في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بقرار الفصل . ويكون قرار مجلس الادارة نهائيا .

الباب الثالث
مالية الجمعية

مادة ١٥ : تبتدىء السنة المالية للجمعية في الأول من يناير وتنتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر .
مادة ١٦ : تتكون مالية الجمعية من الاشتراكات والهبات والتبرعات وأوجه الايرادات الاخرى التي يوافق عليها مجلس الادارة ولا تتعارض مع الأنظمة المرعية في البلاد .
مادة ١٧ : تودع الجمعية أموالها النقدية بأسمها لدى أحد البنوك الوطنية وعلى اعضاء مجلس الادارة اخطار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل باسم البنك . . .
على انه لا يجوز سحب أي مبلغ الا بشيك موقع من الرئيس وأمين الصندوق .
مادة ١٨ : لا يجوز للجمعية أن تنفق أموالها في غير الاغراض التي انشئت من أجلها .
مادة ١٩ : يراجع حسابات الجمعية مراقب حسابات تنتخبه الجمعية العمومية من المحاسبين القانونيين العاملين في الكويت وذلك لمباشرة الاختصاصات الآتية :
أ ــ مراجعة حسابات الجمعية أولا بأول .
ب ــ مراجعة تطبيق بند الميزانية ورفع ما يراه من ملاحظات الى مجلس الادارة .
جـ ــ مراجعة الحساب الختامي قبل عرضه على مجلس الادارة .
د ــ رفع تقرير الجمعية العمومية عن حالة الجمعية مع ابداء ملاحظاته عن شئون الجمعية المالية بصفة عامة .

مادة ٢٠ : يجوز منح مراقب الحسابات مكافأة تحدد بقرار من الجمعية العمومية .
مادة ٢١ : اذا خلا مركز مراقب الحسابات يختار مجلس الادارة بدلا عنه على أن يعرض ذلك على أول جمعية عمومية لاقراره أو اختيار البدل .
مادة ٢٢ : لا يمنح لاعضاء مجلس الادارة أي مرتب أو مكافأة عن الاعمال المعهود اليهم بها بصفتهم هذه .
مادة ٢٣ : أموال الجمعية بما فيها الاشتراكات والممتلكات الثابتة والمنقولة والتبرعات والهبات والاعلانات تعتبر ملكا للجمعية وليس لاعضائها حق فيها وليس للعضو المنسحب أو المفصول أي حق في أموال الجمعية .

الباب الرابع
الجمعية العمومية

مادة ٢٤ : تتكون الجمعية العمومية من كافة الاعضاء .
مادة ٢٥ : تعقد الجمعية العمومية اجتماعا عاديا مرتين كل عام في موعد يحدده مجلس الادارة ، وتوجه الدعوة الى الاعضاء لحضور الاجتماع قبل الموعد المحدد بمدة لا تقل عن اسبوع وترسل مع الدعوة المرفقات الآتية :

أ ــ جدول أعمال الجلسة .

ب ــ تقرير مجلس الادارة عن حالة الجمعية من الوجهة الادارية والمالية والثقافية وأوجه النشاط الاخرى .

جـ ــ الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية معتمد من مراقب الحسابات ومشروع ميزانية السنة القادمة .

د ــ كشف بالاقتراحات المقدمة من الاعضاء .

مادة ٢٦ : يتعين على مجلس ادارة الجمعية أن يعرض في لوحة الاعلانات بمقر الجمعية قبل انعقاد الجمعية العمومية العادية بثمانية أيام على الأقل كشفا باسماء الاعضاء الذين يحق لهم حضور الاجتماع موقعا عليه من السكرتير وأمين الصندوق وكذلك صورة عن المرفقات المرسلة مع خطاب الدعوة .

مادة ٢٧ : تختص الجمعية العمومية بالنظر في :
أ ــ تقرير مجلس الادارة .
ب ــ اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية المقبلة .
جـ ــ بحث الاقتراحات المقدمة من الاعضاء .
د ــ انتخاب اعضاء مجلس الادارة وشغل المراكز الشاغرة .
هـ ــ اختيار مراقب الحسابات وتحديد مكافأته .

مادة ٢٨ : يكون اجتماع الجمعية العمومية العادية صحيحا اذا حضره أكثر من نصف الأعضاء الذين لهم حق حضور الاجتماع فاذا لم يتكامل العدد القانوني في الموعد المحدد يؤجل الاجتماع الى موعد آخر يعقد في خلال خمسة عشر يوما من موعد الاجتماع الاول ويكون الاجتماع صحيحا مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين على أن يذكر هذا في خطاب توجيه الدعوة . .

مادة ٢٩ : اذا بدأ اجتماع الجمعية العمومية صحيحا فلا يؤثر في صحة القرارات التي تصدر انسحاب أي عدد من الاعضاء الحاضرين في الجلسة .

مادة ٣٠ : تكون قرارات الجمعية العمومية العادية صحيحة بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ٣١ : يجوز لمجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية الى اجتماع غير عادي اذا دعت الحاجة كما يجب عليه أن يقوم بدعوتها اذا طلب منه ذلك ثلث الاعضاء الذين يحق لهم حضور الجمعية العمومية بشرط أن يبينوا الغرض من الاجتماع .

مادة ٣٢ : تختص الجمعية العمومية غير العادية بالنظر في المسائل الاتية :
أ ــ المسائل الهامة والعاجلة التي يرى مجلس الادارة أو الاعضاء عرضها .
ب ــ البحث في استقالة رئيس الجمعية أو أعضاء مجلس الادارة بعضهم أو كلهم لاي سبب من الاسباب واجراء الانتخابات لشغل هذه المراكز .
جـ ــ اسقاط العضوية عن أعضاء مجلس الادارة كلهم أو بعضهم .
د ــ تعديل النظام الاساسي للجمعية وفقا لاحكام هذا النظام .

هـ ــ حل الجمعية أو اتحادها أو ادماجها مع غيرها وتوجه الدعوة الى الاعضاء للاجتماع مرفقا بها جدول الاعمال وصورة من المسائل المعروضة عليها وذلك قبل موعد الاجتماع بمدة لا تقل عن عشرة أيام .

مادة ٣٣ : لا يجوز للجمعية العمومية العادية أو غير العادية أن تنظر في مسائل غير مدرجة في جدول الاعمال .

ولا يجوز عقد جمعية عمومية عادية للنظر في موضوع سبق أن اتخذ فيه قرار الا بعد مضي سنة من صدور هذا القرار .

مادة ٣٤ : لا يكون قرار الجمعية العمومية غير العادية صحيحا إلا إذا صدر بالاغلبية المطلقة لجميع الاعضاء الذين يحق لهم حضورها ، وباغلبية ثلثي الاعضاء فيما يختص بادخال تعديل في نظام الجمعية يتعلق بأغراض أو عزل اعضاء مجلس الادارة ، وكذلك فيما يتعلق باتحاد الجمعية بغيرها من الجمعيات وبأغلبية ثلاثة أرباع الاعضاء جميعا فيما يتعلق بحل الجمعية حلا اختياريا .

مادة ٣٥ : اذا حالت ظروف قهرية دون اجتماع الجمعية العمومية في الموعد المحدد يجب على مجلس الادارة اخطار الاعضاء مع تحديد موعد الاجتماع الجديد وأسباب التأجيل على انه لا يجوز بأي حال من الاحوال اجراء أي تعديل في جدول الاعمال . كما توضع بلوحة الاعلانات بالجمعية صورة من الخطاب الذي ارسل للاعضاء .

مادة ٣٦ : اذا اجتمعت الجمعية العمومية فعلا وحالت ظروف قهرية دون اتمام جدول الاعمال اعتبر الاجتماع قائما وتمتد الجلسة الى موعد آخر تحدده الجمعية العمومية للنظر في باقي الموضوعات المدرجة في جدول الاعمال ، على أن يقوم مجلس الادارة أيضا باخطار الاعضاء بموعد الاجتماع كما تعتبر القرارات التي اتخذت في الاجتماع صحيحة ونافذة . .

مادة ٣٧ : يرأس الجمعية العمومية رئيس الجمعية أو سكرتيرها فان لم يوجد منهم أحد يرأس الجلسة أكبر أعضاء مجلس الادارة سنا .

ويقوم سكرتير الجمعية بأعمال السكرتارية فان كان متغيبا يختار مجلس الادارة من يقوم مقامه من بين اعضائه .

الباب الخامس
مجلس الادارة

مادة ٣٨ : يدير شئون الجمعية مجلس ادارة مكون من سبعة اعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من بين اعضائها .

مادة ٣٩ : يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الادارة أن يكون كويتي الجنسية .

مادة ٤٠ : يعتبر فائزا بعضوية مجلس الادارة من ينال الاغلبية النسبية واذا تساوت الاصوات بين اثنين أو أكثر أعيد الانتخاب مرة اخرى في نفس الجلسة .

مادة ٤١ : لمجلس الادارة أوسع السلطات للقيام بجميع الاعمال اللازمة لحسن سير الجمعية ورعاية مصالحها ومصالح اعضائها وفقا لأغراضها عدا ما احتفظ به صراحة للجمعية العمومية .

مادة ٤٢ : مدة مجلس الادارة سنتان ميلاديتان . . من تاريخ انتخابه .

مادة ٤٣ : ينتخب مجلس الادارة بمجرد تكوينه وبطريق الانتخاب السري من بين اعضائه رئيسا وأمينا للسر وأمينا للصندوق ويجوز لمجلس الادارة أن يعين سكرتيرا موظفا بأجر وفقا لشروط يحددها وبشرط ألا تتعارض واختصاص السكرتير مع أعمال أمين السر ولا يكون للسكرتير حق التصويت في المجلس .

مادة ٤٤ : يجتمع مجلس الادارة اجتماعا عاديا مرة على الاقل في الشهر ولا يعتبر الاجتماع صحيحا الا اذا حضرته الاغلبية المطلقة من اعضاء المجلس فاذا لم يتوفر العدد يؤجل الاجتماع لمدة أسبوع على الاكثر وتصدر قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة فاذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ٤٥ : يعتبر العضو الذي يتخلف عن اجتماعات مجلس الادارة ثلاث جلسات متتالية بدون عذر يقبله المجلس مستقيلا ويحل محله العضو الذي يلي الاعضاء الفائزين في أكثرية الاصوات التي نالها في الانتخابات الأخيرة .

مادة ٤٦ : اذا خلا مركز أحد أعضاء مجلس الادارة لأي سبب من الاسباب يشغل المركز العضو الحائز في آخر انتخابات أجريت على أكثر الاصوات بعد الاعضاء المختارين على انه اذا خلا مركز ثلاثة اعضاء أو أكثر وجهت الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية غير العادية لاجراء الانتخابات للمرة الثانية على أن يتم ذلك في خلال شهر على الاكثر من تاريخ خلو مراكز الاعضاء .

مادة ٤٧ : جميع السجلات والملفات والمستندات الخاصة بالجمعية تحفظ بمقر الجمعية لدى السكرتير وأمين الصندوق كل فيما يخصه ويحق لكل عضو بالجمعية الاطلاع على السجلات بعد أخذ الموافقة من مجلس الادارة .

مادة ٤٨ : يتولى رئيس الجمعية رئاسة جلسات الجمعيات العمومية ومجلس الادارة وله حق تمثيل الجمعية أمام الجهات الرسمية والتكلم باسمها فيما يختص بشئون الجمعية ويوقع المكاتبات الخاصة بالجمعية أما اذونات الصرف والشيكات فيوقعها مع أمين الصندوق . أما العقود والاتفاقيات فيوقعها الرئيس بعد موافقة مجلس الادارة وفي حالة غياب الرئيس ينوب عنه أمين السر .

مادة ٤٩ : على الرئيس أخذ موافقة مجلس الادارة فيما يتعلق بالمصروفات والتي تزيد قيمتها على مائتي دينار .

مادة ٥٠ : يباشر أمين السر تحضير جدول أعمال الجلسات وعرضه على الرئيس وتدوين المحاضر وقراءتها واعطاء المعلومات والتوقيع على محاضر الجلسات وحفظ الاوراق ومستندات الجمعية الادارية . وبالاجمال كل ما يتعلق بالأعمال الكتابية وقيدها في دفاتر رسمية وعليه ايضا تسجيل محاضر جلسات الجمعية العمومية في دفتر خاص يعد لذلك وكذلك محاضر اعمال مجلس الادارة في دفتر آخر . . وعليه ايضا توقيع جميع مكاتبات الجمعية ما عدا المكاتبات التي يرى مجلس الادارة أو هذا القانون ضرورة توقيعها من قبل الرئيس .

مادة ٥١ : على أمين الصندوق تحصيل جميع ايرادات الجمعية وأموالها وايداعها في البنك الذي به أموال الجمعية وتنفيذ قرارات مجلس الادارة من الناحية المالية والتحقيق من مطابقتها لبنود الميزانية واللائحة المالية وعليه التوقيع مع الرئيس على

أذونات الصرف والشيكات والاشراف على حسابات الجمعية والمحافظة على مستندات الايرادات والمصروفات وهو مسئول عن جميع البيانات الحسابية التي ترصد في الدفاتر . . . ويناط به أيضا وضع الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية . . . والاشتراك مع أمين السر في وضع مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة وتقديمها الى مجلس الادارة ويقوم بصرف المرتبات وفواتير المشتريات المختلفة ويحفظ السجلات والدفاتر المالية والمستندات وكل ما يتصل بالناحية المالية في مقر الجمعية . وفي كل الاحيان لا يجوز لامين الصندوق أن يبقى في خزينة الجمعية أكثر من خمسين دينارا للصرف منها في حالة الطوارىء ، وهو ملزم قانونا بسداد العجز الذي يظهر في حساباته .

مادة ٥٢ : في حالة حل الجمعية تؤول أموالها الى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

الفهرس
صحافة الكويت
تاريخ وثائقي تحليلي

